مطبوعات الجامعة
جامعة الكويت

العلامة الإعرابية
في الجملة
بين القديم والحديث

تأليف
الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف

١٩٨٤

العلامة الإعرابية في الجملة
بين القديم والحديث

تأليف

الدكتور محمد حماسة عبد اللطيف

كلية دار العلوم ـ جامعة القاهرة

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيمِ

رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي * وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي

وَاحْلُلْ عُقْدَةً مِنْ لِسَانِي * يَفْقَهُوا قَوْلِي.

مقدمة

يُعَدّ الإعراب من أبرز الظواهر اللغوية في العربية الفصحىٰ ؛ فقد آقترنت به الفصحىٰ وآقترن بها ، بحيث أصبح ذكر أحدهما مدعاة إلىٰ آستدعاء الآخر ، وصارت إجادة الإعراب ، والبراعة فيه من أدلّ الدلائل علىٰ إجادة الفصحىٰ والبراعة فيها ، كما أن الخطأ فيه أظهر ما يستلفت الغيورين على اللغة العربية ، ويثير قلقهم على تراثها ومستقبلها .

ولأمر ما كان الخطأ في الإعراب قديما هو أول الأسباب الداعية إلىٰ وضع علم النحو كله خوفاً على العربية ، وحرصاً على كتابها الكريم أن يتطرق إليه لحن ، أو يستشري في لغته فساد ، وليس ثمة من عجب أن يتحمل النحاة الأوائل في سبيل ذلك ما تحملوا من عناء ومشقة ، وبحسبهم الحفاظ على القرآن ، وهو غاية ترجىٰ ومطلب يراد .

وفي عصرنا الحاضر أدرك بعض أذكياء دعاة الهدم وثوق العلاقة بين ظاهرة الإعراب والعربية الفصحىٰ ، فدعوا إلىٰ إلغاء الإعراب من الكلام المنطوق والمكتوب معاً ، مدّعين أن لا قيمة له في الفهم والإفهام وأنه لو كانت له قيمة ثابتة لأبقت العربية عليه في جريانها المستمر وتطورها الدائب . ولا يخفى ما لهذه الدعوة الخبيثة من خطر على اللغة ، وتراثها ، وإبداعها الفني ، فهي - إذن - دعوة لوأد الماضي ، ومسخ الحاضر ، وتشويه المستقبل .

لذلك حدد هذا البحث مجال دراسته للعلامة الإعرابية في الجملة بالعربية الفصحىٰ مُمثّلةً في القرآن الكريم وقراءاته ، والشعر العربي ورواياته أملاً في

إضاءة الماضي ، ووصله بالحاضر من أجل بناء مستقبل مؤسس على أصالة التراث ، وآختار البحث من هذا المستوىٰ من مستويات الفصحىٰ أبرز ظاهرة فيه ، وهي العلامة الإعرابية ، وحاول تفسيرها ، ووضعها في موضعها الصحيح من إطار النظام النحوي .

وليس هذا البحث - بطبيعة الحال - أول بحث يحاول تفسير ظاهرة الإعراب في الفصحىٰ ، فهناك محاولات كثيرة في هذا الصدد قديما وحديثا ، بحيث كان علىٰ هذا البحث أن يمهد لنفسه طريقاً بين شعاب الآراء المختلفة ، ووعورة مسالكها المتباينة .

فقد عقد جمهور النحاة القدماء صلة حميمة بين « الإعراب » و « المعاني » وقالوا بأن الإعراب يكشف عن المعاني ويميز بينها ، وكان علينا أن نحدد ما يقصدونه - علىٰ وجه الدقة - بالإعراب والمعاني ، هل المقصود بالإعراب هو وضع الكلمة في وظيفتها النحوية الخاصة بها في الجملة ؟ أو المقصود به هو العلامة الإعرابية ؟ وإن الخيط بين المعنيين لدقيق ، وهذا ما أوقع بعضهم في تعميم جره لطفُ المعنىٰ ودِقَّةُ مُتَسَرَّبه .

وما المقصود بالمعاني ؟ هل هي المعاني النحوية أو غيرها ؟ وهنا أشير إلىٰ أن مصطلح « المعنىٰ » أو « المعاني » من أخفىٰ المصطلحات ، بحيث لم يكن واضحاً - علىٰ وجه الدقة - قولهم « إن الإعراب فرع المعنىٰ » فأي معنىٰ يعد الإعراب فرعاً له ؟ آلمعنىٰ الوظيفي ، أو المعنىٰ الدلالي ؟ .

وهناك باحثون - كما سنرىٰ - نسبوا إلى الخليل بن أحمد أنه أول من قال بأن العلامات الإعرابية لم تدخل الكلام إلا للوصل بين الكلمات وتهيئة النطق بها ، وهي تهمة ظالمة جرهم إليها التسرع والعجلة ، وعدم الصبر أمام فقه النصوص .

وثمة نص آخر نقله الزجاجي عن محمد بن المستنير المعروف بقطرب يفسر فيه العلامة الإعرابية بالتفسير الذي أُلْبِسَ كَرْهاً للنص المنقول عن الخليل ،

وقد وجدتْ آراء قطرب في عصرنا الحاضر قبولاً واستحساناً لدىٰ بعض الباحثين ، فحاول التدليل عليها ، ولم يشأ أن يصرح باسم صاحبها الحقيقي أول الأمر ، ثم لم يجد بداً من التصريح به بعد ذلك .

وأمام الشكوىٰ من ثقل الإعراب ، ومشقة الالتزام به في الكلام حاول آخرون أن « يلفقوا إعراباً » جديداً ، مهتدين في ذلك بما تميل إليه العامية في الاستعمال ، وهذا الموقف يكشف عن نظرة خاصة إلىٰ دلالة العلامة الإعرابية في الجملة ، وكأن باستطاعة هؤلاء أن يفرضوا ظواهر خاصة أو يشترعوا للغة استعمالاً جديداً ، وقد سموا ذلك « اجتهاداً وتجديداً » .

وفي سبيل التيسير ـ وما أكثر دعواه في النحو العربي ـ ذهب بعض الباحثين إلىٰ أن لبعض العلامات الإعرابية دلالة خاصة ، وليس لبعضها الآخر مثل هذه الدلالة ، وجَهِد في حشد أنماط التراكيب المختلفة تحت المعاني التي اختارها واستبدل في ذلك تأويلاً بتأويل ، وعناءً بعناء ، وتكلفاً بآخر .

ولعل آخر محاولة ظهرت في مجال تفسير العلامات الإعرابية هي محاولة قدمها الأستاذ الدكتور تمام حسان ، إذ نظر إلىٰ العلاقات المشتبكة في الجملة فقسمها إلىٰ طائفتين من العلاقات سمىٰ الطائفة الأولىٰ « القرائن اللفظية » وهي القرائن المنطوقة متمثلة في « البنية » الخاصة بالكلمة ، وموضعها من الجملة أي « رتبتها » و « مضامتها » لبعض أنواع الكلمات ، و « مطابقتها » لما تتطابق معه و « الربط » بينها وبين الأجزاء الأخرى ، و « العلامة الإعرابية » الخاصة بوظيفتها و « النغمة » التي تقال بها الجملة . وسمىٰ الطائفة الأخرىٰ « القرائن المعنوية » ومنها « الإسناد » النحوي ، و « التخصيص » و « النسبة » . وكل قرينة من هذه القرائن ـ والعلامة الإعرابية إحداها ـ تسهم في إيضاح المعنىٰ النحوي في الجملة .

وقد حبّب إليَّ اهتمامي بالجملة العَرَبيّة أن أدرس « العلامة الإعرابية » بوصفها قرينة من القرائن النحوية ، ووجدت نفسي مدفوعاً إلىٰ بحث هذا

الموضوع والإقبال عليه إيماناً بأهميته وآمتلاكه للُبِّ لباب النحو العربي كله ، علىٰ أن يكون درسه بين النحاة القدماء والدارسين المحدثين .

وقد رأيت أن أبدأ بدراسة « الجملة العربية » وهي مَرادُ العلامة الإعرابية ، معتقداً أن كل دراسة نحوية يجب أن تبدأ من الجملة ، فناقشت مفهومها عند النحاة القدماء والمحدثين ، وحاولت استخلاص أسس جديدة لتصنيفها تصنيفاً موضوعياً أرى أنه يخلص الدراسة النحوية من كثير من التعسف .

وخصصت الفصل الثاني لدراسة تأصيل « العلامة الإعرابية » ليكون ذلك رداً علىٰ من يزعمون أن النحاة ألبسوا اللغة الإعراب قسراً ، وأكرهوها عليه ، ورداً علىٰ من ينادون بإلغاء الإعراب من الكلام ، ومن يحاولون تلفيق إعراب جديد . وتناولت في هذا الفصل كذلك أنواع العلامات الإعرابية بالدراسة لتحديدها وبيان الآراء في هذا ، ثم درست مُوجِبَ هذه العلامات الإعرابية في نظر النحاة وهو ما يسمىٰ بالعامل في النحو العربي ، وقد حدد البحث آثاره وآنتهىٰ إلىٰ العدول عنه وإحلال نظام القرائن النحوية بدلاً منه في آستكشاف العلاقات في الجملة .

وأما الفصل الثالث فقد تناولت فيه « العلامة الإعرابية في الجملة » فناقشت الاتجاهات المختلفة في تفسير دلالة العلامات الإعرابية في الجملة قديماً وحديثاً ، ثم ناقشت موقف العلامة الإعرابية من تعدد الأوجه النحوية المختلفة في الجملة الواحدة ، وحددت الأسباب التي تدعو إلىٰ ذلك ، ودلالة كل وجه من هذه الأوجه علىٰ معنىٰ خاص ، وطبقت ذلك علىٰ القرآن الكريم ، وأدىٰ ذلك إلىٰ أن تعدد الأوجه محاولة مخلصة من النحاة لفهم النص المكتوب المفتقد لملابسات الحال ، كما أن تعدد الأوجه في النص القرآني قد يكون دالاً على ثراء النص القرآني ، وتعدد عطائه بحيث يبدو كماسَةٍ مشعة أنَّىٰ آستقبلها الرائي ألقت عليه بأضواء ، وفي هذا الفصل حددتُ مسلك العلامات الإعرابية مع القرائن الأخرىٰ في الجملة ، والدورَ الذي تطلع به معها ، واتضح من ذلك

أنها تُسْهِم بنصيب واضح في تحديد المعنىٰ النحوي وفهمِهِ ، وبذٰلك تصبح الدعوة إلىٰ إلغاء الإعراب قائمة علىٰ غير فهم صحيح لأسرار التراكيب في العربية ، وكذٰلك الزعم بأن الإعراب لا أصل له ، أو أنه قصة اخترعها النحاة العرب .

وحتىٰ يتأكد لنا دورُ العلامة الإعرابية في الجملة جعلتُ الفصل الأخير لدراسة الترخص في العلامة الإعرابية ؛ إذ إن هناك مواضع يترخص فيها نظام اللغة في الإعراب ، وقد حاول بعضهم أن يستدل من ذٰلك علىٰ أن الإعراب لا أهمية له ، وقد حاولت فيه أن أثبت أن كل ترخص إنما يتم وفقاً لنظام اللغة نفسه ، ولا يحدث إلاَّ لغاية خاصة ، وللتدليل علىٰ ذٰلك قدمت ببحث عن مدىٰ سماح النظام اللغوي بهذٰا الترخص في القرائن الأخرىٰ ، ثم حددت المواضع التي يُتَرخَّص فيها في الإعراب في النثر والشعر ورأيت أن بعضها لا ضابط له ؛ وإنما مرده إلىٰ السياق الوارد فيه ، وينبغي أن يكون ذٰلك مقصوراً علىٰ تفسير التراث ، وعلىٰ آستعمال من أوتيَ قدراً من الحسّ اللغوي يمكنه من التفنن والابتكار في اللغة من كبار الشعراء والكتاب النابهين لا أَلْفافِهِم المستضعفين ، وينبغي ألاَّ يكون خافياً أن القول بالترخص فيه دعمٌ للأصل الذي يُتَرخَّص فيه ، وتسليمٌ به .

ولعل هذا الفصل يكشف عن إيماني بأن « البحث النحوي ينبغي أن يمتد فيشمل الميادين البيانية بجانب الميادين الشكلية إعراباً وبناء ، ذلك لأن النحو في نشأته كان يشمل كل المباحث اللغوية ، وكان يُطْلَق عليها جميعاً ، وكان مرادفاً لكل العلوم اللغوية ، كما كان القائمون علىٰ هٰذه المباحث اللغوية يُعْرَفُون بالنحاة »(١) . وليس ذٰلك بدعاً من الرأي ، فاللغة العربية لم تنفرد بهذا المنحىٰ « بل كان هٰذا شأنَ النحو والنحاة بالنسبة للإغريقية واللاتينية »(٢) كما أن العلاَّمة

---

(١) د. حسن عون : تطور الدرس النحوي (معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٠م) .
(٢) السابق نفسه .

عبد القاهر الجرجاني قدم في « دلائل الإعجاز » نموذجاً رائعاً لوثاقة الصلة بين الاستخدام النحوي والغرض البياني .

وكانت معالجة هٰذه القضايا تقتضيني مناقشةَ كثيرٍ من النصوص والآراء ، والوقوف أمام فقهها في صبر وأناة حتى يتيسر لي أن أضعها في سياقها الصحيح من الفهم الراشد .

وأما مصادر هٰذا البحث ومراجعه فقد تنوعت بين قديم وحديث ، وقد جعلت من المصادر الأصلية همي الأكبر فيما يتعلق بدراسة آراء النحاة القدماء فجاءت في الصدارة مؤلفات هؤلاء الأعلام : سيبويه ، والفراء ، وأبي عبيدة ، والمبرد ، وآبن جني ، والزجاجي ، وآبن فارس ، وعبد القاهر الجرجاني ، والزمخشري ، وابن الأنباري ، وآبن يعيش ، وآبن مالك ، وآبن هشام ، ثم السيوطي ، وغيره .

وأما الآراء الحديثة فقد آخترت منها ما يمثل آتجاهاً واضح المعالم ، وآعتمدت في هٰذا علىٰ مؤلفات أصحابها أنفسهم ، فجاء في مقدمة هؤلاء الأستاذ العقاد ، والأستاذ إبراهيم مصطفى ـ رحمهما اللّه ـ والأستاذ علي النجدي ناصف ، والدكتور حسن عون ، والدكتور إبراهيم أنيس ، والمرحوم أمين الخولي ، والدكتور تمام حسان ، والأستاذ عباس حسن ، وبعض المستشرقين مثل يوهان فك ، وبرجشتراسر ، ونولدكه ، وبعض علماء اللغة الغربيين الذين تُرْجِمَتْ بعض أعمالهم إلىٰ العربية .

وهناك باحثون آخرون ـ وهم كثر ـ نقلوا عن هؤلاء أو ناقشوهم ، ولكني لم أتناول من آرائهم إلاَّ ما يضيف جديداً أو ما يحتاج إلىٰ مناقشة وإعادة نظر .

وقد التزمت في كل مناقشة بما تفرضه الحيدة التامة والموضوعية المتوخاة آملاً من وراء ذٰلك في جلاء الآراء لكي أمتحن أمامها ما أفترضه في العلامة الإعرابية .

وكل ما أرجوه أن أكون قد وفقت فيما قصدت إليه وهو وضع العلامة الإعرابية في موضعها الصحيح من إطار النظام النحوي في الجملة العربية ، والله من وراء القصد .

وأجد من الضروري الإشارة إلى أن هذا الكتاب هو البحث الذي نلت به درجة الدكتوراه من كلية دار العلوم بجامعة القاهرة في ١٩٧٦/٧/٣م بمرتبة الشرف الأولى . وقد كان عنوانه « قرينة العلامة الإعرابية في الجملة بين النحاة القدماء والدارسين المحدثين » وقد عدلت العنوان إلىٰ ما تراه عليه الآن ، ولم أغير بعد ذلك شيئاً إلاَّ بعض التعديلات الطفيفة التي لا تتجاوز إضافة كلمة أو حذف أخرى .

ويفرض علىٰ واجب الوفاء أن أعترف بالفضل للأستاذ الدكتور تمام حسان عميد كلية دار العلوم الأسبق ، والأستاذ الدكتور أمين السيد وكيل كلية دار العلوم لما بذلاه من جهد في الإشراف علىٰ هٰذا البحث وتوجيه صاحبه ، والأستاذ علي النجدي ناصف عضو المجمع اللغوي بالقاهرة والأستاذ الدكتور حسن عون الأستاذ بآداب الإسكندرية لما أبدياه من ملاحظات قيمة في مناقشته ، والأستاذ الدكتور عبد الرحمٰن أيوب والأستاذ الدكتور داود عبده لتفضلهما بقراءة مخطوطة هذا الكتاب وإبدائهما ملاحظات مفيدة حول بعض مسائله ، والزميلة الفاضلة الدكتورة وسمية المنصور بقسم اللغة العربية وآدابها بجامعة الكويت لما أبدته من تعاطف وتشجيع لإصدار هذا الكتاب .

وأود أن أسجل بالعرفان والتقدير الشكر العميق لجامعة الكويت الناهضة ممثلة في إدارة المكتبات ولجنة التأليف والترجمة والنشر التي يرجع إليها الفضل كله في ظهور هٰذا الكتاب للقارىء العربي .

ولا أود بعد ذٰلك أن أزكي للقارىء عملي في هٰذا الكتاب ، وبحسبي أن أقول إن موضوعه جدير بالبحث ومحاولتي فيه لها ما للمحاولات المجتهدة من مشروعية الخطأ ونشدان الصواب .

رب أوزعني أن أشكر نعمتك ، وأن أعمل صالحاً ترضاه ، وعليك التوكل ، وإليك الإنابة .

الكويت في ١٨/١٢/١٩٨٣م

محمد حماسة

الفصل الأول

الجملة العربية

مفهومها ـ صورها ـ محاولة تصنيف جديد لها

توطئة الفصل :

يتناول هذا البحث « العلامة الإعرابية » بوصفها « قرينة » من قرائن الجملة ، تعين على جلاء معناها ، وتتضافر مع قرائن أخرىٰ في إحكام العلاقات المتشابكة التي تربط أجزاءها ، فالإعراب ـ لا يحصل إلاّ بسبب « العقد والتركيب » علىٰ حد تعبير الزمخشري[1] ، والتركيب شرط حصول موجب الإعراب كما يقول الرضي[2] ، وهو في الوقت نفسه وسيلة من وسائل توثيق هٰذا « العقد » وتماسك هٰذا « التركيب » . وأصغر وحدة من وحدات التراكيب العربية المفيدة فائدة يحسن السكوت عليها هي الجملة .

لذٰلك كان علىٰ هٰذا البحث أن يتناول « الجملة » بالدراسة أولاً ، ليحدد معالم التراكيب التي تُعَدّ مسرحاً تتحرك فوقه العلامات الإعرابية ، لأنه من الخطأ أن نبدأ من الألفاظ لتأليف النظام اللغوي بإجراء عملية جمع بينها ؛ إذ الواجب هو الابتداء من الكل المتضامن آبتغاءَ أن نصل إلىٰ العناصر التي يتألف منها هٰذا الكل ، كما يقول العالم اللغوي الشهير فرناند دي سوسير[3] .

ولما كان هٰذا البحث يُعنىٰ بقضية الإعراب لدىٰ القدماء والدارسين المحدثين ، فقد كان عليه أن يعرض لتناول القدماء للجملة من حيث مدلولها

---

(١) آنظر : المفصل : ٢٤ .

(٢) آنظر : شرح الكافية : ١/٣٣.

(٣) آنظر البحث الذي كتبه د. عبد الرحمن بدوي بعنوان « اللغة,والمنطق في الدراسات الحالية » بمجلة الفكر (العدد الأول من المجلد الثاني ، الكويت ١٩٧١ م) .

وتحديد صورها وبيان أجزائها مع مناقشتهم في ذٰلك كله ، ثم يعرض لتناول بعض الدارسين المحدثين للجملة ، وبيان آرائهم حتىٰ يخلص من ذٰلك إلىٰ رأي في تقسيم الجملة العربية وتحديد صورها ، وبيان القرائن التي تحكم نسيجها اللغوي ، والتي تمثل العلامة الإعرابية إحداها .

من أجل ذٰلك جاء هٰذا الفصل الأول مخصصاً لدراسة الجملة العربية ، وقد اشتمل علىٰ أربعة مباحث لدراسة الجزئيات السابقة ، فكان البحث الأول لتناول النحاة القدماء لمفهوم الجملة وتحديد أجزائها . وتناول المبحث الثاني الجملة في مفهوم الدارسين المحدثين . وعرض المبحث الثالث رأياً خاصاً في تقسيم الجملة . وخُصص المبحث الرابع لعرض سريع ومركز للقرائن النحوية في الجملة .

أولاً : الجملة في تناول النحاة القدماء

مفهوم الجملة :

لم تكن الجملة هي نقطة البدء في دراسة نحاتنا القدماء ؛ إذ إنهم لم يحددوا الصور الشكلية للجملة العربية تحديداً دقيقاً ، بحيث تكون دراستهم بعد ذلك تحليلاً نحوياً لها ، ولكن تناولهم للأبواب المختلفة التي تمثل الوظائف النحوية المتعددة يوحىٰ بتصور ذهني معين تدور في إطاره الجملة العربية ، وهٰذا التصور الذهني يقوم علىٰ أسس خاصة تنبني علىٰ تقسيمهم للكلمة ، وفهمهم للعلاقة بين أجزاء الجملة ، وتأثير بعضها في البعض الآخر ، والترتيب بين هٰذه الأجزاء .

وقد كان بوسع نحاتنا ـ رحمهم الله ـ أمام النصوص المتعددة التي بنوا عليها استشهادهم أن ينظروا في أنواع التراكيب ، وأنماط التعبير ، ويمنحوا كل نوع ما يستحقه من استقلال وتفرد ، دون أن يحشروا كل طائفة في قالب معين مع مجافاة بعضها لهٰذا القالب أو ذاك ، ولم يكن ذٰلك ليُعْجِزهم ، لولا أنهم شُغلوا عن دراسة الجملة دراسة تُشْعِر بتميزها وآستقلالها بمعرفة الإعراب ، مع أنهم يدركون أن الإعراب لا يكون في فراغ ، ولا يكون في المفردات « لأن اللفظة الواحدة من الاسم والفعل لا تفيد شيئاً ، وإذا قرنتها بما يصلح ؛ حدث معنىً ، وآستغنىٰ الكلام »[1] وآعتقدوا أن « المقصود الأهم من علم النحو معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب »[2] ولما كان الإعراب ، وهو المقصود الأهم من علم النحو ، متوقفاً علىٰ الكلام المفيد لأن الكلام ـ كما يقول ابن جني ـ « إنما وُضع

(١) المبرد : المقتضب ٤/ ١٢٦ . (٢) الرضىٰ : شرح الكافية ١/ ٧.

للفائدة، والفائدة لا تُجْنَىٰ من الكلمة الواحدة، وإنما تجنىٰ من الجمل ومدارج القول »[1] ، وكان الكلام متوقفاً علىٰ الكلمة « توقف المركب علىٰ جزئـه » آهتـم النحاة بتعريف الكلام ، وتقسيم الكلمة وتعريف كل قسم ، لأن « المقصود من معرفة الكلم ، الكلامُ والأحوالُ التي تعرض له من الإعراب وغيره »[2] . إن معظم العناية ـ في حقيقة الأمر ـ بالإعراب ، والاهتمامُ بما عداه لا يكون إلاَّ من أجله .

الكلام هو معقد الفائدة ، والجملة هي وحدة الكلام الصغرىٰ ، ويشير ابن هشام إلىٰ أن بعض النحاة يسوّي بين الكلام والجملة ، ويجعلهما مترادفين ، ولعلهم في هٰذا يستندون إلىٰ أن الفائدة المرجوة من العقد والتركيب لا تكون في أغلب أحوالها إلاَّ من « جملةٍ » كلماتٍ ، والكلام ـ بصيغته ـ مصدر يصلح لما يصلح له الجنس ، ولا يختص بعدد دون غيره من الكلمات ، ولكنهم ـ علىٰ حد تعبير ابن جني ـ سموا ما كان من الألفاظ تاماً مفيداً كلاماً ، لأنه في غالب الأمر ، وأكثر الحال ، مضر بصاحبه ، وكالجارح له . وعلىٰ حين يسوي بعضُ النحاة بين الكلام والجملة بوصفهما مصطلحين لشيء واحد ، يفرق بعضهم بينهما ، فيجعل الكلام جنساً للجملة .

والتسوية بين الكلام والجملة ـ وقد توهمـه كثير من النـاس كما قال ابـن هشام[3] ـ تؤكد أنَّ ـ النحاة لم يأبهوا لشخصية الجملة بوصفها نواة تركيبية ، ولكن هٰذا يوحي من جانب آخر بأنهم كانوا يتناولون اللغة وهي في حالة عمل حي ؛ إذ إن « اللغة » نظام ، و « الكلام » أداء نشاطي طبقاً لصورة صوتية ذهنية ، والكلام هو التطبيق الصوتي ، والمجهود العضوي الحركي الذي تنتج عنه أصوات لغوية معينة[4]، « والواضح أن النحاة ـ بمقتضى تعريفهم هٰذا ـ قد قصدوا بالجملـة ما

(١) ابن جني : الخصائص ٢/ ٣٣١.
(٢) الرضىٰ : شرح الكافية ١/ ٦.
(٣) آنظر المغنىٰ ٢/ ٤٢.
(٤) آنظر : الدكتور تمام حسان : مناهج البحث في اللغة : ص : ٣٠ ـ ٥٦ ، واللغة العربية معناها ومبناها : ص : ٣١ ـ ٤٣ .

يقصده بعض علماء اللغة المحدثين بعبارة « الحدث اللغوي » وهو نفس الاتجاه الذي ارتضاه السير آلان جاردنر في كتابه « اللغة والكلام » حيث قال بأن الجملة مثال للكلام تُنْطَق وتُسْمَع وتشير إلىٰ معنىً محدد »(١) .

ويبدو أنهم كانوا علىٰ وعي باختيار هذا المصطلح وربطه بدلالته من حيث كونه عملاً حياً ونشاطاً تنفيذياً للنظام اللغوي ، وقد نلحظ ذلك من التحليل الاشتقاقي الذي قدمه ابن جني للكلام ، إذ ربط الكلام بالكلْم والكلام والكلوم وهي الجراح ، لما يدعو إليه ولما يجنيه في أكثر الأمر علىٰ المتكلمة ، ومعلوم بداهة أن ذلك لا يكون من نظام مخزون في الذهن بل من قول مفيد صادر عن قائله ، ويشير الأشموني صراحة إلىٰ أن ابن مالك « إنما بدأ بتعريف الكلام ؛ لأنه المقصود بالذات ، إذ به يقع التفاهم »(٢) . وهذا لا يعفى من المطالبة بتحديد الجملة تحديداً مستقلاً يساعد علىٰ فهم وحدات التركيب اللغوي في إطاره الصحيح .

ومهما يكن من أمر ؛ فإننا هنا بصدد تحديد النحاة لمفهوم الجملة ، وبيان أجزائها وصورها ، بناءً علىٰ هٰذا التحديد .

قدم أبو العباس المبرد ، عَرَضاً ، تعريفاً للجملة في باب الفاعل حيث يقول « وإنما كان الفاعل رفعاً لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت ، وتجب بها الفائدة للمخاطب . فالفاعل والفعل بمنزلة الابتداء والخبر ، إذا قلت قام زيد ، بمنزلة قولك : القائمُ زيدٌ »(٣) فالجملة عنده ما تكونت من فعل وفاعل أو مبتدأ وخبر ، وجملة المبتدأ والخبر أَصل لأن الأخرىٰ بمنزلتها ، ويبدو أن الجملة والكلام عنده مترادفان ، ففي باب المسند والمسند إليه يقول « فالابتداء نحو قولك : (زيدٌ) . فإذا ذكرته ، فإنما تذكره للسامع ، ليتوقع ما تخبره به عنه ، فإذا قلت (منطلقٌ) أو ما أشبهه صح معنىٰ الكلام ، وكانت الفائدة للسامع في الخبر »(٤) .

---

(١) د. أيوب : دراسات نقدية في النحو العربي ص ١٢٦ .
(٢) الأشموني ١/٢٢ .
(٣) المبرد : المقتضب ١/٨ .
(٤) المبرد : المقتضب ٤/١٢٦ .

وأورد ابن فارس تعريفين للكلام ؛ إذ يقول « زعم قوم أن الكلام ما سُمِع وفُهِم ، وذٰلك قولنا : قامَ زيدٌ ، وذهبَ عمرٌو . وقال قوم :« الكلام حروف مؤلفة دالة علىٰ معنىً » وعقَّب علىٰ هٰذين التعريفين قائلاً :« والقولان عندنا متقاربان ، لأن المسموع المفهوم لا يكاد يكون إلاّ بحروف مؤلفة تدل علىٰ معنىً »(١) والحروف هي الكلمات في التعريف الثاني .

ويبدو من التعريفين اللذين أوردهما ابن فارس أن مدلول الكلام مطابق للجملة لأن تمثيله يشير إلىٰ ذٰلك صراحة ، ولنا أن نفهم أن « الفهم » في التعريف الأول هو الفهم الحاصل من جملة مفيدة ، وإن كان لم يشترط التركيب ، فقد يكون المسموع المفهوم كلمة واحدة مثلاً ، ولكنها تؤدي من حيث الدلالة الكاملة ما يؤديه مجموع كلمات ، وفي محاولة ابن فارس التوفيق بين التعريفين اللذين أوردهما كان دقيقاً عندما قال هٰذه العبارة العلمية « لا يكاد » ، ونحن ـ بعدُ ـ لا نرىٰ أن هٰذين التعريفين متقاربان كما رأىٰ أحمد بن فارس ، لأن أولهما لا يشترط مجموعة « حروف » أي كلمات ، ولا يشترط الإسناد أو التأليف ، وهو تعريف دقيق ، قريب منه تعريف السير آلان جاردنر للجملة . أما التعريف الثاني فإنه يشترط أن يكون الكلام أو الجملة ـ « مؤلفاً » من « حروف » وهذا التعريف مع صحته ، يدفع بالدارس أن يقدر ويتأول عندما يجد جملة مفيدة من « حرف » واحد مثلاً حتىٰ يكون الكلام « حروفاً مؤلفة » .

وقد عرف ابن جني الكلام بأنه « كل لفظ مستقل بنفسه ، مفيد لمعناه ، وهو الذي يسميه النحويون الجمل »(٢) وبأنه « في لغة العرب عبارة عن الألفاظ القائمة برؤوسها ، المستغنية عن غيرها ، وهي التي يسميها أهل هٰذه الصناعة الجمل على اختلاف تراكيبها »(٣) وقد ساق مجموعة من الأمثلة للتراكيب المختلفة نحو : زيدٌ

---

(١) ابن فارس : الصاحبي ص ٤٨ .
(٢) ابن جني : الخصائص ١/١٧ .
(٣) ابن جني : الخصائص ١/٣٢ .

أخوك ، وقامَ محمدٌ ، وضرِبَ سعيدٌ ، وفي الدارِ أبوك ، وصَهْ ، وَمَهْ ، ورُوَيْدَ ، وَحَاءِ ، وَعَاءِ وحَسِّ وَلَبِّ وَأُفِّ وَآوَّه ، وَعَقَّب علىٰ هٰذه الأمثلة بقوله « فكل لفظ آستقل بنفسه ، وَجَنَيْت منه ثمرة معناه ، فهو كلام » وتعريفُ آبنِ جني غايةٌ في الدقة والفهم ، وكذٰلك أمثلته ؛ لأنه بهٰذا التعريف يتيح الفرصة لدراسة أنماط التراكيب المختلفة وآعتبار كل تركيبٍ مستقلٍ بنفسه مفيدٍ لمعناه جملةً في صورتها التي قيلت بها .

وقد سوَّىٰ عبد القاهر الجرجاني ، والزمخشريّ بين الكلام والجملة . يقول عبد القاهر « اعلم أن الواحد من الاسم والفعل والحرف يسمىٰ كلمة ، فإذا ائتلف منها اثنان فأفادا نحو : خرجَ زيدٌ ؛ سمي كلاماً ، وسمي جملة »[١] وعرف الزمخشري الكلام بأنه « هو المركب من كلمتين أسندت إحداهما إلىٰ الأخرىٰ . وذاك لا يتأتىٰ إلاَّ في آسمين كقولك : زيدٌ أخوك وبشرٌ صاحِبُك ، أو في فعل وآسم نحو قولك : ضرِبَ زيدٌ ، وآنطلق بكرٌ ، وتسمى الجملة »[٢] ومن الواضح أن الزمخشري ـ هنا ـ يحصر الجملة في صورتين آثنتين ، ويضيق نطاقها علىٰ عكس آبن جني الذي يتوسع عن بصيرة نافذة في صورِ الجملة آرتباطاً بأدائها لحاجة الموقف اللغوي .

وقد تابع آبنُ يعيش في شرحه للمفصل الزمخشريَّ في تسويته بين الكلام والجملة مستخدماً ألفاظ آبن جني حيث يقول « اعلم أن الكلام عند النحويين عبارة عن كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ويسمى الجملة نحو : زيد أخوك ، وقام بكر »[٣] فالتمثيل هنا قاصر عن التعريف ؛ لأن التعريف هو تعريف آبن جني تقريباً ، والتمثيل تمثيل الزمخشري المحدود ، ثم عاد ابن يعيش فقال : إن الكلام عبارة عن الجمل المفيدة وهو جنس لها ، فكل واحدة من الجمل الفعلية والاسمية نوع له يصدق إطلاقه عليها »[٤] .

---

(١) الجرجاني : الجمل ٤٠ (تحقيق علي حيدر) .
(٢) الزمخشري : المفصل ٦ .
(٣) ابن يعيش : شرح المفصل ١/٢٠ .
(٤) ابن يعيش : شرح المفصل ١/٢١ .

أما الرضى فقد فرق بين الكلام والجملة قائلاً « والفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي ، سواء كانت مقصودة لذاتها أوْ لا ، كالجملة التي هي خبر المبتدأ ، وسائر ما ذكر من الجمل ، فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه . والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي وكان مقصوداً لذاته ، فكل كلام جملة ، ولا ينعكس »[١] وقد تساءل الشيخ محمد الأمير في حاشيته علىٰ المغنىٰ[٢] بأنه إن أراد بالإسناد الأصلي إسناد الفعل لفاعله والخبر لمبتدئه ، خرج من حد الجملة إذنْ نحوُ (أقائم الزيدان ؟) مع أنه جملة ، وإن أراد بالإسناد الأصلي المقصود بالإفادة خرج جملة الصلة ، إلاَّ أن يريد ما الشأن فيه الفائدة .

وكل هٰذه التعريفات السابقة تأتي عَرَضاً ، وعلىٰ سبيل الاستطراد في كلام النحاة ، وأما الذي آهتم من النحاة بتفسير الجملة ، وذكر أقسامها ، وأحكامها علىٰ نحو مستقل فإنه آبن هشام الذي يبدو أنه تبع الرضى في تفرقته بين الكلام والجملة ، فعرف الكلام بأنه « هو القول المفيد بالقصد » وشرح المراد بالمفيد بأنه ما دَلّ علىٰ معنىٰ يحسن السكوت عليه ، وعرف الجملة بأنها « عبارة عن الفعل وفاعله كقامَ زيدٌ ، والمبتدأ وخبره كزيدٌ قائمٌ وما كان بمنزلة أحدهما نحو : ضرُبَ اللصُّ ، وأقائمٌ الزيدانِ ، وكان زيدٌ قائماً ، وظننته قائماً » وعقَّب علىٰ هٰذين التعريفين بقوله « وبهٰذا يظهر لك أنهما ليسا بمترادفين كما يتوهمه كثير من الناس ، وهو ظاهر قول صاحب المفصل ، فإنه بعد أن فرغ من حدِّ الكلام قال : ويسمىٰ جملة والصواب أنها أعم منه »[٣] وذٰلك أن آبن هشام يشترط في الكلام الإفادة ، بخلاف الجملة فإنها ـ في رأيه ـ لا يشترط فيها ذٰلك ، ولهٰذا تسمعهم يقولون : جملة الشرط وجملة الجواب ، جملة الصلة وكل ذٰلك ليس مفيداً ، فليس بكلام « فكل كلام جملة ولا ينعكس »[٤] .

---

(١) الرضىٰ : شرح الكافية ١/٨ .
(٢) ابن هشام : مغنى اللبيب ٢/٤٢ .
(٣) ابن هشام : الإعراب عن قواعد الإعراب ٦٠ (دار الفكر) .
(٤) أنظر حاشية الأمير علي المغنىٰ ٢/٤٢ .

على أية حال الذي يتصفح كتب النحو ـ وخاصة كتب المتأخرين ـ سوف يجد في أولها تعريفاً للكلام ، لا الجملة ، وكل التعريفات تلتقي في أن الكلام عبارة عن اللفظ المفيد فائدة يحسن السكوت عليها ، ولا بد فيه من التركيب وجوداً أو تقديراً ، وبعضهم يفضل « التأليف » علىٰ التركيب لأن التأليف أخص ، إذ هو تركيب وزيادة ، وهٰذه الزيادة هي وقوع الألفة بين الجزأين ، وقد فسروا هٰذه الألفة بأنها الارتباط بين الكلمتين بإسناد إحداهما إلىٰ الأخرىٰ أو إضافتها إليها أو وصفها بها أو نحو ذٰلك بخلاف ضمها إليها بدون شيء من ذلك كقام جاءَ . وقد وجدت الشروح والحواشي في شرح تعريف الكلام مجالاً للتفريع والتشقيق المعهودين عند النحاة . فما المراد بالفائدة؟ وما المراد بالحُسْن ؟ وهل المطلوب سكوت المتكلم أو سكوت السامع ؟.

وتقنع هٰذه المناقشات بشرح التعريف دون أن تزيد شيئاً في الاستقلال بفكرة الجملة ومعالجتها بدراسة خاصة ، وتكتفي بتفسير المراد من الفائدة بأنها النسبة بين الشيئين إيجاباً كانت أو سلباً ولو كانت معلومة للمخاطب ، خلافاً لابن مالك ، وبأن المراد بالسكوت هو سكوت المتكلم علىٰ الأصح ، وبأن المراد بالحُسْن هو عد السامع إياه حسناً ، بحيث لا يحتاج في المعنىٰ من اللفظ إلىٰ شيء آخر ، لكون اللفظ الصادر من المتكلم مشتملاً علىٰ شيئين هما : المحكوم عليه والمحكوم به فحسب[1] ، ومن العجيب أنهم لا يرون ضرراً في احتياج السامع إلىٰ شيء آخر غير المحكوم به والمحكوم عليه « فلا يضره احتياجه إلىٰ المتعلقات من المفاعيل ونحوها » مع أن هناك كثيراً من التراكيب لا تتم فيها الإفادة إلاّ بذكر المتعلقات .

وتنبغي الإشارة إلىٰ أن النحاة عندما يتناولون الجملة المنقولة للقيام بوظيفة نحوية يقوم بها المفرد ، كالخبرية والحالية والنعتية ، أو يكمل بها المفرد كجملة الصلة ، لا يسمونها ـ حينئذ ـ « كلاماً » وقد آستدل بهٰذه الإشارة آبن هشام ـ كما سبق ـ علىٰ أن الجملة أعم من الكلام لأنها قد تكون كلاماً وقد تكون غير كلام .

(١) آنظر على سبيل المثال : حاشية الصبان علي الأشموني ١/ ١٥، وما بعدها ، وحاشية الخضري علي ابن عقيل ١/ ١٥ وما بعدها وهمع الهوامع للسيوطي ١/ ١٠.

أجزاء الجملة وصورها :

من بعض التعريفات السابقة يتضح أن النحاة قسموا الجملة قسمين آثنين هما الجملة الاسمية والجملة الفعلية ، لأن الجملة لا بد لها من مسند ومسند إليه ، وقد عرفهما سيبويه بأنهما « ما لا يستغنىٰ واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بدأً »[1] والصور التي قدمها للمسند والمسند إليه لا تخرج عن المبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل ، يقول : « فمن ذٰلك الاسم المبتدأ والمبنىٰ عليه ، وهو قولك : عبدُ اللّه أخوكَ ، وهٰذا أخوك ، ومثل ذٰلك قولُك : يذهبُ زيدٌ ، فلا بد للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأول بد من الآخر في الابتداء »[2] ولذٰلك اتفق كثير من النحاة على أن الجملة لا تتكون إلاّ من آسمين أو من فعل وآسم ، ولا بد أن يكون بين كل منهما إسناد أصلي ، ليخرج « إسناد المصدر وآسمي الفاعل والمفعول ، والصفة المشبهة والظرف فإنها مع ما أسندت إليه ليست بكلام ، وأما نحو : أقائمٌ الزيدانِ ، فلكونه بمنزلة الفعل ، وبمعناه ، كما في أسماء الأفعال »[3] ولأن المسند إليه لا بد أن يكون آسماً سواء في الجملة الاسمية أو في الجملة الفعلية ؛ كان « لا بد لكل كلام مفيد من الاسم وقد تستغني الجملة المستقلة عن كل واحد من الحرف والفعل ، فلما كانت الأسماء من القوة والأولية في النفس والرتبة علىٰ ما لا خفاء به جاز أن يكتفي بها مما هو تال لها ، ومحمول في الحاجة إليه عليها »[4] فالجملة الاسمية لذٰلك أهم من الجملة الفعلية .

إذن الجملة سواء أكانت آسمية أم فعلية تتضمن هٰذه الأجزاء الثلاثة :

١ ـ المسند إليه (المبتدأ ـ الفاعل ـ نائب الفاعل) .

٢ ـ المسند (الخبر ـ الفعل) .

(١) سيبويه : ١/ ٧.

(٢) السابق نفسه .

(٣) الرضى : شرح الكافية ١/ ٨.

(٤) ابن جني : الخصائص ١/ ٤١ ، ٤٢ .

٣ ـ الإسناد وهو عنصر معنوي « وذلك لأن أحد أجزاء الكلام هو الحكم أي الإسناد الذي هو رابطة ولا بد له من طرفين مسند ومسند إليه »(١) ولو تجرد الجزءان من الإسناد « لكان في حكم الأصوات التي ينعق بها غير معربة ، لأن الإعراب لا يُستحق إلاّ بعد العقد والتركيب »(٢) .

وقد أشار الزمخشري إلىٰ أن أنواع الجملة أربعة ـ مع أن تعريفه السابق وتمثيله يشيران إلىٰ أن الجملة نوعان ـ وجاء حديثه عن أنواع الجمل عند ذكره لأنواع الخبر إذ يقول : « والجملة علىٰ أربعة أضرب : فعلية وآسمية وشرطية وظرفية » وقد مثل لذٰلك ، ومن أمثلته يتضح ما يعنيه « وذٰلك : زيدٌ ذهبَ أخوه ، وعَمْرو أبوه منطلق ، وبكر إن تعطه يشكرْك ، وخالدٌ في الدار(٣) ، وقد أشار شارحه آبن يعيش إلىٰ أن هٰذا التقسيم هو تقسيم أبي علي الفارسي ، وقال « وهي قسمة لفظية » وآنتقد هٰذا التقسيم قائلاً ، « وهي في الحقيقة ضربان فعلية وآسمية لأن الشرطية في التحقيق مركبة من جملتين فعليتين : الشرط فعل وفاعل ، والجزاء فعل وفاعل ، والظرفُ في الحقيقة للخبر الذي هو آستقر ، وهو فعل وفاعل »(٤) .

ونحن نتفق مع ابن يعيش في أن هٰذه القسمة لفظية ، والتقسيم ينبغي ألا يقوم علىٰ الشكل وحده ، ونتفق معه في انتقاد جملة الشرط ، لأن « الأصل في الجملة الفعلية أن يستقل الفعل بفاعله نحو قام زيد إلاّ أنه لما دخل هٰهُنا حرف الشرط ربط كل جملة من الشرط والجزاء بالأخرىٰ »(٥). والشرط معنىً من المعاني التي تدخل على الجملة كالنفي والتأكيد والاستفهام ، وإذا وجد ما يسمى بالجملة الشرطية قسيماً للاسمية والفعلية كان معنىٰ ذٰلك أن توجد جملة تأكيدية ونفيية وآستفهامية في شركة مع الفعلية والاسمية ، وهٰذا ما لم يقل أحد به .

(١) الرضي : شرح الكافية : ٨/١.
(٢) الزمخشري ، المفصل : ٢٤.
(٣) الزمخشري : المفصل ٢٤.
(٤) ابن يعيش ، شرح المفصل ٨٩/١.
(٥) ابن يعيش ، شرح المفصل ٨٨/١.

وقد تبع الزمخشريَّ في تقسيمه هٰذا بعضُ القدماء منهم الزركشي صاحب « البرهان في علوم القرآن » حيث يعد « جملة المجازاة » جملة واحدة إذا عقد بين طرفيها بالرباط الواصل بينهما نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَمَنْ يَعْمَلْ مِنَ الصَّالِحَاتِ مِنْ ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَٰئِكَ يَدْخُلُونَ الجَنَّةَ ﴾(١) ، وقوله سبحانه : ﴿ فَمَنْ يُرِدِ اللَّهُ أَن يَهْدِيَهُ يَشْرَحْ صَدْرَهُ لِلإِسْلَامِ ﴾(٢) وقوله : ﴿ إِنْ كُنْتَ جِئْتَ بِآيَةٍ فَأْتِ بِهَا ﴾(٣) وقوله : ﴿ فإن آستقرَّ مكانه فسوف تراني ﴾(٤) وَقوله : ﴿ فإمَّا يَأْتِيَنكم مِني هُدًى فَمَنِ اتَّبَعَ هُدَايَ فَلَا يَضِلُّ وَلَا يَشْقَىٰ ﴾(٥) وقوله : ﴿ وإمَّا نُرِيَنَّكَ بَعْضَ الَّذِي نَعِدُهُم أَوْ نَتَوَفَّيَنَّكَ فَإلينا مَرْجِعُهُم ﴾(٦) فإذا آنحل الرباط الواصل بين طرفي المجازاة عاد الكلام جملتين كما كان(٧).

غير أنه مثل للظرفية بقوله تعالىٰ : ﴿ إِلَيْنَا مَرْجِعُهُم ﴾ بخلاف الزمخشري الذي مثل لها بالجار والمجرور خبراً عن المبتدأ « خالد في الدار » وفهم الزركشي للظرفية هو فهم عامة النحاة كما سنرىٰ عند آبن هشام إذ يعرفها بأنها المصدرة بظرف أو جار ومجرور .

وقد قسم ابن هشام ، وتبعه السيوطي ، الجملة إلىٰ ثلاثة أقسام هي : الاسمية ، والفعلية ، والظرفية ، وأشار إلىٰ أن الزمخشري وغيره أضافوا قسماً رابعاً هو الجملة الشرطية ، ولم يوافق علىٰ هٰذه الزيادة اعتقاداً منه بأنها من قبيل الفعلية ، وقد عرف كل قسم من هٰذه الأقسام ، فالاسمية هي التي صدرُها اسم كزَيدٌ قائمٌ ، وهَيْهاتَ العقيقُ ، وقائمٌ الزيدان عند من جوزه وهو الأخفش والكوفيون ، والفعلية هي التي صدرها فعل كقامَ زيدٌ ، وضُرِبَ اللصُّ ، وكانَ زيدٌ قائماً ، وظننته قائماً ، ويقومُ زيدٌ ، وقُمْ ، وأما الظرفية فهي المصدرة بظرف وجار ومجرور نحو : أَعِنْدَكَ زَيدٌ وأفي الدَّارِ زيدٌ ، ولا يسلم هٰذا القسم إلاّ إذا

(١) سورة النساءة آية ١٢٤.
(٢) سورة الأنعام آية : ١٢٥.
(٣) سورة الأعراف آية : ١٠٦.
(٤) سورة الأعراف آية : ١٤٣.
(٥) سورة طه آية : ١٢٣.
(٦) سورة يونس آية : ٤٦.
(٧) آنظر البرهان في علوم القرآن للزركشي : ٣٥٢/٢.

قدرنا أنَّ (زيداً) فاعل بالظرف ، والجار والمجرور ، لا بالاستقرار المحذوف ، وإلاَّ ؛ كانت الجملة فعلية إذا قدرنا المحذوف (آستقر) ، أو آسمية إذا قدرنا المحذوف (مستقر) ، وإلاَّ إذا لم يُعرب (زيدٌ) مبتدأ مخبراً عنه بهما[1] ، وقد كان أبو الحسن الأخفش « برفع زيداً من قولك « في الدار زيد » بالظرف كما يرفعه بالفعل »[2] .

وقد عقد النحاة مشابهة بين الظرف والفعل وآستدلوا على قوة هٰذا الشبه بأمور منها : عطف أحدهما علىٰ الآخر ، وقوله ﴿ ولكُمْ فِيها مَنَافِعُ كثيرةٌ ﴾ أحدُ ما يدل علىٰ قوة شبه الظرف بالفعل ، ألا تراه معطوفاً علىٰ قوله : ﴿ نسقيكم ﴾ والعطف نظير التثنية ، والتثنية تقتضي تساوي حال الاسمين وتشابههما »[3] وهناك وجهان آخران لهٰذه المشابهة المزعومة « **أحدهما** أن الفعل لا يرتفع بالابتداء فكذٰلك الظرف . **والآخر** أن الظرف لا ضمير له كما أن الفعل لا ضمير له . ومن ذٰلك أيضاً قوله :

زمــانَ علــيَّ غرابٌ غدافٌ فَطيَّرَهُ الشيبُ عَنِّـي فطَارَا

فعطْفُه الفعلَ علىٰ الظرف من أقوىٰ دليل علىٰ شبهه به »[4] ، وإذا جاز عطف الفعل علىٰ الظرف قَوِيَ حكمُ الظرف في قيامه مقام الفعل المتعلق هو به ، وإسقاطه حكمَه وتوليه من العمل ما كان الفعل يتولاه ، وتناوله به ما كان هو متناولا به »[5] كما يقول آبن جني .

ويجب ألا ننخدع بحسن بيان آبن جني ، فإنه هو نفسه قد أورد هٰذا النص الأخير في بيان كيفية الاستدلال بالشاهد الواحد علىٰ الشيء وضده يقول « أفلا

(١) آنظر المغنى ٢/ ٤٣ ، والهمع ١/ ١٣ .
(٢) المحتسب ٢/ ٢٤٤ .
(٣) السابق ٢/ ٩٠ .
(٤) السابق ٢/ ٩٠ .
(٥) ابن جني : الخصائص ١/ ١٠٨ .

تراك كيف تقدر اللفظ الواحد تقديرين مختلفين ، وكل واحد منهما مقبول في القياس متلقى بالبشر والإيناس ، ومن ذٰلك قول الآخر :

زمــانَ علــيَّ غُرابٌ غُدَافٌ فَطَيَّرَهُ الشيبُ عَنِّـي فطَارَا

فهٰذا موضع يمكن أن يذهب ذاهب فيه إلىٰ سقوط حكم ما تعلق به الظرف من الفعل ، ويمكن أيضاً أن يستدل به على ثباته وبقاء حكمه ، وذٰلك أن الظرف الذي هو (عَلَيَّ) متعلق بمحذوف ، وتقديره غداة ثبت عليَّ أو استقر عليَّ غراب ثم حذف الفعل وأقيم الظرف مقامه . وقوله (فَطَيَّرَهُ) ـ كما ترىٰ ـ معطوف . فأما من أثبت به حكم الفعل المحذوف فله أن يقول : إن طيره معطوفه علىٰ ثبت أو آستقر . وجواز العطف عليه أدل دليل علىٰ اعتداده وبقاء حكمه ، وأن العقد عليه ، والمعاملة في هٰذا ونحوه إنما هي معه ، ألا ترىٰ أن العطف نظير التثنية ، ومحال أن يثنىٰ الشيء فيصير مع صاحبه شيئين إلاَّ وحالهما في الثبات والاعتداد واحدة »[1] .

ونحن لا نعترف بهٰذه المشابهة المعقودة بين الظرف والفعل[2] ، وبذٰلك لا يكون لهٰذا النوع من الجمل تميزه المستقل ؛ إذ يمكن ـ بناء علىٰ فهم النحاة ـ ألا يعد قسماً مستقلاً ، ويبقىٰ أن للجملة صورتين اثنتين هما : الاسمية والفعلية ، وهما صورتان ذهنيتان تُفرضان علىٰ كل أنماط التراكيب اللغوية ، وآبن هشام نفسه هو الذي يقول « مرادنا بصدر الجملة المسند أو المسند إليه ، فلا عبرة بما تقدم عليهما من الحروف ، فالجملة من نحو أقائم الزيدان ، وأَزيدٌ أخوك ولعلَّ أباك منطلقٌ ، وما زيدٌ قائماً : آسمية ، ومن نحو أقامَ زيدٌ ، وإنْ قامَ زيدٌ ، وقد قَامَ زيدٌ ، وهلاَّ قُمْتَ : فعلية ، والمعتبر أيضاً ما هو صدر في الأصل فالجملة من نحو : كيفَ جاءَ زيدٌ ، ومن نحو ﴿ فأَيَّ آياتِ اللّهِ تُنكرون ﴾[3]

(١) آبن جني : الخصائص ١/ ١٠٧ .
(٢) آنظر في المبحث الثالث من هذا الفصل مناقشة تقسيم الكلم في العربية .
(٣) سورة غافر : ٨١ .

ومن نحو ﴿ فريقاً كذَّبْتُم وفريقاً تقتلون ﴾[1] ، ﴿ خُشَّعاً أبصارُهم يخرجون ﴾[2] ، فعلية ، لأن هٰذه الأسماء في نية التأخير ، وكذا الجملة في نحو : يَا عَبْدَ اللّهِ ، ونحو ﴿ وإن أحدٌ مِنَ المُشْرِكِين استجارك ﴾[3] ، ﴿ والأنعامَ خَلَقَها ﴾[4] ، ﴿ والليلِ إذا يغشىٰ ﴾[5] لأن صدورها في الأصل أفعال والتقدير : أدعو زيداً ، وإن استجارك أحد ، وخلق الأنعام ، وأُقْسِمُ والليلِ[6] « والحاصل ـ كما يقول السيوطي ـ أن الكلام لا يتأتىٰ إلاَّ من آسمين أو من آسم وفعل فلا يتأتىٰ من فعلين ولا حرفين ولا آسم وحرف ولا فعل وحرف ولا كلمة واحدة لأن الإفادة إنما تحصل بالإسناد وهو لا بد له من طرفين : مسند ومسند إليه »[7] .

وعن طريق التقدير والحذف والاستتار يكمل للجملة ما أراده لها النحاة من قوالب ، وإذا حاول أحد النحاة أن يخرج عن دائرة هٰذين النوعين رُدَّ إليهما عن طريق التقدير فقد « زعم ابن طلحة أن الكلمة الواحدة قد تكون كلاماً إذا قامت مقام الكلام كَنَعَمْ ولاَ في الجواب »[8] ولكن رُدَّ قوله بأن الكلام هو الجملة المقدرة بعدَهُما ، « وزعم أبو علي الفارسي أن الاسم مع الحرف يكون كلاماً في النداء نحو يَا زَيدُ »[9] ، وأجيب بأن (يا) سدت مسد الفعل وهو أدعو وأنادي ، وزعم بعضهم أن الفعل مع الحرف يكون كلاماً ـ مع مراعاة أن كل كلام جملة ـ في نحو (ما قام) بناء علىٰ أن الضمير المستتر لا يعد كلمة .

وهٰذه الآراء التي عُدَّتْ خارجةً عن جادة النحاة ، تميل إليها النفس لأنها تقوم علىٰ اعتبار الشكل اللغوي ، ودلالته في موقفه علىٰ المراد منه ، بصرف النظر عن القوالب المفروضة التي ينبغي أن يرد إليها كل تركيب ، وسوف نزيد هٰذه النقطة بياناً عند مناقشة هٰذه الآراء .

(١) البقرة : ٨٧ .
(٢) القمر : ٧ .
(٣) التوبة : ٦.
(٤) النحل : ٥.
(٥) الليل : ١.
(٦) ابن هشام : المغنى ٢/٤٣
(٧) السيوطي : همع الهوامع ١/١١
(٨) السابق : ١/١١
(٩) السابق : ١/١٢

ولقد راعىٰ النحاة في تقسيمهم للجملة أمرين : نوع الكلمة المصدرة ، ودورها في الإسناد . وقد قسموا الكلمة إلىٰ ثلاثة أقسام هي : الاسم والفعل والحرف ، ولما كان الحرف لا يتعلق به إسناد ، فقد خرج عن دائرة تقسيم الجملة ، فليست هناك جملة حرفية ، وحتىٰ الجملة المصدرة بحرف جر ومجرور مثل (أفي الدار محمد ؟) ـ إذا عد فيها (محمد) فاعلاً بالجار والمجرور ـ لم يسمها آبن هشام مثلاً جملة « حرفية » وإنما سماها جملة ظرفية ، وقد رأينا أن الجملة الظرفية لا تسلم قسيما لأنواع الجملة إلاَّ بعد أن تجتاز تقديرات محتملة ، إلىٰ تقدير بعيد ومُغْرِب .

ومن الواضح أن أسس تقسيم النحاة للجملة تحصرها في نوعين اثنين : هما الجملة الاسمية ، والجملة الفعلية . وكل محاولة أخرى لإيجاد نوع ثالث أو رابع في داخل هٰذا الإطار نفسه لا تكون إلاَّ تفريعاً يمكن رده في سهولة إلىٰ أحد هٰذين النوعين ، كما رُدَّت الجملة الظرفية إلىٰ الاسمية أو الفعلية بحسب التقدير ، وكما ردت الجملة الشرطية إلىٰ الجملة الفعلية . وأما ما ذكره آبن هشام من تقسيم الجملة إلىٰ صغرى وكبرى ، أو ذات وجه أو وجهين[1] ، فليس أنواعاً جديدة تضاف إلىٰ نوعي الجملة ، لكنه تفريع لهما .

وإنني ـ هنا ـ أتفق مع النحاة في تسميتهم الجملة الاسمية والجملة الفعلية ؛ لأنها تسمية قائمة علىٰ مراعاة الشكل أو المبنىٰ الصرفي للكلمة المصدرة . لكن هل تحديدهم لأقسام الكلمة تحديد دقيق ؟ أي هل الاسم والفعل والحرف فحسب هي أقسام الكلمة العربية ، وهل بوسعنا ـ إذا أعدنا تقسيم الكلمة العربية تقسيماً آخر ـ أن نعيد تقسيم الجملة العربية كذلك وفقاً لإعادة توزيع المبنىٰ الصرفي الجديد للكلمة المصدرة ؟ وهل لا بد من تكلف الإسناد النحوي إذا لم يكن له وجه ظاهر في الجملة ؟ وبعبارة أخرى هل تصلح أسس تقسيم الجملة عند نحاتنا منطلقاً صحيحا لتقسيمها ؟ .

(١) آنظر آبن هشام : المغنى ١/٤٥ ، ٤٦ .

مناقشة النحاة في تقسيم الجملة :

اهتم النحاة بالإسناد اهتماماً كبيراً ، واعتمدوا المسند والمسند إليه ركنين أساسيين للجملة العربية . والسامع محتاج إليهما وحدهما في إفادة المعنىٰ ، وليس ثمة ضرر في احتياجه إلىٰ المتعلقات من المفاعيل ونحوها . واهتمامهم الشديد بركني الجملة علىٰ هٰذا النحو ، جعلهم يتصورون أن الجملة لا يمكن أن تنهض إلاّ بهما فإذا وجدا ؛ فقد آستقرت الأمور علىٰ الوجه المطلوب ، وإذا وجد أحدهما دون الآخر ؛ وجب تقديره وحسبانه موجوداً . وبناء علىٰ ذٰلك قررت قواعد ترمي كلها إلىٰ المحافظة علىٰ ركني الجملة الأساسيين ، وعدت جملةٌ ليست إسنادية علىٰ الإطلاق في إطار الجملة الإسنادية .

فالقواعد التي تقصد إلىٰ المحافظة على ركني الجملة تجدها موزعة بين أبواب المبتدأ والخبر ، والفاعل ونائبَ الفاعل والإغراء والتحذير وغيرها . فالأمثلة التي ذكرت علىٰ أنها حذف منها المبتدأ وجوباً ، والأخرىٰ التي ذكرت علىٰ أنها حذف منها الخبر وجوباً ، وقاعدة أن الفعل لا بد له من فاعل لا يجوز حذفه ، ومسائل حذف الفعل وجوباً ، ومسائل ما ينوب عن الفاعل ، ليس لها جميعاً من غرض إلاّ أن تستوفي الجملة ركنيها الأساسين . ولو أن النحاة اعترفوا بالجملة التي يمكن تسميتها بالجملة الموجزة ، ما وجدوا أنفسهم مضطرين إلىٰ كثير مما قيل في هٰذا المجال . ومن هنا يجب أن يؤخذ رأي الكسائي بغير قليل من الإعجاب لأنه يجيز حذف الفاعل ، أي يعترف بالجملة التي نسميها جملة موجزة استناداً إلىٰ شواهد من القرآن كقوله تعالىٰ : ﴿ كلا إذا بلغت التراقي ﴾[1] والحديث كقوله ـ ﷺ ـ (لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن ولا يشرب الخمر حين يشربها وهو مؤمن) ، وكلام العرب في قولهم « إذا كان غداً فأتني» والشعر في قول سوار بن المضرب :

فـإن كانَ لاَ يُرضِيكَ حَتَّـىٰ تَردَّني إلـىٰ قَطَـرِيٍّ لا أخَـالُكَ رَاضِياً

(١) سورة القيامة : ٢٩ .

فالكسائي يجيز حذف الفاعل في هذه الشواهد[1] دون أن يتأولها كما تأولها النحاة ، إذ يجعلون الفاعل في الآية ضميراً مستتراً راجعاً إلىٰ ما دلَّ عليه الكلام ، والفاعل في الحديث ضميراً عائداً إلىٰ ما دلّ عليه الفعل ، والفاعل في العبارة وفي بيت آبن المضرب ضميراً راجعاً لما دلّت عليه الحال المشاهدة[2] . يقول سيبويه « وإن شئت قلت : إذا كان غداً فأتني وهي لغة بني تميم ، والمعنىٰ أنه لقي رجلاً فقال له : إذا كان ما نحن عليه من السلامة أو كان ما نحن عليه من البلاء في غد فأتني ، ولكنهم أضمروا استخفافاً لكثرة كان في كلامهم لأنه الأصل لما مضىٰ وما سيقع وحذفوا »[3] .

ويقول الفراء في قوله تعالىٰ : ﴿ كلا إذا بلغت التراقي ﴾[4] « يقول : إذا بلغت نفسُ الرجلِ عند الموت تراقيه »[5] ويقول ابن جني : « وإضمار الفاعل لدلالة الحال عليه كثير واسع ، منه ما حكاه سيبويه من قولهم إذا كان غداً فأتني ، وكذلك قول الشاعر :

فـإنْ كَانَ لاَ يُرْضِيكَ حَتَّـىٰ تَردَّنِي إلـىٰ قَطَـرِيٍّ لاَ أخَـالُك رَاضِيا

أي إن كان لا يرضيك ما جَرَىٰ أو ما الحالُ عليه »[6] .

وتعريف ابن جني للكلام بأنه كل « لفظ استقلَّ بنفسه وجَنَيْتَ منه ثمرة معناه »[7] تعريف دقيق وينبغي أن تؤخذ أمثلته التي ساقها لتراكيب مختلفة بما يدل عليه ظاهرها دون لجوء إلىٰ تأويلات أو إضمار ، فقد ذكر نماذج للجملة التي ليس لها سوى ركن واحد مثل : « صَهْ ومَهْ وَرُوَيْدَ وَحَاءِ وَعَاءِ وَحَسِّ وَلَبَّ وَأُفَّ وَأوَّهْ ، فكل واحدة من هٰذه جملة مستقلة بنفسها يجني المستمع منها ثمرة معناها .

(١) آنظر : ابن هشام : أوضح المسالك ١/ ٢٣٩ .
(٢) آنظر : السابق وشرح المفصل لابن يعيش ١/ ٨٠ .
(٣) سيبويه ١/ ١١٤ .
(٤) سورة القيامة ٢٩ .
(٥) الفراء : معاني القرآن ٣/ ٢١٢ .
(٦) ابن جني : المحتسب ١/ ١٧٠ ، ٢/ ١٩٢ . (٧) ابن جني : الخصائص ١/ ١٧ .

ولو أخذت الآراء التي قدمها أبو علي الفارسي الذي رأى أن الاسم مع الحرف يكون كلاماً في النداء نحو يا زيد ، وابن طلحة الذي رأىٰ أن الكلمة الواحدة تكون كلاماً ، وبعض النحاة الذين يرون أن الحرف مع الفعل يكون كلاماً في نحو « ما قام » بناء علىٰ أن الضمير المستتر لا يعد كلمة ـ أقول : لو أخذت هٰذه الآراء بعين الاعتبار ، وطورت لكان لنا الآن من النحاة تقسيم جديد للجملة ، يعترف ـ على الأقل ـ بالجملة الموجزة .

إننا لا ننكر الإسناد ، فهو قرينة معنوية من قرائن الجملة ، ولكن هٰذا لا يعني أن كل جملة مفيدة ـ لا بد ـ مشتملةٌ على الإسناد ، إذ إننا ينبغي أن نعترف بوجود جملة غير إسنادية ، كما ينبغي أن نعترف ، بناء علىٰ الواقع اللغوي ، بوجود جملة ذات طرف واحد مؤدية لمعناها اعتماداً علىٰ قرائن الأحوال ، أو الموقف اللغوي الذي يكون فيه الكلام أو السياق وهو كبرى القرائن .

لماذا يقدر النحاة جملة من فعل وفاعل محذوفة في مثل قولك (واللّهِ لا فَعَلْتَ) ويجعلون القَسَم دالاً علىٰ هذه الجملة المحذوفة ؟ ولماذا لا يعد هٰذا الأسلوب تركيباً خاصاً دون افتراض لا داعي له ؟ .

وكذلك أسلوب التحذير والإغراء إذا قلنا : إياك والشرَّ ، أو الطريقَ الطريق[1] . وما دام الفعل مع فاعله محذوفاً وجوباً فأي داع لتكلفه ثم ادعاء حذفه ؟ .

وكذلك أسلوب النداء ، فإذا قلت (يا محمد) فهٰذه جملة فعلية في نظر النحاة ، ويرحم اللّه أبا علي الفارسي الذي عد هٰذا وحده كلاماً مكتفياً بنفسه ، أما النحاة فإنهم يرون أن (يا) سدت مسد فعل هو أدعو أو أنادي ، وهذا الفعل لا يظهر « ألا ترى أنه لو تُجشِّم إظهاره فقيل أدعو وأنادي زيداً لاستحال أمر النداء فصار إلىٰ لفظ الخبر المحتمل للصدق والكذب ، والنداء مما لا يصح فيه تصديق

---

(١) آنظر : ابن جني : الخصائص ٢/ ٣٦٠.

ولا تكذيب »[1] وحتى مع إحالة المعنىٰ وإزالة الغرض لا يرى النحاة بأساً من حسبان هذا الفعل وتقديره .

وإذا عدنا إلىٰ النماذج التي قدمها آبن هشام لنوعي الجملة ، معتبراً فيها ما يتصدر الجملة تصدراً أصلياً من المسند أو المسند إليه وجدنا ما يأتي :

١ ــ (زيدٌ قائمٌ) جملة اسمية . ونحن نوافقه علىٰ هٰذا .

٢ ــ (هيهاتَ العقيقُ) جملة اسمية ، أو جملة فعلية عند من يجعل أسماء الأفعال مفعولاً مطلقاً[2] . ولا نوافقه علىٰ هٰذا بناء علىٰ تقسيم الكلمة الذي سنشير إليه فيما بعد ، إذ إن هيهات ليست اسماً يمكن أن يوضع في جدول تصريفي واحد مع (زيد) مثلاً ، وإنما هو خالفة[3] و « الخوالف كلمات تستعمل في أساليب إفصاحية ، أي في الأساليب التي تستعمل للكشف عن موقف انفعالي ما والإفصاح عنه »[4] وما دامت الجملة تنسب لصدرها ، فإن هٰذه الجملة لا يمكن أن نسميها جملة اسمية تقف في صف واحد مع جملة « زيد قائم » ويمكن أن نعدها جملة خالفة من أنواع الجمل المسكوكة[5] .

٣ ــ (قائم الزيدان) ـ عند من جوزه وهو الأخفش والكوفيون ـ جملة اسمية . ونحن لا نوافقه أيضاً علىٰ كون هٰذه الجملة اسمية لأن كلمة « قائم » ليست اسماً يدل على مسمى « وإنما تدل علىٰ موصوف بما تحمله من معنىٰ

---

(١) آبن جني : الخصائص ١/ ١٨٦.

(٢) آنظر حاشية الأمير علي المغنى ٢/ ٤٣.

(٣) يسمي بعض النحويين « اسم الفعل » الخالفة ، ولكن الدكتور تمام حسان يطلق مصطلح الخالفة على عدد من الكلمات هي كلمات المدح والذم والتعجب وأسماء الأصوات ، ولذلك سمي ما يسميه النحاة « اسم فعل » خالفة الإخالة تمييزاً له عن بقية أنواع الخوالف ، وأرى أن يبقى له اسم (الخالفة) مجرداً ويميز غيره بتقييده .

(٤) الدكتور تمام حسان : اللغة العربية ١١٣.

(٥) آنظر البحث الثالث من هذا الفصل .

الحدث أي معنىٰ المصدر ، وهي بهٰذا خارجة عن التعريف الذي آرتضاه النحاة للاسم حين قالوا : الاسم ما دلّ علىٰ مسمىٰ »[1] وما دامت الجملة تنسب إلىٰ صدورها ، أمكننا القول بأن هٰذه الجملة جملة وصفية .

٤ ـ (قامَ زيدٌ) و (ضُربَ اللصُّ) و (يقومُ زيدٌ) و (ظننت زيداً قائماً) جملة فعلية . ونحن لا نوافقه علىٰ كون هٰذه جملة فعلية لعدة أمور منها أن النحاة الأُول كسيبويه والمبرد وغيرهما ينظرون إلىٰ (كان) علىٰ أنها أداة تفيد الزمن وليست فعلاً تام الفعلية ، يقول سيبويه : « تقول كانَ عبدُ اللّهِ أخاك ، فإنما أردت أن تُخْبر عن الأخوة ، وأدخلت كان لتجعل ذٰلك فيما مضىٰ »[2] ، ويقول المبرد : إنَّ كان « في وزن الفعل وتصرفه ، وليست فعلاً على الحقيقة »[3] وإنها دخلت لتخبر أن ذٰلك وقع فيما مضىٰ ، وليست بفعل وصل منك إلىٰ غيرك[4] ، ولكنها مع أخواتها صُرِّفْن تصرّف الأفعال ، وتقول فيهن يفعل وسيفعل وهو فاعل ويأتي فيهن جميع أمثلة الفعل . ولعل تصرف كان وأخواتها ، وكونهن يأتين علىٰ وزن الفعل هو ما دعا النحاة إلىٰ عدها أفعالاً ، والواقع أن « كان وأخواتها » تتفق مع الفعل من حيث الصيغة الخاصة ، ومن حيث الجدول الإلصاقي ، والتصريفي ، ومن حيث الإلصاق وعدمه ومن حيث التضام ، ومن حيث الدلالة علىٰ الزمن ، أما من حيث الدلالة علىٰ الحدث ومن حيث التعليق ، فإن كان وأخواتها تختلف عن الفعل إذ لا تدل علىٰ حدث معين دلالة تضمنيه ولا دلالة مطابقة ، وكذلك لا يمكن أن تكون مسنداً إلاَّ إذا كانت تَوامَّ وليس لـ (كان) خصائص الفعل من حيث تأنيثه لفاعله المؤنث المتصل به ، لأنه ـ كما يقول آبن جني ـ « ليست (كان) مع اسمها كالجزء الواحد من قبل أنك لو حذفت (كان) لاستقل ما بعدها برأسه ، فقلت في قولك كان أخوك جالساً : أخُوكَ جالسٌ ، فلما أنْ قَامَ ما بعدها برأسه ولم يحتج إليها ؛ لم يتصل به اتصال الفاعل بفعله ،

(١) السابق : ٩٩ .
(٢) سيبويه ١/ ٢١ .
(٣) المبرد : المقتضب ٣/ ٣٣ .
(٤) انظر السابق ٣/ ٩٧ ، ٤/ ٨٦ .

نحو قامَ جعفرٌ ، وجلسَ بشرٌ ، ألا تراك لو حذفت الفعل هنا لانفرد الفاعل جزءاً برأسه فلم يستقل بنفسه استقلال الجملة بعد كان بنفسها ؟ فلما لم تقو حاجته إلىٰ (كان) قوة حاجة الفاعل إلىٰ الفعل انحطت رتبته في حاجته إلىٰ (كان) فامتاز منها امتيازاً قد أحطنا به ، فساغ لذٰلك ألا يلزم تأنيث (كان) لاسمها إذا كان مؤنثاً تأنيث الفعل لفاعله إذا كان مؤنثاً »[1] .

ولكل من آبن السراج وثعلب والفارسي وآبن شقير رأي يخالف رأي جمهور النحاة في فعلية بعض أخوات كان ، إذ يتفق آبن السراج وثعلب علىٰ حرفية عسىٰ ويتفق آبن السراج والفارسي وآبن شقير علىٰ حرفية ليس استناداً إلىٰ عدم تصرفها. وذهب الزجاجي « إلى أن كان وأخواتها حروف » ونُقِل عن المبرد تصريح بحرفية كان[2] ، وقد نقلت عن المبرد ما قاله عن « كان » وليس فيه تصريح بحرفية كان وإن كان كلامه يشعر بانفرادها بخصائص مميزة .

ومما يدل علىٰ أنها أدوات ، أن منها ما يقوم بوظيفة حرف الاستثناء (إلاّ) وأعني بذلك (ليس) و (لا يكون) وإن كان النحاة قد أبقوهما علىٰ فعليتهما مضمرين فيهما اسميهما إضماراً واجباً ، والسيوطي عند ذكره لشروط صيغتي التعجب يقول : « . . ولا ناقص ككان وكاد وأخواتهما ، وعُلِّل بأنها لمجرد الزمان ولا دلالة لها علىٰ الحدث »[3] .

ومن هنا أرجح ما ذهب إليه الدكتور تمام حسان والدكتور أيوب من أنها أدوات منقولة من الفعل للدلالة علىٰ الزمن في الجملة الاسمية التي تخلو من الدلالة علىٰ الزمن ، ومما يعضد اعتبار هٰذه الكلمات (كان وأخواتها وكاد وأخواتها) بين الأدوات أنها تدخل علىٰ الأفعال كما تدخل الأدوات »[4] ولهٰذا

(١) المحتسب : ١/ ٢٢٥ .
(٢) آنظر الهمع ١/ ١٠ .
(٣) الهمع ٢/ ١٦٥ .
(٤) د. تمام حسان: اللغة العربية معناها ومبناها: ١٣١ وآنظر: د. أيوب: العربية ولهجاتها ٧٩ ـ ٨٢ .

أعد جملة « كان زيد قائماً » جملة اسمية كما نعد جملة « لَيْتَ زيداً قائمٌ » كذلك ، لأنه « لا يلي فعل فعلاً » كما يقول المبرد[1] .

٦ ـ « قُمْ » جملة فعلية ، ونحن نوافقه علىٰ كونها جملة ، ولكنها جملة موجزة بناء علىٰ أن الضمير المستتر لا يعد كلمة كما سبقت الإشارة إلىٰ ذٰلك .

٧ ـ « أفي الدارِ زيدٌ » ، أعندكَ زيدٌ » جملة ظرفية ، ونحن لا نوافقه على كون كل منهما كذلك ، لأن هٰذا يحتاج إلىٰ تكلف في التقدير ، لا حاجة بنا إلىٰ شيء منه ، وإنما هي جملة اسمية تقدم فيها الخبر وتأخر المبتدأ ، وفقاً للشائع المألوف والصحيح في الوقت نفسه .

٨ ـ « يا عبدَ اللّٰه » جملة فعلية ، وهٰذا مبنىٰ علىٰ تقدير أدعو عبد اللّٰه أو أنادي عبد اللّٰه ، أي لا بد من الإسناد ، ونحن لا نوافقه علىٰ هٰذا وإنما هي جملة ندائية من أنواع الجمل غير الإسنادية .

٩ ـ ﴿ **وإن أحد من المشركين استجارك** ﴾[2] ، ﴿ **إذا السمآء انشقت** ﴾[3] كل منهما جملة فعلية بناء علىٰ أن أدوات الشرط مختصة بالجمل الفعلية ، وهٰذا تخصيص لاسند له من آستعمال لغوي ، وإنما سنده افتراض النحاة ، لأن هٰذا الاستعمال شائع في اللغة وكثير ، ولنقرأ قول اللّٰه تعالىٰ : ﴿ **إذَا الشمسُ كورت * وإذا النجومُ آنكدرت * وإذا الجبالُ سُيِّرت * وإذا العِشَارُ عطلت * وإذا الوحوشُ حشرت * وإذا البحارُ سُجِّرت * وإذا النفوس زُوجت * وإذا الموءودة سئلت * بأي ذنب قتلت * وإذا الصحفُ نُشِرَت * وإذا السمآءُ كُشِطَت * وإذا الجحيمُ سُعِّرت * وإذا الجنةُ أزلفت** ﴾[4] وقوله تعالىٰ : ﴿ **إذا السمآءُ آنفطرت * وإذا الكواكب آنتثرت * وإذا البحارُ فُجِّرت * وإذا القبور بعثرت * علمت نفس ما قدمت وأخرت** ﴾[1] .

(١) المبرد : المقتضب ٤/ ١١٠ .
(٢) سورة التوبة : ٥ .
(٣) سورة الانشقاق : ١ .
(٤) الآيات ١ ـ ١٣ من سورة التكوير .

يقول الرضىٰ : « وإنما لم يُحكم بكون (أحد) مبتدأ و (استجارك) خبره لعلمهم بالاستقراء باختصاص حرف الشرط بالفعلية »[2] فأين هٰذا الاستقراء الذي ثبت عن طريقه اختصاص أداة الشرط بالجمل الفعلية إذا لم يكن هٰذا الاستقراء قائماً علىٰ اللغة المستعملة ؟ ونضيف إلىٰ أن استعمال الجملة الاسمية كثير بعد أداة الشرط وخاصة (إذا) أن سيبويه[3] والكوفيين يجيزون وقوع الجملة الاسمية بعد حرف الشرط ، بشرط كون الخبر فعلاً[4] ، وكان أبو الحسن يجيز « الرفع بعد إذا الزمانية بالابتداء في نحو قوله تعالىٰ ﴿ **إذا السماء آنشقت** ﴾ و ﴿ **إذا الشمس كورت** ﴾ كما ينقل ابن جني عنه ويصحح مذهبه »[5] .

بناء علىٰ هٰذا كله نعد مثل هٰذه الجملة جملة اسمية ، لأن تكلف الفعلية يخرج العبارة عن ظاهر وجهها دون فائدة وراء ذٰلك .

١٠ ـ ﴿ **والليل إذا يغشى** ﴾[6] يعد آبن هشام ﴿ **والليل** ﴾ جملة فعلية تقديرها : أقسم والليل ، حتىٰ يتحقق الإسناد ، ونحن لا نوافقه علىٰ ذٰلك ، وإنما هي جملة غير إسنادية قَسَمِيَّة من الجمل غير الإسنادية .

بقيت هناك بعض الجمل يتردد النحاة في نسبتها إلى الفعلية أو الاسمية ؛ لأنهم لا يكتفون بشكلها اللغوي الموجودة عليه ، وإنما يدعون أن هناك صورة ذهنية يفرضونها عليها مثل قوله تعالى : ﴿ **أَبَشَرٌ يهدوننا** ﴾[7] وقوله تعالىٰ :

(١) الآيات ١ ـ ٥ سورة الانفطار .
(٢) الرضىٰ : شرح الكافية ١/ ٧٧ .
(٣) آنظر سيبويه ١/ ٥٤ .
(٤) آنظر شرح الكافية ١/ ٧٧ وحاشية الصبان ٢/ ٤٥ .
(٥) الخصائص ١/ ١٠٥ .
(٦) سورة الليل : ١ .
(٧) التغابن : ٦ .

﴿ أَأَنْتم تخلقونه ﴾[١] فمن الواضح أن كلا منهما جملة اسمية ولكن النحاة يرجحون أن كلا منهما جملة فعلية[٢] استناداً إلى قاعدة وضعوها هم بأنفسهم ، وتركوها تتحكم في الاستعمال اللغوي ، وهي « أن الأصل في الاستفهام أن يكون عما يتجدد ، والمفيد لذلك أصالة الفعل ، فالغالب دخول الاستفهام على الجملة الفعلية »[٣] فإذا وضعنا في الاعتبار أن الآية الثانية عطفت عليها جملة اسمية ﴿ أَأَنْتم تخلقونه أم نحن الخالقون ﴾[٤] وهذا يقتضي اسمية المعطوف عليه ليتناسب المتعاطفان ؛ لم يُسلِّم النحاة بذلك ؛ لأنهم يرون أن مرجّح الفعلية أقوى ، لأنه أمر معنوي بخلاف مرجح الاسمية فإنها مجرد مناسبة لفظية فلا تعارض ؛ لأن التعارض لا يكون إلا بين أمرين متساويين[٥] .

بعد هذه المناقشة يتضح لنا أن الجملة العربية في حاجة إلى إعادة تقسيم ، بناء على إعادة تقسيم الكلمة ، وعدم تعميم شرط الإسناد في كل جملة كما تصور النحاة .

وكل هذا من أجل مناقشة العلامة الإعرابية ؛ لأن الإعراب لا يكون إلاَّ في جملة ، بوصفه إحدى القرائن التي تتآلف في التركيب ليكتمل للوظائف دورها في بناء الجملة العربية .

---

(١) الواقعة : ٥٩ .
(٢) أنظر : ابن هشام ـ أوضح المسالك ١/ ٢٣٨ ، والأشموني ٢/ ٤٥ .
(٣) حاشية الصبان ٢/ ٤٥ .
(٤) سورة الواقعة آية ٥٩ .
(٥) أنظر السابق .

ثانياً : الجملة في تناول الدارسين المحدثين

يأخذ الدارسون المحدثون على نحاتنا القدماء أنهم لم يهتموا بالجملة الاهتمام الذي كان ينبغي أن يكون ، وأنهم لذلك انحرفوا عن وجهة البحث النحوي الصحيحة ، وأنهم « حين قصروا النَّحو على أواخر الكلمات وعلى تعرف أحكامها قد ضيقوا من حدوده الواسعة ، وسلكوا به طريقاً منحرفاً ، إلى غاية قاصرة ، وضيعوا كثيراً من أحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارة »[١] وأنهم اقتفوا آثار المناطقة في أجزاء القضية المنطقية ، إذ رأوا أنها تتألف لديهم من موضوع ومحمول وعلاقة بينهما « فقالوا بدورهم بأن الجملة تتكون من كلمات كما تتكون القضية من دلالات على الأحداث أو الذوات أما أجزاء الجملة فهي المسند إليه ، والمسند والرابطة ، وهي نفس أجزاء القضية المنطقية مع اختلاف في التسمية »[٢] ويرى الدكتور أيوب أن النحاة العرب لم يكونوا وحدهم هم المقلدين لفلاسفة الإغريق ، فعلى الطريق نفسه سار النّحاة من الغربيين ، وعندهم أن الجملة تتكون من Subject وهو نظير للمسند إليه عند العرب ومن Predicate وهو نظير للمسند ، ويقول إن هذين اللفظين منقولان عن اصطلاحين من اصطلاحات أرسطو المنطقية هما باللاتينية Subjectum و Praedicatum وأن أرسطو قد آستعمل هذين الاصطلاحين فيما بعد في حديثه عن اللغة ، وهذا أمر له دلالته[٣] .

ويغلو بعض الباحثين في رمى منهج نحاتنا القدماء بالخطأ ، لأن حظ

---

(١) إبراهيم مصطفى : إحياء النحو ٢ ، ٣ .
(٢) د. عبد الرحمن أيوب : دراسات نقدية في النحو العربي ١٢٧ .
(٣) السابق نقلاً عن : Gray's, Foundation of Language .

الجملة من عنايتهم كان قليلاً فلم يعرضوا لها إلا حين يريدون أن يبحثوا في موضوع آخر ، ولم يعنوا بالبحث فيها إلا في ثنايا الفصول والأبواب ، ولم يشيروا إليها إلا حين يضطرون إلى الإشارة إليها حين يعرضون للخبر الجملة ، والنعت الجملة ، والحال الجملة ، وموضوع الشرط الذي ينبني على جملتين ، جملة الشرط ، وجملة الجواب ، وغيرها من موضوعات متفرقة هنا وهناك ، ويتهمهم ، لذلك باتهامات نبرأ إلىٰ الله منها ، ونربأ بباحث أن يقع فيها ، فهم « كانوا يتخبطون في هذه الدراسة » وهم « لم يعرفوا موضوع دراستهم معرفة تدفعهم إلى توسيع دائرة البحث بحيث تضم إليها دراسة الجملة » وهم « لم يكن لديهم أية فكرة عن أسلوب الاستفهام مثلاً ، وبعد هذا كله يقول « لا بد لنا من أن نصحح نهج القدماء ، ونعيد إلى هذه الدراسة اعتبارها الذي جار عليه تعنت النحاة وتمحلهم وجهلهم موضوع دراستهم »[1] وينبغي أن نلاحظ هنا أن كل ما أخذه هذا الباحث على نحاتنا هو بعض ما أشار إليه المرحوم إبراهيم مصطفى ، وقد استفاد به الباحث دون أن يشير إلىٰ مصدره[2] . وهناك آخرون اكتفوا بنقد النحاة دون أن يقدموا بديلاً آخر[3] .

ومهما يكن من أمر ، فسوف نعرض هنا فهم بعض الدارسين المحدثين للجملة ، لنرى الإضافة الجديدة التي يمكن أن تسهم في تعديل مفهوم القدماء ، ولنستطيع فيما بعد أن نصل إلى تصنيف نأمل أن يعين على فهم وحدة بناء الكلام في العربية .

ويرجع اهتمام الدارسين المحدثين بالجملة إلى أنها الوحدة التي يتمثل فيها أهم خصائص اللغة ، إذ إن « تأليف الكلمات في كل لغة يجري على نظام

(١) الدكتور مهدي المخزومي : في النحو العربي نقد وتوجيه : ٣٤ ، ٣٥.
(٢) قارن صفحتي ٣٤، ٣٥ من السابق بصفحة ٢ ، ٣، وما بعدها من إحياء النحو.
(٣) آنظر : ساطع الحصري : آراء وأحاديث في اللغة والأدب ١٠١ ـ ١٠٩ . (دار العلم للملايين - بيروت) .

خاص بها ، لا تكون العبارات مفهمة ، ولا مصورة لما يراد حتى تجري عليه ، ولا تزيغ عنه ، والقوانين التي تمثل هذا النظام وتحدده تستقر في نفوس المتكلمين وملكاتهم ، وعنها يصدر الكلام ، فإذا كشفت ودُوِّنت فهي علم النحو ولو عُرِضت عليك جملة من لغة لا تعرفها ، وبينت لك مفرداتها كلمة كلمة ، ما كان ذلك كافيا في فهمك معنىٰ الجملة ، وإحاطتك بمدلولها ، حتىٰ تعرف نظام هذه اللغة في تأليف كلماتها وبناء جملها[1] .

وإذا كانت الجملة هي وحدة الكلام في كل لغة من اللغات ، فإنه يجب أن تلتمس معالمها من استعمالات المتكلمين بهذه اللغة ، ومما تواضعوا على استقلاله بالمعنى في الكلام لا من المنطق « فالجملة اصطلاح لغوي يجدر بنا أن نستقل به عن المنطق العقلي العام ؛ وذلك لأن العادات اللغوية في كل بيئة هي التي تحدد الجمل في لغة البيئة »[2] ومعنىٰ هذا أن صرامة المنطق العقلي العام ، لا تثبت أمام اللغة بجريانها المستمر ، ومرونتها التي لا تعرف الجمود ، فالعادات اللغوية ليست متجمدة ومغلقة ، لذلك تصبح الدقة العظيمة في تناولها دقة زائفة[3] ، ولذلك فإن في اللغة نماذج تركيبية يمكن تصنيفها ، ووضع كل مجموعة في جدول خاص ، وفيها كذلك نماذج تخرج عن التصنيف المعهود يقول تشارلز ف. هوكت « كل اللغات المعروفة بها مبان لكل النماذج التركيبية التي يمكن أن تصنف ، وقليل منها به مبان لها أهمية أساسية ولكنها تشذ عن التصنيف »[4] . فكون الجملة هي الوحدة الكلامية التي تتمثل فيها خصائص اللغة ، والبعد عن المنطق العقلي العام ، والاهتمام بمنطق اللغة المرن النابع من ألسنة المتكلمين وعاداتهم اللغوية التي لا تعرف الجمود والتحجر ، هي الأسس التي تحكم تناول المحدثين للجملة .

(١) إبراهيم مصطفى : إحياء النحو ٢
(٢) د. ابراهيم أنيس : من أسرار اللغة ٢٦٠.
(٣) آنظر Charles F. Hockett: A Course in Modem Linguistics P. 199 .
(٤) Ibid., P. 191 .

وإذا بدأنا بتعريف المحدثين للجملة ، فسوف نرى أن فندريس يقرن بين الجملة والصورة اللفظية .

والصورة اللفظية عنده هي « الصورة التي أعطاها الفكر وفقاً للعوائد المكتسبة »(١) ولا خلاف بين الصورة اللفظية والجملة إلاً أن الجملة حقيقة واقعية مشخصة ، ولذلك هي مُعرضة لكل العوارض التي يستتبعها التحقق الواقعي فالخزاف الذي يضع في فرنه فنجاناً من الخزف لا يمكنه أن يقطع بالنتيجة التي سيحصل عليها بعد الحريق ، لأنه يخشىٰ دائماً من نار عاديَة تحيل الطين فحماً أو من نار ضعيفة لا تقوىٰ على إبراز اللون ، كذلك الصورة اللفظية ، وقد حضرت في المراكز العصبية لا تستطيع المرور بالأعضاء دون التعرض للأحداث . ويضرب فندريس مثلاً توضيحياً لذلك فيقول : أتخيل أن جاراً لي وخزني غير عامد فأصيح قائلاً « آه لقد وخزتني » ويشرح ذلك قائلاً : من اليسير أن نستعيد تتابع الأفعال التي تمت فهناك إحساس بالوخزة نقل إلى المراكز العصبية ، وآستدعاء مفاجىء لصورة لفظية ، ترجمت على الفور في اللغة بالجملة الآنفة الذكر ، وكان التتابع من السرعة بحيث تبعت الصيحة الوخزة مباشرة ، وتختلف الصورة اللفظية في لغة ليس فيها أفعال متعدية أو تعبر عن الحدث في صيغة المبنى للمجهول « أنا ملدوغ منك » واختلاف الصورة اللفظية كثيراً ما يكون الاختلاف الوحيد الموجود بين اللغات . ويرى فندريس أن الصورة اللفظية وهي في طريق تحقيقها في جملة يعرض لها ما يغير بعض أجزائها ، فمثلاً إذا نطقت الجملة السابقة « آه لقد خزوتني » فإن الصورة اللفظية هنا لم تتغير وإنما لم تحقق إلا تحققاً ناقصاً ، فهذا الخطأ قد عرض في التنفيذ ، ويرى أن الصورة اللفظية والجملة كلتيهما تتألفان من عناصر واحدة هي الكلمات(٢) .

(١) فندريس : اللغة ١٠٢ .

(٢) آنظر : فندريس اللغة ١٠١ ، ١٠٢ ، ١٠٣ .

نستطيع أن تقول إن الصورة اللفظية عند فندريس هي تلك الصورة التي يؤلفها العقل ، أي هي النظام المخزون في عقل الجماعة اللغوية ، الذي يستمد منه المتكلم ما يمثل رد فعل لغوياً في المواقف المختلفة . والجملة هي الصورة اللغوية المنطوقة ، أو هي التنفيذ العملي للصورة الذهنية ، ولذلك يعرف فندريس الجملة « بالصيغة التي يعبَّر بها عن الصورة اللفظية والتي تدرك بواسطة الأصوات » والجملة هي عنصر الكلام الأساسي ، فبالجمل يتبادل المتكلمان الحديث بينهما ، وبالجمل نحصل لغتنا ، وبالجمل نتكلم ، وبالجمل نفكر أيضاً ، ومن أجل هذا يمكن أن تكون الصورة اللفظية شديدة التعقيد ، لكن الجملة تقبل بمرونتها أداء أكثر العبارات تنوعاً « فهي عنصر مطاط » وبعض الجمل يتكون من كلمة واحدة: «تعال» و «لا» و «وا أسفاه» و «صه» كل واحدة من هذه الكلمات تؤدي معنىٰ كاملاً يكتفي بنفسه »(١) ، والجملة تنتظم جميع الدرجات من الحركات النطقية البدائية التي يصوغ فيها الطفل حاجة من حاجاته إلى الصورة المستكملة المؤتلفة ألطف ائتلاف تلك التي تكسو فكرة فنان بارع يمتلك الموهبة وقدرة الأداء .

وكل جملة تشتمل على نوعين من العناصر المتميزة : أولاً التعبير عن عدد ما من المعاني التي تمثل أفكاراً ، وثانياً الإشارة إلىٰ بعض العلاقات التي بين هذه الأفكار ، فإذا قلت « الحصان يجري » ففي ذهني فكرة الحصان ، وفكرة الجري ، وقد جمعت بين الاثنتين في هذا الإثبات الذي هو « الحصان يجري » ويسمي فندريس النوع الأول من العناصر « دوال الماهية » وهي تلك العناصر اللغوية التي تعبر عن ماهيات التصورات ، ففي المثال المشار إليه ماهية الحصان وماهية الجري ، ويسمى النوع الثاني من عناصر تأليف الجملة « دوال النسبة » وهي العناصر التي تعبر عن النسب التي يقيمها العقل بين دوال الماهية ، ودال النسبة في غالب الأحيان عنصر صوتي (صوت أو مقطع أو عدة مقاطع أحياناً)

(١) آنظر : فندريس : اللغة ١٠١ .

يشير إلى النسب النحوية التي تربط الأفكار الموجودة في الجملة بعضها ببعض ، ويؤكد فندريس أننا يجب أن نأخذ الأحداث كما يقدمها لنا الكلام ، أي أننا ننظر إلى الصور اللفظية في نفس الصورة التي تظهر عليها في الكلام[1] .

أما من حيث تقسيم الجملة فإن فندريس يرى أن جميع اللغات تتفق في التمييز بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية ، حتى تلك اللغات التي لا تحتوي على صيغة متميزة لكل من الاسم والفعل[2] وأقسام الجملة عند فندريس - وينبغي أن تكون على ذكر بأنه يتكلم عن علم اللغة العام ويقدم أمثلة من لغات مختلفة الفصائل والخصائص - ثلاثة : -

أولاً - الجملة الفعلية وهي التي «يعبر بها عن الحدث مسنداً إلى زمن منظور إليه باعتبار مدة استغراقه منسوباً إلى فاعل موجهاً إلى مفعول إذا لزم الأمر . . . فموضوع الجملة الفعلية أن تأمر بحدث أو أن تقرر حدثاً أو أن تتخيل حدثاً . . . ويمكن أن تتكون هذه الجملة من كلمة واحدة : مثل الكلمة الفرنسية Prends « خذ » واللاتينية Ueniam « سآتي » والعربية « قالوا »[3] . ولما كان التقسيم عند هذا العالم اللغوي غير قائم على الشكل ، بل على مضمون الجملة فإنه يرى أن الجملة الفعلية قد تكون مكونة من كلمة واحدة وهذه الكلمة الواحدة « اسم » فعندما نقول « نار » أو « سكوت » أو « وقوف » أو « التفات » ترانا نأمر بتنفيذ حدث بالضبط كما لو كنا نقول : « خذ » أو « تعالوا » أو « توقفوا » ولا يعبِّر عن الحدث في اللغة المنطقية غير الفعل »[4].

ثانياً : الجملة الاسمية ، وهي تختلف كل الاختلاف عن الجملة الفعلية « فهي تعبر عن نسبة صفة إلى شيء : البيت جديد ، الغداء حاضر ، الدخول

(١) أنظر السابق ١٠٤ ، ١٠٥ .
(٢) السابق ص ١٦٢ .
(٣) فندريس : اللغة ١٦٣ .
(٤) السابق نفسه ١٦٣ .

على اليمين ، قمبيز ملك ، زيد حكيم ، والجملة الاسمية تتضمن طرفين : المسند والمسند اليه ، وكلاهما من فصيلة الاسم »[1].

ثالثاً : الجملة الاسمية الفعلية وهي التي تجمع بين خصائص النوعين السابقين ، وهي في الواقع جمل اسمية ولكن أدخل فيها فعل ، ويوجد على العكس من ذلك جمل فعلية اسمية وهي الجمل التي يستعاض فيها عن الفعل بعبارة اسمية مثل « إنه يكون لي رأي » بدلاً من (أَرَى)[2] .

وحديث فندريس عن الجملة يفيدنا في بعض الجوانب المهمة التي ستعيننا فيما بعد على أداء مهمتنا في محاولة تصنيف الجملة ، ففكرة « الصورة اللفظية » ينبغي - كما قرر - أن تكون مطابقة للجملة . وقد تحدث بعض العوارض الخفيفة التي تنقص من تنفيذ « الصورة اللفظية » تنفيذاً كاملاً ولكنها لا تتجاوزها بحيث يكون هناك تفاوت كبير بين الصورة اللفظية والجملة . لكننا إذا حاولنا تطبيق أسس فندريس في تقسيم الجملة ، فسوف نلغي جانباً مهماً ينبغي أن يكون هو الأساس الأول في التقسيم إذ إن فندريس يعول على جانب المضمون وحده ، ويهمل جانب الشكل ، ولذلك مثل هذه الجمل : يقوم محمد ، محمد يقوم ، الأسد ، الخيرَ الخيرَ ، إياك والشرَّ ، صبراً في مجال الموت صبراً ، كل هذه الجمل لا تكون إلا جملاً فعلية لأنها تعبر عن حدث ، والتعبير عن الحدث لا يكون إلا بالأفعال كما قال ، ولا يكون جملة اسمية إلا كل جملة تكونت من مبتدأ وخبر ولابد أن يكون الخبر اسماً لا شبهة للحدث فيه كما في الأمثلة التي ذكرها : البيت جديد الخ ، أما الجملة الاسمية الفعلية فهي قريبة من التي يسميها ابن هشام الجملة ذات الوجهين ، والفعلية الاسمية سوف يؤدي تصنيفها إلى خلط نتيجة الاعتماد على المضمون وحده في التقسيم ، إذ إن « أمثل الطرق أن يتم التفريق على أساس من

(١) السابق نفسه ١٦٣ .
(٢) السابق ١٦٧ .

الاعتبارين مجتمعين فينبني على طائفة من المباني ، ومعها جنباً إلى جنب فلا تنفك عنها طائفة أخرى من المعاني »(١) « ولكننا ـ من بعد ـ نتفق مع فندريس في مفهومه للجملة من حيث إنها تعبر عن صورة لفظية ، أي نظام لغوي متعارف عليه يستثار في الذهن ، ويجد سبيله عن طريق الأصوات المفهمة ، ولو كانت هذه الصورة كلمة واحدة ، من غير لجوء إلى تقدير أو افتراض ، ولا نحب أن نتابعه في حسبان الصورة اللفظية هي الأساس في تصنيف الجمل ، فهويعد مثلاً : « النارَ » و « سكوت » و « وقوف » جملة فعلية والذي دعا إلى ذلك هو تعويله على الصورة اللفظية لأنه يرى أن كل كلمة من هذه جملة ، ونحن نتفق معه في ذلك من حيث إنها معبرة عن معنى يحسن السكوت عليه ، وهو يرى أن كلا منها جملة فعلية لأن عبارة « النار » لديه تعبير عن حدث هو احذر النار ، ومن هنا يلغى جانب الشكل ، وإذا جاز لنا أن نحاسب نحاتنا القدماء بهذا الفهم فإننا نجد أن اهتمامهم بما سماه فندريس « الصورة اللفظية » هو الذي جرهم إلى ارتكاب ما اتهمهم به كثير من الدارسين المحدثين فعبارة « يا عبد الله » عندهم تعبير عن صورة لفظية هي « أدعو عبد الله » أو « أنادي عبد الله » وقد عاملوا الجملة المنطوقة معاملة الصورة الذهنية ، وليس هذا إلا مثالا واحدا لنماذج متعددة ، والسبب في ذلك أن النحوي عادة يميل إلى الاطراد لأنه يعين على الفهم ، ولكنه في سبيل ذلك يبذل من الجهد العقلي ما يفيض عن حاجة ما يقتضيه الخارجُ عن الاطراد من عناء .

من الدارسين المحدثين من يذهب إلى اشتراط الإسناد في الجملة كما ذهب النحاة القدماء تماماً وقد رأينا أن فندريس في فهمه للجملة لم يشترط الإسناد في تعريفه ، ولكنه اكتفى بمطابقة الجملة للصورة اللفظية ، وفي تناوله لأقسام الجملة لم يشر أيضاً إلى هذا الشرط ، ولكننا لا نستطيع أن نغفل دوال

(١) د. تمام حسان : اللغة العربية ٨٧ (في النص الذي نقلته عن الدكتور تمام استئناس بهذه الفكرة فحسب لأنه يقول ذلك في مجال تقسيم الكلمة لا الجملة ، ولست أرى بأساً من أن يكون هذا الأساس معتبراً في تقسيم الجملة كذلك) .

النسبة ، واتساعها لتشمل ما سماه دوال **النسبة الصفرية** « ففي الميدان الصرفي تلعب درجة الصفر دوراً هاماً ، والقيمة التي تملكها هي قيمة تقابل على وجه الخصوص ، ولكن ذلك لا ينقص من خطرها ، فكثيراً ما يكون للصمت في الموسيقى من التعبير ما للميلودية التي يعترض طريقها ، ويقطع تدرجها ، وفي الحديث لحظات من الصمت البليغ . في اللغة تعتبر دالة النسبة الصفرية دالة نسبة كغيرها من دوال النسبة »(١) ومع هذا يعترف بالجملة المكونة من كلمة واحدة مثل : « تعال » و « صه » و « لا » و « وا أسفاه » لأن كل واحدة من هذه الكلمات تؤدي معنىً كاملاً يكتفي بنفسه .

أما برجشتراسر فإنه يعتمد الإسناد شرطاً ضرورياً في وصف العبارة بالجملة بحيث إذا خلا التركيب من الإسناد ، واكتفى بنفسه في أداء المعنىٰ لا يعد عنده جملة ، يقول : « الجملة مركبة من مسند ومسند إليه ، فإن كان كلاهما اسماً أو بمنزلة الاسم ، فالجملة اسمية ، وإن كان المسند فعلاً أو بمنزلة الفعل ، فالجملة فعلية »(٢) وهو هنا في هذا التعريف متفق تماماً مع نحاتنا القدماء ويقول بعد ذلك « ومن الكلام ما ليس بجملة ، بل هو كلمات مفردة أو تركيبات وصفية أو إضافية أو عطفية غير إسنادية . مثال ذلك النداء فإن (يا حسن) ليس بجملة ، ولا قسم من جملة ، وهو مع ذلك كلام ، ويشبه الجملة في أنه مستقل بنفسه لا يحتاج إلى غيره مظهراً كان أو مقدراً »(٣) فأسلوب النداء مستقل بنفسه ، ويؤدي معنى كاملاً ، وهو كلام مفيد ، ومع ذلك ليس جملة ، وبوسعنا أن نفهم أن الجملة عند برجشتراسر مصطلح لنوع معين من التراكيب يتحقق فيه الإسنادُ بطرفيه ، وأما التراكيب المفيدة غير الإسنادية فلا تسمى عنده جملة ، ولذلك يقسم التركيبات إلى :

(١) فندريس : اللغة ١١٠ .
(٢) برجشتراسر : التطور النحوي ٨١ .
(٣) السابق نفسه .

١ ـ جملة اسمية إذا كان كل من المسند إليه والمسند فيها اسماً أو بمنزلة الاسم ، والجملة الاسمية عنده إما بسيطة ، ويسميها الاسمية المحضة ، وهي التي تتكون من مبتدأ ، وخبر مفرد ، أو مركبة وهي التي يكون خبرها جملة ويمثل لها بقوله (كل امرىء فله رزقه) ويرى أن فائدة هذا النوع من الجمل ، مع كثرته في العربية ، تمكين « الناطق من أن يقدم الكلمة التي يريد أن ينبه السامعين إليها أو الكلمة التي تربط الجملة الجديدة بما قبلها إلى أول الجملة بغير تغيير لتركيب الكلمات[1] العادي » ويرى أن هذا النوع من التركيب هو ما يفيد العربية خفة واستعداداً لتأدية المعاني المتنوعة أكثر مما نجد في سائر اللغات السامية[2] .

ولما كان برجشتراسر معنياً بأصول التراكيب وتطورها فإنه يرى أن الجملة الاسمية كثيرة الاستعمال في اللغات السامية بوجه عام ، ولأنها مبهمة الأوقات وما شاكلها ، ومبهمة من جهة طبيعة العلاقة بين المبتدأ وخبره ، ولأن الإبهام ـ في رأيه ـ يدل على القدم « كانت الجملة الاسمية المحضة من أقدم تركيبات اللغات ، والعربية مع احتوائها على وسائط التخصيص والتعيين قد حافظت على هذا التركيب الأولى المبهم أيضاً »[3] وهنا نجد أن نحاتنا القدماء كانوا صائبي النظر عندما عدوا الجملة الاسمية أصلاً لما عداها .

٢ ـ جملة فعلية إذا كان المسند فيها فعلاً أو بمنزلة الفعل ، ويرى أن « الجملة الفعلية أبسط تركيباً من الجملة الاسمية »[4] وأحب أن أقرر هنا أني لم أفهم تماماً ما يعنيه بما نزل منزلة الفعل لأنه لم يشرحه ، ولم يمثل له ، ولست أزعم أنه يعني به ما قصده النحاة عند شرحهم لتعريف الفاعل مثلاً .

٣ ـ شبه الجملة ، وهو نوع من الكلام ليس بجملة ، بل هو كلمات مفردة ، أو تركيبات وصفية أو إضافية أو عطفية غير إسنادية وأسلوب النداء ، ومن

(١) السابق نفسه ٩٠.
(٢) السابق نفسه ٩١.
(٣) برجشتراسر : التطور النحوي ٨٨.
(٤) السابق نفسه ٩١.

النماذج التي ساقها لهذا النوع ـ وهي كثيرة ـ (يومان يوم لذا ويوم لذا) والاسم يومان هنا قائم مقام الجملة ، ويرى أن لا حاجة إلى تقدير شيء قبلها لأن الإشارة إلى الشيء بالنطق باسمه كافية في الدلالة على وجوده ومن ذلك « إذا » مع اسم مرفوع بعدها مثاله من الحديث (التفتُّ فإذا النّبيُّ) معناه « فكان النبي موجوداً » ، وقد يدخل على الاسم التالي لإذا الباء نحو (بينما هو يسير إذا بِرَهَج) ومعناه « إذا شعور برهج » ، ويرى أنه لا لزوم لتقدير شيء في هذه الأمثلة ومن ذلك : مرحباً ، وشتان بينهم ، وللتحذير : رأسَك ، الأسَدَ ، إليك ، دونَك أخاك ، إياك والأسدَ ، أنت وذاك ، ومِنْ ذلك « لات حينَ » و « يا حَسَنُ » .

وبرجشتراسر يرفض التقدير في مثل هذا النوع ، ويرى أنه لا يكون إلا من اسم في أكثر الحالات « ولا يمكن أن يكون فعلاً ، لأن الفعل يساوي الجملة الكاملة ، فأكثر أشكاله مركبة من ضمير هو المسند إليه ، ومن مادة الفعل وهي المسند »[1] ، وهذا الاسم ـ شبه الجملة ـ قد يكون مرفوعاً في بعض الحالات ومنصوباً في أكثرها كما اتضح من الأمثلة .

ونحن نتفق معه في أن مثل هذه التراكيب كلام مستقل بنفسه ويؤدي معناه دون حاجة إلى تأويل أو تقدير ، وأما كونها « شبه جملة » عنده ، وليست جملة مستقلة ، فهذه مسألة مصطلحات ، والذي يعنينا أنه يعدها قسماً من التراكيب المفيدة .

٤ ـ الجمل الناقصة ، وهي التراكيب التي تفيد معنىً كاملاً ، وتكون مكونة من كلمة واحدة أحياناً ، ولكنها ـ في رأيه ـ في حاجة إلى تقدير ، وقد مثل لها قائلاً « مثل قولي (أمس) جواباً عن السؤال (متى جئت ؟) فإن تقديره « جئت أمس » فأمس وأمثالها جمل ناقصة[2] . وواضح أن النقص الذي وصفت به هذه الجمل

(١) برجشتراسر : التطور النحوي ٨١.
(٢) السابق نفسه .

آت من عدم اكتمال عناصر الإسناد في النطق ، ولكن تقديره قريب ، لأن مثل هذه العبارات تنطق جواباً عن سؤال تكتمل فيه عناصر الجملة كما حددها هذا العالم الجليل .

وإذا كان برجشتراسر يعد مثل « أمس » في الجواب عن سؤال « متى جئت ؟ » جملة ناقصة ، فإن أستاذنا الدكتور إبراهيم أنيس يعده جملة ، يقول في تعريف الجملة « إن الجملة » في أقصر صورها هي أقل قدر من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه ، سواء تركب هذا القدر من كلمة واحدة أو أكثر ، فإذا سأل القاضي أحد المتهمين قائلاً : « من كان معك وقت ارتكاب الجريمة ؟ » فأجاب : (زيد) فقد نطق هذا المتهم بكلام مفيد في أقصر صُورِه »(١) وتساءل : هل يمكن حقاً أن تكون الجملة مستقلة كما يشترط معظم اللغويين ؟ أليس الحوار بين المتكلم والسامع مرتبط الأجزاء يفسر بعضه بعضاً ، ويعين بعضه على فهم البعض الآخر ، وألسنا نستمد الفهم من تجاربنا السابقة حيناً ، ومن سياق الكلام حيناً آخر ؟ فأين هذا الكلام المستقل بالفهم الذي لا نستعين فيه بكلام سبقه ولا بتجارب ماضية ، ولا بإشارات الأيدي وتعابير الوجوه في كثير من الأحيان ؟ ورأى أن كل الذي يجب أن يشترط في الكلام لئلا يكون لغواً هو حصول الفائدة وتمامها ، ويتحقق مثل هذا الشرط في كثير من العبارات التي لا يعدها النحويون جملاً(٢) .

وبعد هذا التعريف المتحرر ، والتساؤلات الثائرة ، وبعد أن نقد تقسم النحاة لأجزاء الكلام وارتضى تقسيماً رباعياً هو : الاسم ، والضمير ، والفعل ، والأداة مما يؤذن بتغيير في تقسيم الجملة ، عدل عن هذا كلّه ، وشُغِل بدراسة نظام الجملة في إطار تقسيم النحاة القدماء مهتماً بوضع المسند إليه في الجملة ،

(١) د. ابراهيم أنيس : من أسرار اللغة ٢٦٠ ، ٢٦١ .
(٢) السابق نفسه .

والوصل والفصل ، وموضع المتعلقات في الجملة . وكنا نود ما دام قد اعترف بأن الكلمة الواحدة تعد جملة أحياناً أن يعرفنا أي نوع من الجمل تكون ، وما موقفه من التراكيب غير الإسنادية ؟ وغير ذلك من المشكلات التي ما تزال في حاجة إلى تحديد .

أما الدكتور عبد الرحمن أيوب فقد بدأ أولاً بتحديد دلالة الجملة ، هل يقصد بها « الحدث اللغوي » أو « النموذج التركيبي » الذي تأتي على مثاله الأحداث اللغوية ، ورأى أن من المهم التفريق بين هذين الأمرين تفريقاً كاملاً حتىٰ لا يحدث تخبط بين المثال والواقع إذْ إن علم النحو هو علم النماذج التركيبية ، وجميع التأويلات النحوية تفسير لواقع الجملة ، أي للحدث اللغوي ، وهي بهذا لا تتصل بعلم النَّحْوبَلْ بعلم المعاني الذي هو تفسير لمعاني الأحداث اللغوية الواقعية من ناحية ، والنماذج التركيبية من ناحية أخرى ، ويقول « ليست الجملة مجرد مجموعة من الكلمات بل هي إلى جانب هذا عدد من النماذج التركيبية المتداخلة ففي الجملة الواحدة مثل (هل قال ؟) نموذج لتركيب الكلمات هو (أداة آستفهام + فعل ماض) ونموذج للنغم Tone Pattern هو (نغم متوسط + نغم مرتفع هابط) ونموذج للنبر هو (نبر خفيف + نبر شديد)إلخ .وتطبيق هذا العدد من النماذج المجتمعة بالإضافة إلى النطق بالكلمات هو ما يكون الجملة الواقعية التي تفيد فائدة يحسن السكوت عليها . وكلمة (محمد) يصح أن تنطق بحيث تفيد النداء ، كما يصح أن تنطق بشكل آخر يفيد الإخبار والتعجب أو الاستفهام . والفرق بينهما في حالة وأخرى ، ينحصر في الفرق بين نماذج النبر أو النغم التي يستعملها المتكلم عند النطق بها . ولا بد لدراسة قواعد لغة من اللغات من دراسة هذه النماذج التركيبية المتداخلة لكل نوع من أنواع الجمل فيها »(١) وما أشار إليه الدكتور أيوب هنا هو ما سوف نتناوله فيما بعد باسم « قرائن الجملة » .

(١) دراسات نقدية في النحو العربي ١٢٦ ، ١٢٧ .

وفي إشارة معجلة قسم الدكتور أيوب الجملة إلى نوعين ، يقول « فعندنا أن الجمل في العربية نوعان : إسنادية وغير إسنادية ، والجمل الإسنادية تنحصر في الجمل الاسمية والجمل الفعلية ، أما الجمل غير الإسنادية ، فهي جملة النداء وجملة نعم وبئس وجملة التعجب ، وهذه لا يمكن أن تعتبر من الجمل الفعلية لمجرد تأويل النحاة لها بعبارات فعلية »[1] ونحن نوافق الدكتور أيوب على هذا التقسيم ، وإن كان بحاجة إلى تفصيل أكثر تحديداً ، آمل أن أفي به في موضعه إن شاء الله .

ومن الدارسين المحدثين الذين تناولوا « الجملة العربية » بالدراسة الدكتور مهدي المخزومي ، وقد حاول أن يقدم تصوراً جديداً للجملة ، فرمى النحاة العرب بالخلط والجهل والاضطراب ، ولكنه مع هذا ، دار في إطارهم ، ولم يخرج عن حدود ما رسموه ، وكل ما قدمه من إضافات سبقه إليها بعض نحاتنا السابقين . بل إننا نجد أن فهمه للجملة فيه قصور عن فهم بعض النحاة الأولين ، فعلى حين يعرف ابن جني الجملة بأنها كل لفظ مستقل بنفسه مفيد لمعناه ، دون أن يشترط لذلك شروطاً معينة غير الاستقلال والإفادة ، نجد الدكتور المخزومي يتفق مرة مع هذا الفهم حين يعرف الجملة بأنها « الصورة اللفظية الصغرى للكلام المفيد في أية لغة من اللغات »[2] وبأنها « هي أقل قَدْرٍ من الكلام يفيد السامع معنى مستقلاً بنفسه »[3] وبأنها « الوحدة الكلامية الصغرى »[4] وبناء على هذا الفهم ناقش ابن هشام في بعض ما عرض له من جمل ، كأسلوب النداء « لأن النداء أسلوب خاص يؤدي وظيفته بمركب لفظي خاص ، وله دلالة خاصة يحس بها المتكلم والسامع »[5] ومع استقلال هذا الأسلوب بأداء معنى معين لا يعده الدكتور المخزومي جملة كما يعده القدماء ، ولا شبه جملة كما يراه برجشتراسر ، ولا جملة غير إسنادية كما يراه الدكتور أيوب ، « لأن الجملة إنما تقوم على أساس من إسناد يؤدي إلى إحداث فكرة تامة ولا يقوم مثل قولهم (يا عبد الله) على مثل ذلك الأساس ولا يؤدي مثل تلك

---

(١) السابق نفسه .
(٢) النحو العربي : نقد وتوجيه ٣١.
(٣) السابق ٣٣.
(٤) السابق ٣٣.
(٥) السابق ٥٣.

الفكرة ، ولأن مثل قولهم : يا عبد الله لا يعدو أن يكون أداة للتنبيه ، ولفت نظر المنادي ، ولا يختلف عن أمثاله ، من الأدوات التي تؤدي ما يؤديه مثل هذا التعبير من وظيفة ، مثل (ألا) التي للتنبيه ، و(ها) التي للتنبيه أيضاً ، وغيرهما إلا في أنه مركب لفظي لا يرتفع إلى منزلة الجملة ، ولا يصح تسميته بالجملة أيضاً »[1] فهنا نجد أن الدكتور المخزومي بعد تعريفاته السابقة للجملة ، وهي تعريفات صحيحة ، يعود مرة أخرى فيشترط الإسناد مقوماً من مقومات الجملة ، فالتركيب الذي لا إسناد فيه « أسلوب خاص » كالنداء يسميه « المركب اللفظي » فهو يقول عن النداء مرة أخرى « وخلاصة القول أن النداء ليس جملة فعلية ، ولا جملة غير إسنادية ، وإنما هو مركب لفظي بمنزلة أسماء الأصوات يستخدم لابلاغ المنادي حاجة أو لدعوته إلى إغاثة أو نصرة أو نحو ذلك »[2] ولست أدري هل يسمى كل تركيب غير إسنادي مفيد « مركباً لفظياً » أي أن هذا « مصطلح خاص » لما عدا الإسناد ؟ وهل أسماء الأصوات عنده مركب لفظي كما يفهم من تشبيهه أسلوب النداء بها ؟ لقد وصف أسلوب القسم بأنه أيضاً « أسلوب خاص » فهل نفهم من هذا أنه هو الآخر « مركب لفظي » ؟ .

إن الدكتور المخزومي اشترط الإسناد أساساً تقوم به الجملة ، وعندما خذله الإسناد في إحداث فكرة تامة في أسلوب الشرط ، لأنه يتكون من جملتين تربطهما أداة شرط ، كل منهما جملة تحقق فيها شرط الإسناد ، ومع ذلك لم يكتمل معنى كامل ، ولا فائدة يحسن السكوت عليها ؛ تراجع بعض التراجع فقال : « ليست جملة الشرط جملتين إلا بالنظر العقلي ، والتحليل المنطقي ، أما بالنظر اللغوي فجملتا الشرط جملة واحدة ، وتعبير لا يقبل الانشطار ، لأن الجزءين المعقولين فيها إنما يعبران معاً عن فكرة واحدة ، لأنك إذا اقتصرت على واحدة منهما أخللت بالإفصاح عما يجول في ذهنك ، وقصرت عن نقل ما يجول فيه إلى ذهن السامع[3] وسمى كل واحدة من جملتي الشرط والجواب « عبارة »[4] أي عبارة الشرط وعبارة

---

(١) السابق ٥٣ ، ٥٤.
(٢) النحو العربي : نقد وتوجيه ٣١١.
(٣) السابق ٥٧ .
(٤) انظر السابق ٢٨٩ .

الجواب ولست أدري ماذا يقول الدكتور المخزومي عن « قائم أبوه » في جملة مثل « محمد قائم أبوه » فقد تحقق الإسناد بين (قائم) و (أبوه) ، وهي مع ذلك ليست ـ في هذا السياق ـ جملة مستقلة .

فإذا عدنا للنظر في تقسيم الدكتور المخزومي للجملة نجده يلجأ إلى « النظر العقلي » الذي عابه على النحاة في اعتبارهم كلا من ركني الشرط « جملة » وبعد أن تفضل عليهم وأقرهم على تقسيمهم للجملة إلى اسمية وفعلية ووصفه بأنه « تقسيم صحيح يقره الواقع اللغوي » استدرك في الحال « ولكنهم بنوا دراساتهم اللغوية على غير منهجها فلم يوفقوا إلى تحديد الفعلية من الاسمية » ووصف هذا التحديد بأنه « تحديد ساذج يقوم على أساس من التفريق اللفظي المحض » وتتمثل سذاجتهم « في أنهم عدوا جملة مثل « البدر طلع » جملة آسمية وهو يعدها جملة فعلية لأن الجملة الفعلية عنده هي « الجملة التي يدل فيها المسند على التجدد أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند آتصافاً متجدداً وبعبارة أوضح هي التي يكون فيها المسند فعلاً »[1] ويرمي بذلك إلى أن الفاعل يجوز أن يتقدم على فعله ، وقد قال بهذا الرأي قبله الكوفيون والأخفش[2] ، وقد رد المبرد على هذه الدعوى بقوله « فإذا قلت : عبد اللّه قَامَ . (عبد اللّه) رفع بالابتداء و (قام) في موضع الخبر ، وضميره الذي في قام فاعل ، فإن زعم زاعم أنه إنما يرفع (عبد اللّه) بفعله فقد أحال من جهات .

منها أن (قام) فعل ، ولا يرفع الفعل فاعلين إلا على جهة الإشراك نحو : قام عبدُ اللّه وزيدٌ ، فكيف يرفع عبد اللّه وضميره ؟ وأنت إذا أظهرت هذا الضمير بأن تجعل في موضعه غيره بَانَ لك ، وذلك قولك : عبد اللّه قام أخوه ، فإنما ضميره في موضع أخيه .

ومن فساد قولهم أنك تقول : رأيتُ عبدَ اللّهِ قامَ ، فيدخل على الابتداء ما

(١) النحو العربي : نقد وتوجيه ٤١ .

(٢) آنظر آبن هشام : المغنى ٢/ ١٤٥ وأوضح المسالك ١/ ٢٣٨ .

يزيله ، ويبقى الضمير على حاله .

ومن ذلك أنك تقول : عبدُ اللّهِ هَلْ قَامَ ؟ فيقع الفعل بعد حرف الاستفهام ، ومحال أن يعمل ما بعد حرف الاستفهام فيما قبله .

ومن ذلك أنك تقول : ذهبَ أَخَوَاك ، ثم تقول أَخَوَاكَ ذَهَبا ، فلو كان الفعل عاملاً كعلمه مقدماً لكان مُوَحَّداً ، وإنما الفعل في موضع خبر الابتداء رافعاً للضمير ـ كان ـ أو خافضاً أو ناصباً فقولك عبدُ اللّه قائم[1] بمنزلة قولك : عبد اللّه ضربته ، وزيد مررت به »[2] .

ونحن ـ وإن كنا لا نوافق المبرد على بعض الأسباب التي ذكرها لعدم جواز تقدم الفاعل ـ نرى رأي النحاة في أن الاسم المتقدم هنا مبتدأ والفعل الواقع بعده جملة في الأصل وقعت موقع الخبر وقامت بوظيفته على سبيل « النقل » فصار خبراً « مركباً » .

ويسوي الدكتور المخزومي بين ثلاثة نماذج تحت اسم الجملة الفعلية « فقولنا : طلع البدر ، والبدر طلع وآنكسر الزجاج ، وكُسر الزجاج ، كلها من الجمل الفعلية والمسند إليه في كل منها فاعل »[3] ورأى أننا بحاجة إلى إفراد النماذج في كل منها على حدة ، لا إلى ضمها تحت نموذج واحد نضطر معه إلى التأويل والافتراض .

وأما تحديده للجملة الاسمية فلم يخرج عن إطار النحاة القدماء ، « فهي التي يدل فيها المسند على الدوام والثبوت ، أو التي يتصف فيها المسند إليه بالمسند آتصافاً ثابتاً غير متجدد ، أو بعبارة أوضح هي التي يكون فيها المسند اسماً »[4] .

(١) في الكتاب (قائم) بدلاً من قام ، و (قام) هي الأشبه بالصواب لأن السياق يقتضيها .

(٤) المبرد : المقتضب ٤/ ١٢٨ .

(٣) النحو العربي : نقد وتوجيه ٤٧ .

(٤) السابق : ٤٢ .

وإذا كان الدكتور المخزومي لم يصنف الكلمة ، ولم يبين أجزاء الكلام ، فمن حقنا أن نتساءل : هل كل الأسماء تصلح لإفادة الثبوت وعدم التجدد إذا أخبر بها عن اسم ما ؟ وإذا كان اسم الفاعل يدل على التجدد والحدوث كما يقول النحاة[1]، فهل إذا أخبرنا به عن اسم مثل : (محمد قائم) كانت هذه الجملة فعلية عند الدكتور المخزومي ، أو اسمية ؟ .

والخلاصة أن الدكتور مهدي المخزومي في دراسته للجملة ، كان يعتمد على أساسٍ مّا ، ثم ينقضه إذا لم يطرد له في غيره ، وقد أسرف في رمي النحاة بالخلط والجهل والإفساد ، وأسرف في نقدهم دون أن يقدم البديل في كثير من الحالات ، وكان الأشبه به أن يحترم لهم وجهة نظرهم ، وألا يأخذهم بما أخذهم به من عنف وقسوة ، مع أنه لم يخرج عنهم في كثير ، اللهم إلاّ ما سماه « مركباً لفظياً » وقف به في مرحلة غير محددة فلا هو جملة إسنادية ولا هو جملة غير إسنادية ، ولا هو استقصى كل هذه النماذج وصنفها بحيث يستقيم له ما يريد .

تعقيب :

هذه هي أهم الجهود التي بذلت لتحديد مفهوم الجملة العربية ، ومحاولة تصنيفها ، وقد رأينا أن معظمها يعرف الجملة بأنها كل كلام مستقل بنفسه ، ويؤدي معنى متكاملاً ، غير أن بعضهم يشترط الإسناد مقوماً من مقومات الجملة ، ونحن نرتضي تعريف الجملة لديهم ، ونرفض اشتراط الإسناد مقوماً من مقوماتها ، فكل كلام تم به معنى يحسن السكوت عليه ، هو جملة ، ولو كان من كلمة واحدة .

أما تقسيم الجملة ، فما زال ـ كما أرى ـ محتاجاً إلى إعادة تصنيف ، وليس هذا طعناً في جهود سابقة ، ولكنها وجهات نظر تختلف باختلاف الاجتهاد .

---

(١) أنظر شرح الكافية ٢/ ١٨٩ والأشموني ٢/ ١٩٢، ٣/ ٤٥٣.

الجملة هي وحدة الكلام الأساسية . وفهم نظامها وطرق تأليفها ، ودراسة العلائق بين أجزائها ، وإبراز قرائنها ، وتنوع هذه القرائن ، وتماسك كل هذه الأجزاء في نسيج متلاحم ، هذا كله يساعد على فهم الخصائص اللغوية للغة المدروسة ، وهذا كله من مهمة النحوي لأن النحو هو أن تنحو معرفة كيفية التركيب فيما بين الكلم[1] . ولست أرى هنا تكديس كل أنماط التراكيب في نوعين آثنين ، لأن هذا سوف يفضي بالباحث ـ ضرورة ـ أن يجهد في حشر نماذج مختلفة الخصائص والسمات تحت صنف ما ، مُعْمِلاً في ذلك ألوان التقدير والتأويل ، وإلى جانب أن كثيراً من هذه التأويلات والتقديرات لا تساعد على إتمام مهمة التعليم اللغوي ، وقد أنشئت من أجله ؛ فإنها لا تعد من المنهج اللغوي ، إذ إن تجزيء المشكلة دائماً يساعد على حلها ، ويعين على آستيعابها ، والنظر إليها في ريث وأناة .

تقسيم النحاة القدماء للجملة « لفظي » كما وصفه بعض القدماء والمحدثين ، وهو « عقلي » أيضاً ، ولكنه ليس عقلياً بمعنىٰ أنه يعتبر جانب المعنى مع الشكل المنطوق ، بل هو عقلي بمعنى أنه يفرض صوراً عقلية على بعض التراكيب ، ويجعلها ، موازية ـ ذهنياً ـ لتعبير كان ينبغي أن يكون .

وتقسيم الدارسين المحدثين للجملة بعضه قائم على المعنى وحده ، غير معتبر للشكل المنطوق ، وقد ترتب على هذا خلط بين نوعي الجملة ؛ إذ عدت جملة مثل « البدر طلع » جملة فعلية استناداً إلى أن الجملة تشتمل على فعل بصرف النظر عن موقعه أو رتبته في الجملة ، وعدت جملة مثل : « النار » أيضاً جملة فعلية ، لأنها تتضمن أمراً بالحذر من النار ، والتحذير لا يكون إلا بفعل .

والذي نراه أن كلا الجانبين اللفظ والمعنى لا يمكن الفصل بينهما وإهمال أحدهما لحساب الآخر ، فالكلام الحي أشكال أو أنماط تركيبية مرتبطة ضرورةً بدلالاتها ولا يمكن تجريد اللفظ من دلالته ، وهذه الدلالة مستمدة من روافد

---

(١) أنظر : مفتاح العلوم للسكاكي : ٤١.

عدة ، من صيغة الكلمة ، وموقعها في الجملة وربطها بما قبلها وما بعدها ، ومضامتها لصيغ خاصة أو وظائف خاصة ، وعلاماتها الإعرابية إذا وجدت ، وغير ذلك من العلاقات السياقية التي تتعاون في جلاء المعنى .

وعندما نقول إن اللغة نظام مخزون في الذهن لا يعني هذا أننا نعتمد عليه وحده في التحليل ، لأن تنفيذ هذا النظام هو الكلام الحي الذي به يتم التفاهم ، وبه نفكر . وعن طريق فهم الجملة ، التي هي وحدة الكلام الصغرى ، وفهم نظامها وتحليلها نستطيع تحصيل لغة من اللغات ، ونستطيع فهم هذه اللغة ، فبالجملة نتكلم ، وبالجملة نفكر على حد تعبير فندريس وبالجملة يبني صرح اللغة ولا نستطيع عن طريق التبسيط المخل أن نحقق هذه الغاية .

وسوف أحاول في المبحث التالي أن أعرض رأياً في تقسيم الجملة ، مبيناً الأسس التي يستند إليها هذا التقسيم ، ليكون ذلك توضيحاً لمسرح العلامة الإعرابية .

ثالثاً : رأي في تقسيم الجملة العربية

(أ) أسس هذا التقسيم :

١ ـ التعريف الذي نرتضيه للجملة هو تعريف ابن جني ، لأنه يناسب الفهم اللغوي الحديث ، ولأنه يتيح لنا الفرصة لإعادة تصنيف الجملة . والنماذجُ التي ساقها هذا العالم الفذ للجملة ـ وإن كانت غير محيطة بكل أنواعها ـ تشير إلى سعة أفقه ، ورحابة تفكيره . واللفظ ـ ما دام مستقلاً بنفسه ، نستطيع أن نجني منه ثمرة معناه ـ هو جملة مفيدة يحسن السكوت عليها .

ونضيف إلى تعريف ابن جني تعريف تشارلز هوكت Charles F. Hockett وهو أن الجملة هي الشكل النحوي الذي لا يكون تركيباً في شكل نحوي آخر ، أي التركيب الذي لا يعد أحد المكونات في تركيب آخر[١] ، فـ « قائم » من نحو قولك : زيد أبوه قائم لا يحصل به مع مبتدئه فائدة ، إذ الجملة الواقعة خبراً ، غير مقصود إسنادها بالذات ، ولذلك قالوا إن النسبة فيها من قبيل النسبة التقييدية لا التامة[٢] وكذلك « يضرب » من نحو قولك : زيد يُضربُ أبوه « ليس خبراً بل جزء من خبر » .

ومعنى هذا أن الجملة المستخدمة للخبر أو للحال أو للنعت أو للصلة أو للمضاف إليه لا تسمى عندنا جملة مستقلة ، بل هي « مركب إسنادي » للإخبار أو للحالية إلى آخره ، وكل من الخبر والحال والنعت يمكن أن نُطلق عليه خبراً مركباً

(١) أنظر : ACourse in Modern Linguistics P. 190

(٢) حاشية الصبان ١/ ١٩٤ .

أو حالاً مركباً أو نعتاً مركباً ، وأما الصلة وجملة الإضافة فكل منهما تركيب متمم ، وقد سمى برجشتراسر مثل هذه التراكيب الجمل غير المستقلة ، لأنها تقوم مقام جزء من جملة أخرى(١) .

والجمل التي يدخل في بنائها مركبات إسنادية من هذا النوع تسمى الجمل المركبة ، أو الجمل الكبيرة كما يسميها آبن جني(١) وهي التي يسميها آبن هشام « الجملة الكبرى » ، ولن نعد الجملة المركبة قسماً من أقسام الجملة ، لأنه لا فرق بينها وبين غيرها إلا في أن أحد أجزائها « مركب إسنادي » .

٢ ــ وهذه النقطة الأخيرة تقودنا إلى الأساس الثاني ، وهو أننا لا نرى رأي النحاة في كون الإسناد شرطاً ضرورياً لكل جملة بحيث يفرض الإسناد على كل جملة مفيدة ، فلا تنعقد إلا إذا كان فيها الإسناد ، بل إننا لا نتكلف الإسناد عندما لا يكون له وجه ظاهر ؛ إذ كيف نقيم الإسناد في جملة كجملة التعجب مثلاً ، أو جملة النداء ، أو القسم أو التحذير أو الإغراء إلاّ بافتراض صورة للجملة لم تنطق ؟ .

ومعنى هذا أن لدينا جملاً إسنادية ، يظهر الإسناد فيها واضحاً لا يحتاج إلى التواء بالنص أو إعمال للتقدير ، وجملاً غير إسنادية لا حاجة بنا من أجل فهمها إلى تكلف صورة ذهنية لها نُقيمُها على سواء الإسناد ، إذ إن تكلف الإسناد قد يخرجها عن الوجه الذي أديت به ، والغرض الذي سيقت له .

٣ ــ سوف نحاول تطبيق الدعوة إلى إلغاء نظرية العامل ، وما تستتبعه من القول ببعض ألوان الحذف والتقدير ، وسوف نحاول تطبيق مبدأ تضافر القرائن النحوية في الجملة الذي دعا إليه الدكتور تمام حسان ، وإذا كان بعض

---

(١) آنظر : التطور النحوي : ١١٧ وآنظر الخصائص لابن جني ٣/ ٢٦٩ .
(٢) آنظر المحتسب ٢/ ٣٠٢.

المصطلحات النحوية الخاصة بالجملة الفعلية قائماً على نظرية العامل مثل الفعل ـ الفاعل ـ المفعول به والمفاعيل الأخرى، وكذلك « الجار » و « المجرور » إذ يلحظ فيها « العامل » و « المعمول » فإننا لا نستطيع التخلص منها ، لأنها ارتبطت بتراثنا ، وبِفِكْرنا النحوي على مدى قرون طويلة ، والواجب علينا ـ إذن ـ أن نستعملها مفرغة من معنى التأثير والتأثر . بل بوصفها أساساً لدلالة الجملة .

وليس معنى هذا أننا نرفض كل ضروب الحذف جملة ، بل إننا نستطيع القول بأن ثمة ضربين من الحذف أحدهما تدعو إليه الصناعة النحوية ، ومحاولة الاطراد ، وقسر أنماط التراكيب على لونين اثنين وتطبيق نظرية العامل ، وهذا ما نتحاماه . وثانيهما يومىء إليه التركيب ، ويدعو له نظام اللغة ودواعي الاستعمال وتسمح به الحال المشاهدة والقرائن الدالة ، وهذا ما نقره ، ونأبه له .

٤ ــ في هذا التقسيم لن نعتمد على الشكل وحده ، ولا على المعنى وحده ، وهما عندنا شيء واحد ، فاعتمادنا ـ إذن ـ عليهما معاً ، وهذا يدعونا إلى إعادة النظر في أقسام الكلم في العربية ، وهذا جانب صرفي ، ونحن نعلم أن النحاة اعتمدوا على جانب الشكل وحده في تصنيف الجمل فالمبدوءة باسم : اسمية ، والمبدوءة بفعل : فعلية . فإذا كنا لا نطمئن إلى كل ما أطلق عليه أنه اسم أو فعل فلا بد من عود إلى تقسيم يقره الواقع اللغوي حتى يكون هذا الأساس واضحاً عند الاعتماد عليه في هذه المهمة . فالنحاة مثلاً يعدون جملة « كان اللّه غفوراً رحيماً » جملة فعلية . لأنها مبدوءة بفعل هو « كان » وقد ثبت بما قرره الدكتور تمام حسان ورجحناه من قبل أن هذا المبنى أي « كان » وجميع ما يسمى بأخواتها وما ألحق بها ليست أفعالاً ؛ لأنها لا تشتمل على خصائص الأفعال بل هي أدوات دخلت على الجملة الاسمية لتحديد زمنها المبهم ، وإذن ليست هذه جملة فعلية ـ في تقسيمنا ـ بل هي جملة اسمية ، لأن الجملة لا تنسب في نوعها إلى الأداة الداخلة عليها ، وإنما تنسب إليها في معناها الجُمْلى فيقال جملة نفي أو جملة استفهام أو جملة شرط الخ . .

٥ ـ وهذه تقودنا إلى تحديد المعنى الذي سيراعي في التقسيم فلن يكون للأداة إذا ضامت الجملة اعتبار في أساس التقسيم ، ولذلك رفضنا من قبل أن تكون الجملة الشرطية من أقسام الجملة . وإنما المعنى الذي سيراعى هو المعنى الإسنادي ،والمعنى التركيبي الحاصل من تضام صيغ معينة كالتعجب والنداء والقَسَم والتحذير والإغراء والمدح والذم والخالفة (اسم الفعل) كل منها مع ما تضامه من أدوات أو أسماء .

لذلك سوف تنسب الجمل الإسنادية إلى صدورها ، وكذلك الجمل الموجزة وأما الجمل غير الإسنادية فسوف تنسب إلى معناها التركيبي ، وسنرى أن هذا ـ كما أزعم ـ سوف يخلصنا من كثير من التأويلات البعيدة لنحاتنا التي تخرج العبارة عن ظاهرا ، كأن تخرجها من الإنشاء إلى الطلب ، أو تفقدها ما تدل عليه من إفصاح معبر عن حالة من حالات الدهشة والاستغراب ، أو التوجع والألم وغيرها بوضع مقابلات لها من اللغة المنطقية خالية من هذه المعاني متناسين أن هذه المعاني إنما جاءت من مبانيها التي وردت عليها ، وأما كونها خارجة في ظاهرها عن النظام الذي ارتضوه للجملة فليس هذا عيب اللغة ، والواجب علينا نحن الدارسين أن نعيد التصنيف الذي يضع كل شيء في مكانه الصحيح ، ولن يكون ذلك بقسرها وإكراهها على مبنى لا يؤدي ما تضمنه من معنى ، وعلينا ألا نخشى من كثرة النماذج فهي السبيل المثلى إلى الوصف الدقيق .

٦ ـ الفرق بين النموذج والاستعمال كالفرق بين اللغة والكلام ، كل من النموذج واللغة نظام مخزون في أذهان المتكلمين باللغة المعينة ، يجد طريقَهُ إلى التنفيذ عند الاستعمال الحي . وفي العربية بعض النماذج النحوية التي ثبتت على وضع مخصوص لأداء معنى مخصوص كصيغتي « ما أفعلَه » و « أَفْعِلْ به » اللتين يتحدد تطبيقهما فيقال مثلاً ما أَحْسَنه وأَحْسِنْ به ، وما أجمله وأجملْ به إلخ دون أن يتغير النموذج .

وفي العربية أيضاً تعبيرات تَوَقَّفَ بها سير الحياة وجمدت على وضع معين

بحيث تستعمل نموذجاً ، وآستعمالاً أو مثالاً في الوقت نفسه ، مثل : صَهْ ومَهْ وَحَيَّهَلْ إلخ .

وثمة ما يجمع بين هذين النوعين في جملة واحدة مثل « نِعْـمَ الشَّوابُ » فأول هذين المتضامين جمد صيغةً ونموذجاً ، ومثالاً وثانيهما جمد وظيفة فحسب بحيث يمكن أن يتغير مثاله فيقال نعم الخلقُ ، نعم الأدبُ إلخ .

وتقسيمنا يقيم وزناً كبيراً لكل هذه الأنواع ، ولا يفسرها جميعاً على نمط واحد ترفضه طبيعتها .

ويجب ـ لكي تتضح هذه الأسس ـ أن نعود إلى أحدها وهو تقسيم الكلم في العربية ، فنناقشه عند نحاتنا ، ونعرض ما يرتضيه الواقع اللغوي ، لأن تحديد نوع الكلمة تحديداً دقيقاً يتوقف عليه تحديد بعض أنواع الجمل .

(ب) أقسام الكلم في العربية :

منذ قال سيبويه في أول باب من أبواب كتابه ، « فالكلم آسم وفعل وحرف جاء لمعنىً ليس باسم ولا فعل »[١] أجمع النحاة أو أهل العلم ، بتعبير ابن فارس[٢] ، على هذا التقسيم ، ولم يحاولوا النظر فيه ، بل إنهم عمموا هذا التقسيم في كل اللغات ثقة منهم بدقة هذا التقسيم وآطمئناناً إلى إحكامه ، يقول المبرد « لا يخلو الكلام ـ عربياً كان أو عجمياً ـ من هذه الثلاثة »[٣] وذلك لأن هذا التقسيم يُهتدى إليه «ببديهة العقل بغير برهان ولا دليل»[٤] وببديهة العقل هذه تُبيّن « أن المخاطِب والمخاطَب » ، والمخبَر عنه ، والمخبَر به أجسام وأعراض تنوب في العبارة عنها أسماؤها ، أو ما يعتوره معنى يدخله تحت هذا القسم من أمر أو

---

(١) سيبويه : ٢/١ .
(٢) أنظر الصاحبي : ٤٩ .
(٣) المبرد : المقتضب ٣/١ .
(٤) الزجاجي : الإيضاح في علل النحو ٤٣ .

نهي أو نداء أو نعت أو ما أشبه ذلك مما تختص به الأسماء ، لأن الأمر والنهي إنما يقعان على الاسم النائب عن المسمى ، فالخبر إذاً هو غير المخبر والمخبر عنه ، وهما داخلان تحت قسم الاسم ، والخبر هو الفعل ، وما آشتق منه أو تضمن معناه ، وهو الحديث الذي ذكرناه . ولا بد من رباط بينهما ، وهو الحرف . ولن يوجد إلى معنى رابع سبيل ، فيكون للكلام قسم رابع »[1] ويستدل السيوطي على أن لا رابع لهذا التقسيم الثلاثي بالأثر ، والاستقراء التام ، والدليل العقلي[2] .

وقد تحدى أبو القاسم الزجاجي أن يأتي أحد بقسم رابع للكلام قائلاً « والمدعي أن للكلام قسماً رابعاً أو أكثر منه مخمن أو شاك ، فإن كان متيقناً فليوجد لنا في جميع كلام العرب قسماً خارجاً عن أحد هذه الأقسام ليكون ذلك ناقضاً لقول سيبويه ، ولن يجد إليه سبيلاً ، وليس يجب علينا ترك ما قد تيقناه وعرفناه حقيقة وصح في العقول لشك من شك بغير دليل ولا برهان ، لأن الشكوك لا تدفع الحقائق »[3] ومن هنا جهد النحاة في جعل هذه الأقسام الثلاثة هي التي تقتضيها القسمة العقلية بحيث لا يجد مخالف سنداً من الاعتماد على العقل . وقد أجمع النحاة على هذا التقسيم ، ولم يعتدوا برأي من يخرج على هذا الإجماع يقول الأشموني : « ودليل انحصار الكلمة في الثلاثة أنها إما أن تصلح ركناً للإسناد أو لا ، الثاني الحرف ، والأول إما أن يقبل الإسناد بطرفيه أو بطرف الأول الاسم ، والثاني الفعل ، والنحويون مجمعون على هذا إلا من لا يعتد بخلافه »[4] والذي لا يعتد بخلافه هو أبو جعفر آبن صابر الذي ذهب إلى أن هناك قسماً رابعاً للكلام هو آسم الفعل ، وقد سماه « خالفة »[5] .

---

(١) السابق نفسه .
(٢) انظر : الأشباه والنظائر للسيوطي ٢/٢ ، ٣
(٣) الإيضاح في علل النحو ٤٣ .
(٤) الأشموني : ١/٢٣ .
(٥) آنظر : حاشية الصبان على الأشموني ١/٢٣ وحاشية الخضري علي آبن عقيل ١/١٧ .

وقد حدد النحاة كلا من الاسم والفعل والحرف ، وخصوا كلا منها بعلامات تميزه من غيره . ولأن التقسيم ضيق محدود ، آضطربت عندهم بعض الكلمات بين الاسمية والفعلية مثل « اسم الفعل » ويلاحظ على اسمه هذا الاضطراب فهو اسم لفعل ، فيه من الاسم ومن الفعل سمات ، ولذلك جعلوا تأثيره تأثير الفعل ، وجعلوا نوعه مندرجاً تحت « الاسم » فهي « أفعال آستعملت آستعمال الأسماء عند بعض البصريين » ، وهي أسماء حقيقة عند جمهورهم ، وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال حقيقة .ويرجح بعض النحاة أن مدلولها لفظ الفعل لا الحدث والزمان بل تدل على الحدث والزمان كالفعل ولكن بالوضع لا بأصل الصيغة ، وقيل مدلولها المصادر ، وقيل إن ما سبق آستعماله منها في ظرف أو مصدر باق على اسميته مثل رويد ودونك ، وما عداه فعل مثل نَزالِ وَصَهْ[1] .

وبعد هذا الخلاف وهذه الآراء المتضاربة لا يعتدون برأي عالم مجتهد وضع الأمر في موضعه الصحيح وقال إن آسم الفعل لما له من خصائص مختلفة عن الاسم والفعل قسم قائم برأسه من أقسام الكلام .

ونتيجة لضيق التقسيم كذلك ترددت كلمات أخرى بين الفعلية والحرفية كما رأينا من الخلاف بين النحاة حول كان وأخواتها وأفعال المقاربة .

وهناك أيضاً كلمات ترددت في الاستعمال بين الحرفية والاسمية فهي مرة حرف وأخرى اسم فمثلاً « ما المصدرية حرف عند سيبويه وآسم عند الأخفش »[2] وقد عد السيوطي ـ معتمداً على الصيغة ـ ثماني عشرة كلمة ذكرها بأمثلتها ، وأورد نظماً للجمال السرمدي في حصرها وضبطها ، وأسهم هو أيضاً بنظم أكثر اختصاراً من نظم الجمال السرمدي[3] .

---

(١) آنظر الأشموني ٣/١٩٥ وحاشية الخضري علي آبن عقيل ٢/٩٠ .
(٢) العكبري :إملاء ما من به الرحمن ١/١٧ .
(٣) آنظر : الأشباه والنظائر٢ .

ولأن التقسيم ضيق ومحدود ، وردت بعض الكلمات التي لم يستطع بعض النحاة أن يسلكوها في نوع من الأنواع الثلاثة ، فكلمة (كَلاّ) عند الفراء ، « ليست آسماً ولا فعلاً ولا حرفاً » وقد تردد في نسبتها إلى أي منها لتعارض الأدلة عنده[1]. وآختلف النحاة في أسماء الأصوات فقال بعضهم إنها ليست أسماء ، بل ليست كلمات لعدم صدق حد الكلمة عليها ، لأنها ليست دالة بالوضع على معنى ، لتوقف الدلالة على علم المخاطب بما وضعت له ، والمخاطب بأسماء الأصوات مما لا يعقل ، وقال آخرون بأنها أسماء ، وردوا على دعوى مخالفيهم بأن الدلالة كون اللفظ بحيث متى أطلق فهم من العالم بالوضع معناه ، وأسماء الأصوات كذلك وبأن أحداً لم يقل إن حقيقة الدلالة كون اللفظ لمخاطبة من يعقل دون غيره[2] . وفي شرح التسهيل لأبي حيان (جَيْرِ) من حروف الجواب فيها خلاف أهي آسم أو حرف[3] .

إن التقسيم العلمي الذي يرمي إليه الباحث لا بد أن يكون خاضعاً لقانون الحالات الموضوعية ، وهو لا ينطبق بحال على التقسيمات غير الواعية التي تقوم على الغريزة ، ولا ينطبق كذلك على التقدير الشخصي لأن العلم لا يقوم على أساس شخصي ذاتي . والتقسيمات اللغوية العلمية تنفصل عن التقسيمات المنطقية ، لأن المنطق يعني يخلق أبواب تندرج تحتها الأشياء الحقيقية ، وقضاياه لا تنطبق على اللغة[4] ولا شك أن عملية التقسيم لا تقل أهمية ولا خطراً عن عملية الملاحظة ، وهي . . . تقوم على إيجاد أوجه الاتفاق والاختلاف بين المفردات فما توافق منها آئتلف ، وما تناكر منها آختلف »[5] ، وهكذا نجد أن

---

(١) حاشية الخضري على آبن عقيل : ١/ ١٧ وآنظر طبقات النحويين واللغويين : ١٣٣ .
(٢) آنظر : حاشية الصبان على الأشموني ٢/ ١٩٤ .
(٣) الهمع ٢/ ٧٢ .
(٤) آنظر : د . تمام حسان مناهج البحث في اللغة ٢٠٢ .
(٥) د . تمام حسان اللغة بين المعيارية والوصفية ١٥٩ .

التقسيم لا بد أن يكون موضوعياً غير ذاتي ولا شخصي ، وأن يكون مستقلاً غير خاضع للتقسيم المنطقي بل يكون نابعاً من اللغة نفسها .

وإذا كانت التقسيمات اللغوية العلمية لا تخضع لتقسيم المنطق فذلك لأن الفصائل النحوية والفصائل المنطقية لا تلتقي إلاّ نادراً ، إذ إن « عدد الثانية لا يتفق مطلقاً مع عدد الأولىٰ ، فإذا حاولنا أن ندخل في مسائل النحو شيئاً من النظام بتصنيفها وفقاً للمنطق رأينا أنفسنا منساقين إلى توزيعها توزيعاً تحكمياً ، فطوراً نرانا نفرق بين مسائل ذات صفة نحوية واحدة في فصيلتين متميزتين من فصائل المنطق ، وفي ذلك إكراه للغة ، وطوراً ترانا نجمع في فصيلة نحوية واحدة مسائل لا يربط بينها شيء من المنطق ، وفي ذلك إكراه للعقل »[1] .

ومن أجل هذا أخذ الدارسون المحدثون على النحاة القدماء أنهم كانوا متأثرين في تقسيم الكلمة بالفلسفة الإغريقية عن الموجودات أكثر مما كانوا يدرسون خصائص الألفاظ العربية ذاتها ليقسموها على أساس من هذه الخصائص[2] . ويقرر الدكتور حسن عون أن أول تقسيم للكلمة في النحو العربي « كان متأثراً بما وضعه أرسطو ، وأن سيبويه ـ وربما أساتذته كالخليل بن أحمد وأبي عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر ويونس بن حبيب ـ قد آرتضى هذا التقسيم ، وسجله مكتفياً به في كتابه العظيم ، كما تقرر أن ما ذهب إليه سيبويه كان بمثابة دستور سار عليه من جاء بعده من النحاة مثل المبرد وتلميذه أبي جعفر النحاس وأبي علي الفارسي وتلميذه آبن جني ، بل إن ذلك لم يقف عند حدود المدرسة البصرية ورجالها ، فتعداها إلىٰ المدارس النحوية الأخرى ، المدرسة الكوفية والبغدادية والشامية والمصرية والأندلسية وكذلك الشأن بالنسبة لمدرسة ما وراء النهرين »[3] .

---

(١) فندريس : اللغة ١٥٣ .
(٢) آنظر : د . عبد الرحمن أيوب : دراسات نقدية في النحو العربي .
(٣) قضية النحو والنحاة (المجلة العدد ١٥٨ فبراير ١٩٧٠) .

وكذلك يرى الدكتور إبراهيم أنيس أن اللغويين القدماء آتبعوا ما جرى عليه فلاسفة اليونان وأهل المنطق في جعل أجزاء الكلام ثلاثة ، وأن تعريفهم لكل من الاسم والفعل ناقص وليس جامعاً ولا مانعاً ، وأن فكرة الحرفية كانت غامضة في أذهانهم وأنهم اعتمدوا على المعنى وحده في تحديد أجزاء الكلام ويفسر لجوءهم إلى بيان علامات الاسماء والأفعال بإحساسهم بقصورهم في تحديد هذه الأجزاء[1] . وبهذا أيضاً فسر الدكتور أيوب آهتمام النحاة ببيان علامات الأسماء والأفعال .

أما الدكتور تمام حسان فقد كان رفيقاً بالنحاة ، فلم يتهمهم بالقصور ، ولا بانبهام بعض الأمور في أذهانهم ، وغاية ما قاله إن هذا التقسيم يمكن أن ينقد في ضوء الدراسات اللغوية الحديثة[2] وقد كان منصفاً حين بين أن بعض النحاة أسس تقسيمه على جانب المعنى ، وأن بعضهم الآخر جعل أساس تقسيمه المبنى أو الشكل ، ورأى أن التفريق على أساس أي منهما وحده ليس هو الطريقة المثلى[3] .

ولقد آنتقد الأستاذ ساطع الحصري تقسيم الكلمة إلى ثلاثة أقسام فحسب في حين أنها في اللغات الأخرى تصل إلى ثلاثة أمثال ذلك .وفي نظره أن هذا يثير التساؤل :هل هناك مسوغات فعلية وأسباب حقيقية تستوجب التباعد إلى هذا الحد بين العربية وبين سائر اللغات ؟[4] ورأى ـ ككل الدارسين المحدثين ـ أن في تقسيم الكلمة إلى ثلاثة أقسام فحسب تضييقاً لمفهوم الفعل وتوسيعاً في مفهوم الاسم ، وأنه لا بد من الفصل بين الاسم والصفة لأن الاسم يدل على الأشياء نفسها في حين أن الصفة تدل على أوصاف الأشياء وحالاتها ، والصفات تقوم

(١) آنظر : من أسرار اللغة ٢٦٣ وما بعدها .
(٢) آنظر مناهج البحث في اللغة ١٩٦ .
(٣) آنظر اللغة العربية ٨٦ ، ٨٧ ، ٨٨ .
(٤) آنظر : آراء وأحاديث في اللغة والأدب ١٠١ وما بعدها .

بأدوار مهمة في الحديث والكتابة تختلف عن أدوار الأسماء آختلافاً كبيراً « فلا مبرر لاعتبار الاسم والصفة من نوع واحد » ورأى كذلك أن الضمير يختلف في مدلوله عن مدلول الاسم آختلافاً واضحاً ولا سيما الضمائر المتصلة فإنها تتباعد عن مدلول الاسم تباعداً كلياً ، ولذلك يجب أن يعد الضمير قسماً منفصلاً ومستقلاً من أقسام الكلام لا نوعاً من أنواع الاسم ، وأشار إلى أن آسم الفعل يختلف عن الفعل ، وبناء على ذلك يجب أن يكون قسماً قائماً بنفسه ، ونستطيع أن نقول إن أقسام الكلمة لديه هي : الاسم والصفة والضمير والفعل واسم الفعل ، والحرف ، وإن كان ـ في الحقيقة ـ لم يبين الأسس التي استند إليها في هذا التقسيم غير الإحساس بالاختلاف .

ومهما يكن من أمر فإن الدارسين المحدثين يرون أن التقسيم الثلاثي للكلمة عند النحاة القدماء تقسيم غير دقيق ، ويرحم اللّه الزجاجي الذي آتهم من يأتي بقسم رابع أو أكثر للكلام بأنه مخمن أو شاك !

ويتفق الدارسون المحدثون على إعادة النظر في تقسيم الكلمة لأن تقسيم النحاة الثلاثي لا يستوعب كل أجزاء الكلام ، وقد أدى هذا ضرورة إلى معاملة كلمات من نوع مختلف على أنها من نوع آخر « وترتب على ذلك تعقيد في قضية التقسيم ، وصعوبة في عرضها وفي المواءمة بينها وبين الواقع اللغوي » والحق أن كثيراً من الدارسين المحدثين لم يقف عند حد النقد ، بل تجاوز هذا إلى محاولة تقسيم جديد للكلمة العربية ، وقد رأينا محاولة الأستاذ ساطع الحصري ، ولكن هناك ثلاث محاولات أخرى لتقسيم الكلمة سوف نعرض لها بالتفصيل مبينين ما نرتضيه بعد النظر فيها .

أ ـ يقسم الدكتور حسن عون الكلمة إلى ثمانية أقسام هي : الاسم والفعل والحرف والصفة والظرف والضمير والإشارة والموصول ، ولكنه لم يحدد كل قسم منها ، ولم يبين الأساس الذي بني عليه هذا التقسيم ، غير أنه رأى أن تقسيم الكلمة في النحو العربي متخلف وفي حاجة ملحة إلى النظر آستدراكاً لما

فات ، وإشفاقاً على الدارسين ، ويرى من مزايا هذا التقسيم الجديد أنه أولاً يجمع كل أحكام النحو في أبواب مستقلة محددة لا تعارض بينها ولا تداخل فيها ، وأنه ثانياً يعفي النحو من ظاهرة التشتت والتكرار ، وضرب مثلاً لذلك بالحروف التي يتوزع الحديث عنها في كتب النحو في أبواب متفرقة ، وأنه ثالثاً يعفي النحو كذلك من قضية العامل وأثره وفلسفته تلك القضية التي تغلغلت في أبواب النحو حتى طغت على المادة النحوية في بعض الأحيان .

وكل هذه المزايا لا تتحقق إلاَّ إذا أخذنا كل قسم من هذه الأقسام على حدة ليكون موضوعاً لبحث تفصيلي يتناول أوضاع الكلمة وصيغها وأحكامها في كل مكان من التركيب الذي يحتويها [1] .

ولست بواجد في الحقيقة فرقاً بين المزية الأولى والمزية الثانية ، ولست أعرف كذلك كيف يسهم هذا التقسيم في تحقيق المزية الثالثة ، كما أننا إذا تناولنا كل قسم من هذه الأقسام من حيث أحكامه التركيبية توزعت أحكام التراكيب من حيث أردنا مع أجزائها . ولعل الدكتور حسن عون كان ألحن بحجته لو أنه عرض لنا هذه المسائل بشيء من التفصيل ، ولعل مما يعيب تقسيم الدكتور حسن عون أنه ليس نابعاً من اللغة العربية نفسها أو معتمداً عليها ، ولكنه تقسيم بالقياس إلى اللغات الأخرى كاليونانية واللاتينية ، فقد ذكر أن أقسام الكلمة في كلتا هاتين اللغتين هو التقسيم الذي آرتضاه للعربية ، بناء على أن هاتين اللغتين لم يتأثر نحاتهما بتقسيم أرسطو المنطقي ، وإنما آعتمدوا على طبيعة اللغة نفسها ، ونستطيع أن نقول هنا إن تقسيم الكلمة ينبغي أن يكون قائماً على خصائص اللغة المدروسة نفسها « فما ينطبق على لغة قد لا ينطبق على أخرى »[2] .

(١) آنظر : قضية النحو والنحاة .

(٢) من أسرار اللغة ٢٦٥ .

ب ــ لكن الدكتور إبراهيم أنيس بين الأساس الذي آختار بناء عليه تقسيمَه للكلمة في اللغة العربية يقول « ومن رأينا أنه يجب أن نتخذ في تحديد أجزاء الكلام وتعريفها أسساً ثلاثة :

١ ــ المعنىٰ .

٢ ــ الصيغة .

٣ ــ وظيفة اللفظ في الكلام

تلك هي الأسس التي يجب ألا تغيب عن أذهاننا حين نحاول التفرقة بين أجزاء الكلام ومن واجبنا أن نذكرها دائماً ، وأن نقيس بها مجتمعة أجزاء الكلام في الفصائل المشهورة على الأقل ضاربين صفحاً عن لغات كاللغة الصينية التي لا نكاد نتبين فيها أفعالاً أو حروفاً ولا يصح الاكتفاء بأساس واحد من هذه الأسس »[1] لأن مراعاة المعنىٰ وحده قد تجعلنا ـ كما يقول ـ نعد بعض الأوصاف أسماء وأفعالاً في وقت واحد ، ونعد المصدر آسماً وفعلاً في وقت واحد ، ومراعاة الصيغة وحدها قد يلبس الأمر علينا حين نفرق بين الأفعال وبين تلك الأسماء والأوصاف التي وردت على وزن الفعل مثل : أحمد ويشرب ويزيد وأخضر . . . إلخ ، وكذلك وظيفة الكلمة في الاستعمال لا تكفي وحدها للتفرقة بين الاسم والفعل ؛ إذ إن وظيفة المسند يقوم بها الفعل والاسم معاً .

وقد عرض تقسيماً رباعياً على أنه التقسيم الذي آهتدىٰ إليه الدارسون المحدثون ، وهو لديه أدق من تقسيم النحاة الأقدمين ، وهذا التقسيم هو :

١ ــ الاسم ويندرج تحته : الاسم العام والعلم والصفة .

٢ ــ الضمير ويندرج تحته : الضمائر وهي الألفاظ المعروفة في كتب النحو وألفاظ الإشارة ، والموصولات ، والعدد .

(١) السابق نفسه .

٣ ــ الفعل ، والمقصود به عنده ما يفيد الحدث في زمن معين ويقبل قد والسين وسوف .

٤ ــ الأداة وتتضمن ما بقي من ألفاظ العربية ومنها ما يسمىٰ بالحروف سواء كانت للجر أَوْ للنفي أَوْ للاستفهام أَوْ للتعجب ، ومنها ما يسمىٰ بالظروف زمانية أَوْ مكانية مثل فوق وتحت وقبل وبعد ونحو ذلك .

ولأن الأسس التي وضعها الدكتور أنيس للتفريق بين أقسام الكلام مجملة ؛ ترتب علىٰ ذلك تداخل بعض الأقسام في بعضها الآخر ، فاندرجت الصفة تحت الاسم مع آختلافها عنه ، وآندرج العدد تحت الضمير مع كونه من الأسماء ، وآندرج بعض الظروف تحت الأداة مع كونه من الأسماء ، ولم نعرف أين يوضع « اسم الفعل » مع انفراده بخصائص خاصة .

جـ ــ وأما الدكتور تمام حسان ؛ فإن تقسيم الكلم لديه قد مر بمرحلتين ، المرحلة الأولى كانت في كتابه « مناهج البحث في اللغة »[(1)] إذ قسم الكلمة أربعة أقسام ، وهي : ــ

١ ــ الاســم .

٢ ــ الفعــل .

٣ ــ الضمير ، ويندرج تحته : ضمير الشخص (أنا . . . إلخ) ، ضمير الصلة (الذي . . . إلخ) ضمير الإشارة (هذا . . . إلخ) .

٤ ــ الأداة .

وكانت الأسس التي آعتمد عليها في هذا التقسيم هي : الشكل الإملائي المكتوب والتوزيع الصرفي ، والأسس السياقية ، والمعنىٰ الأعم أو معنىٰ الوظيفة ، والوظيفة الاجتماعية . ويلاحظ أن هذا التقسيم هو تقسيم الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس ، وما توجه إلى تقسيم الدكتور أنيس ، يتوجه بالضرورة

(١) آنظر من ص ١٩٥ ـ ٢٠٣ .

إلى تقسيم الدكتور تمام في هذه المرحلة .

ومهما يكن من أمر فإن الدكتور تمام نقد نفسه ، أو بعبارة أصح طور نفسه في كتابه الثاني وهو « اللغة العربية معناها ومبناها » وقسم الكلمة العربية تقسيماً آخر جاء في سبعة[(1)] هي :

١ ــ الاسم ويشمل الاسم المعيَّن ، وآسم الحدث ، وآسم الجنس والميميات (وهي آسم الزمان وآسم المكان وآسم الآلة) والاسم المبهم والمقصود به طائفة من الأسماء التي لا تدل على معين إذ تدل عادة على الجهات والأوقات والمقاييس والمكاييل والأوزان والأعداد ونحوها .

٢ ــ الصفة والمقصود بها آسم الفاعل والصفة المشبهة وآسم المفعول وأفعل التفضيل وأمثلة المبالغة .

٣ ــ الفعل ويشمل الفعل الماضي والمضارع وفعل الأمر .

٤ ــ الضمير وهو ما دل على حضور بالتكلم أو الخطاب أو الإشارة ، أو على غيبة شخصية أو موصولية .

٥ ــ الخوالف ، وتشمل خالفة الإخالة (آسم الفعل) وخالفة الصوت (أسماء الأصوات) وخالفة التعجب (صيغتا التعجب) وخالفة المدح أو الذم (أفعال المدح والذم كما يسميها النحاة القدماء) .

٦ ــ الظروف ، وهي المباني التي تقع في نطاق المبنيات غير المتصرفة مثل إذ ، إذا ، لمّا ، أيان ، متى للزمان ، وأين وأنّىٰ وحيث للمكان .

٧ ــ الأداة وهي مبنىٰ تقسيمي يؤدي معنىٰ التعليق ، ويعبر عن العلاقة بين الأجزاء المختلفة للجملة ، وهي إما أصلية ويعني بها ما يسمىٰ بحروف المعاني ، أو محولة من الظرفية أو الاسمية أو الفعلية أو الضميرية .

(١) آنظر في الكتاب المشار إليه من ٨٦ إلى ١٣٢ .

وفي هذه المرحلة شرح الدكتور تمام أسس التقسيم شرحاً وافياً واضحاً ، ورفض أن يكون التقسيم قائماً علىٰ المبنىٰ وحده ، أو المعنىٰ وحده ، ورصد طائفة المباني والمعاني التي آعتمد عليها في هذا التقسيم ، فالمباني هي : الصورة الإعرابية ، والرتبة ، والصيغة والجدول والإلصاق ، والتضام والرسم الإملائي. والمعاني هي الزمن والتعليق (وهو العلاقات النحوية كالإسناد والتخصيص والنسبة والتبعية وفروعها) والمعنىٰ الجملي. وكل قسم من أقسام الكلم يختلف مع آخر في آنطباق هذه الأسس عليه مما يؤكد آستقلال كل منها عن قسيمه .

ونلاحظ أن الدكتور تمام حسان آعتمد في كلتا المرحلتين على « الرسم الإملائي المكتوب » بوصفه مبني يساعد على التفريق بين أقسام الكلم ، وإنني أرى هنا ألا نعد هذا مبنى من المباني التي نعتمد عليها في التفريق بين أقسام الكلام ، إذ إن الكتابة ما هي إلاّ رموز يتحكم في وضعها المتكلمون باللغة ، والرسم الإملائي آصطلاح لا يتيسر له التمثيل الدقيق للنطق ، والمعروف أن الرموز الكتابية قاصرة عن الوفاء بالمنطوق ، وثمة آختلاف بين عصر وآخر في هذه الرموز ، وهذه الرموز الكتابية تتطور من جيل لآخر ، واللغة « تحتوي على مَعَان نحوية أولية لا يمكن للكتابة التصويرية أن تعبر عنها بصورة طبيعية مثل التمييز بين الفرد والجنس وبين الاسم والفعل والدلالة على زمن الفعل وصفته وعلى النفي إلخ »[1] .

وإذا كانت الكتابة التصويرية عاجزة عن التعبير عن المعاني النحوية ، فذلك لأنها تمثل مرحلة متقدمة من مراحل الكتابة ، ومعنى هذا أن المتكلم هو الذي يضع العلامات والرموز لما ينطق به ، ونحن نتعلم لنستطيع أن نطور أساليبنا ، وقد تطورت الكتابة إلى أن أخذت الرسم المعروف ، ومع ذلك لايوجد رسم واحد يمثل اللغة المتكلّمة كما هي ، فإننا إذا تصورنا رسماً كما يسمى بالرسم الصوتي ، وقد زود

(١) فندريس : اللغة ٣٠٢.

بحروف متنوعة وبعلامات للتشكيل ، فإن هذا الرسم لا يتيح معرفة النطق الحقيقي معرفة تامة لشخص لم يسمع الكلام باللغة التي يقرؤها[1] فضلاً عن أن الكتابة تعد من اللغات البصرية[2] والتعبير اللغوي في واقع الأمر ليس مجرد الحروف التي تكتب ، بل إنه مجموعة من الظواهر المتشابكة بعضها صوتي وبعضها اجتماعي وبعضها انفعالي ولا يستطيع التدوين بالغاً ما بلغ من الدقة أن يقدم لنا هذه العناصر مجتمعة[3] .

إننا في وضع القواعد ينبغي أن نقف عند حد المنطوق المسموع فحسب ، ولندع الرسم الإملائي جانباً ؛ لأن « الصيغة المنطوقة » تغني عنه ، وإذا كانت بعض الكلمات مشتركة في صيغة واحدة مع آختلاف نوعها ، ويفرق الرسم الإملائي بينها مثل « علا » (فعل ماض) و (على » (حرف جر) فإن السياق والتضام وغيرهما تساعد على التفريق بينهما.

بعد هذا العرض نلحظ أن هؤلاء الدارسين آتفقوا على كون الاسم والفعل والضمير والأداة من أقسام الكلمة غير أن كلا من الدكتور أنيس والدكتور تمام ينظر إلى الضمير على أنه يشمل الضمير والموصول والإشارة ، على خلاف الدكتور حسن عون الذي يرىٰ أن كلا منها قسم وحده ، ويدرج الدكتور أنيس ما يسمىٰ بالخوالف والظرف والحروف تحت الأداة ، وآتفق كل من الأستاذ ساطع الحصري والدكتور عون والدكتور تمام على أن الصفة قسم من أقسام الكلام ، ولم يتفق على كون الظرف قسماً مستقلاً من أقسام الكلام إلاّ الدكتور حسن عون والدكتور تمام حسان ، أما الدكتور حسن عون فقد كان تقسيمه ـ كما رأينا ـ غير قائم على اللغة العربية ، وإنما كان قياساً على لغات أخرى كاليونانية واللاتينية ، وأما الدكتور تمام فإنه لم يجعل لهذا القسم إلاّ بعض الكلمات لم تتجاوز تسع

(١) فندريس : اللغة ٤٠٦ .

(٢) السابق ٣٢.

(٣) د. عبد الرحمن أيوب : العربية ولهجاتها : ٥ .

كلمات هي : إذ وإذا وإذاً ولمّا وأيّان ومتى وأينَ وأنّى وحيث ، وإن كان في الحقيقة يرى أنها « تتصل بأقرب الوشائج بالضمائر والأدوات » ولذلك فإننا ندرجها مع القسم الخاص بالأداة ، وبذلك تصبح أقسام الكلمة التي نرتضيها ستة فحسب .

والتقسيم الذي سنعتمد عليه في تقسيم الجملة هو تقسيم الدكتور تمام ، لوضوح الأسس التي آستند إليها وتنوعها ، ولذلك سيوجد لدينا ما يسمى بالجملة الاسمية ، والجملة الفعلية ، والجملة الوصفية ، والجملة الخالفية وتحت الأخيرة أنواع .

أما الأداة فإنها تقوم بوظيفة الربط في الجملة ، ولذلك لن توجد جملة منسوبة إليها وكذلك الظرف لن توجد لدينا جملة منسوبة إليه ، وقد ناقشنا هذه المسألة من قبل ، لأنه « يتصل بأقرب الوشائج بالضمائر والأدوات »[1] والأدوات قرينة لفظية تستخدم في التعليق ، والضمائر المتصلة وبخاصة ضمائر الغيبة تعد من أهم الوسائل في الربط ، ولذلك تربط بين الخبر المركب ومبتدئه ، والحال المركب وصاحبه والتوكيد ومؤكده وغير ذلك .

وإذا نظرنا في قسم الظروف كما ذكرها الدكتور تمام ، فسوف نرى أنها تستخدم أيضاً في الربط بين أجزاء الجملة ، والتعليق فيها كذلك ؛ ولهذا السبب رأينا أن تضم للأدوات .

وقد قسم نحاتنا ـ رحمهم الله ـ الكلمة أولاً إلى آسم وفعل وحرف ، وقسموا الجملة بعد هذا ، فكانت الجملة الاسمية ، والجملة الفعلية ، وأما الحرف فلم تنسب إليه جملة لأنه يقوم بالربط في الجملة .

إذن فائدة التقسيم الجديد تظهر في تقسيم الجملة ، إذ إن سلوك كل منها في الجملة مختلف عن الآخر ، والنظر إليها مجزأة سوف يغنينا عن كثير من

(١) د. تمام حسان : اللغة العربية ١١٩.

التأويل والالتواء رغبة في إظهار الاطراد ، وليس ما نفعله الآن بدعاً من القول ، فإن « للإنسان أن يرتجل من المذاهب ما يدعو إليه القياس ما لم يلو بنص أو ينتهك حرمة شرع »[1] كما يقول آبن جني ، بل إننا نفعل هذا حتى لا نلوي بالنصوص ولا ننتهك حرمة كثير من النصوص القرآنية كما سوف نرى فيما بعد ، إذا فهمنا كلمة « القياس » الواردة في نص آبن جني على أنها « القياس اللغوي » القائم على اللغة المدروسة ، وما دام النحو ـ كما يقول أيضاً ـ علماً منتزعاً « من استقراء هذه اللغة فكل من فرق له عن علة صحيحة ، وطريق نهجة كان خليل نفسه وأبا عمرو فكره »[2] .

(جـ) تقسيم الجملة :

بناء على فهم الأسس السابقة أرى أن تقسم الجمل في العربية إلى ثلاثة أقسام : الجمل التامة وهي الجمل الإسنادية التي يكون الإسناد فيها مقصوداً بالذات ويلزم فيها تضام عنصري الإسناد ، ولا يحذف أحدهما إلاّ إذا دلت عليه قرينة حالية أو مقالية بحيث يكون المستمع في غير حاجة إليه ، بل يصبح ذكره زائداً عما يقتضيه الموقف اللغوي المعين ، وبحيث تفهم دلالة العنصر الباقي بعد الحذف مراعي فيها جانب المحذوف ، ويمكن أن نقول إن هذا ما عبر عنه نحاتنا بالحذف الجائز لأنه معلوم كما يقول آبن مالك :

وحذف ما يعلم جائز ، كما تقول « زيد » بعد : من عندكما ؟

وتعبير آبن مالك « بما يعلم » تعبير دقيق ؛ إذ إن العلم بالمحذوف هنا ليس ضرباً من التخمين ، بل إن العلم به آت من دلالة القرائن في الجملة . وهذا القسم تحته أنواع ستذكر بعد بالتفصيل .

والقسم الثاني من الجمل هو الجمل الموجزة وهي التي يذكر فيها عنصر

(١) ابن جني : الخصائص ١٠٨/٢.

(٢) الخصائص ١٨٩/١ ، ١٩٠.

واحد من عناصر الإسناد ، ويحذف العنصر الثاني حذفاً واجباً أو غالباً ، وتحته أيضاً أنواع .

والقسم الثالث هو الجمل غير الإسنادية ، وتحت هذا القسم أيضاً أنواع وسنفصل ما أجمل :

أولاً : الجمل التامة (الإسنادية) :

أشرنا من قبل إلىٰ أن الجمل الإسنادية سوف تُنْسَبُ إلىٰ صدرها ولذلك يوجد تحت هذا القسم : الجملة الاسمية ، والجملة الفعلية ، والجملة الوصفية ، ولنأخذ في بيان كل منها :

١ ــ الجملة الاسمية :

تتألف الجملة الاسمية من (مسند إليه ومسند) أو من مبتدأ وخبر ، والمبتدأ لا بد أن يكون اسماً أو ضميراً ، وأما المسند أو الخبر فلا بد أن يكون وصفاً أو ما ينقل إليه من الاسم أو الجملة أو الجار والمجرور والظرف(١) .

فأما المبتدأ الاسم فلا بد أن يكون مرفوعاً بعلامة الرفع المعروفة ، ولا يفقد هذه العلامة إلاّ في أربع حالات : ــ

أولاها بسبب المناسبة عندما يضام الياء (الكسرة الطويلة) الدالة على المتكلم بناء على أن المضاف لياء المتكلم تذهب الياء فيه بالعلامة على حد قول ابن خالويه إذ يقول في إعراب ﴿ **فيقول ربي أكرمن** ﴾(٢) : « ربي رفع بالابتداء ولا علامة للرفع فيه لأن الياء تذهب بالعلامة ، أو هو مبنى لإضافته إلىٰ مبنى كما ذهب لذلك بعض النحاة »(٣) .

(١) مثل : محمدٌ مجتهدٌ ـ محمد أخوك ـ محمد في البيت ـ محمد عندك ـ محمد حضر مبكراً إلخ .
(٢) الآية ١٥ من سورة الفجر.
(٣) شرح الكافية ٣٥/١.

وثانيتها إذا كان الاسم منقوصاً أو مقصوراً والاسم المنقوص والمقصور لا علامة فيهما كما يقرر ابن خالويه أيضاً في أكثر من موضع من كتابه إعراب ثلاثين سورة من القرآن .

وثالثتها إذا ضامت الجملة أدوات النسخ (إن وأخواتها) إذ يخرج المبتدأ عن حالة الرفع إلى حالة النصب أو إلى حالة البناء على الفتح في بعض حالات (لا) النافية للجنس.

ورابعتها إذا كان المبتدأ اسماً منقولاً عن جملة نحو (تأبط شراً) أو مجروراً بحرف جر زائد أو علماً مبنياً أو مصدراً مؤولاً .

وينبغي أن تدرك أننا إذا قلنا في الإعراب (مبتدأ) فإن هذه العبارة تلخيص مركز لأمور كثيرة، منها الرفع لأن المبتدأ لا يكون إلاّ مرفوعاً، ومنها الرتبة، لأن المبتدأ لا يكون إلاّ أولاً، ولا يتأخر إلا لدواع مع مراعاة أوليته ومنها الصيغة لأن المبتدأ لا يكون إلاّ آسماً ، ومنها التعيين لأن المبتدأ لا يكون إلاّ معرفة أو مخصصاً ، فلا نتزعج ـ إذن ـ إذا آقتصرنا في الإعراب على ذكر كون الاسم مبتدأ .

وأما المسند أو الخبر فإنه يكون مرفوعاً إذا كان آسماً أو وصفاً فحسب ، ولا يفقد الرفع في هذه الحالة إلاّ إذا ضام الجملة أدوات النسخ الدالة على الزمن المفقود في الجملة الاسمية (كان وأخواتها) فإنه حينئذ يكون منصوباً(١) . وكذلك إذا كان مضافاً إلى ياء المتكلم نحو : محمدٌ صديقي ، أو كان مقصوراً مثل مَعِيشَتِي رضاً ، أو منقوصاً مثل زيدٌ قاضٍ .

فليست جملة « كان » الناقصة من الجمل الفعلية كما ذهب لذلك بعض النحاة ، وإنما هي جملة آسمية ، و« كان » أو إحدىٰ أخواتها أداة داخلة عليها لإفادة معنى خاص(٢) وقد سبقت الإشارة إلى عدم الاعتداد في تقسيم الجملة بالمعاني

(١) آبن خالويه : إعراب ثلاثين سورة من القرآن الكريم : ٧٩ وآنظر ص ٨٦ ، ٢١٥ .
(٢) آنظر ما سبق أن أشرنا إليه من اعتبار كان وأخواتها أدوات لا أفعالاً .

التي تضفيها الأدوات على الجملة ، ويكفي في بيان الخلاف بين جملة كان والجملة الفعلية ما يقوله سيبويه عن الفرق بين هذين النوعين من الجمل « واعلم أنه إذا وقع في هذا الباب نكرة ومعرفة فالذي تشغل به كان المعرفة لأنه حد الكلام ، لأنهما شيء واحد ، وليس بمنزلة قولك : ضرب رجل زيداً لأنهما شيئان مختلفان وهما في كان بمنزلتهما في الابتداء إذا قلت : عبد اللّه منطلق تبتدىء بالأعرف ثم تذكر الخبر »[1] وقد آشترط في الاسم الواقع بعد كان ما آشترط فيه وهي غير داخله عليه من حيث التعريف فإذا قلت « كان رجلٌ ذاهباً ، فليس في هذا شيء تعلمه كان جَهِله »[2] ويقول سيبويه في توضيح ذلك .

« ولا يبدأ بما يكون فيه اللبس وهو النكرة ألا ترى أنك لو قلت كان رجل منطلقاً أو كان إنسان حليماً كنت تُلْبِس ؛ لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا ، فكرهوا أن يبدءوا بما فيه اللبس ويجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبس »[3] .

ويقول آبن يعيش عن الجملة التي تدخل عليها « كان » إنها « بمنزلة الابتداء والخبر ، ألا ترى أنك إذا قلت كانَ زيدٌ قائماً ، فقائم هنا خبر عن الاسم الذي هو زيد كما كان في الابتداء كذلك ، وقول النحويين خبر كان إنما هو تقريب وتيسير على المبتدىء »[4] .

وإذا كان الخبر مركباً ، فإن الإسناد يتداخل ، وعند تداخل الإسناد لا بد من رابط بين الخبر المركب والمبتدأ في هذه الحالة ، إذا لم يكن الخبر هو نفس المبتدأ في المعنىٰ . وقد عمم النحاة الربط ، فجعلوه بين المبتدأ والخبر المفرد ، حتى إن بعضهم ذهب إلىٰ أن الخبر المفرد الجامد يتحمل ضميراً ، مع أن الجملة في هذه الحالة متماسكة عن طريق الإسناد . وبسبب إرادة تعميم الربط قدر النحاة الخبر

(١) سيبويه ١/٢٢.
(٢) السابق ١/٢٦.
(٣) السابق ١/٢٢.
(٤) شرح المفصل ٧/٩١.

فعلاً أو وصفاً إذا كان الخبر جاراً ومجروراً أو آسماً منقولاً إلىٰ الظرفية ، حتى يكون الفعل أو الوصف متحملاً لضمير يربط الخبر بالمبتدأ .

وأراني ميالاً إلىٰ أن الخبر مفرد في مثل هذه الجملة « الوردُ لونُه جميلٌ » وأن ما قال عنه النحاة إنه مبتدأ ثان هو بدل من المبتدأ ، لأن هذا الرأي يعفينا من مشقة الإعراب المحلي ، فضلاً عن التعقيد في الإعراب ويتضح ذلك عند إعراب هذه الجملة إعراباً مفصلاً .

الرتبة في هذه الجملة رتبة حرة متىٰ فهم الإسناد ، وهذه الرتبة الحرة قد تخضع لمقيدات تجعلها رتبة ملتزمة ، فقد تلزمها بوجوب تقديم المبتدأ وتأخير الخبر ، أو بوجوب تقديم الخبر وتأخير المبتدأ ، وهذه المقيدات في جوهرها وسائل سياقية لمنع اللبس في الجملة بحيث لا تختلط وظيفة كل من المبتدأ والخبر بغيرهما .

ولا بد من التطابق بين جزأي هذه الجملة في العدد (الإفراد والتثنية والجمع) والنوع (التذكير والتأنيث).وأما التعيين (التعريف والتنكير) ، والشخص (التكلم والخطاب والغيبة) فليسا بملتزمين ولا يظهران بوضوح في هذا النوع من الجمل ، كما أن العدد والنوع يمكن ألا يظهرا في بعض حالات الخبر كما إذا كان مجروراً أو ظرفاً .

وأما المبتدأ الضمير فقد يكون ضمير الموصول أو ضمير الإشارة أو ضمير الشخص والضمير بأنواعه لا يمكن أن تظهر عليه علامات الإعراب ، لأنه مبنى ، ولذلك يكون المبتدأ في الجملة عارياً من الإعراب ، خالياً من علاماته ، وإذا كان الإعراب هو بيان الوظيفة في الجملة فإنه يكفينا في إعراب مثل هذه الجمل : (ذلك الكتابُ) و (أَنَا يوسف) و (أولئِكَ على هُدًى مِنْ ربهم) و (تِلْكَ آياتُ اللّه) و (الذينَ ينفقون أموالَهم في سبيلِ اللّهِ ثُمّ لا يُتْبِعون ما أنفقوا منًّا ولا أَذًى لهُمْ أَجْرُهُم عند ربهم) يكفينا في إعزاب هذه الجمل أن نقول في كل من (ذلك ، وأنا وأولئك وتلك والذين) : ضمير إشارة مبتدأ ، وضمير شخص مبتدأ ، وضمير موصول مبتدأ .

أما الخبر في هذه الجملة فإنه ينطبق عليه ما ينطبق على الخبر في الجملة ذات المبتدأ الاسمى من حيث أنواعه والربط بينه وبين المبتدأ ، والتطابق ، والرتبة .

٢ ـ الجملة الفعلية :

تتألف الجملة الفعلية من (فعل + فاعل) أو (فعل + نائب فاعل) والفعل في هذه الجملة لا بد أن يكون فعلاً ماضياً ، أو مضارعاً غير مبدوء بالهمزة أو النون أو التاء للمخاطب الواحد أو فعل أمر لغير المخاطب الواحد والفاعل في هذه الجملة إما أن يكون آسماً أو ضميراً أو ما ينقل للاسمية من بقية أنواع الكلم ، وكذلك نائب الفاعل « وهو عند عبد القاهر والزمخشري فاعل آصطلاحاً »[١] يقول سيبويه ـ وهو يسمى نائب الفاعل المفعولَ الذي لم يتعد إليه فعل فاعل ولا تعدى فعله إلى مفعول آخر ـ : « فالفاعل والمفعول في هذا سواء يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل لأنك لم تشغل الفعل بغيره ، وفرغته له كما فعلت ذلك بالفاعل ، فأما الفاعل الذي لا يتعداه فعله فقولك : ذهبَ زيدٌ وجلسَ عمرٌو ، والمفعول الذي لم يتعده فعله ولم يتعد إليه فعل فاعل فقولك : ضُرِبَ زيدٌ ويُضْرَبُ عَمْرٌو »[٢] .

والرتبة في هذا النوع من الجمل رتبة ملتزمة ، إذ يجب أن يتقدم الفعل ويتأخر الفاعل ، وقد سبقت الإشارة إلى أن الأخفش والكوفيين يجيزون أن يتقدم الفاعل على فعله وسبقت أيضاً الإشارة إلى رد المبرد على هذه الفكرة ، والحق أن الكوفيين لم تسعفهم الشواهد كثيراً ، ولم ينقل عنهم في هذا إلا قول الزباء :

مـا للجمـال مشيُها وئيـداً

والبصريون يرون فيه غير رأيهم ، إذ يعربون « مشيها » مبتدأ والتقدير « مشيها يظهر وئيداً » أو أن هذا البيت ضرورة .

(١) الرضى : شرح الكافية ١/ ٧١.
(٢) سيبويه ١/ ١٤.

ومهما يكن من تكلف البصريين في التقدير ، أو فزعهم إلى مشجب الضرورة الشعرية فإننا نرى رأيهم مخالفين من يذهب إلى التوسع في ذلك فيرى أن مثل « محمد قام » جملة فعلية[١] ، لأن في ذلك لبساً بين الجملة الاسمية والجملة الفعلية ، واللغة بطبيعتها تنزع إلى عدم اللبس ، وتضع في سبيل ذلك ما يكفل إقامة التعبير على سنن الوضوح « ألا تراك تقول : إن زيداً قامَ فتنصبه وإن كان الفعل مسنداً إليه »[٢] .

والمطابقة بين جزأي هذه الجملة ملتزمة في النوع (التذكير والتأنيث) ـ في بعض الحالات ـ والشخص (الخطاب والغيبة) أما التعيين والعدد فلا مجال لهما فيها وإن كانت بعض اللهجات تلتزم المطابقة في العدد ، والنحاة يتأولون ذلك بما ينفي وجودَه .

والربط بين الجزأين يتم عَن طريق المطابقة المذكورة ، والإسناد والتضام والعلامة الإعرابية في الفاعل وهي الرفع ، والفعل والفاعل أشد تماسكاً حتى إن النحاة ينظرون إليهما على أنهما شيء واحد ويقدم آبن جني لذلك أحد عشر دليلاً .

٣ ـ الجملة الوصفية :

تتألف الجملة الوصفية من وصف (اسم فاعل ، أو صفة مشبهة ، أو صيغة مبالغة ، أو آسم مفعول) + آسم مرفوع أو ضمير شخصي منفصل للرفع . مثل : أناجحٌ أخواك ، ما حاضرٌ أنتم . ما محبوبٌ الخائنون إلخ .

والحق أن موقف النحاة من هذه الجملة كموقفهم من آسم الفعل ، فاسم الفعل فيه مشابه من الاسم ومن الفعل ، وليس متمحضاً لأحدهما ، ومع ذلك لم يعدوه قسماً مستقلاً بنفسه ، وأضافوه إلى الاسم قسراً وكرهاً ، وكذلك الجملة الوصفية ينظرون إليها على أنها تتألف من (مبتدأ + فاعل) وكلاهما مسند إليه ،

(١) آنظر : د. مهدي المخزومي : النحو العربي نقد وتوجيه ص ٤١.
(٢) آبن جني : الخصائص ١/ ١٩٦.

والجملة لا بد أن تكون مكونة من مسند ومسند إليه في نظرهم ، ومع ذلك تجاوزوا عن هذا مع الجملة الوصفية ، فهي بذلك فيها جزء من الجملة الاسمية وجزء من الجملة الفعلية أي أخذت المسند إليه من كلتيهما ، وكما عدوا آسم الفعل من ضروب الاسم عدوا الجملة الوصفية كذلك من الجملة الاسمية .

والذي دعاهم إلى ذلك أنهم يعدون الوصف آسماً ، والجملة لديهم تنسب إلى صدرها ، ولذلك لم يجدوا بأساً في أن تكون هذه الجملة مع كونها مزيجاً متنافراً من الوظائف جملة آسمية فإذا ثبت أن الوصف مختلفٌ عن الاسم في الخصائص والصفات وأنه قسم مستقل من أقسام الكلم لأنه لا يدل على ما يدل عليه الاسم(١) ، وأن الجملة تنسب إلى صدرها فإننا يمكننا أن نعد هذا النوع جملة متميزة عن بقية أنواع الجمل .

وليست هذه جملة آسمية ، لأن الجملة الاسمية يتطابق فيها المبتدأ والخبر في مثل : المحمدان ناجحان ـ المحمدون ناجحون ـ ، أما في الجملة الوصفية فلا يكون ثمة تطابق من هذه الناحية فنقول : أناجحٌ المحمدانِ ، أناجحٌ المحمدون ، وكقول الرسول ﷺ : « أَحَيٌّ والداك »(٢) ، والمبتدأ له خبر ، ولا خبر للوصف المذكور لشدة شبهه بالفعل »(٣) على حد تعبير آبن مالك .

وهذه الجملة لا تدخل عليها النواسخ التي تفيد التوكيد والتمني والترجي والاستدراك والتشبيه أي (إن وأخواتها) ولا تقبل من النواسخ الأخرى إلا « ليس » أي أن هذه الجملة من حيث التضام لا تقبل ما تقبله الجملة الاسمية ، ومن حيث التضام أيضاً يشترط البصريون أن يسبقها نفي أو آستفهام ، وإن كان

---

(١) آنظر : د . تمام حسان : اللغة العربية مبناها ومعناها .
(٢) آنظر : آبن مالك : شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ١٤ وراجع صحيح البخاري ٤/ ٧١ (الشعب).
(٣) آبن مالك ـ تسهيل الفوائد : ٤٤ .

الكوفيون وآبن مالك لا يشترطون هذا الشرط . والجملة الاسمية لا يوجد فيها مثل هذا الخلاف(١) .

والرتبة في هذه الجملة ملتزمة بين الوصف وفاعله ، فلا يتقدم مرفوعه على الوصف وإلاّ لم تعد جملة وصفية ، وصارت جملة آسمية ، ولا تتم هذه الصورة إلاّ إذا كانت هناك مطابقة في العدد .

المطابقة في هذه الجملة ملتزمة في النوع (التذكير والتأنيث) وأما من حيث العدد (الإفراد والتثنية والجمع) فإن الوصف لا بد أن يكون مفرداً لا يصغر ولا يوصف ولا يعرف ولا يثنى ولا يجمع »(٢) فإذا ثني أو جمع فلا تكون الجملة وصفية . وتكون حينئذ جملة آسمية تقدم فيها الخبر ، وتأخر المبتدأ كقول الرسول ﷺ « أَوَمُخْرِجِيَّ هُمْ »(٣) .

يكفي في إعراب الوصف أن نقول عنه إنه وصف فاعل مرفوع ، أو وصف مفعول مرفوع أو وصف مبالغة مرفوع إلىٰ آخره ، دون أن نشير إلىٰ أنه مبتدأ وإلاّ وقعنا في الخلط الذي أردنا أن نتخلص منه ، ولا يخرج الوصف في الجملة الوصفية عن هذا الإعراب إلاّ إذا أضيفت إليه كلمة « غير » في مثل « غيرُ لاهٍ عِدَاك » و « غيرُ مأسُوفٍ على زمن . . » فيجر بالإضافة أو إذا دخلت على الجملة « ليس » مثل « ليس قائم الزيدان » .

وبهذا تستقيم الجملة الوصفية جملة مكتملة الخصائص ، منفردة عما سواها وأما قولهم الوصف مع مرفوعه ولو ظاهراً في قوة المفرد فمخصوص بغير هذا »(٤) على حد تعبير الخضري في حاشيته على شرح آبن عقيل(٥) .

---

(١) آنظر في هذا الخلاف الأشموني ١/ ١٩٢ وآبن عقيل بهامش حاشية الخضري ١/ ٨٩ ، ٩٠ .
(٢) آبن مالك : تسهيل الفوائد ٤٤ .
(٣) آنظر : شواهد التوضيح ٤ وصحيح البخاري ١/ ٤ (الشعب).
(٤) حاشية الخضري على شرح آبن عقيل ١/ ٨٨ .
(٥) وأنظر رسالة الزميل الدكتور شعبان صلاح عن « الجملة الوصفية » (دار العلوم ـ ١٩٧٥م) .

هذه هي الجمل الإسنادية التي تتألف من مسند ومسند إليه ، وقد رأينا أنها ثلاث على النحو الذي سبق ، وتبقى نقطة أخيرة تتعلق بالحذف في الجمل الإسنادية ونحن نرى أن التضام بين المسند والمسند إليه تضام آفتقاري بحيث يفتقر كل جزء منهما إلى الآخر ، ولا يحذف جزء منهما حذفاً لا ذكر بعده ، فالحذف في الجمل الإسنادية حذف للاختصار وليس للاقتصار ، والنحويون يريدون بالاختصار الحذف لدليل [1] وهذا الدليل إما أن يكون دليلاً حالياً أو لفظياً وقد تكفل آبن هشام بشرح ما يتعلق بهما .

وفي ضوء التضام بين المسند والمسند إليه في الجمل الإسنادية نوافقهم على جواز حذف أحد الجزأين إذا دل عليه دليل ، ففي الجملة الاسمية قد يحذف المبتدأ أو الخبر ، وفي الجملة الضميرية كذلك ، وفي الجملة الفعلية قد يحذف الفعل ، أو يستتر الفاعل آستتاراً جائزاً ، أما الجملة الوصفية فلا يجوز حذف أحد ركنيها .

أما ما تناوله النحاة على أنه حذف واجب ، وكذلك الاستتار الواجب فإننا لا نوافقهم عليه ، وينبغي أن تصنف التراكيب بحيث يكون هذا النوع قسماً مستقلاً حتى يكون ذلك أقرب إلىٰ روح اللغة ، وأبعد عن تدخل الباحث في فرض نماذج يرفضها الواقع اللغوي .

ثانياً ـ الجمل الموجزة :

لست أعني بالإيجاز هنا إيجاز الحذف أي أن هذه الجمل كانت تستعمل مُطْنَبة ثم آختصرت وأوجزت فالنحويون يقصدون بالاختصار الحذف لدليل ، وإنما أعني أن هذه الجمل لا تتألف إلاّ من طرف واحد ، وبدلاً من أن نقول « الجمل ذات الطرف الواحد » نقول « الجمل الموجزة » لأن هذا مصطلح ، وينبغي في المصطلحات أن تكون مختصرة ، ولذلك فضلت هذه التسمية شريطة أن يكون هذا المعنىٰ مراعي فيها .

(١) آبن هشام : مغني اللبيب : ٢/ ١٦٠.

ولم أدرج هذا النوع في القسم الأول لأن البحث لا يرتضي الاعتراف بما يسمى بالحذف الواجب أو الاستتار الواجب أو الإضمار الواجب ، لذلك يمكن القول إجمالاً بأن كثيراً من الجمل التي حذف فيها أحد طرفيها وجوباً لدى نحاتنا يعد من هذا النوع ، فإذا كان الحذف واجباً ، أي لا يمكن له أن يظهر مطلقاً فلا داعي لتكلف الاعتداد به وحسبانه جزءاً من أجزاء التركيب المنطوق ، ما دام التركيب المنطوق مؤدياً معنىً يحسن السكوت عليه وأمّا ما يفهم من تقدير المحذوف فليس عنصراً في الجملة .

ولم أدرج هذا النوع في القسم الثالث وهو « الجمل غير الإسنادية » لأن الجمل غير الإسنادية ـ كما سيأتي ـ تكون أجزاؤها أو بعضها على صورة مخصوصة لا يمكن التصرف فيها ، ويغلب عليها أن تكون إنشائية وهذا النوع ليس كذلك ، فلا معدل عن اعتباره قسماً خاصاً مستقلاً عما عداه .

ولعل الذي دعا نحاتنا القدماء إلىٰ عد هذا النوع من الجمل جملاً تامة هو الاعتقاد بأن الجملة لا بد لها من ركنين أساسيين من جانب ، والإيمان بنظرية العامل من جانب آخر فالحدث لا بد له من محدث و « الفعل لا بد له من فاعل »[1] و « الفعل لا يخلو من فاعل »[2] و « الفعل قد يكون بغير مفعول، ولا يكون الفعل بغير فاعل »[3] و « لا يخلو الفعل من مُضْمَر أو مُظْهَر مرفوع من الأسماء »[4] و « لا بد لكل فعل من فاعل ، لأنه لا يكون فعل ولا فاعل ، فقد صار الفعل والفاعل بمنزلة شيء واحد إذ كان لا يستغني كل واحد منهما عن صاحبه كالابتداء والخبر »[5] وليس لغير الفاعل في الجملة الفعلية هذه المكانة فالفعل « قد يقع مستغنياً عن المفعول ألبته حتى لا يكون فيه مضمراً ولا مظهراً ، وذلك نحو : تكلم زيد وقعد عمرو ، وجلس خالد وما أشبهه من الأفعال غير

(١ ، ٢ ، ٣) سيبويه ١/ ٤٠ .
(٤) سيبويه ١/ ٤١ .
(٥) المبرد : المقتضب ٤/ ٥٠ .

المتعدية ، ولا يكون مثل هذا في الفاعل[1] ويلخص المبرد هذا بقوله الحاسم « محال أن يخلو فعل من فاعل »[2] .

وإذا كان الفعل لا يكون بغير فاعل مضمر أو مظهر ، فكذلك المبتدأ لا يكون بغير خبر أو على حد تعبير سيبويه « فالابتداء لا يكون إلاَّ بمبنى عليه ، فالمبتدأ الأول ، والمبنى ما بعده عليه فهو مسند ومسند إليه »[3] وفي النيَّة ـ إذا لم تتحقق الأجزاء المطلوبة ـ مُتَّسَعٌ و « المنوى كالثابت »[4] كما يقول آبن هشام .

بناء على هذا الاعتقاد كان لا بد من القول بالحذف الواجب لدى النحاة حتى تطرد القاعدة ، ولما كان هذا المحذوف لا يظهر أبداً بحيث يراعى عند تقديره ، فإنهم آختلفوا في هذا المحذوف هل هو المبتدأ أو الخبر ، فقول اللّه تعالىٰ : ﴿ طاعةٌ وقولٌ معروفٌ ﴾ (محمد ٢١) يقول عنه سيبويه « فإما أن يكون أضمر الاسم وجعل هذا الخبر ، فكأنه قال : أمري طاعة وقول معروف ، أو يكون أضمر الخبر فقال : طاعةٌ وقولٌ معروف أمثلُ »[5] وهناك تأويلات أخرى ذكرها المفسرون لا حاجة بنا إلى ذكرها[6] ، وقد يرون أن هذه التأويلات المتعددة ضرب من ثراء النص القرآني ، بحيث يكون لكل تأويل منها معنىً يناط به ، ونحن لا نرى بأساً من أن تكون هذه المعاني المختلفة متحملة في النص المنطوق ما سمح بذلك السياق .

إن الإيمان بالشكل اللغوي سوف يغنينا عن كثير من التعسف ، وتكلف التأويل ، فعندما نعتد بالجملة الموجزة قسماً من أقسام الجملة ، سنجد أننا في غير حاجة إلى كثير من التأويلات البعيدة التي يرفضها الواقع اللغوي وبذلك تطبق

(١) المقتضب : ٤/ ٥٠ وآنظر ١/ ١٩، ٢/ ٦٠، ٣/ ١١٥.
(٢) المقتضب ٤/ ٧٧.
(٣) سيبويه ١/ ٢٧٨.
(٤) آبن هشام : المغنى ٢/ ١٦٠.
(٥) سيبويه ١/ ١٧١.
(٦) آنظر : القرطبي : الجامع لأحكام القرآن ٦٠٦٣ (الشعب) .

دعوة الدارسين المحدثين إلى إلغاء نظرية العامل في النحو العربي . ومما تجدر الإشارة إليه أن بعض النحاة القدماء يعترفون بالمبتدأ الذي لا خبر له ، ففي حالة الأسم المرفوع المعطوف عليه آسم آخر بواو بمعنىٰ مَعَ ذهب الأخفش والكوفيين وآبن خروف وآبن عصفور إلىٰ أنه كلام تام لا يحتاج إلىٰ تقدير مثل « كلُّ رجل وضيعتُه » وفي مثل « حَسْبُكَ يَنمِ الناسُ » قيل عن (حَسْبُك) « هو مبتدأ لا خبر له ، لأن معناه اكفف واختاره آبن طاهر »[1] وقد ذهب الفراء إلى أن الاسم الواقع بعد لولا ليس مبتدأ بل مرفوع بها لاستغنائه بها كما يرتفع بالفعل الفاعل[2] . فهذه إشارات نجد فيها سنداً لدعوى وجود ما يسمى بالجملة الموجزة أي ذات الطرف الواحد ، ويقول المرحوم إبراهيم مصطفى « والذي عوّصَ الأمر على النحاة ما قرروه من أن كل جملة يجب أن تشمل مبتدأ وخبراً أو فعلاً وفاعلاً ولم يعرفوا الجملة الناقصة »[3] .

وهذا القسم من الجمل يمكن تقسيمه إلى ثلاثة أنواع أولها : الجملة الفعلية الموجزة وثانيها الجملة الاسمية الموجزة ، وثالثها الجملة الجوابية الموجزة .

(أ) الجملة الفعلية الموجزة :

الجملة الفعلية الموجزة هي كل فعل آستتر فاعله وجوباً عند النحاة ، فصورة الفعل التي يوجد عليها صيغة مغنية عن وجود طرف آخر ، ويمثل ذلك في حالتي التكلم مطلقاً والخطاب للمفرد المذكر وهي :

١ ـ الفعل المضارع المبدوء بالهمزة مثل : أتكلم ، أوافق ، وعند إعرابه نقول : فعل مضارع للمتكلم .

(١) السيوطي : الهمع ١/ ١٠٥.
(٢) السابق نفسه .
(٣) إحياء النحو : ١٤٢.

٢ ــ الفعل المضارع المبدوء بالنون مثل : نَتكلم ، نوافق عند إعرابه نقول : فعل مضارع للمتكلمين .

٣ ــ الفعل المضارع المبدوء بالتاء للمخاطب مثل : تتكلم ، توافق وعند إعرابه نقول : فعل مضارع للمخاطب .

٤ ــ فعل الأمر للمخاطب الواحد مثل : آستقم وعند إعرابه نقول : فعل أمر للمخاطب .

(ب) الجملة الاسمية الموجزة :

الجملة الاسمية الموجزة هي كل آسم أفاد معنىً مستقلاً يحسن السكوت عليه عند ذكره ، وسوف نرىٰ أن بعض نماذج هذا النوع نظر إليها النحاة على أنها جمل آسمية وقدروا لها مبتدأ محذوفاً أو خبراً محذوفاً ومن ذلك :

١ ــ الاسم المرفوع بعد لولا الامتناعية بشرط أن تفيد مع هذا الاسم معنى مستقلاً مثل قوله تعالى ﴿ ولولا فَضْلُ اللّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُه ﴾ « النور ١٠ ، ٢٠ » ويعرب على أنه آسم مرفوع بعد لولا .

وأما لولا التي لا تستقل مع الاسم المرفوع بعدها بمعنى مستقل فليست من الجمل الموجزة ، فيما أرجح ، على الرغم من أن آبن هشام يقرر أنها « تدخل على جملتين آسمية ففعلية »(١) ومعنى هذا أن الاسم المرفوع بعدها مبتدأ ، ولكن خبره آختلفوا حول وجوب حذفه وجوازه ومنهم من فصل الأمر وكأنه يحاول أن يوفق بين الآراء المتعارضة . وثمة آراء مختلفة في رافع هذا الاسم(٢) .

ونحن نوافقهم على كون الاسم الواقع بعد لولا الامتناعية مبتدأ ، ولكن خبره ليس محذوفاً ، ونرتضي في هذا رأي آبن الطراوة الذي رأى « أن جواب لولا

---

(١) المغنى ١/ ٢١٥ .
(٢) آنظر : سيبويه ١/ ٢٧٩ والمقتضب ٣/ ٧٦ والإنصاف ٥٢ والمغنى ١/ ٢١٥ والهمع ١/ ١٠٥ .

أبداً هو خبر المبتدأ »(١) ولم يرض رأيه هذا آبن هشام فصدره بقوله « وزعم ابن الطراوة » ولكن السيوطي يعطي له ما يستحق فيقول « وذهب قوم إلى أن الخبر بعد لولا غير مقدر وأنه الجواب »(٢) .

ويرى سيبويه أن خبر المبتدأ الواقع بعد لولا حذف لكثرة الاستعمال « وما حذف في الكلام لكثرة آستعمالهم كثير » ويرى أن التركيب كان أصله « لولا عبد اللّه كان بذلك المكان ، ولولا القتال كان في زمان كذا وكذا ولكن هذا حذف حيث كثر آستعمالهم في الكلام »(٣) ومدعى سيبويه مؤداه أن حذف الخبر ضرب من التطور وأن استعماله مذكوراً بقية من مرحلة سارقة ، ولا نستطيع أن نوافقه على ما ذهب إليه ما دامت لا توجد في أيدينا نصوص تؤكد هذه الدعوى وتدعمها ، ومهما يكن من أمر فإن النحاة الذين يرون أن خبر المبتدأ الواقع بعد لولا محذوف ، يوجبون حذفه « لسد الجواب وحلوله محله »(٤) .

وخلاصة الأمر أننا نوافق آبن الطراوة في كون جواب لولا هو الخبر عن الاسم المرفوع بعدها وأما دعوى آبن هشام أنه لا يصلح خبراً لعدم الرابط ، فنحن نرى أن «لولا» هي الرابطة في هذه الجملة . وقد سبق أن أشرنا إلى أنه لا يوجد قسم يسمى بالجملة الشرطية ، وأن الشرط معنى من المعاني التي تضاف للجملة ولذلك لا يصح جعل الشرط قسماً من أقسام الجملة لأن التقسيم غير قائم على آعتبار المعاني وحدها ، وهنا نؤكد أن جملة « لولا » مع الاسم المرفوع بعدها وجوابها جملة واحدة وهي من الجمل الاسمية التامة ، وسبب ذلك أننا إذا طرحنا أداة الشرط من الأسلوب الشرطي آنحل إلى جملتين كل منهما مفيدة ، وأما (لولا) التي تتناولها فلا يمكن معها ذلك .

٢ ــ الاسم المرفوع المعطوف عليه آسم آخر بواو المعية مثل « كل رجل

---

(١) المغنى ١/ ٢١٦ .
(٢) الهمع ١/ ١٠٥ .
(٣) سيبويه ١/ ٢٧٩ .
(٤) الهمع ١/ ٢٠٤ .

وضيعتـه »(١) ومـن المعـروف أن النحـاة يقـدرون خبـراً محذوفـاً وجوابـاً تقـديره « مقترنان » ولا نرى هذا التقدير لأن الجملة مفيدة ، ويكفي في إعرابها أن نقول : «كل : اسمٌ مرفوع مُصَاحَب ، رجل : مضاف إليه ، الـواو عاطفـة بمعنـىٰ مع ، ضيعته : معطوف عليه . ومن الواضح أن الضمير يربط بين الاسمين .

وقد ذهب الأخفش والكوفيون إلى أن « نحو كل رجل وضيعته مستغن عن تقدير خبر لأن معناه مع ضيعته ، فكما أنك لو جئت بمع موضع الواو لم تحتج إلى مزيد عليها ، وعلى ما يليها في حصول الفائدة ، كذلك لا تحتـاج إليه مع الـواو ومصحوبها »(٢) وقد آختار هذا المذهب آبن عصفور ، ولذلك لم يذكره في كتابه « المقرب »(٣) ورأى أن « هذا كلام تام لا يحتاج إلى تقدير خبر »(٤) وعبارة السيوطي نقلاً عن الكوفيين « أن الخبر لم يحذف وإنما أغنت عنه الواو »(٥) وأشار أيضاً إلى أن آبن خروف آختار هذا المذهب .

٣ ــ المصدر المضاف الواقع بعده حال لا يصلح للإخبار ، وكذلك ما يكون هذا المصدر مضافاً إليه ، وقد مثل له النحاة بقولهم : ضَرْبِي زيداً قائماً ، وأَتَمُّ تَبْيِينِيَ الحقَّ منوطاً بالحِكَم ، ومثّل له الأشموني بقوله ﷺ : « أَقْرَبُ مَا يكون العبدُ من ربه وهو ساجد »(٦) ومن ذلك في الشعر قول رؤبة بن العجاج(٧) :

وَرَأْيُ عَيْنَـيَّ الْفَتَـىٰ أَبَـا كَا ... يُعْطِـي الْجَـزِيلَ فَعَلَيْكَ ذَاكَا

وقول الأعشى(٨) :

عَهْدِي بِهَا فِي الْحَـيِّ قَد سربلت ... بيضاء مثـل المهـرة الضامرِ

وقول الآخر(٩) :

---

(١) انظر سيبويه ١/ ١٥٠ ، ١٥١ .
(٢) الأشموني ١/ ٢١٧ .
(٣) انظر : آبن عصفور : المقرب ١/ ٨٤ ، ٨٥ .
(٤) شرح آبن عقيل ١/ ١٠٧ .
(٥) الهمع ١/ ١٠٥ .
(٦) الأشموني : ١/ ٢١٩ .
(٧) انظر : الدرر اللوامع ١/ ٧٧ .
(٨) السابق نفسه .
(٩) السابق نفسـه .

خَيْرُ آقْتِرَابِـي من المولىٰ حَليفَ رِضًى ... وَشَرُّ بُعْـدِيَ عَنْـهُ وَهُـوَ غَضْبَانُ

ولشـدة آختلاف النحاة في هـذا التركيب يقـول السيوطي « وهذه المسألة طويلـة الذيول كثيرة الخلاف ، وقد أفردتها قديماً بتأليف مستقل »(١) وحتىٰ لا نقع في مثل هذا الخلاف ، أرى أن نكتفي في إعـراب الاسـم المرفـوع ببيان نوعـه وعلامتـه الإعرابية(٣) ، وإعراب الضمائم الأخرى بما تقتضيه وظائفها ، ونحن مع القائلين بأنه « لا خبر له »(٢) ، فإذا كان لا خبر له ، فلا يكون مبتدأ لأننا نرى أن المبتدأ لا يكون إلاَّ وله خبر ، بل يقال عنه : مصدر محول من الفعل للتكرار .

٤ ــ المصدر الذي يجاء به بدلاً من اللفظ بفعله سواء أكان يقصد به الخبر أم الإنشاء ، وسواء أكان مرفوعاً أم منصوباً مثل « سمعٌ وطاعةٌ » و « صبرٌ جميلٌ » و « طاعةٌ وقولٌ معروفٌ » و (المصادر التي يدعي بها وذلك قولك : تُرْباً وجَنْدَلاً وما شابه هذا)(٤) ومن ذلك قولهم « مرحباً وأهلاً وإن تأتني فأهلَ الليلِ والنهارِ وزعم الخليل حين مثله أنه بمنزلة رجل رأيته سدد سهماً فقلت « القرطاسَ » ، أي أنت عندي ممن يصيبه . . . » فإنما رأيت رجلاً قاصداً إلى مكان أو طالباً أمراً فقلت : مرحباً وأهلاً أي أدركت ذلك وأصبت ، فحذفوا الفعل لكثرة آستعمالهم إياه فكأنه صار بدلاً من رَحُبَت بلادُكَ وأَهِلَت »(٥) . ومراد الخليل وسيبويه بهذا أن دلالة الحال المشاهدة التي تعد جزءاً من الموقف اللغوي أغنت عن ذكر الفعل ، فصار حذفه واجباً ، لأن ذكره يعد فضولاً مرفوضاً ، ونحن نوافقهم على هذا ، ونزيد عليه أن هذا المحذوف المرفوض لا اعتداد به إذ إن دلالة الكلام المذكور كافية ومغنية عما سواه ، والبحث عن « عامل » هو الذي يدعو إلى التقدير أو الإضمار .

ويكفي في إعراب هذه الأسماء أن نقول : مصدر مرفوع ، أو مصدر

(١ ، ٢) الهمع ١/ ١٠٥ .
(٣) الأصل في جملة « ضربي زيداً قائماً » هو : ضربت زيداً قائماً ، ولكن الفعل تحول إلى المصدر لإفادة التكرار ، وأن ذلك لا يحدث إلاَّ في حالة قيام زيد ، وهذا جانب معنوي لا بأس من الإشارة إليه في الإعراب فيقال : مصدر محول من الفاعل للتكرار المشروط .
(٤) سيبويه ١/ ١٥٨ .
(٥) سيبويه ١/ ١٤٨ ، ١٤٩ .

منصوب ، وقد ذكر سيبويه أن هذه المصادر قد ترفع يقول « ومنهم من يرفع » ويقول « وقد رفعه بعض العرب » وينبغي أن يؤخذ في الحسبان أن جميع المصادر التي ذكرها سيبويه ـ وقد أفاض في ذلك ـ[1] ينقل عن العرب فيها الرفع والنصب ما عدا المصادر المضافة مثل سبحانَ اللّهِ ، ومعاذَ اللّهِ ، وحنانيك ولبيك وسعديك فإنه لم ينقل فيها إلاّ النصب ، وقد نص سيبويه على أن معنى المرفوع من هذا هو معنى المنصوب إذ يقول عن المصدر المرفوع في قول حسان بن ثابت :

أَهَاجيتُمُ حَسَّان عند ذكائه   فَغِيٌّ لأولادِ الحِمَاسِ طويلُ

« وفيه المعنى الذي يكون في المنصوب »[2] ولذلك قال المبرد عن هذه المصادر « كل هذا معناه في النصب واحد ، ومعناه في الرفع واحد »[3] ويقول آبن يعيش « ألا ترى أنك إذا قلت : سلامٌ عليك ، وويلٌ له بالرفع كان معناه كمعناه منصوباً »[4] .

(جـ) الجملة الجوابية الموجزة :

نعني بالجملة الجوابية الموجزة كل ما كان إجابة لسؤال وكان مكتفياً بنفسه ، مغنياً في موقفه عما سواه ، مفهماً للمراد ، ولسنا نقصد هنا بداهة أن الجواب عن سؤال ما لا بد أن يكون جملة موجزة ، فنحن نعلم أن الموقف اللغوي بكل عناصره قد يتطلب أحياناً الإطالة وذكر الأجزاء وبيان التفاصيل ، كما يتطلب أحياناً الإيجاز ، والمتكلم هو الذي يحدد وفقاً لمتطلبات الموقف ما يريد منهما . والذي يعنينا هنا هو الإجابات الموجزة التي يذكر فيها عنصر واحد من عناصر التركيب إذا ذكر وحده في غير سياق الإجابة عن سؤال لا يكون مُفْهِماً يحسن السكوت عليه ، ولكنه في سياق الإجابة عن سؤال مفهمٌ ومفيد .

(١) انظر : سيبويه ١/١٥٦ ـ ١٨٠ .
(٢) سيبويه ١/١٥٨ .
(٣) المبرد : المقتضب ٣/٢١٧ .
(٤) آبن يعيش : شرح المفصل ١/٩٣ .

وهنا تكون أدوات الجواب كلها جملاً مفيدة في سياقها ، وهنا نرى رأي آبن طلحة من « أن الكلمة الواحدة قد تكون كلاماً إذا قامت مقام الكلام كَنَعَمْ ولا في الجواب »[1] لأن كلا منهما لا تقال معزولة عن سياق معين يكشف المراد منها .

(١) السيوطي : الهمع ١/١١ .

ثالثا ـ الجمل غير الإسنادية : ـ

أعني بالجمل غير الإسنادية الجمل التي يمكن أن تعد جملاً إفصاحية أي أنها كانت في أول أمرها تعبيراً انفعالياً يعبر عن التعجب أو المدح أو الذم أو غير ذلك، من المعاني التي أخذ التعبير عنها صورة محفوظة . ثم جمد بعض عناصرها على صيغته التي ورد بها فجرى مجرى الأمثال ، وبعض جمل هذا النوع يشتمل على إحدى الخوالف و « الخوالف كلمات تستعمل في أساليب إفصاحية ، أي في الأساليب التي تستعمل للكشف عن موقف انفعالي ما والإفصاح عنه ، فهي من حيث استعمالها قريبة الشبهة بما يسمونه في اللغة الإنجليزية Exclamation »[1] .

وتشمل الخوالف أربعة أنواع هي : خالفة (آسم الفعل) ويسميها الأستاذ الدكتور تمام حسان « خالفة الإخالة » ولست أرى ـ في الحقيقة ـ لهذا المصطلح سنداً من آستعمال لغوي ، ولذلك فضلت تسمية آسم الفعل بما سماه به آبن صابر « الخالفة » ويصبح تجرده من المقيدات مميزاً له عن غيره من « الخوالف » والخالفة الثانية ـ عند الدكتور تمام ـ هي « خالفة التعجب » والثالثة هي « خالفة المدح أو الذم » والرابعة هي « خالفة الصوت » أي (أسماء الأصوات) عند النحاة .

ولما كانت كل واحدة من هذه مع ضميمتها تكون جملة مستقلة تنفرد في خصائصها ـ من وجهة نظري ـ عن بقية الجمل ، فإني أفضل تسميتها بما آصطلح عليه ، ولذلك سوف يكون هناك جملة الخالفة « أي الجملة التي تتكون من آسم

(١) الدكتور تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها : ١١٣ .

الفعل مع ضميمته إن وجدت ، و « جملة التعجب » و « جملة المدح أو الذم » ولكن لا بأس ـ عند تناول الخالفة أو صيغة التعجب أو المدح أو الذم على المستوى الصرفي ـ لا بأس من إطلاق مصطلحات الدكتور تمام عليها مع مراعاة تعديل خالفة الإخالة إلى مصطلح « الخالفة » فحسب رعاية للمصطلح القديم من جانب ، وعدم فهم « الإخالة » من جانب آخر .

وأستطيع أن أضم إلى هذه الجمل الأربع السابقة جملة النداء ، وجملة القسمَ وجملة الإغراء والتحذير ، فيصبح عدد هذا النوع لدينا سبعة هي على النحو الآتي :

(أ) جملة الخالفة :

وهي التي تتكون من خالفة (آسم فعل) ، وقد يكون معها ضميمة مرفوعة أو ضميمة منصوبة ، وقد عد النحاة الضميمة المرفوعة فاعلاً ، على أساس أنها جملة إسنادية ويغلب على هذا النوع آستعمالها دون ضميمة مرفوعة ولا تظهر فيها علامة المضمر على حد تعبير سيبويه إذ يقول : « واعلم أن هذه الحروف التي هي أسماء للفعل لا تظهر فيها علامة المضمر ، وذلك لأنها أسماء ، وليست على الأمثلة التي أخذت من الفعل الحادث فيما مضى وفيما يستقبل وفي يومك ولكن المأمور والمنهي مضمران في النية »[1] فهم يعاملونها معاملة الفعل من حيث إضمار مرفوع بها معمول لها مع أنها « لا يجوز فيها التقديم والتأخير » ، لأنها لا تَصَرَّفُ تَصَرُّفَ الفعل[2] ولكنهم على أية حال يعترفون بأن الخالفة (آسم الفعل) « جملة مستقلة وكلام تام »[3] وهذا ما يعنينا .

ويكفينا في إعراب هذه الجملة أن نقول عن الخالفة إنها خالفة ، وإذا كان معها ضميمة مرفوعة أو منصوبة نصصنا عليها ، ففي قولهم : (هيهاتَ العقيقُ)

(١) سيبويه ١/١٢٣ .
(٢) المبرد : المقتضب : ٣/٢٠٢ .
(٣) إعراب القرآن المنسوب للزجاج : ١٤٢ .

نقول : هيهات خالفة ، العقيقُ ضميمة للخالفة مرفوعة ، إذ لا يعقل أن يكون في هيهات حدث فعله العقيق أو آتصف به ، ولذلك لم يعرب أبو زيد في نوادره هذه الضميمة فاعلاً في قول الشاعر :

عُدَاوِيَّةٌ هيهاتَ مِنْكَ مَحَلُّهَا إذا ما هي آحْتَلَّتْ بقُدْسِ وَآرتِ

يقول : « وقوله : هيهات منك محلها فمحلها رفع بالابتداء ، وهيهات الخبر ، وإن شئت كان رفعاً بهيهات كما تفعل في قولك : خلفك زيدٌ ، وهيهات ظرف كأنه قال : في البعد منك محلها »[1] وكان أبو علي الفارسي يتردد في إعرابها آسم فعل تارة ، وظرفاً تارة أخرى ، وثالثة يقول إنها ظرف سمي به الفعل كعندك ودونك[2] والخالفة « موضعها من الكلام الأمر والنهي » كما يقول سيبويه ، ولذلك يغلب عليها أن تكون بلا ضميمة مرفوعة ، أو بلا ضميمة أصلاً مثل : صَه ومه وإيه وهاؤم وآمين ، وبعضها يكون منقولاً من جار ومجرور مثل « عليكم أنفسكم » أو من ظرف مثل « وراءك » .

(ب) الجملة التعجبية :

للتعجب القياسي صيغتان ثابتتان ، غير متصرفتين ، هما « ما أَفْعَلَهُ » وأَفْعِلْ بِه » وأداء هاتين الصيغتين لهذا المعنى مرتبط ببقائهما على ما وضعتا عليه ، وذلك لأن كلا منهما « وُضِعَ لمعنى ، فمتى صُرِّف ، زال المعنى ، وكذلك كل شيء دخله معنى من غير أصله على لفظ فهو يلزم ذلك اللفظ لذلك المعنى »[3] .

وقد آختلف النحاة في تحليل هاتين الصيغتين ، فقال بعضهم إن (ما) في الصيغة الأولى آسم نكرة بمعنى « شيء » مبتدأ وهو ما ذهب إليه الخليل

---

(١) أبو زيد الأنصاري : النوادر ٣٩ .
(٢) انظر : الخصائص : ١/٢٠٦ .
(٣) المبرد : المقتضب ٣/ ٩٠ وانظر ٤/ ١٧٥ .

وسيبويه[1] ، وقال الفراء ومن تابعه من الكوفيين : إن « ما » آستفهامية[2] ، وذهب الأخفش في أحد قوليه إلى أنها موصولة والجملة بعدها صلتها والخبر محذوف[3] وفي قوله الآخر ذهب مذهب سيبويه .

وفي صيغة (أَفْعَلَ) خلاف طويل بين النحاة ، عقد له صاحب الإنصاف مسألة آستغرقت خمس عشرة صفحة ، هل هي آسم أو فعل ، ولكل فريق أدلة وحجج ونقل وقياس ، ولا يملك المرء إلا أن يدهش أمام هذا القياس المتعارض ، والحجج المتضاربة[4] ، وبينها أدلة غير لغوية ، بل تعتمد على المغالطة والإيقاع في الحرج الديني كقول الكوفيين : « والذي يدل على أنه ليس بفعل وأنه ليس التقدير فيه ، شيء أحسن زيداً ، قولُهم « ما أعظمَ اللّهَ » ولو كان التقدير فيه ما زعمتم لوجب أن يكون التقدير : شيء أعظَم اللّهَ ، واللّهُ تعالى عظيم لا بِجَعْلِ جاعل » مع أن سيبويه عندما ذكر رأي الخليل في أن ما أحسن عبد اللّه بمنزلة شيء أحسن عبد اللّه ودخله معنى التعجب قال « وهذا تمثيل ولم يتكلم به » وقد آلت المسألة آخر الأمر إلى فتوى دينية دعواها هل يجوز للمرء أن يقول : ما أعظم اللّهَ أولا يجوز ، وقد أفتى بعضهم بعدم جواز ذلك ، وأفتى الشيخ تقي الدين السبكي رحمه اللّه بجواز ذلك[5] .

وأما صيغة « أَفْعِلْ به » فهي عند سيبويه « أفعل صورته أمر ومعناه الماضي من أفعَل أي صار ذا فعل كألْحَم أي صار ذا لحم ، والباء زائدة في الفاعل لازمة »[6] وهذا كلام ضعيف على حد تعبير الرضى لأن الأمر بمعنى الماضي مما لم يعهد بل جاء الماضي بمعنى الأمر نحو « اتقى امرؤٌ ربَّه » ولأن (أفعَل) صار

---

(١) انظر سيبويه ١/ ٣٧ .
(٢) انظر السيرافي : تقريرات بهامش كتاب سيبويه ١/ ٣٧ .
(٣) انظر شرح الكافية ٢/ ٣٠٩ ، ٣١٠ .
(٤) انظر : الإنصاف لابن الانباري مسألة (١٥) ٨١ ـ ٩٥ .
(٥) انظر : الأشباه والنظائر ٤/ ٦٤ .
(٦) شرح الكافية ٢/ ٣١٠ .

ذا كذا قليلٌ ولو كان منه لجاز أَلْحِم بزيد وأَشْحِم بزيد ، ولأن زيادة الباء في الفاعل قليل والمطرد زيادتها في المفعول به ، ونضيف إلى مآخذ الرضى ذلك التناقض الموجود بين الزيادة واللزوم في الباء ، وعهدنا بحرف الجر الزائد أنه يجوز حذفه ويستقيم الكلام ، فمحاولة إقامة الجملة على سواء الجملة الفعلية آقتضت القول بزيادة الباء وفاعلية مجرورها ، وعدم استقامة المعنى للقول بالزيادة آقتضى لزومها .

على أية حال هناك من أنكر أن صيغة (أَفْعِل) ماض جاء على صورة الأمر ، إذ ذهب الفراء وتبعهُ الزمخشري وآبن خروف مذهباً آخر عبَّر عنه الزمخشري في المفصّل بقوله « وعندي أن أسهل منه مأخذاً أن يقال : إنه أمر لكل أحد بأن يجعل زيداً كريماً أي بأن يصفه بالكرم ، والباء مزيدة مثلها في قوله تعالى : ﴿ وَلَا تُلْقُوا بِأَيْدِيكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ ﴾ للتأكيد والاختصاص أو بأن يصيره ذا كرم والباء للتعدية، هذا أصله ثم جرى مجرى المثل فلم يغير عن لفظ الواحد »[1] وقد أخذ آبن يعيش شارح المفصل على الزمخشري أنه آدعى هذا المذهب لنفسه ، يقول : « وهذا الذي زعم أنه أسهل مأخذاً وعزاه إلى نفسه فهو شيء يحكى عن أبي إسحاق الزجاج »[2] ثم أخذ في نقد هذا المذهب وبيان بعده من الصواب .

يعنينا من كل هذا أن النحاة آختلفوا في تحليل هذه الجملة ولأمر ما عبر بعضهم عن نوعيها بـ « صيغتي التعجب »[3] ، ومرد ذلك فيما أرى هو تقسيمهم هذه الجملة إلى نوعين أحدهما عدوه جملة اسمية ، وهو صيغة (ما أفعَلَه) والآخر عدوه جملة فعلية وهو صيغة (أفعِلْ به) وآرتكبوا في سبيل ذلك كثيراً من الافتراضات حتى يستقيم لهم ما أرادوا ، وقد آتفقوا من وراء ذلك على أن الجملة التعجبية (وهذا تعبير الزمخشري) لا يتصرف فيها بتقديم ولا تأخير ولا فصل إلاَّ بأشياء محدودة، وهذا كله يؤكد أنها تركيب مسكوك كالأمثال التي لا تغير على حد

(1) الزمخشري : المفصل ٢٧٦، ٢٧٧ .
(2) آبن يعيش : شرح المفصل ٧/١٤٨ .
(3) انظر الهمع ٢/١٦٥ .

تعبير الدكتور تمام حسان[1] ، ويؤكد هذا قول سيبويه عن « أَحْسَنَ » في قولنا : ما أحسن عبد اللّه « فإنما أجريته يعني أحسن في هذه المواضع مجرى الفعل في عمله ، وليس كالفعل ، ولم يجيء على أمثلته ولا إضماره ولا تقديره ، ولا تأخيره ولا تصرّفه ، وإنما هو بمنزلة لدن غدوة ، وكم رجلاً ، فقد عملا عمل الفعل وليسا بفعل ولا فاعل »[2] ومؤدى كلام سيبويه أنه تعبير مسكوك يلزم طريقاً واحدة في الافصاح .

ولهذا كله سوف نكتفي في إعراب هذه الجملة بما رآه الدكتور تمام حتى يكون ذلك وضعاً للأمور في موضعها الصحيح ، فعبارة « ما أجمل السماء » نعربها على الوجه الآتي :

مـا	أداة تعجب
أجمـل	خالفة تعجب
السماء	متعجب منه منصوب .

وعبارة (أجمل بالسماء) نعربها على الوجه الآتي :

أجمـل	خالفة تعجب .
البـاء	حرف جر .
السمـاء	متعجب منه مجرور بالباء .

(جـ) جملة المدح والذم :

قد يكون آختلاف النحاة حول المعنى التقييمي لـ (نعم وبئس) إحساساً منهم بأن هاتين الصيغتين لا تنتميان إلى قسم الفعل كما يرى البصريون والكسائي ولا إلى قسم الاسم كما يرى الكوفيون[3]، وعدم الاتفاق مسوغ لعدهما من قسم آخر لا هو الاسم ولا هو الفعل ، بل هما خالفتان إحداهما للمدح هي نِعْم ،

(1) انظر : اللغة العربية : ١١٤، ١١٥ .
(2) سيبويه ١/٤٩ .
(3) انظر : الإنصاف مسألة ١٤ ص ٦٦ وما بعدها .

والأخرى للذم هي بِئْسَ كما يرى ـ بحق ـ الدكتور تمام حسان[1] ، وبناء على هذا ، ليست نعم وبئس فعلين مشتملين على حدث يقوم به الاسم المرفوع بعدهما ، ويؤيد هذا دعوى اسميتهما عند الكوفيين .

والتركيب الذي تكون فيه إحدى هاتين الخالفتين يلزم صوراً محددة لا يتجاوزها وذلك لكثرته وتداوله حتى صار كالمثل الذي يلزم طريقة واحدة[2] .

وهناك خالفتان أخريان للمدح والذم هما (حبذا ولا حبذا) . وقد آختلف النحاة أيضاً في اسميتهما وفعليتهما فزعم الخليل أن حبذا بمنزلة حب الشيء[3] ، أي أن حب وحدها فعل و (ذا) فاعل له ، ولكن سيبويه لم يوافقه على زعمه وآدعى أن « ذا وحب بمنزلة كلمة واحدة نحو لولا وهو اسم مرفوع كما تقول يا آبن عم فالعم مجرور ألا ترى أنك تقول للمؤنث حبذا ولا تقول حبذه لأنه صار مع حب على ما ذكرت لك وصار المذكر هو اللازم لأنه كالمثل »[4] وآرتضى المبرد رأي سيبويه وتوسع في التدليل عليه[5] ، وأكد أن حبذا لزمت طريقة واحدة لأنها صارت كالمثل .

ولما كان التعبير بهذه الخوالف الأربع جميعاً يلزم طرقاً مخصوصة بحيث لا تتغير صورتها ولا يتغير ما تقرر لها من الرتبة لأنها جارية مجرى الأمثال حق لنا أن نعدها من « التعبيرات المسكوكة » على حد تعبير الدكتور تمام حسان .

والصور التي تأتي عليها جملة المدح ثلاث أولاها « نعمَ الرجلُ محمدٌ » وفي هذه الصورة تذكر خالفة المدح وبعدها الضميمة المرفوعة ، وغالباً ما يكون آسماً معرفاً بأل أو مضافاً لما فيه (أل)[6]، وبعدها ما يسمى المخصوص

(١) انظر : اللغة العربية ١١٥ .
(٢) انظر سيبويه ١/٣٠٢ (سطر ٣) والمبرد : المقتضب ٢/ ١٤٠ .
(٣) انظر سيبويه ١/٣٠٢.
(٤) سيبويه ١/٣٠٢.
(٥) انظر المقتضب ١/١٤٥ .
(٦) للنحاة ستة آراء في إعراب (ما) إذا وقعت بعد بئس أو نعم (انظر الهمع ٢/ ٨٦).

بالمدح ، وثانية هذه الصور « نِعْمَ رجلاً محمدٌ » إذا يذكر بدلاً من الضميمة المرفوعة تمييز منصوب ، وهاتان الصورتان مع ما يماثلهما من الذم ، هما اللتان تعنياننا لأنهما هما اللتان تكونان جملة المدح أو الذم ، وأما الصورة الثالثة فلا تكون جملة مدح أو ذم مستقلة بل تنقل للإخبار مثل « محمد نعم الرجل » .

وكثيراً ما تكتفي خالفة المدح أو الذم بالضميمة المرفوعة بعدها ، وهذا هو الاستعمال القرآني ، فقد وردت هاتان الجملتان في القرآن الكريم إحدى وثمانين مرة »[1] منها سبع وسبعون ، اكتفت فيها خالفة المدح والذم بالضميمة المرفوعة بعدها ، ومنها ثلاث ذكر فيها ما يسميه النحاة مخصوصاً بالذم أو المدح وهي ﴿ بِئْسَ الوِرْدُ المَوْرُودُ ﴾ (هود ٩٨) و ﴿ بِئْسَ الرِّفْدُ المَرْفُودُ ﴾ (هود ٩٩) و ﴿ بئسَ الاسمُ الفسوقُ بعدَ الإيمانِ ﴾ (الحجرات ١١) .

وقبل أن نحلل جملة المدح أو الذم ينبغي أن نشير إلى أن الاسم المخصوص بالمدح أو الذم هو في معناه الاسم المضام لخالفة المدح أو الذم ، ولذلك عندما يكون المخصوص بالذم أو المدح مبتدأ لا يحتاج التركيب الخبري إلى رابط ، لأنه يكون مثل تكرر المبتدأ بنفسه ، يقول سيبويه « واعلم أنه محال أن تقول : عبد الله نعم الرجل ، والرجل غير عبد الله كما أنه محال أن تقول عبد الله هو فيها وهو غيره »[2] فتطابق الممدوح مع ضميمة الخالفة كتطابق الاسم مع ضميره عند سيبويه وعند المبرد أيضاً[3] وإشارة سيبويه هذه ستعيننا في اختيارنا للتحليل الذي يرضاه هذا البحث ، إذ نعد المخصوص بالمدح أو الذم بدلاً من الضميمة المرفوعة على خلاف المبرد الذي لا يرى ذلك ، بدعوى أن الرجل في قولك « نعم الرجل زيد » ، « ليس يقصد به إلى واحد بعينه »[4] وبعبارة أوضح إن البدل على نية تكرار

(١) انظر هذه الآيات وأرقامها في سورها في المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم مادتي بئس ونعم ص ١١٣، ٧٠٩.
(٢) سيبويه ١/ ٣٠٠، ٣٠١.
(٣) انظر المقتضب ٢/ ١٤٩.
(٤) المقتضب : ٢/ ١٤٢.

العامل ولا يمكن أن يحل زيد محل الرجل ، مع أن المبرد نفسه يقول « واعلم أنه لا يجوز أن تقول : زيد نعم الرجل والرجل غير زيد »[1] فما دام « زيد » هو المخصوص بالمدح سواء تقدم أو تأخر فإن « الرجل » ينبغي أن يكون هو هو « زيد » على أية حال نحن نختار هنا رأي ابن كيسان في كون المخصوص بالمدح أو الذم بدلاً من المرفوع قبله[2] ، وقد أخذ على هذا الرأي أمران أولهما أن هذا المخصوص لازم وليس البدل بلازم ، ثانيهما أنه لا يصلح لمباشرة نعم ، وقد نقل الصبان رداً على الاعتراض الأول فقال : « قد يقال لامانع من كونه لازماً لكونه مقصوداً ، وكونه تابعاً لايقدح في اللزوم كتابع مجرور[3] ربّ » وأجاب السيوطي عن الاعتراض الثاني « بأنه يجوز أن يقع بدلاً مالا يجوز أن يلي العامل بدليل : إنك أنت[4] » . وعلى هذا يكون تحليلنا لجملة « نعم الرجل زيد » على الوجه التالي :

نعـــم	خالفة مدح .
الـرجـلُ	ضميمة المدح مرفوع .
زيـــدٌ	بدل من الرجل .

وفي تحليل جملة « نعم رجلاً زيد » نلاحظ أن الكسائي يعد « زيداً » فاعلاً لنعم[5] أي أن نعم والاسم المرفوع بعد النكرة المنصوبة متضامان ، ولما كانت نعم وأخواتها ليست أفعالاً في رأينا ، وكان لا بد لها من ضميمة مرفوعة فإننا نعد « زيداً » هنا الضميمة المرفوعة و « رجلاً » تمييزاً وعلى هذا نعرب هذه الجملة على الوجه الآتي :

نعـــم	خالفة مدح .
رجـلاً	تمييز منصوب .
زيد	ضميمة المدح مرفوع .

(١) المقتضب : ٢/١٤٩.
(٢) انظر الأشموني : ٣/٣٧.
(٣) حاشية الصبان : ٣/٣٧.
(٤) الهمع : ٢/٨٧.
(٥) الأشموني ٣/٣٣.

وعلى هدى من هذا نستطيع أن نعرب جملة المدح أو الذم ، وقد أشرنا إلى أن الاستعمال القرآني يؤثر آستخدام خوالف المدح والذم مكتفية بضميمتها المرفوعة فحسب ، وهكذا تكون الخالفتان حبذا ولا حبذا أيضاً ، مع آعتبار أن كل واحدة منهما كاملةً خالفةً مستقلةً .

(د) جملة خالفة الصوت :

أسماء الأصوات هي ما وضع لخطاب ما لا يعقل أو ما هو في حكم ما لا يعقل من صغار الآدميين من أجل الزجر أو الدعاء أو لحكاية الأصوات[1] وهي ـ كما يقول الرضى ـ « ليست في الأصل كلمات قصد آستعمالها في الكلام ، فلم تكن في الأصل منظوراً فيها إلى التركيب الذي هو يقتضي الإعراب »[2] وهذه الأصوات باعتراف النحاة « لا ضمير فيها »[3] ولذلك عدها الأشموني من قبيل المفردات . ولكن آبن جني في حديثه عن تعريف الكلام في نص سبق ذكره مثّل للجمل المفيدة المستقلة بأمثلة ذكر فيها الأصوات حيث يقول « وجاء وعاء في الأصوات »[4] وقد عولنا في تعريف الجملة على آستقلال المعنى وكماله وإفادته .

(هـ) الجملة الندائية :

صور المنادي معروفة ، وقد عد نحاتنا رحمهم اللّه أداة النداء مع المنادي جملة ، ولكن كثيراً منهم جعله جملة فعلية وآختلفوا : هل (يا) وأخواتها بدل من الفعل المتروك إظهاره كما يرى سيبويه والمبرد[5] ولذلك نصب المنادي أو صار في محل نصب ، أو هذه الأدوات أسماء أفعال ، أو أنها أفعال ، أو أن

(١) الأشموني ٣/٢٠٨ . وأنظر: الهمع ٢/١٠٧ .
(٢) شرح الكافية ٢/١١ .
(٣) الأشموني ٣/٢١١ .
(٤) الخصائص ١/١٧ .
(٥) انظر سيبويه ١/٢٤٧ ، ٣٠٣ ، والمقتضب ٤/٢٠٢ .

ناصب المنادي فعل لازم الإضمار للاستغناء بظهور معناه وقصده الإنشاء وكثرة الاستعمال ، أو أن الناصب للمنادي معنوي وهو القصد[١] .

وذهب بعض الباحثين المحدثين إلىٰ أن النداء ليس جملة فعلية ولا جملة غير إسنادية وإنما هو مركب لفظي بمنزلة أسماء الأصوات يستخدم لإبلاغ المنادي حاجته أو لدعوته إلى إغاثة أو نصرة أو نحو ذلك[٢]، ولا يصح آعتباره جملة - في نظر هذا الباحث - حتى ولو كان جملة غير إسنادية[٣] مخالفاً لرأي الدكتور أيوب ، لأن هذا « خروج بالجملة إلىٰ معنى غريب حقاً » كما يقول .

والحق أن ما ذهب إليه الدكتور عبد الرحمن أيوب رآه عالم جليل من قبل وهو أبو علي الفارسي الذي رأى « أن الاسم مع الحرف يكون كلاماً في النداء نحو يا زيد »[٤] وهذا ما نراه ونرجحه ، لأن محاولة قصر الأساليب على نوعين آثنين من الجمل ، والبحث عن عوامل أديا إلى نشأة الخلاف المشار إليه ، وقد سبقت الإشارة إلى تعليل آبن جني لوجوب إضمار فعل النداء ، لأنه - لو ظهر - آستحال الكلام عن جهته ، وآنصرف من الإنشاء إلى الطلب .

وبداهة ينضم إلى النداء ما في حكمه كالاستغاثة والندبة بصورهما المختلفة ، وهي مع تنوعها صورمخصوصة .ولأن النداء أسلوب مخصوص ، لزمت أسماء مُعَيّنة النداء وبقيت غير مستعملة إلا في هذا الأسلوب خاصة .

وأرى أن يكتفي في إعراب أسلوب النداء بأن يقال : « حرف نداء » ، و « منادي » منصوب أو مبني .

(و) الجملة القسمية :

للقسم أساليب خاصة تكون نصًّا فيه ، منها ما يتكون من أداة القسم

(١) انظر : الهمع ١/١٧١
(٢) الدكتور مهدي المخزومي : في النحو العربي ٣١١.
(٣) السابق : ٣٠٤.
(٤) الهمع : ١/١٢.

والمقسم به بعدها مثل « واللّه وباللّه وتاللّه » وتتعاون الأداة والعلامة الإعرابية والتضام والصيغة في تحديد أسلوب القسم ، وقد أشار النحاة إلى هذه القرائن في أبواب كالابتداء وحروف الجر ، وقد وزعوا أساليب القسم على نوعي الجملة لديهم ، فمنها ما يكون جملة آسمية محذوفة أحد الطرفين ، ومنها ما يكون جملة فعلية لا يذكر فيها فعل ولا فاعل[١] .

وهناك كلمات لا تكون إلاّ نصًّا في القسم بصيغتها مثل لعمرُك - آيمن اللّه - يمين اللّه والتقدير عند النحاة « لعمرك قسمي فعمرك مبتدأ وقسمي خبره ، ولا يجوز التصريح به »[٢] وآختلفوا في يمين اللّه هل هو مبتدأ خبره محذوف أو خبر مبتدؤه محذوف ؟ وعلى كلتا الحالتين لا يجوز التصريح به .

وأما الأساليب الأخرى فهي كل مجرور بالواو أو التاء وهما أداتا القسم الخاصة به ، على الرغم من أن النحاة يقولون : إن الباء هي أصل حروف القسم لأن الفعل يظهر معها »[٣] وأما الواو فمختصة بالقسم وكذلك التاء ولا يجوز ذكر فعل القسم معها »[٤] ، فذكر الفعل مع الباء يخرجها عن كونها أسلوباً خاصًّا « مسكوكاً » ويسلكها في عداد الجملة الفعلية .

وقد كان من الممكن أن نعد النوع الأول من أساليب القسم « لعمرك - أيمين اللّه - يمين اللّه » من أنواع الجملة الموجزة ، ولكن القسم « جملة إنشائية »[٥] إفصاحية ، تأخذ صوراً خاصة مسكوكة ولهذين السببين عددناها من الجمل غير الإسنادية المخصوصة .

وفي إعراب الجملة القسمية بنوعيها لا نجد داعياً إلىٰ أكثر من ذكر كون الأداة أداة قسم ، والمقسم به مجرور مع الأداة ، إذا كانت الجملة القسمية من

(١) انظر الخصائص ٢/ ٣٦٠.
(٢) شرح آبن عقيل : حاشية الخضري ١/١٠٦.
(٣) انظر : مغنى اللبيب ١/٩٨.
(٤) شرح آبن عقيل : حاشية الخضري ١/٢٢٦.
(٥) حاشية الشيخ الأمير علي المغني ١/٩٨.

النوع الثاني (والله ـ تالله) وإذا كانت من النوع الأول (لعمرك) فاللام هنا لام القسم ، وعمرك مقسم به مرفوع . ويلاحظ أن مصطلح « الجملة القسمية » إنما هو مصطلح النحاة القدماء أنفسهم[1] . ويمكن أن ندرج تحته كل تعبير خاص بالقسم ولا يتضح فيه وجه الإسناد .

(ز) الجملة التحذيرية والإغرائية :

التحذير والإغراء من المعاني التي تؤدي بأشكال لغوية خاصة ، وقد عدها النحاة من الجملة الفعلية ، مع أنه لا فعل فيها ولا فاعل لأنهما مضمران إضماراً واجباً لا ظهور له ، ففي التحذير بإياك وأخواتها يقول سيبويه : إنهم « حذفوا الفعل من إياك لكثرة آستعمالهم إياه في الكلام فصار بدلاً من الفعل »[2] وعن الصورة الثانية ، وهي آستعمال آسم منصوب معطوف عليه آسم آخر مثل «شأنَك والحج » يقول أيضاً « وإنما حذفوا الفعل في هذه الأشياء حين ثنوا لكثرتها في كلامهم ، وآستغناء بما يرون من الحال وبما جرى من الذكر[3] ، ومؤدىٰ كلام سيبويه أن الموقف اللغوي يتضح بقرائنه الحالية « آستغناء بما يرون من الحال » وقرائنه المقالية « وبما جرى من الذكر » وبالشيوع الذي يصير معه التركيب كالمثل « لكثرتها في كلامهم » وتقتضي في بعض المواقف ألواناً خاصة من التعبير ، لها هيئة خاصة . يقول المبرد عن التحذير بإياك ، « ولم تقع هذه الهيئة إلاّ في الأمر »[4] .

ولست أدري لماذا جعل سيبويه ـ والنحاة من بعده ـ (إياك) في التحذير مفعولاً به لفعل مضمر مع أنه لمح لمحة ذكية عندما قال إن (إياك) بدل من الفعل وقد أكد المبرد هذه اللمحة عندما قال « ألا ترى أن معنى إياك هو آحذر ، وآتق

(١) انظر الهمع ١/ ٥٦.
(٢) سيبويه ١/ ١٣٨.
(٣) سيبويه : ١/ ١٣٨.
(٤) المقتضب: ٢/ ٢١٢.

ونحو ذلك »[1] ، فدلالة (إياك) هي دلالة الفعل مع كافة المخاطب ، ولكن قاتل اللّه البحث عن « العوامل » .

وللتحذير صور ثلاث تأتي على وفاق هذه الأمثلة :
إياكَ والشرَّ .
رأسَك والسيفَ .
الضيغمَ الضيغمَ .
وللإغراء صورتان تأتيان على مثل هذين المثالين :
أخاكَ أخاكَ .
أخاكَ والإحسانَ إليه .

وفي صورة العطف الذي لا يكون إلاّ بالواو[2] يقدر كثير من النحاة فعلين بحيث يكونان مناسبين حتىٰ يتسنىٰ نصب كل منهما وهذا الموضع من المواضع التي يفترق فيها الإعراب عن تفسير المعنىٰ « وكثيراً ما يستهوي من يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة ، وذلك كقولهم في تفسير قولنا : أهلكَ والليلَ معناه الْحَقْ أهلك قبل الليلِ فربما دعا ذلك من لا دربة له إلى أن يقول : (أهلك والليلِ) ، فيجره ، وإنما تقديره : الحق أهلك وسابق[3] الليل .

وليس هنا موضع مناقشة هذه القضية ، وإنما وددت أن أشير إلى أن المسألة هنا مسألة « صنعة » يخشىٰ عليها الفساد من ضعاف النظر ومن لا دربة لهم ، وإلا فإن الإعراب الذي يتسق مع المعنىٰ لهذه الصور سهل ميسور ونكتفي فيه بأن نقول إن (إياك) للتحذير ، وأما الأسماء المنصوبة فيكفي أن نقول عنها إنها منصوبة على التحذير أو على الإغراء ، أو « مُحَذَّر منه » و « مُغْرًى به » .

(١) المقتضب : ٣/ ٢١٢.
(٢) انظر : الهمع ١/ ١٧٠.
(٣) آبن جني : الخصائص : ١/ ٢٧٩.

رابعاً: قرائن الجملة

الجملة نسيج محكم متشابك ، وهي تمثل خلية حية من جسم « اللغة » ، ولذلك تتمثل فيها جميع العناصر التي يتألف منها النظام اللغوي ، فتحليل الجملة تحليلاً دقيقاً يستطيع آستعراض جميع الأنظمة التي تكون في مجموعها « منظمة عرفية رمزية » ترمز إلى نشاط المجتمع ، وتوجد لتجاربه الكلمات الدالة على هذه التجارب كما توجد الأنظمة التي تنسق العلاقات بين الكلمات حين تنتظمها الجمل »[١] . ودراسة النحو ينبغي أن تكون دراسة العلاقات في الجمل ودلائل هذه العلاقات .

إذن هناك علاقات سياق مفهومة تربط بين أجزاء الجملة وتؤلف بين عناصرها بحيث لا يمكن فصل إحداها عن الأخرى ، وهذه هي القرائن المعنوية « وثمة عناصر منطوقة تؤدي دوراً خطيراً في تماسك بناء الجملة وهي « القرائن اللفظية » فالصيغة الصرفية للكلمة ، ومضامة الكلمة لأخرى وأدوات الربط والمطابقة التي تلحق بها ، والعلامة الإعرابية ، والمكان الذي توضع الكلمة فيه والنغمة التي تؤدي بها كل هذه دلائل وقرائن تعين على فهم تحليل الجملة وكيفية أدائها للغرض الذي منح الإنسان من أجله نعمة الكلام .

وكلا النوعين من القرائن اللفظية والمعنوية يتعانقان بحيث يتوقف فهم إحداها على فهم الأخرى فقرينة التعدية[٢] مثلاً ـ وهي قرينة معنوية ـ تتطلب صيغة معينة في الفعل وهي صيغة المبنى للفاعل والصيغة قرينة لفظية ، وقرينة

(١) د. تمام حسان : القرائن النحوية (بحث بمجلة اللسان العربي) مجلد ١١ جـ ١ .
(٢) القرائن المعنوية التي ذكرت للتمثيل فروع من قرينة سياقية كبرى هي « قرينة التخصيص » انظر د. تمام حسان : اللغة العربية ص ١٩٤.

الملابسة ـ وهي قرينة معنوية تدل على معنى الحال ـ تتطلب صيغة من صيغ المشتقات في الاسم الذي يعرب حالاً ، وقرينة التفسير ـ وهي قرينة معنوية تدل على التمييز ـ تتطلب صيغة توصف بالجمود في الاسم الذي يعرب تمييزاً ، وكل من هذه القرائن تتطلب علامة إعرابية خاصة في الاسم الذي يؤدي معنى ما تدل عليه ، ورتبة خاصة لا يتعداها إلاَّ إن وجد ما يدل على ذلك ، وأحياناً يقتضي بعض الضمائم الخاصة كاقتضاء « المعية » الواو قبل الاسم ـ الذي يؤدي هذا المعنى، مع العلامة الإعرابية الخاصة به ، والرتبة المعينة له .

وينبغي أن نشير إلى أن نحاتنا القدماء رحمهم اللّه لم يغفلوا عما نسميه « القرائن » فقد وجدت لديهم مبثوثة في الأبواب النحوية المختلفة ، موزعة عند تعريف الأبواب المتعددة ، وأحياناً توجد في صورة شروط خاصة تشترط لإعراب كلمة ما في أدائها لوظيفة نحوية خاصة ، فتعريف آبن مالك للحال مثلاً :

الحال وصف فضلة منتصب   مفهم في حال كفرداً أذهب

يتضمن عدداً من القرائن الخاصة لهذه الوظيفة النحوية فكون الحال « وصفاً » تحديد للصيغة ، وهي قرينة لفظية ، وكونه « فضلة » رتبة ، لأن الفضلة رتبتها التأخير ، وهذه قرينة لفظية ، وكونه « منتصباً » علامة إعرابية ، وهي قرينة لفظية ، وكونه « مفهماً في حال » ملابسة ، وهي قرينة معنوية ، وهكذا لو تتبعنا بقية الأبواب النحوية .

غير أن الذي يؤخذ على نحاتنا القدماء أنهم لم يدرسوا النحو في إطار هذه القرائن ودرسوه في إطار « العامل » مهتمين آهتماماً شديداً بقرينة واحدة من هذه القرائن هي العلامة الإعرابية ، بحيث وجهت كل القرائن لخدمتها ، وتحديدها ، وكأنها وحدها هي الغاية ، فأدى ذلك إلى تكلف كثير أخرج العبارة أحياناً عن وجهها ، وصار الهدف هو المحافظة على « الصنعة » لا وصف اللغة وصفاً علمياً موضوعياً .

ولعل أول من حاول الاهتمام بقرائن الجملة مجتمعة هو الإمام عبد القاهر

الجرجاني فيما سماه بالنظم ، ونصه في ذلك شهير متداول ، تناول فيه عدداً من القرائن كالصيغة والأداة والتضام والرتبة والمطابقة والنغمة وهذه كلها أنواع من قرائن « التعليق » يقول « واعلم أن ليس النظم إلاَّ أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو ، وتعمل على قوانينه وأصوله ، وتعرف مناهجه التي نُهجت فلا تزيغ عنها ، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تخل بشيء منها ، وذلك أنا لا نعلم شيئاً يبتغيه الناظم بنظمه غير أن ينظر في وجوه كل باب وفروقه ، فينظر في الخبر إلى الوجوه التي تراها في قولك : زيد منطلق وزيد ينطلق ، وينطلق زيد ، ومنطلق زيد ، وزيد المنطلق ، والمنطلق زيد ، وزيد هو المنطلق ، وزيد هو منطلق ، وفي الشرط والجزاء إلى الوجوه التي تراها في قولك : إن تخرجْ أخرجْ ، وإن خرجتَ خرجتُ ، وإن تخرج فأنا خارج ، وأنا خارج إن خرجت وأنا إن خرجتَ خارج ، وفي الحال إلى الوجوه التي تراها في قولك : جاءني زيد مسرعاً ، وجاءني يسرع ، وجاءني وهو مسرع ، أو هو يسرع ، وجاءني قد أسرع ، وجاءني وقد أسرع ، فيعرف لكل من ذلك موضعه ، ويجيء به حيث ينبغي له ، وينظر في الحروف التي تشترك في معنى ثم ينفرد كل واحد منها بخصوصية في ذلك المعنى فيضع كلا من ذلك في خاص معناه ، نحو أن يجيء بـ(ما) في نفي الحال وبـ(لا) إذا أراد نفي الاستقبال ، وبـ(إن) فيما يترجح بين أن يكون ، وألا يكون ، وبإذا فيما علم أنه كائن ،وينظر في الجمل التي تسرد فيعرف موضع الفصل فيها من موضع الوصل، ثم يعرف فيما حقه الوصل موضع الواو من موضع الفاء ، وموضع الفاء من موضعَ ثم ، وموضع أو من موضع أم ، وموضع لكن من موضع بل . ويتصرف في التعريف والتنكير والتقديم والتأخير في الكلام كله ، وفي الحذف والتكرار ، والإضمار والإظهار ، فيضع كلا من ذلك مكانه ، ويستعمله على الصحة ، وعلى ما ينبغي له »[1] .

لكن غرض عبد القاهر بنظمه لم يكن دراسة النحو ، بل كان يتوخى الفائدة التي تترتب على الاستعمال الصحيح لوجوه كل باب نحوي وفروقه ، وبعبارة

(١) عبد القاهر الجرجاني : دلائل الاعجاز ١١٧ ، ١١٨ (تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي) .

أخرى نقول إن عبد القاهر حاول أن ينطلق من مستوى الصحة النحوية إلى مستوى الجمال في العبارة ، بناء على أن الصواب النحوي شرط أساسي لتحقق الجمال في الأسلوب ، لذلك لم يقدم نظاماً متكاملاً في النحو بناء على نظريته ، ولم يحاول ذلك ، إذ لم يكن من غايته .

أما من حاول أن يسلك النحو العربي في إطار القرائن النحوية بحيث يمثل نظرية متكاملة فهو الدكتور تمام حسان في كتابه « اللغة العربية معناها ومبناها » .

وقد قسم القرائن إلى نوعين : قرائن معنوية وهي العلاقات السياقية وهي خمس ، وبعضها له فروع ، فقرينة **الإسناد** تشتمل على المسند إليه والمسند ، وقرينة **التخصيص** وتشتمل على التعدية والغائية والمعية والظرفية والتأكيد والتحديد والملابسة والإخراج والتفسير ولكل منها معنى تدل عليه ، وقرينة **النسبة** تتفرع إلى معاني الحروف ، والإضافة ، وقرينة **التبعية** وتتفرع إلى النعت والعطف والتوكيد والإبدال ، وأخيراً قرينة **المخالفة** .

وأما القرائن اللفظية فهي قرينة العلامة الإعرابية والرتبة والصيغة والمطابقة والربط والتضام والأداة والتنغيم[1] .

إن فهم الجملة متوقف ضرورة على فهم هذه القرائن ودورها في إحكام نسيج الجملة ، وإذا كان المتكلم باللغة لا يدرك دور هذه القرائن إدراكاً مباشراً ، فلأن إلف الاستعمال يجعل الأداء عفوياً تلقائياً ، وقد تغلغل في فهمه آرتباط الوظائف بعضها ببعض ، فالكلمات قد أخذت مواضع خاصة في الجمل ، وحدثت تضامات معينة ، وصيغ مخصوصة ووسائل تطابق معروفة ، وأدوات وعلامات وتنغيمات خاصة ، وترابط سياقي مألوف ، بحيث لا يلتفت إليها في الأداء اللغوي العفوي إلاَّ إذا آختل آستعمال إحداها ، وخرج عن معتاد شأنه ومألوف آستعماله .

(١) انظر هذه القرائن مفصلة من ص ١٩١ إلى ص ٢٤٠ .

ومن الواضح أن دراسة النحو في إطار القرائن النحوية يغني عن القول بالعوامل وما استتبعه من تكلف في التقدير وتعسف في التأويل ، لأن « أهم صفة للنحو الحديث أنه يستبعد كثيراً من الأصول الفلسفية القديمة ، ويستبعد التقديرات العقلية وما إليها من تأويل وتفسير . إن أهم ما يوصف به النحو الحديث أنه شكلي Formal أو صوري إنه ينظر إلى الصور اللفظية المختلفة التي تعرضها لغة من اللغات ثم يصنفها على أسس معينة ، ثم يصف العلاقات الناشئة بين الكلمات في الجملة وصفاً موضوعياً ، وهو وظيفي لأنه يقوم كذلك على إدراك الدور الذي تقوم به الكلمة في الجملة »(١) . وقد حاولنا بعض ذلك في محاولتنا تصنيف الجملة آخذين بدور القرائن النحوية في إلغاء « العامل » النحوي ، وما ترتب عليه من مشكلات ، ونتج عنه من قضايا في نحونا العربي الذي يشعر قارئه بأنه آهتم بالعلامة الإعرابية وحدها .

---

(١) انظر : دكتور محمود السعران : علم اللغة مقدمة للقارىء العربي ٢٢٥ .

الفصل الثاني

العلامة الإعرابية

تأصيلها - أنواعها - موجبها

أولاً : تأصيل تاريخي لظاهرة الإعراب

ظاهرة الإعراب من أوضح الظواهر اللغوية في اللغة العربية ، إذْ لا تشركها لغة سامية أخرى في حياتها إلى اليوم واضحة مطردة السلطان .

وليس مما يفيد العربية في شيء أن نلتمس لوجود الإعراب فيها على صورته المعروفة ضروباً من المعاذير ، فنقحم الحديث عن وجود إعراب في لغة أخرى من فصيلة لا تنتمي إليها اللغة العربية كاللاتينية أو غيرها ، فلن يسوّغ ذلك وجودَ الإعراب في العربية ، ولن يعين على فهم هذه الظاهرة فيها ، وينبغي بدلاً من ذلك أن ندرس العربية نفسها في مراحلها القديمة ، وأن نقارن ظواهرها اللغوية بأخواتها الساميات ، فذلك أدنى للغاية وأشبه بالصواب .

أما عن تاريخ اللغة العربية قبل الإسلام فإن الدارسين يقررون أنه من الموضوعات الشاقة العسيرة التي لم يتيسر للعلماء حتى اليوم الكشف عنه ، ولم يتح لهم بعد الوصول إلى معرفة تاريخ نشأة تلك اللغة معرفة يقينية لا يتسرب إليها الشك ، وما زال العلماء لا يعرفون التاريخ الذي فرضت فيه اللغة العربية سيادتها الروحية على الجزيرة العربية ، وهل حدث ذلك في القرنين الرابع أو الخامس الميلاديين أو قبل ذلك التاريخ بأمد بعيد ، وقد حاولوا إرجاع ذلك إلى عدة أمور :

أولاً : أن الآثار الموجودة لتلك اللغة قبل الإسلام قليلة لا تغني ولا تشبع نهم الباحث الذي يريد أن يؤرخ لحياة اللغة العربية ، ويتتبع تطورها تتبعاً تاريخياً .

ثانياً : أن اللغة العربية تجمع بين ظواهر لغوية تدل على قدم تلك اللغة ، وظواهر أخرى ، كاملة النضج تدل على حداثة تَكَوُّن تلك اللغة ونشأتها ، كما تجمع بين ظواهر لغوية نابعة من بيئة بدوية غير متحضرة ، وأخرى من بيئة مستقرة متحضرة .

ثالثاً : إن اللهجات العربية المروية في الكتب العربية لا توجد آثارها واضحة جلية في الشعر الجاهلي ، وبخاصة في شعر القبائل المروية عنها تلك اللهجات(١) ، وعلى هذه النقطة أسس الدكتور طه حسين دعواه في انتحال الشعر الجاهلي .

وقد علل الدكتور خليل نامي جمع اللغة العربية بين ظواهر وخصائص تدل على الكمال والنضج وظواهر مضطربة تسير على غير هدى ولا تخضع لأي قياس بأن الظواهر اللغوية الموجودة في لغتنا العربية في صورة تقرب من الكمال والنضج كانت موجودة منذ القدم في لغات الجماعات العربية الأولى ، ولكنها كانت في بدء نشأتها ونموها اللغوي ، أي أن بعض مظاهر تلك الخصائص اللغوية التي نراها في بعض اللغات السابقة كانت هي البذور الأولى التي نمت منها تلك الظواهر اللغوية ، ونضجت في لغتنا العربية ، ولذلك نراها في بدء تطورها تسير نحو الكمال مضطربة على غير هدى حتى آكتمل لها أمرها ، ويتضح ذلك من الكتابات العربية التي وجدت شمالي الجزيرة العربية وجنوبيها ؛ إذ إن بعض تلك الظواهر اللغوية الكاملة النضج في لغتنا العربية مثل التعريف والتذكير والأسماء الممنوعة من الصرف والإعراب وجموع التكسير وحروف العطف وغير ذلك من الظواهر اللغوية الأخرى يجدها الباحث في تلك اللغات واللهجات مضطربة تسير على غير هدى ؛ لأنها لم تستكمل نضجها أو تكونها بعد ، ولعل ذلك راجع إلى أن أصحاب تلك البذور التي ورثوها من أسلافهم القدماء كان أغلبهم من العرب الذين كانوا يتنقلون في أنحاء الجزيرة العربية ، ويختارون

(١) انظر : الدكتور خليل نامي ـ دراسات في اللغة العربية ١٥ ، ١٦ .

مخيماتهم إن شاءوا ومتى أرادوا آستجابة لما تفرضه عليهم طبيعة بلادهم المجدبة ، وعندما تجمع العرب داخل جزيرتهم ، وآستقرت أحوالهم الاجتماعية والاقتصادية ، وبدأوا في التخلص من نير الاستعمار الفارسي والرومي وأخذوا يعتزون بلغتهم ، عند ذلك أخذت العربية في التطور والسير نحو الكمال ، وكان ذلك في القرن الثالث الميلادي إلى القرن الخامس الميلادي ، ودليل ذلك أن العرب أخذوا في هذه الفترة الكتابة النبطية وتطورت حتى صارت كتابة عربية أصيلة في القرن الخامس الميلادي ولا يتم آكتمال الكتابة العربية ونضجها إلاّ باكتمال اللغة المكتوبة ووصولها إلى النضج(١) .

لهذا كله يصبح الحديث عن مراحل تطور اللغة العربية قبل الإسلام ضرباً من التظني والحدس الذي لا يبلغ حد اليقين ، غير أن آنتماء اللغة العربية للأرومة السامية يسوغ البحث عن ظواهرها اللغوية وآمتدادها في أخواتها الساميات ، إذ لا توجد « كتلة من الأمم ترتبط لغاتها بعضها ببعض كالارتباط الذي كان بين اللغات السامية »(٢) وقد بذل المستشرقون جهوداً شاقة في البحث عن الموطن الأصلي للغة السامية الأم ، وذهبوا في ذلك مذاهب شتى ، ورأوا آراء متباينة ، وإن كان كثير منهم يرجح أن مهد السامية الأم كان القسم الجنوبي الغربي من شبه الجزيرة العربية (بلاد الحجاز ونجد واليمن وما إلى ذلك) « وقد مال إلى هذا الرأي عدد كبير من قدامى المستشرقين ومحدثيهم وعلى رأسهم الأستاذ رينان الفرنسي ، وبروكلمان الألماني ، وهذا هو أصح الآراء وأقواها سنداً ، وأكثرها آتفاقاً مع آثار هذه الأمم وحقائق التاريخ(٣) إذ من المجزوم به لدى الدارسين أن أكثر الحركات والهجرات عند أغلب الأمم السامية التي علمت أخبارها وأسماؤها كانت من نزوح جموع سامية من أرض الجزيرة التي كانت كثيفة السكان خصيبة الأرض موفورة الخيرات في العصور السابقة كما يقرر الأمير

(١) انظر السابق ١٦، ١٧ .
(٢) إسرائيل ولفنسون : تاريخ اللغات السامية ـ ٣ .
(٣) د. علي عبد الواحد وافي : فقه اللغة ـ ٨ وانظر تاريخ اللغات السامية ٤، ٥، ٦، واللغات السامية لنولد كه ٢٣ والأساس في الأمم السامية ولغاتها ٣٦، ٣٧ .

كيتاني دوتيانو(١) ، وإذا كانت هذه الهجرات لا تدل يقيناً على أن الجزيرة العربية كانت مهد السامية الأم ـ كما يرى ولفنسون ـ فإن ثمة علاقة متينة غير منكورة بين هذه الهجرات السامية والجزيرة العربية ، وكل ما تدل عليه هذه العلاقة ـ وهذا هو الأهم ـ « إنما هو تأثر الأمم السامية بلغات الجزيرة العربية »(٢) .

وإذا كانت آراء الدارسين متفقة على « أن اللغة السامية التي آنحدرت منها لغات هذه العائلة لغة مندثرة لا نملك منها نصوصاً مكتوبة ولا مروية في كتابات آخرين »(٣) ، فإنهم قد يتفقون على أن العربية قد آحتفظت « أكثر من أخواتها بكثير من الصور الصادقة لعناصر اللغة الأولى مثل الكمية الأصلية تقريباً من الأصوات الساكنة ، وكذلك الحركات القصيرة في المقاطع المفتوحة ، ولا سيما في وسط الكلمات ، وأيضاً مثل الفروق النحوية الكثيرة التي أُفْسِدت ـ إن قليلاً وإن كثيراً ـ في اللغات السامية الأخرى »(٤) وأنه لا تكاد تعد لها في ذلك أية لغة سامية أخرى ، ويرجع السبب في ذلك إلى نشأتها في أقدم موطن للساميين ـ على ما رجحه كثير من الدارسين ـ وبقائها في منطقة منعزلة مستقلة ، فقلت بذلك فرص آحتكاكها باللغات الأخرى ، ولم تذلل لها سبل كثيرة للبعد عن أصلها القديم(٥) ، ولذلك يقرر نولد كه أن مقارنة قواعد اللغات السامية يجب أن تبدأ حقاً من العربية على أن يراعى في التفاصيل كل قريباتها الأخريات ، ما دمن معروفات . ويغلو بعضهم فيزعم أن العربية هي الأم السامية الأولى(٦)، على حين يرى بعضهم أن لغة آشور وبابل أقرب اللغات السامية إلى اللغة الأصلية إذا لم تكن هي بقيتها(٧) .

(١) انظر فقه اللغة : ١٠ .
(٢) ولفنسون : تاريخ اللغات السامية ٦، وأنظر ١٦٨ .
(٣) د. حسن ظاظا ـ اللسان والإنسان : ٢١٢ .
(٤) نولد كه : اللغات السامية ١٤ .
(٥) انظر : د. وافي : فقه اللغة ١٢ .
(٦) انظر العناني ، الأساس في الأمم السامية ولغاتها ٣٨، ٣٩ .
(٧) انظر : جرجي زيدان : الفلسفة اللغوية ٥٠ .

وبعد هذا كله نستطيع القول أننا لا نود أن نثبت قدم الإعراب في العربية لأنه قد يوجد في أخواتها الساميات ، فما دامت هي أقرب اللغات الشقيقات إلى الأم السامية المندثرة - في رأي كثير من الدارسين - ، فإن العكس يكون هو الصحيح ، إذ يُستدل على وجود ظاهرة سامية في لغة من أخواتها بوجود هذه الظاهرة نفسها في العربية ، غير أن عوامل التطور والتغيير - كما تعمل على البعد بالخصائص من اللغة الأم - قد تعمل على آحتفاظ لغة من اللغات المهاجرة عن الأم بظاهرة لم يكتب لها في العربية البقاء والحياة ، استجابة لمتطلبات البيئة الجديدة ، وكل ما يمكن أن يقال في هذا الصدد أنّ الظاهرة إذا وجدت في الأخوات السامية أو في مجموعة منها فإنه يستأنس بوجودها في مجموعة منها على أن الظاهرة أصيلة ، ولا يعد دليلاً على قدم هذه الظاهرة « فإن سير تطور اللغات غامض في تفاصيله بالنسبة لنا غالباً ، وذلك في المرحلة السابقة للمرحلة التي وصلتنا منها وثائق لغوية ، والاتفاق بين كثير من اللغات السامية في المسائل النحوية المهمة لا يضمن لنا دائماً قدم هذه المسائل ، لأنه كثيراً ما يجري في كل لغة منها تغيرات قياسية مستقلة عن الأخرى »[1] كما يقرر المستشرق الكبير نولد كه .

وإذا كانت كل لغة من اللغات التي تفرعت عن السامية الأم المندثرة قد أخذت منفردةً في التطور والسير بظواهرها نحو الاكتمال والنضج ، فلنا أن نفترض أن ظاهرة الإعراب قد أخذت العربية تعمل على تطورها من حالة السذاجة إلى الحالة التي وصلتنا بها في أقدم نصوص العربية ، ومن دلالة كمال اللغة العربية ونضجها في هذا المجال « أنها وضعت قواعد دقيقة للاستثناء ، وفرقت بينها في بعض الأحوال ، وهذا ما لا يماثلها فيه أي لغة من اللغات السامية الأخرى »[2] ومن ذلك أيضاً أنها آبتدعت « الفعل المنصوب علاوة على المرفوع والمجزوم الموجودين في اللغة العبرية »[3] ومعنى هذا أن الإعراب لم يصل إلى

(١) نولد كه : اللغات السامية ١١ .   (٣) السابق : ١٤ .

(٢) د. نامي : دراسات في اللغة العربية : ١٥ .

هذه الدرجة الدقيقة المنظمة في العربية إلاّ على مراحل ودرجات ، ولعله قد بدأ ساذجاً كما هو الحال عند أخواتها ، ولعل كثيراً من الألفاظ التي تعربها العربية الآن كانت في وقت ما مبنية ثابتة الأواخر على حركة واحدة أو على السكون[1] ، ثم تطور إلى الصورة التي نعرفه بها الآن .

وسبيلنا إلى تأصيل ظاهرة الاعراب في اللغة العربية ذات شقين ، أولهما مقارنة هذه الظاهرة بما يمكن أن يكون مشابهاً لها في أخواتها الساميات ذات الأرومة الواحدة ، وثانيهما محاولة الكشف عن نقوش عربية قديمة ودراسة هذه النقوش وتبين الإعراب في هذه النقوش المكتوبة من خلال العلامات الإعرابية التي تظهر في الكتابة ، وتتبع المراحل المختلفة التي يمكن أن يكون قد مر بها ، وربط ذلك بما يمكن أن يكون بقايا تاريخية لهذه المراحل المتقدمة في النصوص العربية المعروفة .

(أ) أما في مجال المقارنة بين العربية وأخواتها الساميات ، فقد وجد الدارسون مجالاً واسعاً للمقارنة بين كثير من الصيغ والأفعال[2] ، وعلى ذلك عول الباحثون في أصل اللغات ، إذ لحظوا آشتراكاً بين الساميات في آعتمادها على الحروف (Consonants) وحدها ، وعدم إعطائها الحركات (Vowels) آهتماماً مشابهاً[3] ، ووجدوا من الخصائص المشتركة « كثرة الأصول الثلاثية أو المبنية قياساً على تلك الأصول ، ووجود الزمنين الرئيسيين لحدوث الفعل ، وتغير الدلالة بتغير حركات الكلمة الداخلية ، وفيما عدا ذلك نلاحظ المشابهة في بناء الموازين الاسمية والفعلية ، وكذلك آتفاق صيغ الضمائر ، وطريقة آستعمالها ، هذا إلى بناء صيغ الفعل ، والمشابهة الكبيرة نوعاً ما في تركيب الكلام وبناء الجمل ، وأخيراً كثرة المفردات المشتركة بين هذه اللغات[4] .

(١) انظر : عبد المجيد عابدين المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية ٣٤ .

(٢) انظر : مراد فرج : ملتقى اللغتين العبرية والعربية (الرحمانية ١٩٣٠) .

(٣) انظر : نولد كه تاريخ اللغات السامية ١٤ .

(٤) نولد كه : اللغات السامية ١٠ .

وإذا كان نولد كه يقرر أن المشابهة كبيرة بين أفراد هذه الأسرة اللغوية في تركيب الكلام وبناء الجمل ، فهل يجوز لنا أن نفترض مشابهة في الإعراب كذلك ، بناء على أنه داخل في تركيب الكلام وبناء الجمل ؟ وهو ما يعنينا في هذا المجال لأن « اتفاق أصول الساميات أمر لا يجهله صبيان الكتاتيب »[1] على حد قول الأب انستاس الكرملي .

على أية حال ، يقرر يوهان فك أن العربية الفصحى قد احتفظت في ظاهرة التصرف الإعرابي « بسمة من أقدم السمات اللغوية التي فقدتها اللغات السامية - باستثناء البابلية القديمة - قبل عصر نموها وازدهارها الأدبي »[2] ومما يفسر وجود الإعراب في اللغات السامية أنه ليس فيها « أثر لادغام كلمة في أخرى حتى تصير الاثنتان كلمة واحدة تدل على معنىً مركب من معنىً كلمتين مستقلتين كما هي الحال في غير اللغات السامية ، وهذا هو سبب ظهور الإعراب في اللغة العربية ، وهناك شيء من بقايا الإعراب في أغلب اللغات السامية[3] ففي العبرية علامة للمفعول به وأخرى لضمير التبعية . ولا نكاد نجد خلافاً بين دارسي اللغات السامية من المستشرقين وغيرهم حول وجود الإعراب في هذه اللغات ، غير ما أشار إليه الدكتور إبراهيم أنيس من أن الآرامية لا إعراب فيها ولا أثر لإعراب[4] ، وهو بذلك يحاول خدمة فرض خاص تبني وحدة قضية الدعوة له ، وتكلُّف إثباته ، وسوف نتناوله فيما بعد ، فالإعراب - إذن - سامي الأصل تشترك فيه مجموعة من اللغات السامية كالأكادية ، والحبشية ، وتوجد منه آثار في غيرهما أيضاً كما يرى المستشرق برجشتراسر[5] ، ولم يتشكك في ذلك إلاّ كارل فوللرز وباول كاله من المستشرقين[6] .

---

(١) نشوء اللغة ونموها واكتها لها ١٢٠ (القاهرة ١٩٣٨).

(٢) العربية : ٣.

(٣) ولفنسون : تاريخ اللغات السامية ١٥.

(٤) انظر : من أسرار اللغة ١٩٩.

(٥) انظر : التطور النحوي ٧٥.

(٦) انظر : العربية ليوهان فك ٤ ، ٥ وفصول في فقه اللغة للدكتور رمضان عبد التواب ٣٣٣ - ٣٣٧.

وثمة جهود جادة بذلها كثير من المستشرقين في تتبع الآثار الباقية من الإعراب في هذه اللغات التي فقدت هذه الظاهرة لاحتكاكها بغيرها من اللغات عندما خرجت من موطنها الأصلي ، وقد نقل الدكتور إبراهيم أنيس أقوال بعضهم في هذا الصدد في محاولته الرد على السؤال الذي طرحه « هل للإعراب آثار باقية ؟ »[1] . وفي هذه الآثار الباقية تختلف دلالة الحركات الإعرابية في الأخوات الساميات عن دلالة الحركات الإعرابية في اللغة العربية .

أما قبل أن تأخذ هذه اللغة بسبيلها في التطور فإن بعض الدارسين يؤكد أن الإعراب كان موجوداً عند الجماعات السامية الأولى بدليل وجوده في اللغات السامية القديمة التي كانت تعتمد في كتابتها على الحركات والمقاطع كاللغات الأكادية واللغة البابلية واللغة الآشورية القديمة ، وكان الإعراب في ذلك التاريخ القديم له نفس الحركات والعلامات الموجودة في اللغة العربية أي الضمة في الرفع والفتحة في النصب ، والكسرة في الجر في اللغتين الأكادية والبابلية القديمتين ، والكسرة الممالة في حالة الجر في اللغة الآشورية ، والاسم إذا كان منوناً ألحقت به ميم ، وهي تقابل نون التنوين في اللغة العربية[2] ، وهي ما يعرف بظاهرة « التمويم » ويقول نولد كه إن اللغة التي كان يتكلمها أهل مملكة النبط في الأجزاء الشمالية منها بالقرب من دمشق كان معظمها « ينتهي بنهايات إعرابية عربية واضحة »[3] .

وكان المثنى المرفوع ينتهي بألف ونون وساكنة ، وياء ونون في حالتي النصب والجر في اللغتين الأكادية والبابلية القديمتين ، وبياء ممالة في اللغة الآشورية ، وكان الجمع المرفوع ينتهي في تلك اللغات بالواو وهي علامة الجمع المرفوع في كل اللغات السامية تقريباً[4].

---

(١) أنظر : من أسرار اللغة ١٩٩ وما بعدها .

(٢) أنظر دنامي دراسات في اللغة العربية ١٨ ، وأنظر د. وافي : فقه اللغة ص ١٠٢ ، ١٠٦ .

(٣) اللغات السامية ٥٣ .

(٤) د. نامي ١٨ ، ١٩ وأنظر فصول في فقه اللغة ٣٣٩.

وقد ساق الدكتور رمضان عبد التواب نصوصاً من قانون حمورابي (١٧٩٢ - ١٧٥٠ ق.م.) المدون باللغة البابلية القديمة، وبين فيها تماثل الإعراب بينها وبين العربية ، فالإعراب فيها « كما هو في اللغة العربية الفصحى تماماً ، فالفاعل مرفوع ، والمفعول منصوب ، وعلامة الرفع الضمة ، وعلامة النصب الفتحة ، وعلامة الجر الكسرة تماماً كما في العربية .

ففي الفقرة الأولى من هذا القانون ، نقرأ الجملة التالية :

Šummā awelum awelam ubbirma

بمعنى « إذا آتهم إنسان إنساناً » ففي هذه الجملة نجد awelam الأولى « بمعنى إنسان » في حالة الفاعل ، وهي مرفوعة بالضمة ، أما الميم الأخيرة ، فهي في الأكادية تقابل التنوين في اللغة العربية ، وawelam الثانية في حالة المفعول وهي منصوبة بالفتحة .

وفي الفقرة الخامسة من قانون حمورابي :

Šummā dayānum dinam iddin.

بمعنى « إذا حكم قاض حكماً » فكلمة dayānum بمعنى « قاض » في حالة الفاعلية وهي مرفوعة بالضمة ، وكلمة dinam بمعنى « حكم » في حالة المفعولية ، وهي منصوبة بالفتحة .

وفي الفقرة ١٩٥ من هذا القانون :

Šummā maru abāšu imtahas

بمعنى « إذا ضرب آبن أباه » نجد كلمة abāšu بمعنى « أباه » وهو في حالة المفعولية تماماً كما في العربية »[١] .

ففي هذه النصوص يظهر الإعراب على الصورة المعروفة في العربية الفصحى بالحركات وكذلك في إعراب الأسماء الستة حيث نصبت كلمة « أباه »

(١) فصول في فقه العربية ص ٣٣٩.

وكانت الألف علامة للنصب ، وكنا نود أن يذكر الحالتين الأخريين للأسماء الستة حتى نستدل منها على إعرابها بالحروف ، خاصة أن في العربية من يلزمها الألف ويعربها إعراب الاسم المقصور .

ونحن لا نطلب أن يكون هناك تماثل تام بين اللغات السامية في ظاهرة الإعراب ، بل يكفينا هنا أن تكون هذه الظاهرة من الخصائص القديمة لهذه اللغات ، وإذا كانت هذه اللغات قد فقدت هذه الظاهرة ، ولم يبق منها إلاّ آثار ضئيلة تدل على بدائيتها ، فليس ذلك دليلاً على أن العربية فقدت هذه الظاهرة ، أو ينبغي أن تفقدها ، إذ لكل لغة ظروفها الخاصة التي تحكم بقاء ظاهرة ما وتطورها ، أو فناء ظاهرة أخرى .

ومما يتفق عليه الدارسون أن العربية الفصحى كانت لغة الأدب ، وكانت معربة واضحة الإعراب قبل الإسلام ، ولا شك أن آرتباط الفصحى بالقرآن الكريم كتب لها الحياة والاستمرار ، والغلبة والانتشار ، يقول يوهان فك « لم يحدث حدث في تاريخ اللغة العربية أبعد أثراً في تقرير مصيرها من ظهور الإسلام ، ففي ذلك العهد - قبل أكثر من ١٣٠٠ عام - عندما رتل محمدﷺ القرآن على بني وطنه بلسان عربي مبين ،تأكدت روابط وثيقة بين لغته والدين الجديد ، كانت ذات دلالة عظيمة النتائج في مستقبل هذه اللغة »[١] فقد تكفل ارتباط العرب بالقرآن الكريم من جانب ، والقواعد التي وضعها النحاة العرب في جهد لا يعرف الكلال ، وتضحية جديرة بالإعجاب من جانب آخر بالحفاظ على هذه اللغة ، وقد عاشت إلى الآن ، وإن كانت تمثل مستوى خاصاً من مستويات الفصحى المعاصرة سماه الدكتور السعيد بدوي « فصحى التراث »[٢] .

(ب) وفي مجال التتبع التاريخي لمراحل تطور اللغة العربية المختلفة لنتعقب سير ظاهرة الإعراب فيها ، تفجؤنا تلك الحقيقة المرة ، وهي غموض

(١) العربية : ١ .
(٢) انظر مستويات العربية المعاصرة : ٨٩ .

تاريخ العربية المعروف ، أي ما بعد ظهور الإسلام حتى الآن ، والكشف عنه يحتاج إلى جهود هيئة متخصصة مؤلفة من عشرات الباحثين في عشرات السنين ، وإذا كان هذا حال تاريخ اللغة المدونة ، فما بالنا بتاريخها قبل أن يرتبط بها دين نال شهرة وآنتشاراً وبه كتب لها البقاء حتى الآن ؟ .

ومع ذلك سوف نتتبع آراء الدارسين التي لا تعدو أن تكون فروضاً يعوزها التثبت والتحقيق . وأما النقوش التي آستطاع الباحثون العثور عليها ، وآستطاع المتخصصون قراءتها وفك رموزها ، فإنها لا تنهض دليلاً على وجود الإعراب في العربية بالصورة المعروفة لسبب واضح هو أن هذه النقوش تهمل فيها الحركات إهمالاً تاماً ، وأما حالات الإعراب بالحروف فهي قليلة في هذه النقوش ولا تستطيع أن ترسم صورة واضحة المعالم للإعراب فضلاً عن أن الكتابة لم تكن منتشرة في بلاد العرب « بل كان لا يعرف القراءة والكتابة منهم إلاّ القليل النادر ، فكانوا من أجل ذلك لا يدونون أخبارهم العظيمة ومنتجات قرائحهم البارعة »[١] وكذلك ما عثر عليه ليس نقوشاً كاملة بل أجزاء من نقوش، ويضاف لذلك أنها مكتوبة بخط متأثر بالقلم النبطي، أو هو وسط بين النبطي والكوفي العربي[٢] .

وإذا تجاوزنا النقوش القليلة التي جاءت باللهاجات العربية البائدة كما يسميها ولفنسون والتي وجدت شمالي بلاد العرب ، والمكتوبة باللحيانية والثمودية والصفوية لأنها «تختلف عن العربية الفصحى لبعد مناطقها عن مناطق النفوذ العربي»[٣]، فإننا نجد أن أقرب نقش للعربية هو نقش على قبر الملك امرىء القيس بن عمرو وهو مؤرخ سنة ثمان وعشرين وثلثمائة بعد الميلاد وهو المعروف بنقش النمارة[٤] ، ولا يظهر الإعراب في هذا النقش ، للأسباب المذكورة من قبل ، وكذلك نقش زبد وحران مع أنه بعد نقش النّمارة بزمن طويل

(١) تاريخ اللغات السامية ١٧٠.

(٢) انظر تعليق الدكتور مراد كامل على الفلسفة اللغوية لجرجي زيدان ص ٥٢، ٥٣.

(٣) انظر ولفنسون ١٨٩ وما بعدها .

(٤) السابق .

إذ تاريخ كتابته سنة ٥٦٨ ، وعلى حد تعبير نولدكه « فالتغيير الحي للنهايات الإعرابية لا يوجد فيها»[١] .

ومهما يكن من أمر ، فإن النقوش التي كشفت حتى الآن لا تفيد كثيراً في هذا المجال ، ويبقى لنا أن أول نص عربي موثق ، مضبوط ، متواتر هو القرآن الكريم .

وإذا عدنا لافتراضات الدارسين وجدنا أن نولدكه يقول إن اللغة التي كان يتكلم بها العرب في المملكة النبطية « تتشابه كثيراً مع العربية الكلاسيكية التي جاءت فيما بعد فهي ترمز لحالة الرفع في المسمى بالاسم المنصرف بالضمة ū (ُ) وحالة الجر بالكسرة i وكذلك أيضاً لحالة النصب بالفتحة a تماماً كما في العربية ، ولكن بدون إضافة تنوين (n) إلى ذلك كما أنها تترك نفس الأعلام الممنوعة من الصرف في العربية بلا نهايات إعرابية[٢] .

وإذا سلمنا بدعوى نولدكه ، فهل يحق لنا أن نفترض أيضاً أنه قد حدثت خطوة إلى الأمام فنونت الأسماء المنصرفة في إعرابها ، وأخذت الأسماء الممنوعة من الصرف حالة الأسماء المنصرفة قبل التطور أي رفعت بالضمة ونصبت بالفتحة بلا تنوين ، ويبقى جرها بالكسرة على هذا التفسير محتاجاً إلى تفسير آخر يبين سببه ، إذا كنا في حاجة حقاً إلى بيان الأسباب .

وقد آفترض الدكتور حسن عون بسبب إيمانه بأن البسيط يسبق المركب وآعتمادِه على بعض اللهجات وبعض الشواهد التي أعربت فيها بعض الملحقات بالجموع بالحركات كسنين وبابه ، وبأن الإعراب بالحروف وجد في ألفاظ لا يمكن أن تكون قد وجدت في اللغة أثناء حالاتها الأولى ـ افترض الدكتور حسن عون أن الإعراب بالحركات أسبق من الإعراب بالحروف[٣].

(١) اللغات السامية ٧٣، ٧٤.

(٢) اللغات السامية ٧٣.

(٣) د. حسن عون : اللغة والنحو ٧١، ٨٢ وما بعدها .

وهناك بعض الباحثين الذين يقولون برأي قريب من هذا دون تخصيص للحركات وحدها ، ويرون أن الإعراب لم يصل الى هذه الدرجة الدقيقة المنظمة في العربية إلاّ على مراحل ودرجات ، ولا بد أنه بدأ بسيطاً كما هو الحال عند أخواتها ، ولعل كثيراً من الألفاظ التي تعربها العربية الآن كانت في وقت ما مبنية ثابتة أواخرها على حركة واحدة أو على سكون أي أن الإعراب لم يكن مطرداً على أواخر الألفاظ المعربة على النحو الذي نراه الآن ، ويستدل على فرضه هذا ببعض الشواهد التي قال عنها النحاة إنها ضرورة شعرية كقول امرىء القيس مثلاً :

فـاليوم أشـربْ غير مستحقب　　إثمـاً من اللّـه ولا واغل

وغيره من الشواهد(١) .

وهذه الفـروض مع وجاهتهـا لا تعـدو أن تكون حدسـاً يعـوزه التـدليل الصحيح والوثائق التاريخية الدقيقة التي ترقى بها إلى درجة اليقين ، ولذلك يَعْبُر الباحث بهذه الآراء ، على أنها ذكاء خاص بأصحابها لا يُلزم أحداً بالقول به ، وإذا سلمنا بصحة هذه الفروض فلا بد أنها قد حدثت في مراحل متقدمة قبـل الإسلام لأن « الصرامة المطلقة لبحور الشعر وقوافيه تضمن لنا صلاحية القوانين اللغوية في مجموعها لهذه الأشعار »(٢) كما يقـول نولـد كه ، و « أشعـار عرب البادية ـ من قبل العهد الاسلامي ومن بعده ـ ترينا علامات الإعراب مطردة كاملة السلطان» كما يقول يوهان فك، وهو يقرر أن أقدم أثر من آثار النثر العربي وهو القرآن قد حافظ أيضاً على غاية التصرف الإعرابي ويقول إن هذا أمر « وإن لم يكن من الوضوح والجلاء بدرجة الشعر الذي لا تترك أساليب العروض والقافية فيه مجالاً للشك في إعراب كلماته ، إلاّ أن مواقع القرآن الاختيارية لا تترك أثراً للشك فيه كذلك آنظر مثلاً آية ٢٨ من سورة فاطر ﴿ **إنما يخشىَ اللّهَ من عباده العلماءُ** ﴾ وآية ٣ من سورة التوبة ﴿ **أن اللّهَ برىء من المشركين ورسولُه** ﴾ وآية ١٢٤ من

(١) عبد المجيد عابدين : المدخل إلى دراسة النحو العربي ٣٤، ٣٥، ٣٦.
(٢) اللغات السامية ٧٥.

سورة البقرة ﴿ **وإذِ آبتلىٰ إبراهيمَ ربُّه** ﴾ وآية ٨ من سورة النساء ﴿ **وإذا حضر القسمةَ أولوا القربى** ﴾ فمثل مواقع الكلمات في هذه الآيات (كالاستعمال اللاتيني matrem amat filia الأم تحب البنت) لا يمكن أن يكون إلاّ في لغة لا يزال الإعراب فيها حياً صحيحاً »(١) ولعل في هذا ما يصحح خطأ كل من كارل فوللرز Karl Vollers الذي كان يظن أن القرآن كان في بادىء الأمر بلسان محمد ، يعني بلهجة مكة الخالية من ظواهر الإعراب وأن القرآن يدين بأسلوبه الذي وصل إلينا إلى تنقيح خاضع للقواعد التي آعتُمِدَت في العربية على الأخص من حيث الإعراب(٢) ، وباول كاله Paul E. Kahle الذي كان يظن هو الآخر أن لغة أهل مكة لم تكن معربة ، وأن القرآن كان بهذه اللغة ولكن العرب كانوا قد تعودوا أن يعدوا اللغة البدوية نموذجاً للنطق الصحيح ، ولما كان من غير اللائق أن تكون لغة القرآن أقل من غيرها ، فإن الرجال المهتمين بهذا النمط من اللغة جهدوا في جمع المادة اللغوية من البدو ونشطوا في دراسة الشعر حتى آكتملت لهم القواعد التي طبقوها على لغة القرآن حتى صار على نمط اللغة البدوية(٣) .

وقد تكفل بالرد على هذه المزاعم كثير من المستشرقين مثل نولد كه ويوهان فك وبرجشتراسر الذين نقلنا عنهم في الصفحات السابقة ما يؤيد حقيقة الإعراب بوصفه ظاهرة سامية الأصل ، وعلى الأخص في العربية التي آكتملت فيها هذه الظاهرة قبل الإسلام بزمن طويل .

وقد ظلت العربية محتفظة بخاصة الإعراب حتى أواخر القرن الثالث الهجري على مستوى التخاطب العادي ، أو اللغة التلقائية ، ثم أخذت اللغة التلقائية في الانفصال لأن العربية المولدة أخذت في الانتشار ، والدليل على ذلك أن النحويين أنفسهم لم يكونوا يستعملون اللغة الفصحى في مسامراتهم ومحاوراتهم(٤) ، ومرد ذلك إلى أولئك الخارجين عن الجزيرة العربية الذين

(١) العربية ٣، ٤ .
(٢) انظر العربية هامش ١ ص ٤ وفصول في فقه العربية ص ٣٣١، ٣٣٢.
(٣) انظر السابق .
(٤) انظر العربية ١٤١ .

« أصبحوا لا ينطقون حركات الإعراب في آخر الكلمة ، وقد عجل بهذا التغيير الصوتي الذي يعني ضياع الميزة الكبرى للغة العربية أن هذه النهايات الإعرابية تسقط بحسب الاستعمال اللغوي الكلاسيكي ، حينما تكون الكلمة واقعة في آخر الجملة (في الوقف) وسقوط مثل هذه النهايات كثير جداً في اللهجات العربية الحية ، وهكذا نجد أن المرء كان قد تعود جداً على الصيغ الخالية من النهايات »[1] وبجانب ظاهرة الوقف التي تسقط النهايات الإعرابية ، هناك في نظر نولد كه ـ تحديد مواضع الكلمات في الجملة وتقييدها يقول « وقد فقدت علامات الإعراب في أواخر الكلمات الكثيرة من أهميتها ، بسبب أن المبتدأ والخبر ـ على الأقل في العادة ـ لهما مكانهما المحدد ، والمضاف إليه يقع دائماً بعد المضاف[2] ومدلول نص نولد كه أن قرينة الرتبة والتضام وكذلك غيرهما من القرائن ساعدت على فقد العلامات الإعرابية أهميتها .

ولكن الدكتور السعيد بدوي يرى أن فقد الإعراب في العربية يرجع لسبب آخر يحدده حين يقول « على أننا لا نذهب في تقويم ظاهرة الإعراب إلى حد إنكارها تماماً ، بل نرى أنه لما كان الإعراب قد اختفى من كل اللغات السامية الأخرى لوجودها في بيئات مفتوحة بينما بقي في العربية بفضل انحصارها داخل حدود الجزيرة بعيداً عن الاختلاط والتطور السريع أو عوامل التعرية ـ إذا جاز لنا آستخدام هذا التعبير ـ نقول لما كان ذلك هو السبب فإن أول ما يتأثر بالخروج من البيئة القديمة المغلقة هو الظاهرة التي احتفظت بها اللغة بفضل انحصارها في تلك البيئة. ونستطيع أن نسوق تشبيهاً لتلك الحالة بما يحدث للمومياوات المحنطة عندما تخرج من توابيتها تحت الأرض وتصطدم بالهواء النقي المطلق السراح فوق ظاهرها ، إذ نراها تتفتت وتتساقط رماداً ، إذا لم تتخذ الاحتياطات العلمية لحمايتها ، والمحافظة عليها »[3] .

---

(١) نولد كه : اللغات السامية ٨٠.

(٢) السابق : ٨٣.

(٣) مستويات العربية المعاصرة في مصر : ٢٥.

ونحن نوافق كل من يذهب إلى أن الإعراب فقد من العربية في الاستعمال التلقائي أو في المخاطبة ، فلذلك أسبابه التي تتحمل العربية نفسها بعضها ، وتتحمل الظروف الاجتماعية والبيئية بعضها الآخر ، وهذا ما دعا نحاتنا القدماء إلى تحديد عصور الاحتجاج والتوثيق اللغوي ، حتى يتاح لهم أن يحافظوا على العربية الفصحى التي تماثل لغة القرآن ، والتي ما زالت تستعمل قواعدها إلى اليوم في المستوى الأدبي شعراً ونثراً .

والخلاصة بعد هذا كله أن الأعراب سمة أصيلة من خصائص العربية بل من خصائص معظم اللغات السامية ، آحتفظت به العربية في مستواها الفصيح حتى اليوم ، وفقدته أخواتها الساميات ، وبقيت لها منه بقايا ساذجة تدل عليه ، وأن القرآن الكريم والشعر الجاهلي هما أقدم النصوص التي حفظت العربية ، وبخاصة القرآن الكريم ، الذي قيض الله له من يعمل على حفظه وضبط نصه ، وتحرير متنه ، وإثبات رواياته ، وتوثيق سنده حتى جاء بذلك آية في الضبط والإتقان لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، لذلك ينبغي أن يكون المعول في دراسة الإعراب على النص القرآني بفراءاته المتعددة ، والشعر برواياته المختلفة[1] .

---

(١) انظر رأيي في القراءات القرآنية وروايات الشعر المختلفة في كتابي عن « الضرورة الشعرية في النحو العربي » . نشر مكتبة دار العلوم ١٩٧٩م

ثانياً : تحديد العلامات الإعرابية

أ ــ من حيث الرمز الكتابي وأثره .

يتفق كثير من الروايات على أن أول رمز كتابي للحركات في اللغة العربية كان على يد أبي الأسود الدؤلي ، وقد سمى بنقط أبي الأسود[1] ، لأنه « أول من وضع العربية ونقط المصاحف »[2] ويروي أبو بكر محمد بن القاسم آبن الأنباري القصة كاملة إذ يقول : « كتب معاوية إلى زياد يطلب عبيد اللّه آبنه ، فلما قدم عليه كلمه فوجده يلحن فرده إلى زياد ، وكتب إليه كتاباً يلومه فيه ، ويقول : « أمثل عبيد اللّه يضيع » فبعث زياد إلى أبي الأسود فقال له : يا أبا الأسود : إن هذه الحمراء قد كثرت وأفسدت من ألسن العرب ، فلو وضعت شيئاً يصلح به الناس كلامهم ويعربون به كتاب اللّه ! فأبىٰ ذلك أبو الأسود ، وكره إجابة زياد إلى ما سأل ، فوجه زياد رجلاً ، وقال له : اقعد في طريق أبي الأسود فإذا مرّ بك فاقرأ شيئاً من القرآن وتعمد اللحن فيه ففعل ذلك ، فلما مرّ به أبو الأسود رفع الرجل صوته يقرأ « أن اللّه برىء من المشركين ورسولِه » فاستعظم ذلك أبو الأسود ، وقال : عز وجه اللّه أن يبرأ من رسوله ، ثم رجع من فوره إلى زياد فقال له : يا هذا قد أجبتك إلى ما سألت ، ورأيت أن أبدأ بإعراب القرآن فابعث إليَّ بثلاثين رجلاً ، فأحضرهم زياد ، فاختار منهم أبو الأسود عشرة لم يزل يختارهم حتى اختار منهم رجلاً من عبد القيس ، فقال : خذ المصحف وصبغا يخالف لون المداد ، فإذا فتحت شفتي فانقط واحدة فوق الحرف ، وإذا ضممتها ، فاجعل النقطة إلى جانب الحرف ، وإذا كسرتها فاجعل النقطة في أسفله ، فإن

(١) انظر السيرافي أخبار النحويين البصريين ١٦ (تحقيق كرنكو) .
(٢) طبقات النحويين واللغويين : ٢١ (تحقيق أبو الفضل) .

أتبعت شيئاً من هذه الحركات غنة فانقط نقطتين فابتدأ بالمصحف حتى أتى على آخره[1] .

ويلفت النظر في هذا النص أن هذه النقط الرامزة للحركات بمواضعها من الحرف كانت تكتب بمداد يخالف لون المداد الذي يكتب به المصحف ، وفي ذلك من العسر والمشقة ما فيه على الكاتب ، إذ كان عليه أن يستعمل مدادين مختلفين ، وقلمين مختلفين كذلك ، وأن يتحرى موضع النقطة ، وكل ذلك من أجل ضبط النص القرآني الذي كانت صيانته والمحافظة عليه ـ كما يتضح من النص السابق وغيره من الروايات الكثيرة ـ والخوف من تطرق اللحن إليه وراء كل هذه الجهود الخارقة في خدمة اللغة .

ولما أضيف نقط الإعجام إلى نقط الشكل بعد ذلك ، أصبح ذلك مدعاة لصعوبة أشد ، ولذلك آخترع عبقري هذه اللغة الخليل بن أحمد « الضبط بالحركات المأخوذة من الحروف . . وهو أكثر وأوضح وعليه العمل ، فالفتح شكلة مستطيلة فوق الحرف والكسر كذلك تحته ، والضم واو صغيرة فوقه والتنوين زيادة مثلها »[2] وإذا كانت الضمة واواً صغيرة فإن الفتحة أيضاً « ألف مبطوحة فوق الحرف » أو مضطجعة على حد تعبير القلقشندي وكذلك الكسرة هي في الأصل ياء تحت الحرف ، ومع تطور الكتابة أخذت كل منها الشكل المستعمل المألوف حتى اليوم .

وهذا الابتكار من الخليل يؤكد إدراك السلف العظيم كنه العلاقة بين الحركات وحروف المد على المستوى الصوتي ، ولهم في ذلك نصوص واضحة الدلالة في هذا الصدد[3] ، ويبدو أن الخليل ألف كتاباً في « النقط والشكل »[4] .

(١) إيضاح الوقف والابتداء ٣٩، ٤٠، ٤١، وأنظر : السيرافي ١٦، والقفطي ١/ ٥ ونزهة الألباء ٢٠ والمحكم في نقط المصاحف للداني ٦ والمزهر ٢/ ٣٩٨.
(٢) السيوطي : الإتقان ٢/ ٢٩١.
(٣) انظر في هذه الفكرة : سيبويه ١/ ١٦٥ وسر الصناعة ١/ ١٩، ٢٠.
(٤) انظر إنباه الرواة ١/ ٣٤٦ ووفيات الأعيان ٢/ ٢٣٦.

ومع ذلك ظل العلماء فترة من الزمن يتحرجون من استخدام رموز الخليل بن أحمد محافظة على الرسم الموروث من علماء السلف ، وكانوا يسمونه « شكل الشعر » ولهم في آستحسانه وكراهيته أقوال وآراء ليس هنا مجال عرضها[1] .

ولما كانت الحركات غير مرموز لها من قبل صنيع أبي الأسود ، وكانت الكلمات تكتب غفلاً من الحركات ويترك للقارىء آعتماداً على فهمه وإدراكه لملابسات الموقف ، ومغزى السياق ، تحديد ذلك ، ولما كانت الحركات ، حين رمز إليها ، تكتب نقطاً دؤلية أو حركات خليلية فوق الحرف ، لما كان هذا وذاك غلب على ظن بعض الدارسين القدماء أن الحركات ليس لها من الأهمية ما للحروف أو الـ Consonants .

وإذا كان العيب في ذلك راجعاً إلى الخط العربي فإنه « يرجع إلى أصوله التي أخذ منها ، وهو الخط النبطي الذي كان منتشراً في شمالي الجزيرة العربية في الحيرة والأنبار وغيرهما قبل مجيء الإسلام[2] .

ولذلك آختلف النحاة القدماء في محل الحركات من الحروف : « أمعها أم قبلها أم بعدها » وقد عقد آبن جني لذلك باباً في خصائصه ، ولعل سبب هذا الخلاف ـ كما رأى أبو علي الفارسي رحمه الله ـ هو « لطف الأمر وغموض الحال ، فإذا كان هذا أمراً يعرض للمحسوس الذي إليه تتحاكم النفوس فحسبك به لطفاً ، وبالتوقف فيه لبساً »[3] وعلى هذا قد يكون هذا الخلاف دالاً على إعمال الفكر وإنعام النظر ولطف المأتى .

وعلى أية حال ، اختلف النحاة القدماء في محل الحركة من الحرف « أما مذهب سيبويه فإن الحركة تحدث بعد الحرف ، وقال غيره : معه ، وذهب

(1) انظر : المحكم في نقط المصاحف للداني ٢٢ ، ٤٢ ، والإتقان للسيوطي ٢/ ٢٩٠ ، ٢٩١ والبرهان للزركشي ١/ ٢٧٦ وما بعدها .
(2) د. رمضان عبد التواب : فصول في فقه العربية ٣٥٤.
(3) الخصائص ٢/ ٣٢١.

غيرهما إلى أنها تحدث قبله »[1] والذي ذهب إلى أن الحركة تحدث مع الحرف هو أبو علي الفارسي وآستدل على ذلك « بأن النون الساكنة إذا تحركت زالت عن الخياشيم إلى الفم ، وكذلك الألف إذا تحركت آنقلبت همزة فدل ذلك عنده على أن الحركة تحدث مع الحرف[2] .

وقد آنتصر آبن جني لمذهب سيبويه ، وأكثر من الاستدلال له ، ونجد ذلك في كتابيه سر الصناعة والخصائص ، وأما عن وقوع الحركة قبل الحرف ، فقد قال : « فمحال أن تكون الحركة في المرتبة قبل الحرف وذلك أن الحرف كالمحل للحركة ، وهي كالعرض فيه ، فهي لذلك محتاجة إليه ، ولا يجوز وجودها قبل وجوده ، وأيضاً لو كانت الحركة قبل الحرف لما جاز الإدغام في الكلام أصلاً »[3] فابن جني هنا يرى أن الحرف أصل والحركة فرع لأنها كالعرض فيه ، ولأنها محتاجة إليه ، فالحرف إذن أقوى من الحركة ، وإلى هذا ـ أيضاً ـ ذهب سيبويه الذي يرى أن الحرف أقوى من الحركة ، إذ يقول : « فأما ناس كثير من تميم وناس من أسد فإنهم يجعلون مكان الكاف للمؤنث الشين ، وذلك أنهم أرادوا البيان في الوقف ، لأنها ساكنة في الوقف ، فأرادوا أن يفصلوا بين المذكر والمؤنث ، وأرادوا التحقيق والتوكيد في الفصل ، لأنهم إذا فصلوا بين المذكر والمؤنث بحرف كان أقوى من أن يفصلوا بحركة »[4] ويلاحظ ـ هنا ـ خطأ سيبويه في التعليل ، لأن الوقف لا حركة فيه ، ومراد هذه اللهجة هو الفصل بحرف آخر هو الشين غير الحرف الذي يحدث معه اللبس عند الوقف عليه وهو الكاف ، لأنك إذا قلت رأيتكْ بالوقف لا يعرف هل هو للمذكر أو للمؤنث .

ولم يعط النحاة القدماء للحركات آستقلالها ، وذلك أنهم نظروا للحركات الطويلة على أنها حروف ، وإن كانوا يقولون : إنها حروف مد ولين ، ونظروا للحركات القصيرة على أنها أبعاض لحروف المد واللين هذه ، وهذه اللفتة ، مع

(1) السابق .
(2) سر صناعة الاعراب لابن جني ١/ ٣٧.
(3) السابق ١/ ٣٢.
(4) سيبويه ٢/ ٢٩٥.

صحتها صوتياً ، مشعرة من جانب آخر بأن الحركات نفسها غير مستقلة الوجود ، وهذا يؤكد وجهة نظرهم السابقة في أنها عرض في الحرف ، لأنهم لم يرتبوا على فهمهم هذه العلاقة ما تستتبعه .

وخلاصة هذا كله أن نحاتنا القدماء لم يصيبوا توفيقاً كبيراً عندما نظروا إلى الحركات على أنها أضعف من الحروف ، لأن الدراسات اللغوية الحديثة تذهب إلى عكس ذلك فقد لاحظ المحدثون « أن الأصوات الساكنة على العموم أقل وضوحاً في السمع من أصوات اللين ، فأصوات اللين تسمع من مسافة عندها قد تخفى الأصوات الساكنة أو يخطأ في تمييزها ، فالفتحة مثلاً وهي صوت لين قصير تسمع بوضوح من مسافة أبعد كثيراً مما تسمع عندها الفاء ، ولهذا عد الأساس الذي بني عليه التفرقة بين الأصوات الساكنة وأصوات اللين أساساً صوتياً ، وهو نسبة وضوح الصوت في السمع »[1] .

وكذلك لم يصيبوا توفيقاً في فهم العلاقة بين الأصوات الساكنة والحركات ، إذ بني هذا الفهم على أساس أن الحركات شيء ثانوي بالنسبة للأصوات الساكنة ولعل السر في ذلك هو سيطرة فكرة الأصول للكلمات على أذهانهم ، وهذه الأصول عندهم مكونة من الأصوات الساكنة فقط، و « حقيقة الأمر أنه لا فرق ألبتة بين نوعي الأصوات من حيث الأهمية ، فكل له وظيفته في التركيب المقطعي ، وبالتالي في تكوين الكلمة وتأليفها ولا توجد السواكن دون حركات إلاّ في حالة تجريدية وهي حالة آفتراض أصل الكلمة كالأصل (ض ر ب) في ضرب ومشتقاتها ، ودراسة الأصوات ينبغي أن تكون قائمة على المنطوق الفعلي ، ولا تكون مرحلة التجريد إلاّ بعد معرفة خواص كل من النوعين السواكن والحركات[2] .

ولعل الخلاف حول مكان الحركة من الحرف ، وإهمال الحركات القصيرة

(١) د. إبراهيم أنيس : الأصوات اللغوية ٢٧ ، ٢٨ .

(٢) انظر مذكرات في علم اللغة للدكتور كمال بشر ألقاها على طلبة الليسانس سنة ١٩٦٧ ، بكلية دار العلوم .

وآعتدادها أبعاضاً للحركات الطويلة دون إعطائها ما توجبه هذه البعضية كان وراء الدعوة إلى « وجوب وضع نظام للأبجدية العربية مكون من قسمين رئيسيين ، أحدهما مكون من رموز الأصوات الصامتة ، والثاني من رموز الحركات »[1] وهذا النظام ـ كما يرى الدكتور كمال بشر ـ أوفق وأنسب للغة العربية بوجه خاص لأننا حين نفعل ذلك نستطيع إدخال رموز الحركات القصيرة ضمن نظام الحركات بعامة ، لا أن نتركها هكذا مهملة أو شبه مهملة أي دون وضعها في نظام خاص يقف على قدم المساواة من حيث الأهمية والقيمة اللغوية مع نظام الأصوات الصامتة .

ولما كانت علامات الإعراب الأصلية عندهم هي الحركات فقد انعكس هذا الخلاف السابق عليها ، ووجد من يتساءل : هل الإعراب أسبق أو الكلام ؟ ، ولما كان من المحال أن تسبق الحركة الحرف أو توجد قبله ، فكذلك قالوا إن الكلام سبيله أن يكون سابقاً للإعراب ، ومعناه في ذاته غير معدوم »[2] وهذا الخلاف لا داعي له ولا محصول من ورائه ، ولا يعدو أن يكون ترفاً عقلياً ، إلاّ إن كان البحث تاريخياً ، وفي هذه الحال لا يكون بالتخمين والحجاج العقلي النابع من الذات ، بل يكون ذلك بالوثائق التاريخية الصحيحة .

ويلاحظ أن نحاتنا نظروا للحركات على أنها أبعاض حروف المد واللين ، فهي إذن أجزاء منها ، والفرق بينها وبين حروف المد واللين فرق في الكمية فحسب ، ولكنهم في الإعراب جعلوا الحركات أصلاً وهذه الحروف نفسها أعني حروف المد واللين فروعاً عليها ، أو على حد تعبير آبن جني « فالألف والياء والواو في جميع هذه الأسماء الستة دواخل على الفتح والكسر والضم ، ألا تراها تفيد من الإعراب ما تفيده الحركات : الضمة والفتحة والكسرة »[3] ومع أنها تفيد من الإعراب ما تفيده الضمة والفتحة والكسرة فهي « دواخل » عليها ، وكذلك

(١) د. كمال بشر : دراسات في علم اللغة القسم الأول ٨٤ .

(٢) الزجاجي : الإيضاح في علل النحو ٦٧ وما بعدها وانظر الأشباه والنظائر ١/ ٧٦ .

(٣) آبن جني : الخصائص ٣/ ١٢٥ .

يقول « وكما أن ألف التثنية وواو الجمع نائبتان عن الضمة والياء : فهما نائبتان عن الكسرة والفتحة (١) ، وإنما الموضع في الإعراب للحركات ، فأما الحروف فدواخل عليها » (٢) فكل منهما مرة أصل ومرة فرع باعتبارين مختلفين ، مع أنهما في الحقيقة غير مختلفين إلاَّ في الكمية فحسب.

كذلك نظر نحاتنا الى الحركات على أنها أضعف من الحروف بحيث لا تدانيها في القوة ولكنهم في الإعراب أعطوا الحركات قيمة عظيمة بها تتمايز المعاني المختلفة ؛ إذ لما كانت الأسماء « تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافاً إليها ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني ، بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبيء عن هذه المعاني » (٣) وفي هذا تناقض أدى إليه آختلاف الاعتبارات وعدم اطراد النظرة من زاوية واحدة ، والتناول الجزئي .

ب ـ من حيث المستوى الصرفي :

يذكر الزجاجي أن البصريين مجمعون على أن العلامة الإعرابية « حركة داخلة على الكلام بعد كمال بنائه ، فهو عندنا حركة ، نحو الضمة في قولك هذا جعفر ، والفتحة من قولك رأيت جعفراً ، والكسرة من قولك مررت بجعفر ، هذا أصله ، ومن المجمع عليه أن الإعراب يدخل على آخر حرف في الاسم المتمكن والفعل المضارع ، وذلك الحرف هو حرف الإعراب ، فلو كان الإعراب حرفاً ما دخل على حرف ، هذا مذهب البصريين » (٤) فالعلامات الإعرابية إذن تلحق الكلمات المعربة لأداء وظيفة خاصة .

---

(١) في الأصل المحقق آضطراب ، والمعنى يستقيم على هذا النحو « وكما أن ألف التثنية وواو الجمع نائبتان عن الضمة ، والياء فيهما نائبتان عن الكسرة والفتحة . . . » .
(٢) السابق نفسه .
(٣) الزجاجي : الايضاح ٦٩.
(٤) الإيضاح ٧٢.

ويشرح الرضى هذا بقوله « فضم الحرف في الحقيقة إتيان بعده بلا فصل ببعض الواو ، وكسره الإتيان بعده بجزء من الياء ، وفتحهُ الإتيان بعده بشيء من الألف (١) .

وهذا الاتجاه يخدم وجهة نظر القائلين من القدماء بأن العرب نطقت أولاً بالكلام غير معرب ، ثم رأت آشتباه المعاني فأعربته (٢) ، ولكن الزجاجي نفسه يرفض هذا الزعم ويؤكد أن العرب « هكذا نطقت به في أول وهلة ، ولم تنطق به زماناً غير معرب ثم أعربته ، فإن قال [أي المعارض] : فمن أين حكمتم على سبق بعضه بعضاً وجعلتم الإعراب الذي لا تعقل أكثر المعاني إلاَّ به ثانياً ، وقد زعمتم أنها تكلمت هكذا جملة ؟ قيل له : قد عرفناك أن الأشياء تستحق المرتبة والتقديم والتأخير على ضروب ، فنحكم لكل واحد منها بما يستحقه ، وإن كانت لم توجد إلاَّ مجتمعة (٣) .

وهذا الخلاف لدى نحاتنا القدماء قائم على أساس نظري بحت ، وليس وراءه من هدف إلاَّ المحاجة العقلية البارعة ، ولو كان بحثهم هذا قائماً على التتبع التاريخي مثلاً ، أو المقارنة بين اللغات السامية ، لكان لهذه الآراء مدلولها الذي يعتد به ، ويعول عليه .

ومع تطور الدراسات اللغوية في العصر الحديث ، أخذ الباحثون في دراسة الظواهر اللغوية دراسة تاريخية مقارنة تعتمد على الوصف والتحليل ، وأصبح القول بأن الحركات الإعرابية لواحق تلحق الكلمات المعربة للدلالة على وظائف هذه الكلمات في الجملة معتمداً على مقارنة الظواهر بعضها ببعض ، مع محاولة تفسير ذلك تفسيراً تاريخياً يعتمد على بقايا تاريخية في اللغة المدروسة أو في أخت من أخواتها في فصيلتها اللغوية .

وقد كانت فكرة التطور اللغوي وراء الرأي القائل بأن الأدوات النحوية التي

---

(١) شرح الكافية ١/ ٢٣ .
(٢) الايضاح ٦٨ ، ٦٩ .
(٣) السابق ٦٨ .

تستعملها اللغات ليست إلاً بقايا من كلمات مستقلة قديمة أفرغت من معناها الحقيقي وآستعملت مجرد موضحات أي مجرد رموز[1] ولذلك يقول فندريس « ولعل الإعراب في الهندية الأوروبية والسامية إنما نشأ من إلصاق عناصر مستقلة التكوين إلى الأصل ، وهي عناصر كانت تحوم حوله ، ثم التحمت على مرور الزمن ، ولكنا نجهل نقطة البدء التي صدرت عنها ، ولعله من العبث أن نحاول البحث عن الصيغة والدلالة البدائيتين لعلامة الإسناد في المتكلم الجمع أو مفعول الأداة ، أو عن لاحقة الفعل الدال على الابتداء فالاستمرار أو الاسم المجرد ، ولكن يمكن التأكيد بأن هذه العناصر التصريفية نتجت من امتداد قياسي لكلمات مستقلة بعد أن شوهت تشويهاً قليلاً أو كثيراً ، ونزلت إلى حد الاقتصار على أداء دور الأدوات النحوية ، فالنظم الصرفية لا تتجدد بغير هذه الوسيلة »[2] فالعلامات الإعرابية بناء على هذا الاتجاه ليست إلاً بقايا من كلمات تحاتَّتْ وانقرضت والتصق الباقي منها بالكلمات للدلالة على ما كانت تدل عليه تلك العناصر الإلصاقية المستقلة التكوين ، وهكذا يستمر تآكل هذه العناصر الإلصاقية حتى تفقد تماماً ، ففي « أثناء التطور الصوتي للغة من اللغات تتآكل العناصر الصرفية حتى تصبح غير صالحة للاستعمال ، بل تبتر في بعض الأحيان بتراً تاماً وعندئذ يجب ترميمها أو إحلال غيرها محلها ، فإذا كانت اللغة من اللغات المعربة كاللاتينية وكانت الإصابة فيها واقعة على نهاياتها ، وجب أن يتناول الترميم الإعراب بأسره فالبقايا الصرفية التي يبقى عليها فعل القوانين الصوتية يندر أن تكون على درجة من التعبيرية تجعلها صالحة للبقاء على ما هي عليه ، لذلك نرى إعراب الاسم يختفي شيئاً فشيئاً في اللاتينية العامية في القرون الأولى من التاريخ المسيحي ، ولم يبق منها من كل أنواع الإعراب إلاً المخالفة بين الفاعل والمفعول التي بعثت بعد ذلك بفضل عملية القياس »[3] وقد حدث مثل هذا التآكل في النهايات الإعرابية للغة العربية التي تطورت لما يعرف الآن بالعاميات

(١) فندريس اللغة : ٢١٦ .
(٢) السابق : ٢٢٤ .
(٣) السابق ٢١٣ ، ٢١٤ .

المعاصرة وأما العربية الفصحى ، فقد ظلت محافظة على العلامات الإعرابية بفضل بقاء القرآن الكريم والحاجة إلى آستعمالها على المستوى القومي .

ومهما يكن من أمر فإن كثيراً من الدارسين يرون أن العلامات الإعرابية في اللغة العربية بقايا للواصق كانت تدل على معان معينة ، فيرى الأستاذ برجشتراسر أن الفتحة في كلمات مثل تحت وقبل وبعد وأشباهها هي علامة الظرفية وكان أصلها فتحة طويلة يقول « ومن مسائل الإعراب أصل الفتحة الانتهائية في تحت وقبل وبعد وأشباهها فهي علامة للظرفية وتوجد في الحبشية ممدودة على أصلها نحو tàhtà أي تحت »[1] ويرى الدكتور علي عبد الواحد وافي أن نوع الكلمة وزمنها ووظيفتها في الجملة (كونها فاعلاً أو مفعولاً أو مضافاً إليه أو حالاً أو تمييزاً . . . الخ) كل ذلك وما إليه تدل عليه في اللغات السامية ومنها اللغة العربية أصوات مد طويلة أو قصيرة تلحق جميع أصوات الأصل أو بعضها[2] وينقل المرحوم إبراهيم مصطفى عن المستشرقين : رايت وبروكلمان أن أصل لواحق الإعراب لا تعرف معرفة يقين ولكن يمكن أن يرى أن الفتحة أصلها ha وهي ضمير إشارة مستعمل في اللغات السامية ولم يزل في الحبشية يلحق بالأعلام في حالة النصب إذا وقع عليها فعل ذو اتجاه مثل أقبل وقصد وأصل معناها في هذا الاستعمال الاتجاه إلى شيء أو شخص معين . وإذا صح هذا جاز أن نرى أن الضمة مشتقة من ho أي هو ، أما علامة الجر فظاهر مشابهتها بياء النسب وهي تفيد الكلمة معنى الوصفية[3] ، ولكنه لم يوافقهم على هذا الزعم ويلخص رأيهم بقوله « وكل ما ذهب إليه المستشرقون في هذا الموضوع فروض أساسها أن علامات الإعراب أثر لزوائد كانت تلحق الكلمات ، ثم حذفت وبقي منها أثرها دالاً عليها وهو الإعراب » ويرى أنهم متأثرون في هذا الرأي بلغاتهم وأما العربية فإنها « تدل بالحركات على المعاني المختلفة من غير أن تكون تلك الحركات أثراً لمقطع أو بقية من أداة ، ويكون ذلك في وسط الكلمة وأولها وآخرها »[4] ويرى

(١) التطور النحوي ٧٨ .
(٢) أنظر علم اللغة ١٦٩ . ، وفقه اللغة ١٤ .
(٣) أنظر إحياء النحو ٤٣ ، ٤٤ .
(٤) السابق ٤٥ وما بعدها .

أن المستشرقين غلبت عليهم مناهج بحثهم في لغاتهم أو الصور التي آستخرجوها من درس كلامهم فصرفتهم عن الحقيقة إلى شعاب من البحث متكلفة ، كما أن الفلسفة الكلامية قد خدعت نحاة العرب عن فهم الإعراب إذ مزجوها بالنحو مزجاً حتى كأنهم يدرسون فلسفة نظرية .

ونحن لا نستطيع أن ننكر جهود المستشرقين في معرفة تاريخ العربية القائم على المقارنة بينها وبين أخواتها الساميات ، ومحاولة تفسير الظواهر اللغوية المتعددة الذي لا يتم إلاَّ عن هذه الطريق ، وأثر ذلك في إيضاح جوانب العربية وفهم أسرارها ، ولعل الدراسات اللغوية التاريخية تكشف عن أصل حقيقي للعلامات الإعرابية لو اكتشفت آثار قديمة أو نقوش تعين في هذا الصدد ، ولكننا الآن لا نستطيع القول بأن هذه العلامات الإعرابية آثار باقية للواصق كانت تدل على ما تدل عليه هذه العلامات على سبيل اليقين ، ولا نملك الآن إلاَّ أن نقول : إن هذه العلامات لواحق صوتية وجدت هكذا مع أقدم النصوص اللغوية في اللغة العربية ، ومهما يكن من أمر فإن البحث عن الأصل التاريخي لهذه العلامات يغري بالتتبع والدراسة التي ينبغي أن تقوم على الوثائق الصحيحة ، بدلاً من أن تقوم على الحدس والتخمين .

جـ ـ من حيث المصطلح ودلالته :

هناك أمران ينبغي تناولهما في هذه الزاوية ، وهما المصطلح الخاص بعلامات الإعراب ودلالة هذا المصطلح ، ودعوى أصلية بعض العلامات وفرعية بعضها الآخر .

أما النقطة الأولى فقد فرق البصريون بين علامات الإعراب ، وعلامات البناء « فالنصب والجر والرفع والجزم لحروف الإعراب ، وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أولها الزوائد الأربع الهمزة والتاء والياء والنون »(١) ، وهذه هي ألقاب الإعراب ، فالرفع

(١) سيبويه ١/٣.

والنصب والجر والجزم للاسم المعرب « فإن كان مبنياً لا يزول من حركة إلى أخرى نحو حيثُ ، وقبلُ وبعدُ قيل له مضموم ولم يقل مرفوع لأنه لا يزول عن الضم ، وأينَ وكيفَ يقال له مفتوح ولا يقال له منصوب ، لأنه لا يزول عن الفتح ، ونحو هؤلاءِ وحذارِ وأمسِ مكسور ، ولا يقال له مجرور ، لأنه لا يزول عن الكسر ، وكذلك منْ وهلْ وبلْ ، يقال له موقوف ولا يقال له مجزوم لأنه لا يزول عن الوقف »(١) والوقف هو السكون عند سيبويه والمبرد ، وهذه جميعاً هي مجاري أواخر الكلم من العربية التي ذكرها سيبويه « النصب والجر والرفع والجزم ، والفتح والكسر والضم والوقف »(٢) يقول سيبويه : « وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل ، وليس شيء منها إلاَّ وهو يزول عنه ، وبين ما يبني عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف ، وذلك حرف الإعراب »(٣) .

فالعلامة واحدة هي الضمة مثلاً ودلالتها تختلف باختلاف نوع الكلمة التي توجد فيها ، فإذا كانت الكلمة معربة كانت دلالة العلامة الرفع ، وإذا كانت الكلمة مبنية كانت دلالة العلامة الضم .

وهكذا نجد هذا التفريق بين علامات الإعراب وعلامات البناء من حيث الدلالة حاسماً عند البصريين ، وفي مجال التطبيق نجد سيبويه والمبرد يخلطان أحياناً بين مدلولي العلامة الواحدة فمثلاً يقول سيبويه عن المنادي المفرد « والمفرد رفع » ويقول أيضاً « وأثبتوا ياء الإضافة ونصبوها » وغير ذلك من المواضع(٤) ، وكذلك يقع المبرد مع تفريقه الواضح في أول المقتضب بين دلالة العلامات في خلط من هذا القبيل فيطلق ألقاب الإعراب على ألقاب البناء(٥) .

(١) المقتضب ١/٤. (٢) سيبويه ١/٢، ٣.
(٣) سيبويه ١/٣.
(٤) انظر سيبويه : ١/٣٠٣، ٣٠٤، ٣٠٥، ٣١١، ٣٢٢، ١٠٤، ٤١٩، ٢/ ٦٠.
(٥) انظر المقتضب ٤/ ٤، ٨٣ ، ٢٠٧، والكامل ١/ ١٨٥.

وأما الكوفيون فإنهم خالفوا البصريين في هذا « وسموا الضمة اللازمة رفعاً والفتحة والكسرة نصباً وجراً »[1] والضمة اللازمة هي التي تكون في آخر الاسم المبنى مثل حيثُ ومنذُ إلخ ولم يجدوا داعية للتفريق بين مدلولي الحركة الواحدة ، ولذلك كثيراً ما تجد في كتبهم آستعمال علامات الإعراب في الدلالة على حركات البناء كما يظهر ذلك بوضوح لمن يطالع كتاب معاني القرآن للفراء[2] ، وشرح القصائد السبع الطوال الجاهليات لابن الأنباري[3] على سبيل المثال .

ولما كانت الغلبة والحياة لطريقة البصريين ومصطلحاتهم ، فإن كثيراً من المتأخرين قد حاولوا ترتيب فائدة على هذا التفريق بين علامات الإعراب وعلامات البناء ونسبوا هذا التفريق إلى سيبويه وقالوا : « إن الصواب مذهب سيبويه لما فيه من الفائدة »[4] وهذه الفائدة عندهم هي الإيجاز والاختصار ، وذلك أنه إذا « قيل هذا الاسم مرفوع أو منصوب أو مجرور علم بهذه الألقاب أن عاملاً عمل فيه يجوز زواله ، ودخول عامل آخر يحدث عمله ، ووقعت الكفاية في الفرق بهذا اللفظ ، وأغنى عن أن يقول : ضمة حدثت بعامل ، أو فتحة حدثت بعامل، أو كسرة حدثت بعامل فكان في التسمية فائدة الإيجاز والاختصار[5] .

وهكذا ترتبط ألقاب الإعراب بالعامل ، ويدل على ذلك بأوجز لفظ وأخصره لذلك حرص البصريون على التمسك بهذه الألقاب وعدم إطلاقها على حركات البناء ، ويلاحظ أن الذين يخلطون أثناء التطبيق بين ألقاب الإعراب والبناء لم يطلقوا ألقاب البناء على الإعراب ، فلم يقولوا عن المرفوع إنه مضموم

(١) شرح المفصل ١/٧٢، وانظر شرح الشافية ١/ ٢٤ .
(٢) انظر على سبيل المثال الجزء الثاني ص : ٣٥، ٤٠، ٤٨ .
(٣) انظر : ص ٤٣، ٤٤، ٣٦٦ على سبيل المثال .
(٤) آبن يعيش : شرح المفصل ١/ ٧٢، ٧٣ .
(٥) السابق نفسه .

مثلاً ، بل فعلوا عكس ذلك فحسب ، أي أطلقوا ألقاب الإعراب على البناء ، ولعل في هذا إشعاراً بسريان تأثير العامل في المعرب والمبنى على السواء .

ونحن في هذا لا نرى ما يراه الكوفيون من جواز إطلاق ألقاب الإعراب على البناء لأن ظاهرة الإعراب ينبغي أن تختص بعلاماتها الدالة عليها ، إذ هي قرينة من القرائن التي تعين على جلاء المعنى في الجملة ، وأما علامات البناء فليس لها هذا الدور ، ولذلك نتمسك بما دعا إليه البصريون الذين لا يطلقون الضم ويريدون به الرفع مثلاً إلاَّ مع القرينة[1] .

وأما دعوى أصلية بعض علامات الإعراب وفرعية بعضها الآخر فإن آثار النحاة تفيد أن الإعراب بالحركات هو الأصل ، وما عداها فرع عليها أو نائب عنها ، ويأتي ذلك تلميحاً أو تصريحاً .

وكلام سيبويه والمبرد في هذا المجال يمكن أن يعد من قبيل التلميح ، وذلك أن سيبويه بعد أن ذكر أن ثمة ثمانية مجار لأواخر الكلم أربعة منها للبناء وأربعة للإعراب قال : « واعلم أنك إذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان الأولى منهما حرف المد واللين وهو حرف الإعراب غير متحرك تكون في الرفع ألفاً . . . وتكون في الجرياء مفتوحاً ما قبلها . . . وتكون في النصب كذلك . . . وإذا جمعت على حد التثنية لحقتها زيادتان الأولى منهما حرف المد واللين والثانية نون ، وحال الأولى في السكون وترك التنوين وأنها حرف الإعراب حال الأولى في التثنية إلا أنها واو مضموم ما قبلها في الرفع ، وفي الجر والنصب ياء مكسور ما قبلها ونونها مفتوحة فرقوا بينها وبين نون الاثنين كما أن حرف اللين الذي هو حرف الإعراب مختلف فيهما »[2] .

فسيبويه على الرغم من أنه لم يصرح بكون بعض العلامات أصلاً وبعضها الآخر فرعاً عليها أو نائباً عنها ـ يُفهِم كلامه أن هذه الأنواع من الأسماء والأفعال

(١) انظر الرضى شرح الكافية : ١/ ٢٤ .
(٢) سيبويه ١/ ٤، ٥ .

(في حالة الأمثلة الخمسة) تفريع للاسم المفرد إذ يقول « وآعلم أنك إذا ثنيت الواحد » فالواحد هو الأصل ولذلك عدت العلامات التي تكون فيه هي الأصل أيضاً ، ويؤكد هذا الاستنتاج أن سيبويه نفسه يقول : « واعلم أن الواحد أشد تمكناً من الجمع لأن الواحد الأول »[١] فالواحد هو الأول ، والأول هو الأصل الذي طرأ عليه ما يدعو للتفريع .

وعبارة المبرد قريبة من عبارة سيبويه إذ يقول أيضاً بعد ذكر العلامات الإعرابية الخاصة بالمفرد « وإذا ثنيت الواحد ألحقته ألفاً ونوناً في الرفع ، أما الألف فإنها علامة الرفع . . . فإن جمعت الاسم على حد التثنية ألحقته في الرفع واواً ونوناً ، وأما الواو فعلامة الرفع[٢] .

وقد خلف من بعد هؤلاء خلف تركوا التلميح إلى التصريح ، وآختلفوا هل الإعراب حركة أو حرف ، وقال الكوفيون إنه حركة وحرف معاً ، وقال البصريون إنه حركة ، وما عدا الحركة محمول عليها[٣] ، يقول الرضى « فالرفع ثلاثة أشياء الضم والألف والواو في نحو جاء مسلمٌ ومسلمانِ ومسلمونَ وأبوك . والنصب أربعة الفتح والكسر والألف والياء نحو أن مسلماً ومسلمات وأباك ومسلمين والجر ثلاثة أشياء : الكسر والفتح والياء في نحو بزيد وبأحمدَ وبمسلمَيْن وبمسلمِينَ وبأبيك » ويعقب على هذا النص الصريح في الوصف بقوله « وكل ما سوى الضم في الرفع والفتح في النصب والكسر في الجر فروعها »[٤] ولم يقل آبن الحاجب نفسه إن الحركات أصل وما سواها فروع وكذلك فعل آبن يعيش شارح المفصل للزمخشري إذ فسر عبارة الزمخشري المحايدة التي لا تدل صراحة على كون بعض العلامات أصولاً وبعضها فروعاً فقال : « اعلم أن أصل الإعراب أن يكون بالحركات ، والإعراب بالحروف فرع عليها »[٥] ويضيف آبن مالك إلى

(١) سيبويه ١/ ٧.
(٢) المقتضب ١/ ٥.
(٣) انظر الايضاح في علل النحو : ٧٢.
(٤) الرضى شرح الكافية ١/ ٢٤.
(٥) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٥١.

الحركات السكون ويجعله أصلاً إذ يقول « والإعراب بالحركة والسكون أصل ، وينوب عنهما الحرف والحذف »[١] ولا يسمى ما عدا الحركات فروعاً ، ولكنه يسميها نائبة عن الأصل ، ويقول في ألفيته الشهيرة :

فارفع بضم وانصبنْ فتحا وجر … كسرا كذكرُ اللّهِ عبدَه يسر
وآجزم بتسكين ، وغيرُ ما ذكر … ينوب نحو جا أخو بني نمر

وقد سار شراح الألفية على هذا ، غير أن آبن هشام يسمي السكون « حذف الحركة »[٢] ويقول الأشموني وآعلم أن الأصل في كل معرب أن يكون إعرابه بالحركات أو السكون »[٣] .

ماذا يعني النحاة من أصلية الحركات وفرعية ما عداها ؟ هل يعني هذا أن الإعراب كان في أولية أحواله بالحركات ، ثم حدثت تطور فيه مع تطور اللغة فتوسع فيه بما هو فرع عن هذه الحركات ؟ .

لقد ذهب الدكتور حسن عون إلى أن الإعراب بالحركات أسبق تاريخاً من الإعراب بالحروف وآستدل على ذلك بأمور منها آصطلاح النحاة في هذا المجال يقول « ولنا في صنيع النحاة وفي آصطلاحهم تأييد لما ذهبنا إليه ، فقد قالوا إن هذه الحروف في تلك الأنواع التي تعرب بها ليست إلاّ نيابة عن حركات الإعرابْ »[٤] ومن أدلته أيضاً أن « البسيط يسبق المركب ، والإعراب بالحركات بمثابة البسيط ، والإعراب بالحروف بمثابة المركب »[٥] وأن « الإعراب بالحروف وجد في ألفاظ لا يمكن أن تكون قد وجدت واللغة في حالتها الأولى ، فالمثنى والجمع وجدا حتماً بعد الألفاظ المفردة ، ووجودهما يدل على تطور في اللغة ، ويتبع ذلك أن علامات إعرابهما قد وجدت بعد علامة إعراب المفردات[٦] .

(١) تسهيل الفوائد : ٨.
(٢) أوضح المسالك ١/ ٢٨، وشرح قطر الندى ٣٩.
(٣) شرح الأشموني ١/ ٦٧.
(٤) اللغة والنحو : ٨٤.
(٥) السابق : ٨٣.
(٦) السابق : ٨٣.

وللدكتور حسن عون أن يفترض ما يشاء ما دام معه الدليل على ما يقول ، ولكننا نريد أن نمتحن أدلته التي تعنينا في هذا المجال أمام ما قاله نحاتنا القدماء .

إن دلالة قول النحاة بأن الحركات أصل في الإعراب لغيرها ينبغي أن تؤخذ في سياق الفهم النحوي العام لنحاتنا ؛ إذ إنهم لم تكن دراستهم قائمة على التتبع التاريخي ، أو دراسة الظواهر النحوية دراسة تاريخية ، فضلاً عن أن المرحلة التي يفترض فيها أن المثنى والجمع لم يكونا قد ظهرا في اللغة فترة بعيدة غاية البعد ، ولا توجد وثائق تاريخية موثوق بها تفيد في هذا الصدد ، ولم يكن من هم النحاة تعقب مثل هذه الظواهر ودراستها على هذا النحو .

إن نحاتنا لا يعنون بكون الشيء أصلاً أنه الأصل التاريخي الذي تولدت عنه فروعه أو تطور إلى ما صار إليه ، ولنا من مذهبهم في أصول الكلمات المعلة سند ودليل ، فعندما يقولون إن « قال » أصلها « قَوَل » لا يعنون بذلك أن قال كانت في فترة ما قَوَل ثم تطورت إلى قال ، وإنما يعنون أن « قَوَل » أصل بالقياس إلى نظائرها الصحيحة مثل « نَصَر وَدَخَل » وغيرهما فالأصل هو اطراد الوزن الصيغي في هذا المجال ، يقول ابن جني « معنى قولنا أنه كان أصله كذا : أنه لو جاء مجيء الصحيح ولم يعلل لوجب أن يكون مجيئه على ما ذكرنا ، فأما أن يكون استعمل وقتاً من الزمان كذلك ، ثم انصرف عنه فيما بعد إلى هذا اللفظ ، فخطأ لا يعتقده أحد من أهل النظر »[1] وقد ألح ابن جني على هذه الفكرة أكثر[2] من مرة .

وكذلك الحال في حسبان العلامات الإعرابية أصولاً إذا كن حركات ، فهي ليست أصولاً تاريخية ، وليست أصولاً صوتية أشبعت فنتج عنها حروف المد

(١) الخصائص ١/ ٢٥٧ .
(٢) انظر السابق ١/ ٢٥٩ حيث يقول ابن جني « ومن أدل الدليل على أن هذه الأشياء التي ندعي أنها أصول مرفوضة لا يُعتقد أنها قد كانت مرة مستعملة ، ثم صارت من بعدها مهملة ما تعرضه الصنعة فيها من تقدير ما لا يطوع النطق به لتعذره » وانظر أيضاً ص ٢٦١ ، ٢٦٢ من هذا الجزء نفسه .

واللين ، بحيث تشبع الضمة فتتولد عنها الضمة الطويلة أو الواو ، وتشبع الفتحة فتتولد عنها الألف أو الفتحة الطويلة ، وتشبع الكسرة فتتولد عنها الكسرة الطويلة أو الياء ، لأن هذه الظاهرة غير مطردة إذ إن الألف في المثنى المرفوع والياء في المثنى المنصوب وجمع المذكر السالم ليس لكل منها علاقة صوتية بما هي فرع عنه .

وقد اطردت هذه الظاهرة أي إشباع الحركات الإعرابية القصيرة فتولدت عنها حروف المد واللين في الأسماء الستة ، ووقع النحاة في اختلاف قد يكون سببه هو ما رأوه من اطراد الإشباع في هذه الحركات ، فذهب أبو عثمان المازني إلى أن الألف والواو والياء نشأت عن إشباع الحركات ، وذهب الكوفيون إلى أن الأسماء الستة معربة من مكانين وقالوا في احتجاجهم : أجمعنا على أن هذه الحركات التي هي الضمة والفتحة والكسرة تكون إعراباً لهذه الأسماء في حال الإفراد نحو قولك : هذا أبٌ لك ورأيت أباً لك ومررت بأبٍ لك وما أشبه ذلك ، والأصل فيه أَبَوٌ فاستثقلوا الإعراب على الواو فأوقعه على الباء ، وأسقطوا الواو فكانت الضمة علامة للرفع ، والفتحة علامة للنصب والكسرة علامة للجر ، فإذا قلت في الإضافة : هذا أبوك وفي النصب : رأيت أباك ، وفي الجر : مررت بأبيك - والإضافة طارئة على الإفراد - كانت الضمة والفتحة والكسرة باقية على ما كانت عليه في حال الإفراد ؛ لأن الحركة التي تكون إعراباً للمفرد في حال الإفراد هي بعينها تكون إعراباً له في حال الإضافة ، . . والذي يدل على صحة هذا تغير الحركات على الباء في حال الرفع والنصب والجر ، وكذلك الواو والألف والياء بعد هذه الحركات تجري مجرى الحركات في كونها إعراباً بدليل أنها تتغير في حال الرفع والنصب والجر فدل على أن الضمة والواو علامة للرفع ، والفتحة والألف علامة للنصب ، والكسرة والياء علامة للجر فدل ذلك على أنه معرب من مكانين »[1] .

(١) انظر الانصاف ١/ ١٠ ، ١١ ، ١٢ .

وعلى الرغم من فصل الكوفيين للحركة الواحدة الطويلة إذ يجعلون الضمة الطويلة ضمة وواواً والفتحة الطويلة فتحة وألفاً ، والكسرة الطويلة كسرة وياء فإن الأسماء الستة تطرد فيها ظاهرة إشباع الحركات الإعرابية ، ومع ذلك فلن نستطيع القول بأن نحاتنا كانوا ينظرون إلى كون الحركات الإعرابية أصولاً صوتية لما تفرع عنها ، بدليل عدم اطراد هذه الظاهرة كما أشرنا من قبل .

ولست أدري ماذا يقول الأستاذ الدكتور حسن عون في إعراب الأسماء الستة بالحروف ؟ فهل وجدت هي أيضاً في مرحلة متأخرة ، أي في المرحلة التي يفترض أن المثنى والجمع وجدا فيها حتى يكون ظهور الإعراب بالحروف في مرحلة معينة ، وإن كنت أشك في أن اللغة غبرت زماناً طويلاً أو قصيراً لا تعرف فيه كلمة الأب مضافة .

وقد علل النحاة كون هذه الحركات أصولاً للإعراب بعلل مختلفة نستطيع أن نجملها كما جاءت عنهم فيما يأتي :

١ ــ ذكر الرضى أن الحركات هي « الأصل في الإعراب لخفتها »[١] وقد تكون هذه العلة موافقة لما ذكره الدكتور حسن عون من أن الإعراب بالحركات أبسط من الإعراب بالحروف ، ولكنني لا أستطيع أن أحدد تماماً ما يعنيه العلامة الرضى بخفة الحركات ، هل هي الخفة في النطق ، وعندئذ يمكن الرد عليه بأن الحركات هي أبعاض حروف المد واللين ، وإذا كانت الحركات خفيفة فإن ما يتولد عنها خفيف أيضاً ، وهل الكسرة في نصب جمع المؤنث السالم ، والفتحة في جر الممنوع من الصرف تعدان أصولاً أيضاً لأنهما من الحركات الخفيفة ، أو هما من الفروع ؟ أو المقصود بالخفة شيء آخر غير الخفة في النطق ، كأن تكون خفتها آتية من كونها في الاسم المفرد ، والمفرد ـ كما سبق ـ هو الأول؟ .

(١) شرح الكافية ١/٢٦ .

على أية حال لم يحدد لنا العلامة الرضى ما يعنيه من كون الحركات أخف من غيرها ، ونحن لا نستطيع أن نتخرص ونفتات عليه ، ونوقع أنفسنا في تفسير الخفة بشيء قد لا يكون أراغ إليه .

٢ ـ ذكر ابن يعيش في شرحه لمفصَّل الزمخشري سببين لكون الحركات أصولاً في الإعراب « أحدهما أنا لما آفتقرنا إلى الإعراب للدلالة على المعنى كانت الحركات أولى لأنها **أقل وأخف ، وبها نصل إلى الغرض** ، فلم يكن بنا حاجة إلى تكلف ما هو أثقل ، ولذلك كثرت في بابها أعني الحركات دون غيرها مما أعرب به ، وقُدِّر غيرها بها ولم تقدَّر هي به . . .

٣ ــ الوجه الثاني أنا لما آفتقرنا إلى علامات تدل على المعاني وتفرق بينها ، وكانت الكلم مركبة من الحروف وجب أن تكون العلامات غير الحروف لأن العلامة غير المُعَلَّم كالطراز في الثوب ، ولذلك كانت الحركات هي الأصل ، هذا هو القياس ، وقد خولف الدليل وأعربوا بعض الكلم بالحروف لأمر آقتضاه[١] .

وهنا نجد أن آبن يعيش أضاف إلى خفة الحركات قلتها ولذلك كثرت في بابها ، ولعل كثرة المعرب بالحركات هي التي جعلت الحركات أصلاً لما عداها ولكنه « أصل قياسي » .

٤ ــ أضاف السيوطي سبباً آخر لكون الإعراب بالحركات أصلاً حين قال : « الإعراب بالحركات أصل للإعراب بالحروف ، وبالسكون أصل للإعراب بالحذف لأنه لا يعدل عنهما إلا عند تعذرهما »[٢] وليس المقصود بالتعذر هنا هو عدم الاستطاعة ، إذ الحركات باطرادها مستطاعة في جمع المؤنث السالم والممنوع من الصرف ، ولكن المراد بتعذرها تعذر ورودها مطردة فيما استعملت العرب غيرها فيه .

(١) شرح المفصل ١/٥١ .
(٢) الهمع ١/٢١ ، ٢٢ .

ولا تتعذر الحركات إلاَّ في الأسماء الستة والمثنى وجمع المذكر والمؤنث السالمين وما لا ينصرف والأمثلة الخمسة والفعل المعتل الآخر ، والأسماء الستة أسماء مخصوصة ، والاسم المثنى مخصص من الاسم المفرد وكذلك الاسم المجموع ، وكلما تخصص الشيء ، تخصص في حكمه ، وهذا المعنى هو ما عناه الزجاجي بقوله « قد ذكرنا أن الشيء يكون له أصل يلزمه ، ونحو يطرد فيه ، ثم يعترض لبعضه علة تخرجه عن جمهور بابه ، فلا يكون ذلك ناقضاً للباب كما مثلنا ذلك فيما تقدم ، وذلك موجود في سائر العلوم ، حتى في علوم الديانات كما يقال بالإطلاق : الصلاة واجبة على البالغين من الرجال والنساء ثم نجد منهم من تلحقه علة تسقط عنه فرضها ، وكما يقال : من سرق من حرز قطع ، وقد نجد القطع ساقطاً عن بعضهم ، ولهذا نظائر كثيرة ، فكذلك حكم الإعراب وحقيقته ما ذكرناه ، ثم إنه عرض في بعض الكلام ضرورة دعت إلى جعل الإعراب حروفاً »(١) .

وعلى الإجمال نستطيع أن نقول إن هناك خمس عشرة علامة للإعراب هي الضمة والواو والألف والنون للرفع،والفتحة والألف والياء والكسرة وحذف النون للنصب ، والكسرة والفتحة والياء للجر ، والسكون وحذف حرف العلة وحذف النون للجزم ، ويرى المازني أن الجزم ليس بإعراب(٢) .

ويستلفت النظر هنا أن العلامة الواحدة قد تدل على حالتين إعرابيتين مختلفتين كدلالة الفتحة على النصب والجر ، ودلالة الكسرة على الجر والنصب ، ودلالة الألف على الرفع والنصب ودلالة الياء على النصب والجر ، ودلالة حذف النون على الجزم والنصب ، ولعل ذلك لتعدد الحالات الإعرابية وقلة العلامات الإعرابية ، وعلى أية حال فهذا نظام اللغة وليس لأحد يد في وضعه ، أو تعديله يقول سيبويه « ووافق النصب الجزم في الحذف ، كما وافق النصب الجر في الأسماء لأن الجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء »(٣) ولم

(١) الإيضاح ٧٢، ٧٣.
(٢) انظر الأشموني بحاشية الصبان ٦٦/١.
(٣) سيبويه ٥/١.

يسلم من آزدواج الدلالة في الإعراب غير الضمة ، أضف إلى هذا ازدواج الياء والألف في المثنى بين الإعراب والتثنية وكذلك الواو والياء في الجمع المذكر .

وقد تكلف الزجاجي وآبن جني والرضى محاولة تفسير اشتراك حالتين في علامة إعرابية واحدة(١) وقد لجأ الرضى إلى آعتبار عقلي بحت إذ يقول « ينبغي أن يقدر كل واحدة من الكسرتين في نحو : إن المسلماتِ وبالمسلماتِ غير الأخرى وكذا فتحتا نحو : إن أحمدَ وبأحمَد وياءا : إنّ المسلمينِ وبالمسلمِيْن وإن المسلِمِينَ وبالمسلمِينَ »(٢) ومهما أفسحنا المجال للتقدير ، فإن التنفيذ العملي في النطق واحد في كلتا العلامتين .

ولم تسلم العلامات الفرعية من خلاف ، ولكنه ـ فيما أرى ـ خلاف نظري لا فائدة من ورائه ، وإلاَّ فما الفائدة في حشد هذه الآراء الفردية المختلفة حول الألف والواو والياء هل هي الإعراب نفسه كما يرى الكوفيون ومعهم قطرب ، أو هي دلائل على الإعراب وليست بإعراب ولا حروف إعراب كما يرى المازني والمبرد والأخفش سعيد بن مسعدة أو هي نفسها الإعراب كما يرى الخليل وسيبويه ، أو أن انقلابها هو الإعراب كما ذهب أبو عمر الجرمي وتبعه آبن عصفور(٣) .

ومن البديهي أن يكون لكل رأي حججه ، ولا بد أن يكون للمخالفين حججهم ، ولا بد أن تستند هذه الحجج وتلك إلى أساس معين ، وتتقارع الآراء وتتصارع ، وكل ذلك ترف عقلي لا حاجة باللغة إليه لأنه « فاقد فكري » لا محصول له .

ولعل الذي دعاهم إلى كل هذا هو ربط الدلالة الوظيفية أو الحالة الإعرابية

(١) انظر : الإيضاح ١٢٤، والخصائص ١١١/١، وشرح الكافية ٢٩/١، ٣١.
(٢) الرضى : شرح الكافية ١٩/١.
(٣) انظر الايضاح ١٣٠ وما بعدها والإنصاف ١٠/١ وما بعدها إلى ص ٢٦ وشرح المفصل لابن يعيش ٥٢/١ والمقرب لابن عصفور ٤٨/١.

ـ كما يسميها الدكتور أيوب ـ بالعلامة الخاصة ، ولذلك رأوا توافقاً مع هذا اطراد العلامة في الدلالة ظاهرة أو مقدرة أو منوباً عنها .

أما نحن فنرى أن كل علامة من علامات الإعراب أصلية في نفسها فالضمة علامة إعراب أصلية فيما يمكن أن توجد فيه ، والواو علامة إعراب أصلية في الكلمات التي توجد فيها وكذلك بقية العلامات ، وأما الكلمات التي لا تقبل إحدى هذه العلامات فهي كلمات خالية من العلامة الإعرابية ، وليس معنى خلوها من العلامة الإعرابية أنها خالية من الإعراب ، إذ إنها لها حالة إعرابية تعرف عن طريق القرائن التي تكشف عن هذه الحالة الإعرابية من رتبة وصيغة وغير ذلك ، ففي مثل « أكرم عيسى موسى » لا توجد علامة إعرابية في كل من عيسى وموسى ولكن رتبة كل منهما تحدد حالته الإعرابية وظيفته في الجملة .

إذن هناك فرق بين الحالة الإعرابية والعلامة الإعرابية ، الحالة يمكن أن تلحظ في الذهن لأنها أمر آعتباري ، أما اللفظ فلا يمكن أن يلحظ ، بل إنه يقال أو لا يقال ولا ثالث لهذين الاحتمالين ، وبناء على هذا انقسمت الحالة الإعرابية إلى حالة ذات علامة إعرابية ظاهرة وحالة ليس لها علامة إعرابية ظاهرة . وتظهر الحالة الإعرابية بالعلامات التي نراها مكتوبة ونسمعها ملفوظة في أواخر الكلمات[1] ، ومعنى هذا أنه لاتوجد علامة مقدرة ، ولكن توجد حالة ليس لها علامة ظاهرة ولكن يدلّ عليها سياق الكلام وتضافر القرائن في داخل هذا السياق ، وقد توجد الحالة الإعرابية ممثلة في لفظ منطوق ، ولكن هذا اللفظ خال من علامة الحالة في آخره : مثل (الهدَى هُدَى الله) .

إن تقدير العلامة الإعرابية قد يكون سببه ما أضفاه النحاة على العلامة من دلالة على الفاعلية أو المفعولية أو غيرهما من الحالات الإعرابية ، ولذلك عندما يتعذر النطق بالعلامة الإعرابية يقدرونها وهذا التقدير نوع من الاطراد غير المعيب ، لأن تقدير العلامة المعينة دلالة على فهم الحالة الإعرابية من خلال

(١) انظر : د. أيوب دراسات نقدية في النحو العربي ٤٨ ، ومقدمة الرد على النحاة ٧٢.

القرائن والسياق في الجملة ولكنه لا يساعد على فهم وظيفة الكلمة التي يقدر فيها العلامة الإعرابية ، بل يصبح عبئاً زائداً عن الحاجة . وبعض النحاة يرى أنه « كلما قل الإضمار والتقدير كان أولى »[1] .

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٩٠.

ثالثاً : الإعراب ونظرية العامل

في أول صفحة من أول أثر نحوي ، يقترن الإعراب وعلاماته بما سماه النحاة « العامل » ويعد النحاة تعاقب علامات الإعراب على آخر الكلمة المعربة أثراً من آثار هذا العامل ، وهو الذي يحدثها ، أو يجلبها ، والأثر النحوي الأول الذي أعنيه هو « الكتاب » الذي جعله النحاة (قرآن النحو) يقول سيبويه : « وإنما ذكرت لك ثمانية مجار لأفرق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يحدث فيه العامل ، وليس شيء منها إلاّ وهو يزول عنه ، وبين ما يبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير شيء أحدث ذلك فيه من العوامل التي لكل عامل منها ضرب من اللفظ في الحرف »(1) فلكل عامل من العوامل ضرب من اللفظ أي حركة من حركات الإعراب في حرف الإعراب ، أي الحرف الأخير من الكلمة المعربة ، وقد روعي هذا المعنىٰ مراعاة شديدة في تعريفهم للإعراب ، بحيث لا يستطاع تفريق أحدهما عن الآخر ، فالعامل يقتضي أثراً هو الإعراب ، والإعراب يقتضي مؤثراً هو العامل ، وعلى ذلك يمكن القول مع فايس J. Weiss بأن « العامل والإعراب هما المحور الذي تدور حوله نظرية النحو عند نحاة العرب »(2) .

ولعلنا لسنا في حاجة إلى نقل الآراء التي ذكرها النحاة في تعليل آختيارهم لمصطلح الإعراب وما قيل في أوجه نقل هذا الاسم من الاستعمال اللغوي إلى مجال النحو وجعله مصطلحاً لأبرز ظاهرة فيه ، فسواء أكان من أعرب بمعنى أبان وأوضح ، أم من عرب بمعنى فسد والهمزة للإزالة أو للتعدية ، أم أنه منقول من التحبب ومنه امرأة عروب ، لأن المتكلم يتحبب إلى السامع عندما يتكلم

(1) سيبويه ١/٣.　　(1) دائرة المعارف الإسلامية ٣/٥٤٤ .

بالإعراب ، أم من أعرب إذا تكلم بالعربية(1) ، أقول : سواء أكان هذا أم ذاك فهذه كلها معان أُلبست للمصطلح وتلمست له ، وهي تكشف عن رأي أصحابها في الإعراب أكثر مما تكشف عن الإعراب نفسه .

وقد آتفق النحاة على أن محدث الإعراب أو مقتضي الإعراب هو العامل وهو « كل ما رفع أو جر أو نصب أو جزم »(2) لم يخالف في ذلك قديماً إلاّ آبن مضاء القرطبي ، وآختلفوا في ماهية الإعراب ، فذهب بعضهم إلى أنه معنى ، وذهب آخرون إلى أنه لفظي ، يقول آبن يعيش « وآعلم أنهم قد آختلفوا في الإعراب ما هو ، فذهب جماعة من المحققين إلى أنه معنى ، قالوا : وذلك آختلاف أواخر الكلم لاختلاف العوامل في أولها . . . والاختلاف معنى لا محالة ، وذهب قوم من المتأخرين إلى أنه نفس الحركات وهو رأي آبن درستويه فالإعراب عندهم لفظ لا معنى فهو عبارة عن كل حركة أو سكون يطرأ على آخر الكلمة في اللفظ يحدث بعامل ويبطل ببطلانه »(3) وقد اختار الرأي الأول كثير من النحاة وقالوا عنه إنه « ظاهر مذهب سيبويه »(4) وقد نقل السيوطي في « الأشباه والنظائر » حجج كل فريق ، والرد عليها ، دون أن يذكر لنا النتائج المترتبة على القول بأحد المذهبين أو ما يسمونه « ثمرة الخلاف » .

ومن أدلة القائلين بأن الإعراب معنى ـ وهو الاختلاف ـ إضافة الحركات إلى الإعراب والشيء لا يضاف إلى نفسه .

ومنها أيضاً أن الحركات قد تكون في المبنيّ فلا تكون إعراباً .

ومن أدلة القائلين بأن الإعراب هو الحركات أن الاختلاف أمر لا يعقل إلاّ بعد التعدد فلو جعل الاختلاف إعراباً لكانت الكلمة في أول أحوالها مبنية لعدم الاختلاف .

(1) انظر الأشباه والنظائر ١/٨٢ واللسان (عرب) .
(2) الجمل لعبد القاهر الجرجاني : ١٢ (تحقيق علي حيدر ، دمشق ١٩٧٢) .
(3) شرح المفصل ١/٧٢ .
(4) الأشموني ١/٤٨ .

ومنها أنه يقال « أنواع الإعراب رفع ونصب وجزم » ونوع الجنس مستلزم الجنس .

وقد رد أصحاب هذا الرأي على أصحاب الرأي الأول بأن ما آحتجوا به من إضافة الحركات للإعراب إنما هو من إضافة الأعم إلى الأخص للبيان كقولنا « كلّ الدراهم » فلما كانت الحركة تنقسم إلى حركة إعراب وحركة بناء قيل حركات الإعراب ، فالإضافة للتخصيص إذ الحركة عامة والإعراب خاص ، ولا شبهة في مغايرة العام للخاص ، فمسوغ الإضافة المغايرة وهي هنا موجودة .

وقد رد على الوجه الثاني بأنه لا يدل وجود الحركات في المبنيّ على أنها حركات الإعراب ، لأن الحركة إن حدثت بعامل فهي للإعراب ، وإلاَّ فهي للبناء ، ولذلك خصصها البصريون بألقاب غير ألقاب الإعراب[١] .

وعندما قال الرضى في شرح الكافية إن « الظاهر في آصطلاحهم أن الإعراب هو الاختلاف »[٢] عَلق عليه السيد الشريف قائلاً : « الظاهر في آصطلاحهم أن الإعراب هو الحركات والحروف وذلك لأن الإعراب إنما سمي إعراباً لأن فيه إبانة وكشفاً عن المعنىٰ ، والإبانة إنما هي للحركات والحروف أنفسها لأنها أعلام المعاني آتفاقاً كما يدل عليه قوله « الرفع آنتقال الآخر إلى علامة العمدة »[٣] وأيضاً سموا المعاني بالمقتضية أي للإعراب ، ولا شك أنها تقتضي أولاً وبالذات ما هي علامة لها ، وأما الاختلافُ فهو تابع لذلك الاقتضاء فالظاهر أن الإعراب هو تلك العلامات[٤].

وقد سبقت الإشارة إلى قول الزجاجي بأن الإعراب حركة ، وقد وصف هذا الاتجاه بأنه « الحق »[٥] على الرغم من أن الاتجاه الأول ـ وهو أن الإعراب

(١) انظر الأشباه والنظائر : ١/ ٧٩ ، ٨٠ والهمع ١/ ١٤ .
(٢) شرح الكافية ١/ ٢٤ .
(٣) هذه عبارة الرضى ١/ ٢٤ .
(٤) تقريرات السيد الشريف علي الرضى ١/ ٢٤ ، ٢٥ .
(٥) أنظر الأشباه والنظائر : ١/ ٧٩ .

معنوي والحركات إنما هي دلائل عليه ـ هو ظاهر قول سيبويه ، وآختيار الأعلم وكثير من المتأخرين ، وجعله آبن إياز قول أكثر أهل العربية[١] .

نحن إذن أمام آتجاهين أحدهما يطلق الإعراب ويعني به « التعليق » والعلامة الإعرابية معاً ، والآخر يقصر الإعراب على العلامات الإعرابية وحدها ، ونحن نميل إلى الرأي القائل بأن الإعراب هو نفس الحركات وهو رأي آبن درستويه وآبن مالك الذي نسب هذا الرأي إلى المحققين ، لأننا نرى أن العلامة الإعرابية قرينة من القرائن اللفظية في الجملة ، غير أننا لا نرى ما رأوه من آرتباط الإعراب بالعامل ، فضلاً عن أن الأخذ بهذا الرأي ـ في ظاهره ـ يعفينا من تكلف الإعراب في الأسماء المقصورة والجمل ذات المحل الإعرابي إذ لا تظهر عليها العلامات الإعرابية مطلقاً ، وكذلك الأسماء المنقوصة إذ لا تظهر عليها إلاَّ الفتحة فما دام الإعراب هو العلامات الإعرابية نفسها ، وهي لا تظهر في هذه الأنواع فهي إذن خالية من الإعراب ، وإذا أسقطنا العامل الذي يعمل فيها محلاً ، أو تقديراً أصبحت خالية من الإعراب الظاهر والمقدر أو المحلي ، وعلينا في تحديد وظائفها في الجملة أن نلجأ إلى وسائل أخرى غير هذه الوسيلة وهي تحديد وظائفها عن طريق فهم « التعليق » في الجملة .

نشأة نظرية العامل في النحو العربي:

رأينا أن سيبويه يربط بين الأثر الإعرابي والعامل في أول كتابه ، وليس سيبويه بداهة هو أول من تناول العامل بهذه الصورة ، فقد تعلم على أستاذه الخليل آبن أحمد ، وتأثر بمن عاصروه وسبقوه ، وإذا كان العامل قرين القياس ونتيجة العلة ، فإن بين سابقي سيبويه من شهر بالقياس والعلة ، فقد كان عبد اللّه بن أبي إسحاٰق (١١٣ هـ) شديد التجريد للقياس ، ويقال إنه كان أشد تجريداً للقياس من أبي عمرو[٢] ، وأما العلة فقد سئل الخليل بن أحمد عن

(١) السابق نفسه .
(٢) انظر أخبار النحويين البصريين ٢٥ ونزهة الألباء : ٢٦ .

العلل التي يعتل بها في النحو « فقيل له : عن العرب أخذتها أم آخترعتها من نفسك ؟ فقال : إن العرب نطقت على سجيتها وطباعها ، وعرفت مواقع كلامها ، وقام في عقولها علله ، وإن لم ينقل ذلك عنها ، وآعتللت أنا بما عندي أنه علة لما عللته منه »[1] .

والذي يولي كتاب سيبويه فضل نظر سوف يجد أن « كثيراً ممن روى عنهم سيبويه يستخدمون ضروباً من العلل تختلف في سهولتها وإغراقها »[2] .

فالإنسان بطبيعته ينزع إلى التعليل ، ويلجأ من أجل الفهم والإدراك إلى ربط الظواهر بعضها ببعض « ومن طبيعة العقل أن يتتبع الجزئيات ، ويجمع ما تشابه منها ليطلق عليها حكماً عاماً فيصل بالظاهرة إلى القاعدة العلمية ، ولذلك فليس غريباً أن يكون السؤال عن العلة قديماً وأن يكون التعليل مرافقاً للحكم النحوي منذ وجد ، وغرض التعليل هو أن يظهر خضوع الظاهرات لقواعد العلم وأحكامه ثم إن النحو لم يلبث أن تأثر بعلوم الدين والكلام فاستمد منها رغبة البحث عن العلة ، وأسلوب النظر فيها »[3] وهكذا الشأن في كل أمر ، يبدأ عفوياً ساذجاً ثم لا يلبث أن يقنن ، ثم تستبد بالقائمين عليه رغبة التجديد والإضافة فيثقل بما ليس من طبيعته ، ونجد ذلك واضحاً في العلة النحوية إذ يقسمها الزجاجي إلى ثلاثة أنواع حيث يقول « وعلل النحو بعد هذا على ثلاثة أضرب : عِلَل تعليمية ، وعلل قياسية ، وعلل جدلية نظرية »[4] ثم يمثل لكل نوع منها بمثال ، فأما العلل التعليمية فهي التي يتوصل بها إلى تعلم كلام العرب ، لأنا لم نسمع نحن ولا غيرنا كل كلامها منها لفظاً ، وإنما سمعنا بعضاً فقسنا عليه نظيره مثال ذلك أنا لما سمعنا قام زيد فهو قائم ، وركب فهو راكب ، عرفنا آسم الفاعل فقلنا ذهب فهو ذاهب ، وأكل فهو آكل ، وما أشبه ذلك ، ثم يقول « وهذا كثير

---

(١) الإيضاح للزجاجي ٦٥ ، ٦٦ .

(٢) انظر النحو العربي : العلة النحوية نشأتها وتطورها للدكتور مازن المبارك ٥١ - ٧١ وقارن بسيبويه ١/٤٨ ، ٦٤ ، ٨٤ ، ٢٢٤ ، ٣٩٢ ، ٤٢٤ وغيرها من الصفحات .

المصدر السابق .

(٤) الإيضاح في علل النحو ٦٤ .

جداً وفي الإيماء إليه كفاية لمن نظر في هذا العلم » وما أشار إليه الزجاجي بهذا المثال هو ما يعرف بالصوغ القياسي Analogic Creation كما يسميه الدكتور تمام حسان[1] وهو عملية يقوم بها العقل في قياس النظير على النظير وهو شيء فطري في الإنسان ، ويأتي بعد العلة التعليمية النوعان الآخران من العلل القياسية والجدلية النظرية ، ويظهر الفرق بين هذه الأنواع الثلاثة بمثال آخر طبق عليه الزجاجي وهو قولنا (إن زيداً قائم) إنْ قيل بم نصبتم زيداً ؟ قلنا : بإنَّ ؛ لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر لأنا كذلك علمناه ونعلمه ، ونلاحظ مرة أخرى أن هذه العلة أقرب إلى الوصف منها إلى أي شيء آخر ، فأما العلة القياسية فأن يقال لمن قال : لِمَ نصبت زيداً بإن في قوله إن زيداً قائم : ولم وجب أن تنصب إنَّ الاسم ؟ وبصرف النظر عن الجواب الذي ذكره الزجاجي ، فإن السؤال وحده كفيل ببيان الغاية التي يرمي إليها ، وهي غاية لا تفيد نطقاً أو تعليماً ، بل على العكس من ذلك قد تشغب على عقل الدارس ، وإلاَّ فهل يصدق أَنَّ إنَّ وأخواتها « ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول ، فحملت عليه فأعملت إعماله لمَّا ضارعته فالمنصوب بها مشبه بالمفعول لفظاً ، والمرفوع بها مشبه بالفاعل لفظاً فهي تشبه من الأفعال ما قُدِّم مفعوله على فاعله نحو ضرب أخاك محمدٌ وما أشبه ذلك »[2] فهذه علة لا تقوم على إدراك علاقة حقيقية بين إنَّ وأخواتها والفعل المتعدي لمفعول ، بل هي علاقة مفترضة تسوغ إعمالها النصب والرفع في نظر النحاة . وإذا كان هذا أمر العلة القياسية ، فأمر العِلَّة الجدليلة النظرية أشد ، ولعل في تسميتها توفيقاً كبيراً أصابه الزجاجي ، فهي لا تعدو أن تكون ضرباً من

---

(١) انظر : اللغة بين المعيارية والوصفية : ٢٩ وينبغي أن نشير هنا إلى آضطراب الترجمة إذ يسمى مرتجما « اللغة » لفندريس هذه الظاهرة نفسها بالمبتكرات القياسية (اللغة ٢٠٧) ويسميها الدكتور رمضان عبد التواب في ترجمته للغات السامية لنولدكه (ص ١٤) بالقياس البسيط ، ويسميها الدكتور إبراهيم أنيس بالقياس الطبيعي (من أسرار اللغة ١٦) ويسميها الدكتور عبد الرحمن أيوب في ترجمته للغة بين الفرد والمجتمع ليسبرسن (ص ١٧) بمحاكاة النظير ، ويسميها الدكتور أحمد مختار عمر بالقياس اللغوي (البحث اللغوي عند العرب ١٢٤) .

(٢) الإيضاح في علل النحو ٦٤ .

الجدل النظري لا يؤيده آستعمال ولا يسنده واقع ، يقول الزجاجي « وأما العلة الجدلية النظرية فكل ما يعتل به في باب « إنّ » بعد هذا مثل أن يقال : فمن أي جهة شابهت هذه الحروف الأفعال ؟ وبأي الأفعال شبهتموها ؟ أبا لماضية أم المستقبلة أم الحادثة في الحال أم المتراخية أم المنقضية بلا مهلة ؟ »[1] وحين شبهتموها بالأفعال لأي شيء عدلتم بها إلى ما قدم مفعوله على فاعله نحو ضرب زيداً عمرو ، وهلا شبهتموها بما قدم فاعله على مفعوله لأنه هو الأصل ، وذلك فرع ثان ؟ فأي علة دعتك إلى إلحاقها بالفروع دون الأصول ؟ وأي قياس اطرد لك في ذلك ؟ وحين شبهتموها بما قدم مفعوله على فاعله هلاّ أجزتم تقديم فاعليها على مفعوليها كما أجزتم ذلك في المشبه به في قولكم ضرب أخاك محمد وضرب محمد أخاك ؟ وهلاّ حين آمتنعت من ذلك لعلة ، لزمتموه ولم ترجعوا عنه فتجيزوه في بعض المواضع في قولكم إن خلفك زيداً وإن أمامك بكراً ، وما أشبه ذلك ؟ وهلا حين مثلتم عملها بعمل الفعل المتعدي إلى مفعول واحد نحو ضرب زيداً عمرو ، آمتنعتم من إجازة وقوع الجمل في موضع فاعلها في قولكم إن زيداً أبوه قائم ، وإن زيداً ما له كثير ، والفاعل لا يكون جملة ؟ ولم أجزتم وقوع الفعل موقع فاعلها في قولكم إن زيداً يركب وإن عبد اللّه ركب ، أرأيتم فعلاً وقع موقع الفاعل بدلاً منه نائباً عنه ؟ ما أرى كلامكم إلاّ ينقض بعضه بعضاً »[2] والزجاجي يطلق الجملة الأخيرة من كلامه هنا على سبيل الإثارة ، ولكني أراها صادقة واقعاً .

ولعلنا نلاحظ أن العلل الجدلية النظرية متفرعة عن العلة القياسية ، ولما كانت العلة القياسية نفسها آفتراضاً لا داعي له ، وقعت التناقضات التي كشفت عنها العلة الجدلية فالكلام ينقض بعضه بعضاً على حد قول الزجاجي ، ولكن النحاة لا يدعون هذا التناقض على ظاهره ، وإنما يغوصون وراء هذه العلل ويوغلون في التفريع والتماس العلائق التي تثبت أن الكلام غير متناقض وبذلك

(١) نلاحظ تقسيم الزجاجي للأفعال هنا بحسب الزمن .
(٢) الإيضاح ص ٦٥.

يبتعدون عن النص الأصلي الذي لا يحتاج لفهم علاقاته في داخله إلى كل هذا الجدل والنظر ، وهكذا ، يكون الهدف في أول أمره تعليمياً ، ثم يتحول إلى مجادلة ومناظرات تبتعد عن الغاية الأولى .

والنحاة أنفسهم لم ينكروا تأثر عللهم بالعلوم الأخرى كالفقه والكلام ، يقول أبو الفتح آبن جني « وكذلك كُتُب محمد بن الحسن ـ رحمه اللّه ـ إنما ينتزع أصحابنا منها العلل ، لأنهم يجدونها منثورة في أثناء كلامه ، فيجمع بعضها إلى بعض بالملاطفة والرفق ، ولا تجد له علة في شيء من كلامه مستوفاة محررة . وهذا معروف من هذا الحديث عند الجماعة ، غير منكور »[1] غير أنه يرى أن علل النحو ترجح علل الفقه ، وأنها أدنى إلى علل المتكلمين ، وإن كانت لا تبلغ قدرها ، ويرى أن علل النحو على ضربين أحدهما واجب لا بد منه لأن النفس لا تطيق في معناه غيره ، والآخر ما يمكن تحمله إلاّ أنه على تجشم واستكراه له[2] ، وعندما يتكلم آبن جني عن علل العربية ، لا يعني بذلك إلا حذاق النحويين ، المتقنين ، لا ألفافهم المستضعفين ، ولذلك نجد أن أكثر العلل عنده من النوع الأول « وما منه بد هو الأكثر ، وعليه اعتماد القول » ، ويقول « ولست تجد شيئاً مما علل به القوم وجوه الإعراب إلاّ والنفس تقبله ، والحس منطو على الاعتراف به » ويرى أن جميع علل النحو « مواطئة للطباع »[3] ولم يمثل للنوع الثاني الذي تقبله النفس على تجشم وآستكراه له « وهو كثير في كتب المتأخرين[4] .

وقد عقد كل من آبن الأنباري والسيوطي كلاماً كثيراً عن العلة وأنواعها وما قيل عنها ، فهي « واسعة الشعب » كما يقول السيوطي[5] ، وقد قسم المشهور منها إلى أربعة وعشرين نوعاً ، ومن خلال كلام آبن الأنباري والسيوطي ندرك

(١) الخصائص ١/١٦٣.
(٢) الخصائص ١/٨٨.
(٣) الخصائص ١/ ٥٠، ٥١.
(٤) انظر مثلاً حاشية الصبان علي الأشموني ١/ ٦١.
(٥) الاقتراح ٤٨.

عمق تأثر العلل النحوية بالعلل الفقهية حتى في بعض المصطلحات الخاصة بالفقه .

وليس « العامل » في أول أمره إلاَّ ضرباً من التعليل ، فقد رأى النحاة وهم يقعدون للغة أن الكلمة قد تأتي مرة مرفوعة ، وأخرى منصوبة وثالثة مجرورة وآستجابة لطبيعة التعليل التعليمي رأوا أن يربطوا ظاهرة رفع الأسماء بدواعيها أو بأحوالها التي تكون عليها فأداهم ذلك إلى القول بعوامل الرفع وعوامل النصب وغيرها من العوامل .

ولا يمكننا أن نغفل سبب نشأة النحو نفسه ، وآرتباط ذلك بغاية تعليم اللغة لغير العرب أو للعرب الذين تأثرت لغتهم بلغات الأجانب الذين آختلطوا بهم عن طريق المزاوجة والمجاورة وغير ذلك من تصريف شئون الحياة والدولة ، وكان لا بد أن يكون الهدف التعليمي مرتبطاً بقواعد معيارية واضحة ، فكانت « العوامل » « والعامل عندهم ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب »[١] وليست العوامل في أول أمرها إلاَّ ملاحظة تضام أجزاء الكلام بعضها إلى بعض ، والتعليق فيها أوآرتباط الوظائف ، غير أن تقدم الزمن وطول العهد بالدراسة النحوية ، والتخصص فيها ، وإرادة الاستمرار لها ، وتيارات الثقافة الوافدة وتطور العلوم الأخرى ، هذه كلها أدت إلى الابتعاد عن الغاية الأولى لنشأة النحو ، وأصبحت دراسة النحو نفسها هدفاً وغاية ، فوجدت نظرية العامل مع بقية المسائل النحوية من التفريع العقلي ، والتشعب في البحث ما أدى بالعامل إلى ما صار إليه .

وإذا تجاوزنا فرض بعض المستشرقين الذي مؤداه أن علم النحو العربي كله متأثر في أصل نشأته بالأبحاث اللغوية والمنطقية المترجمة[٢] فإن هناك كثيراً من الباحثين يرجعون نشأة العامل في النحو إلى التأثر بالمنطق والفلسفة ، وعلى

(١) المصباح في علم النحو للمطرزي : ٦١ (تحقيق الدكتور عبد الحميد طلب) .

(٢) انظر : دي بور تاريخ الفلسفة في الإسلام ٣٨ وبارتولد : تاريخ الحضارة الإسلامية ٢٥ .

رأس هؤلاء الدكتور إبراهيم بيومي مدكور الذي يرى أن مبدأ العلية الذي كان له شأن في النحو العربي لا يقل عن شأنه في المنطق الأرسطي « ذلك لأن العلة هي الدعامة التي يقام عليها القياس النحوي والمنطق وما نظرية العامل النحوية إلاَّ وليدة مبدأ العلية الفلسفي »[١] ومنهم من رأى أن العامل أثر من آثار الفلسفة الكلامية كالمرحوم الأستاذ إبراهيم مصطفى والدكتور مهدي المخزومي والأستاذ عباس حسن وكثيرين سواهم .

يقول المرحوم إبراهيم مصطفى « والنحاة في سبيلهم هذا متأثرون كل التأثر بالفلسفة الكلامية التي كانت شائعة بينهم ، غالبة على تفكيرهم آخذة حكم الحقائق المقررة لديهم »[٢] ، وسواء أكان السبب في نشأة العامل النحوي راجعاً إلى المنطق والفلسفة الأرسطية ، أم راجعاً إلى الفلسفة الكلامية ، في رأي هؤلاء وأولئك ، فإننا نرى أن نشأة العامل النحوي مرتبطة أساساً بمطلب غريزي في الإنسان وهو البحث عن سبب لكل ما يراه ، ولكن التأثر بالمؤثرات المختلفة هو الذي دعا إلى التوسع في « العامل » حتى صار إلى ما ينكره الدارسون اليوم .

وقد قسم النحاة العوامل إلى نوعين : لفظي ومعنوي ، واللفظي ضربان قياسي وسماعي ، وقد عرفوا العامل القياسي بأنه « ما صح أن يقال فيه : كل ما كان كذا فإنه يعمل كذا » وجملتها سبعة هي الفعل على الإطلاق ، واسم الفاعل ، واسم المفعول ، والصفة المشبهة والمصدر ، والاسم المضاف ، والاسم التام ، وهو الذي ينصب به التمييز لأنه تم بالتنوين ، وكل واحد من هذه له عمل خاص فمنها ما يعمل الرفع والنصب معاً ، ومنها ما يعمل النصب فحسب ، وأما العوامل اللفظية السماعية فهي ثلاثة أصناف : حروف وأفعال وأسماء ، وجملتها واحد وتسعون عاملاً ، فالحروف العاملة منها ما يعمل في

(١) في اللغة والأدب : ٥٠ (من بحث منطق أرسطو والنحو العربي) وأنظر : أصول النحو العربي للدكتور محمد عيد ٢٣٩ ، ٢٤٠ والبحث اللغوي عند العرب للدكتور أحمد مختار عمر ص ٢٤٦ .

(٢) إحياء النحو ٣١ وانظر مدرسة الكوفة ٢٦٠ ، واللغة والنحويين القديم والحديث ١٨٦ .

الاسم ، وهي نوعان عاملة في المفرد وعاملة في الجملة ، وما يعمل في المفرد إما جار وإما ناصب ، ومنها ما يعمل في الجملة ، ومن الحروف العاملة ما يعمل في الفعل المضارع إما النصب أو الجزم. ومن العوامل اللفظية السماعية أسماء تجزم المضارع على معنى إن ، ومنها أسماء تنصب أسماء نكرة على أنه تمييز ، ومنها أسماء الأفعال ، وأما العوامل اللفظية السماعية التي هي أفعال فهي أربعة أنواع وهي الأفعال الناقصة ، وأفعال المقاربة ، وأفعال المدح والذم ، وأفعال القلوب .

وأما العوامل المعنوية فهي شيئان عند سيبويه هما الابتداء ، ورافع الفعل المضارع وهو وقوعه موقعاً يصلح للاسم ، ويضيف أبو الحسن الأخفش عاملاً ثالثاً هو عامل الصفة وهو أن ترفع لكونها صفة لمرفوع ، وتنصب وتجر لكونها صفة لمنصوب أو مجرور وهذا معنى وليس بلفظ[1] .

ولم تسلم هذه العوامل من خلاف بين النحاة ، فمنها العامل القوي ، ومنها العامل الضعيف ومنها ما هو أصل ، ومنها ما هو فرع ، ومنها ما آختلف في تحديده ، ومنها ما آختلف فيه هو نفسه فمثلاً عامل الرفع في الفعل المضارع ، قيل : هو معنوي على الصحيح ، وذهب الكسائي إلى أن عامله لفظي وهو حروف المضارعة ، وعلى أنه معنوي آختلف فيه فقيل : هو تجرده من الناصب والجازم وعليه الفراء ، وقيل : هو تعريه من العوامل اللفظية مطلقاً ، وعليه جماعة من البصريين منهم الأخفش ، وقال الأعلم : ارتفع بالإهمال ، وقال جمهور البصريين : هو وقوعه موقع الاسم كقولك زيد يقوم ، فكونه وقع موقع قائم هو الذي أوجب له الرفع ، وقال ثعلب : ارتفع بنفس المضارعة ، وقال بعضهم : ارتفع بالسبب الذي أوجب له الإعراب ، لأن الرفع نوع من الإعراب . ويكفينا في التعليق على كل هذه الآراء ما قاله أبو حيان « وليس لهذا الخلاف

(١) هذا تلخيص لما في الجمل، والعوامل المائة لعبد القاهر الجرجاني ، والمصباح في النحو للمطرزي .

فائدة ، ولا ينشأ عنه حكم نطقي »[1] فالفعل المضارع مرفوع في بعض حالاته ، وكفى .

وهذه العوامل مع آختلافهم حول بعضها هي التي كتب لها البقاء في النحو العربي على هذا الفهم السابق ولكن هناك صوتين ارتفعا بنغمة مخالفة ، وكان أولهما لا يعدو أن يكون خطرة ذكية من الخطرات التي تثور في الذهن ، ثم تمضي ، ويبقى صاحبها على ما يدين به ، وكان الثاني استجابة لمذهب ديني معين أراد صاحبه أن يفرضه على أنواع النشاط الفكري الأخرى فعمد إلى النحو بوصفه علماً من العلوم التي لها الصدارة في عصره ، وقد أفاد صاحب الدعوة الثانية من صاحب النظرة الأولى ، وقد أشار إلى ذلك ، ويحلظ أنه لم يكتب لكلتا هاتين الدعوتين الذيوع والانتشار ، لأن الأولى لم يعمل بها صاحبها كما أنه لم يرتب على القول بها أثراً في التناول النحوي ، وأما الثانية فقد عدت خروجاً على المألوف المعهود ، وكل خروج على المألوف غالباً ما يقابل بالإنكار . وأغلب الظن أن هذه الدعوة لم يكتب لها في حياة صاحبها مثل ما كتب لها منذ حقق كتابه ونشر على الناس في عصرنا الحاضر ، ونعني بالخطرة الأولى رأي آبن جني في العامل ، وبالدعوة الثانية رأى آبن مضاء القرطبي.

لمحة آبن جني :

لم يخرج آبن جني عن مألوف النحاة في نظرته للعامل النحوي في معالجته للنصوص أو في تناوله للأوجه الإعرابية المختلفة في كتبه المتعددة ، غير إشارة منه في خصائصه تلفتنا إلى أن العامل الحقيقي ليس هو العوامل اللفظية والمعنوية التي أشار إليها النحاة، وإنما هو المتكلم نفسه ولم يكن يعني بذلك إلغاء العوامل النحوية بوضعها المعروف ، بل هي خطرة خطرت له إذ رأى المتكلم باللغة هو الذي يجري الرفع والنصب والجر على لسانه ، يقول آبن جني : وإنما قال النحويون : عامل لفظي وعامل معنوي ليروك أن بعض العمل يأتي مسبباً عن

(١) الأشباه والنظائر ١/ ٢٦٤ ، ٢٦٥ .

لفظ يصحبه ، كمررت بزيد ، وليت عمراً قائم ، وبعضه يأتي عارياً من مصاحبة لفظ يتعلق به ، كرفع المبتدأ بالابتداء ، ورفع الفعل لوقوعه موقع الاسم ، هذا ظاهر الأمر ، وعليه صفحة القول ، فأما في الحقيقة ، ومحصول الحديث ، فالعمل مع الرفع والنصب والجر والجزم إنما هو للمتلكم نفسه ، لا لشيء غيره ، وإنما قالوا : لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ ، أو باشتمال المعنى على اللفظ وهذا واضح[1] .

ونحن نستدل من هذا النص على أن جوهر نظرية العامل هو ما يسمى بالقرائن النحوية وأن العامل في نقائه الفطري فهم صحيح لعلائق التركيب ، وبعد ذلك ، هل كان لدى آبن جني فكرة جديدة عن التعليق في الجملة ، أو ترابط الوظائف النحوية فيها ، وآكتفى بهذه الإشارة العابرة ، خشية الخروج عن المألوف ، وآتقاء لغضبة النحاة ؟ إن أبا الفتح ينسب الرفع والنصب والجر والجزم إلى المتكلم ، فهل يقصد بذلك أن كل متكلم يجري في كلامه على سنن يتبعه هو دون غيره فيكون لكل متكلم نظام خاص به ، أو أنه يعلم أن المتكلم باللغة يجري في آستخدامه لها على سنن الجماعة ؟ وإن آبن جني بالتأكيد يقصد بالمتكلم هنا مجموعة المتكلمين باللغة ، ويريد أن يقول إن العرف اللغوي هو الذي يحدد الرفع والنصب والجر والجزم ، ولعل العبارة التي ذكرها بعد ذلك دالة على ما يريد « وإنما قالوا لفظي ومعنوي لما ظهرت آثار فعل المتكلم بمضامة اللفظ للفظ » فمضامة اللفظ للفظ هذه ، هي النظام اللغوي بأوسع معانيه ، إذ ليس كل لفظ بوسعه أن ينضم إلى لفظ آخر عشوائياً ، وإنما ينضم اللفظ المخصوص إلى لفظ مخصوص بهيئة مخصوصة وترتيب مخصوص وعلامة مخصوصة وهذا هو جوهر تركيب الجملة أو تأليفها ، والعرف اللغوي العام هو الذي يضع هذه القواعد .

على أية حال ، هذه هي لمحة آبن جني التي ألقي بها عَرَضاً ، وتركها

(١) الخصائص ١/١٠٩، ١١٠.

ومضى دون أن ينميها أو يوضحها ، ولعله آكتفى بالإشارة فيها ، معتقداً بذلك أنه أبرأ إلى اللّه ذمته في فهم « العامل » النحوي .

وقد وجد من يتابعه في هذا الفهم على آستحياء أيضاً كالعلامة الرضي الذي يقول « فالموجد لهذه المعاني هو المتكلم ، والآلة العامل ، ومحلها الاسم ، وكذا الموجد لعلامات هذه المعاني هو المتكلم ، لكن النحاة جعلوا الآلة كأنها هي الموجدة للمعاني وعلاماتها فلهذا سميت الآلات عوامل ، ويقول أيضاً عن العامل إنه « الشيء الذي يختلف آخر المعرب به لأن الاختلاف حاصل من العامل بالأدلة التي هي الإعراب فهما في الظاهر كالقاطع والسكين وإن كان فاعل الاختلاف في الحقيقة هو المتكلم بآلة الإعراب إلاَّ أن النحاة جعلوا العامل كالعلة المؤثرة وإن كان علامة لا علة ولهذا سموه عاملاً »[1] .

ويقول أيضاً « اعلم أن محدث هذه المعاني في كل آسم هو المتكلم وكذا محدث علاماتها لكنه نسب إحداث هذه العلامات إلى اللفظ الذي بواسطته قامت هذه المعاني بالاسم فسمي عاملاً لكونه كالسبب للعلامة كما أنه كالسبب للمعنى المُعْلَم فقيل العامل في الفاعل هو الفعل لأنه به صار أحد جزئي الكلام[2] .

ويقول أيضاً « العامل النحوي ليس مؤثراً في الحقيقة . . . بل هو علامة »[3] .

دعوة آبن مضاء إلى إلغاء العامل :

أما الدعوة التي لم يكتب لها في حياة صاحبها مثل ما كتب لها في عصرنا الحاضر ، فهي دعوة آبن مضاء إلى إلغاء العامل وما ترتب عليه في النحو ، إذ رأى أن « النحويين ـ رحمة اللّه عليهم ـ قد وضعوا صناعة النحو لحفظ كلام العرب من اللحن ، وصيانته عن التغيير ، فبلغوا من ذلك إلى الغاية التي أموا ، وآنتهوا إلى

(١) شرح الكافية ١/١٨ .
(٢) شرح الكافية ١/٢١ .
(٣) السابق ١/٢٢ .

المطلوب الذي آبتغوا ، إلاَّ أنهم التزموا ما لا يلزمهم ، وتجاوزوا فيها القدر الكافي فيما أرادوه منها ، فتوعرت مسالكها ، ووهنت مبانيها ، وآنحطت عن رتبة الإقناع حججها حتى قال شاعر فيها :

ترنو بطرف ساحر فاتر   أضعف من حجة نحويّ

على أنها إذا أخذت المأخذ المبرأ من الفضول ، المجرد عن المحاكاة والتخييل كانت من أوضح العلوم برهاناً ، وأرجح المعارف عند الامتحان ميزاناً ، ولم تشتمل إلا على يقين ، أو ما قاربه من الظنون »[1] ولذلك ألف كتابه الذي سماه « الرد على النحاة » وبين أن قصده من هذا الكتاب هو أن يحذف « من النحو ما يستغني النحوي عنه » وأن ينبه على « ما أجمعوا على الخطأ فيه »[2] .

وكان أول ما يرى آبن مضاء أن النحوي يستغني عنه ، وأن النحاة قد أجمعوا على الخطأ فيه هو العامل يقول « فمن ذلك آدعاؤهم أن النصب والخفض والجزم لا يكون إلاَّ بعامل لفظي ، وأن الرفع منها يكون بعامل معنوي » وذكر ما قاله سيبويه وعلق عليه قائلاً « فظاهر هذا أن العامل أحدث الإعراب وذلك بين الفساد » وأشار إلى رأي آبن جني ، وقال عنه إن « هذا قول المعتزلة » وخلص إلى ما يراه قائلاً « وأما مذهب أهل الحق فإن هذه الأصوات إنما هي من فعل اللّه تعالى ، وإنما تنسب إلى الإنسان كما ينسب إليه سائر أفعاله الاختيارية .

وأما القول بأن الألفاظ يحدث بعضها بعضاً فباطل عقلاً وشرعاً ، لا يقول به أحد من العقلاء لمعان يطول ذكرها فيما المقصود إيجازه ، منها أن شرط الفاعل أن يكون موجوداً حينما يفعل فعله ، ولا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه

---

(١) الرد على النحاة ٨٠، ٨١.
(٢) السابق ٨٥.

إلاَّ بعد عدم العامل ، فلا ينصب زيد بعد إن في قولنا إن زيداً إلاَّ بعد عدم إن[1] .

ولعلنا ندرك لأول وهلة أن دعوة آبن مضاء ليست قائمة على أساس لغوي ، بل هي قائمة على أساس منطقي ديني أو شرعي ولذلك سمي بعض الباحثين العامل عنده « العامل التوفيقي »[2] ، فهو ينسب الرفع والنصب والجر والجزم إلى اللّه سبحانه وتعالى ، ولعل آبن مضاء قد وقع هنا فيما أراد أن يوقع النحاة فيه من الحرج الديني لأنه يرى أن في تقدير بعض أنواع العوامل « افتراء على اللّه ، وآنتحال كلام لم يقله سبحانه »[3] ومن الممكن أن نتوجه بهذا السؤال إلى آبن مضاء : أليس ربّ تميم هو ربّ الحجازيين ؟ وإذا كان الجواب بالنفي فإن ابن مضاء حينئذ يكون قد خرج عن ربقة الإسلام ، وإذا كان الجواب بالإيجاب فإننا نقول له : لماذا ينصب الله الخبر بعد (ما) الحجازية ، ويرفعه بعد (ما) التميمية ؟ ولماذا بني الله باب حذام على الكسر عند الحجازيين وجعل ما آخره راء عند بني تميم كذلك ، ثم أعرب ماليس آخره راء عندهم ؟ ولماذا بني الله (أمسِ) على الكسر عند الحجازيين إذا أردت به اليوم الذي قبل يومك ، وقسمه عند بني تميم قسمين فمرة هو معرب إعراب مالا ينصرف ، وأخرى هو مبنى على الكسر نصباً وجراً ومعرب بالضمة رفعاً ؟[4] .

ونتابع أدلة آبن مضاء فنراه يشترط للفاعل أن يكون موجوداً حينما يفعل فعله ، في حين لا يحدث الإعراب فيما يحدث فيه إلاَّ بعد عدم العامل ، ومراده بعدم العامل أي انتهاء النطق به فعندما أقول (إن زيداً) أنصب زيداً بإن بعد أن ينقضي النطق بها ، وتصبح معدومة ، وهذه فكرة فلسفية وقد رأينا أن العامل عند النحاة ـ كما يرى كثير من الباحثين ـ جاء نتيجة للفلسفة ، فابن مضاء يستبدل بفلسفة واضحة فلسفة غامضة .

---

(١) السابق ٨٧.
(٢) انظر د. المخزومي مدرسة الكوفة ٢٦٥ .
(٣) انظر علي النجدي ناصف : من قضايا اللغة والنحو ١٠٥ .
(٤) قطر الندى وبل الصدى لابن هشام من ص ٥ ـ ١٠ (تحقيق محيي الدين) .

ويؤكد آبن مضاء دعوته بقوله « فإن قيل : بم يرد على من يعتقد أن معاني هذه الألفاظ هي العاملة ؟ قيل : الفاعل عند القائلين به إما أن يفعل بإرادة كالحيوان ، وإما أن يفعل بالطبع كما تحرق النار ويبرد الماء ، ولا فاعل إلاَّ اللّه عند أهل الحق ، وفعل الإنسان وسائر الحيوان فعل للّه تعالى ، كذلك الماء والنار وسائر ما يفعل . . . وأما العوامل النحوية فلم يقل بعملها عاقل لا ألفاظها ، ولا معانيها لأنها لا تفعل بإرادة ولا بطبع »[1] ويستشعر مغالاته فيما ذهب إليه فيستدرك قائلاً « فإن قيل : إن ما قالوه من ذلك إنما هو على وجه التشبيه والتقريب وذلك أن هذه الألفاظ التي نسبوا العمل إليها إذا زالت زال الإعراب المنسوب إليها ، وإذا وجدت وجد الإعراب ، وكذلك العلل الفاعلة عند القائلين بها . قيل : لو لم يسقهم جعلها عوامل إلى تغيير كلام العرب ، وحطه عن رتبة البلاغة إلى هجنة العي ، وآدعاء النقصان فيما هو كامل ، وتحريف المعاني عن المقصود بها لسومحوا في ذلك ، وأما مع إفضاء آعتقاد كون الألفاظ عوامل إلى ما أفضت إليه فلا يجوز آتباعهم في ذلك »[2] ونحن نتفق مع آبن مضاء في كلامه الأخير هذا ، لأنه كلام نابع من ملاحظة النصوص ، وأثر نظرية العامل فيها .

ويمضي آبن مضاء في دعوته فيلغي كل ما يترتب على العامل من حذف وتقدير وآستتار ، ومتعلقات الجار والمجرور ويعيب على النحاة صناعتهم البارزة في بابي التنازع والاشتغال ويستعرض صورهما ويرى الاقتصار على ما ورد به السماع فحسب، ويرى أن إجماع النحويين على القول بالعامل ليس بحجة على من خالفهم ، ويقول ابن مضاء مستشعراً الاعتراض « فإن قيل : أنت قد أبطلت أن يكون في الكلام عامل ومعمول ، فأرنا كيف يتأتى ذلك مع الوصول إلى غاية النحو قلت : أورد هذا في أبواب تدل على ما سواها بالأحرى ، وقد شرعت في كتاب يشتمل على أبواب النحو كلها ، فإن قضى اللّه تعالى بإكماله انتفع به من لم يعقه التقليد ، وإلاَّ فيستدل بهذه الأبواب على غيرها »[3] وليت هذا

(١) الرد على النحاة ٨٧، ٨٨.
(٢) السابق ٨٨.
(٣) الرد على النحاة ١٠٧.

الكتاب الذي وعد به قد كمل ، أو ليته قد وصل إلينا ، إذن لعرفنا كيف عالج النحو من غير عامل ولا معمول .

والحق أن آبن مضاء عندما تعامل مع النصوص مباشرة ، وبصرف النظر عن الجانب النظري في كتابه ، حالفه التوفيق إلى حد كبير ، يقول « ومما قالوا فيه ما لم يفهم ، وأضمروا فيه ما يخالف مقصد القائل ، أبواب نصب الفعل ، وقد تكلمت منها على باب الفاء والواو ، ليستدل بهما على غيرهما ، ويعلم أن ما أضمروه لا يحتاج إليه في إعطاء القوانين التي يحتفظ بها كلام العرب »[1] وعرض لفاء السببية ، وواو المعية في تناول أقرب لروح اللغة ووصفها الدقيق ، وربط بين العلامة الإعرابية ودلالة الجملة من غير تقدير لأن المضمرة وجوباً في رأي النحاة .

ومهما يكن من أمر فإن آبن مضاء يعد أول من رفع الصوت عالياً بإلغاء نظرية العامل في النحو العربي ، بصرف النظر عن دوافعه المذهبية أو الدينية ، وقد اتكأ على أقواله كثير من الباحثين المعاصرين ، ورأوا في أقواله ما يؤيده علم اللغة الحديث ، وجهدوا في إثبات ذلك والتدليل عليه[2] .

من آثار نظرية العامل في النحو العربي :

يمكن أن يقال بإجمال إن معظم المآخذ التي تؤخذ على النحو العربي سببها هو « العامل » بكل ما يترتب عليه من مشكلات ، فالعامل مشكلة « واضحة الأثر في تعقيد النحو ، وإفساد الأساليب البيانية الناصعة ، فليس خطرها مقصوراً على المسائل النحوية بل تجاوزها إلى التحكم الضار في فنون القول الأدبي الرائع »[3] على حد تعبير باحث يعد من أشهر نحويي العصر الحديث التقليديين ، وهو صاحب « النحو الوافي » .

(١) السابق ١٤٢ .
(٢) انظر : د. محمد عيد (أصول النحو العربي في نظر النحاة ورأي آبن مضاء وعلم اللغة الحديث) وقد عالج فيه القياس والتعليل والتأويل والعامل .
(٣) اللغة والنحو بين القديم والحديث ١٨٦ .

وسوف نجمل هنا بعض الآثار التي ترتبت على القول بنظرية العوامل بالصورة المألوفة في كتب النحو ، دون الاعتماد على أقوال الباحثين في نقده ، إذ إن نقداته مشهورة متداولة تجدها مبثوثة في كلام كل من يحاول في النحو تجديداً ، أو يزعم ذلك بحيث أصبح التجديد في النحو يعني أول ما يعني هدم نظرية العامل ، وأصبح القول بهدم العامل سنة المجددين من لدن آبن مضاء إلى اليوم ، حتى إن بعض من حاولوا ذلك كان يكتفي بهدم العامل ، ولا يقدم بديلاً ينتظم النحو ، ويعين على فهمه ودرسه ، وتدريسه .

والذي يتتبع آثار العامل في النحو العربي يدرك أنه أسهم بنصيب كبير في أمور عديدة منها :

١ ـ توسيع شقة الخلاف بين البصريين والكوفيين وبين أتباع الاتجاه الواحد بعضهم مع البعض الآخر فبرغم آتفاق الفريقين على أهمية « العامل » ودوره في الإعراب ، نجدهم يختلفون حول بعض أنواعه خلافاً لا آتفاق فيه ، ولا فائدة من وراء بعضه ، وفيما يلي أمثلة لهذا :

(أ) ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر ، والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان ، وذهب البصريون إلى أن المبتدأ يرتفع بالابتداء ، وأما الخبر فاختلفوا فيه ، فذهب قوم إلى أنه يرتفع بالابتداء وحده ، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالابتداء والمبتدأ معاً ، وذهب آخرون إلى أنه يرتفع بالمبتدأ ، والمبتدأ يرتفع بالابتداء[١] .

(ب) ذهب الكوفيون إلى أن الظرف يرفع الاسم إذا تقدم عليه ، ويسمون الظرف المحل ومنهم من يسميه الصفة ، وذلك نحو قولك « أمامك زيد » وفي الدار عمرو ، وإليه ذهب أبو الحسن الأخفش في أحد قوليه ، وأبو العباس محمد بن يزيد المبرد من البصريين ، وذهب البصريون إلى أن

(١) انظر المسألة ٥ من الإنصاف لابن الانباري ١/ ٣٠.

الظرف لا يرفع الاسم إذا تقدم عليه وإنما يرتفع بالابتداء[١] .

(حـ) ذهب الكوفيون إلى أن لولا ترفع الاسم بعدها نحو لولا زيد لأكرمتك ، وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بالابتداء[٢] .

(د) ذهب الكوفيون إلى أن العامل في المفعول النصب الفعلُ والفاعلُ جميعاً ، نحو ضرب زيد عمراً . وذهب بعضهم إلى أن العامل هو الفاعل ، ونص هشام آبن معاوية صاحب الكسائي على أنك إذا قلت « ظننت زيداً قائماً » تنصب زيداً بالتاء وقائماً بالظن . وذهب خلف الأحمر من الكوفيين إلى أن العامل في المفعول معنى المفعولية والعامل في الفاعل معنى الفاعلية . وذهب البصريون إلى أن الفعل وحده عمل في الفاعل والمفعول جميعاً[٣] .

(هـ) ذهب الكوفيون إلى أن قولهم « زيداً ضربته » منصوب بالفعل الواقع على الهاء وذهب البصريون إلى أنه منصوب بفعل مقدر ، والتقدير فيه : ضربت زيداً ضربته[٤] .

(و) ذهب الكوفيون في إعمال الفعلين « أكرمني وأكرمت زيداً ، وأكرمت وأكرمني زيد » إلى أن إعمال الفعل الأول أولى ، وذهب البصريون إلى أن أعمال الفعل الثاني أولى[٥] .

(ز) ذهب الكوفيون إلى أن (ما) في لغة أهل الحجاز لا تعمل في الخبر ، وهو منصوب بحذف حرف الخفض ، وذهب البصريون إلى أنها تعمل في الخبر وهو منصوب بها[٦].

(١) انظر المسألة ٦ من الإنصاف ١/ ٣٨ .
(٢) انظر المسألة ١٠ من الإنصاف لابن الانباري ١/ ٥٢.
(٣) انظر المسألة ١١ من الانصاف ١/ ٥٦.
(٤) انظر المسألة ١٢ من الانصاف ١/ ٦٠.
(٥) انظر المسألة ١٢ من الانصاف ١/ ٦١.
(٦) السابق ١/ ١٠٧ .

(ح) ذهب الكوفيون إلى أن (إنّ) وأخواتها لا ترفع الخبر نحو « إن زيداً قائم » وما أشبه ذلك ، وذهب البصريون إلى أنها ترفع الخبر[1] .

(ط) ذهب الكوفيون إلى أن (إنْ) المخففة من الثقيلة لا تعمل النصب في الاسم ، وذهب البصريون إلى أنها تعمل[2] .

(ي) ذهب الكوفيون إلى أن الظرف ينتصب على الخلاف إذا وقع خبراً للمبتدأ ، نحو (زيد أمامك) وعمرو وراءك ، لأنك إذا قلت : زيد أخوك ، فزيد هو الأخ فكل واحد منهما رفع الآخر ، وإذا قلت زيد خلفك فإن خلفك مخالف لزيد ، لأنه ليس إياه[3] فنصب بالخلاف وذهب أبو العباس أحمد بن يحيىٰ ثعلب من الكوفيين إلى أنه ينتصب لأن الأصل في قولك أمامك زيد : حلّ أمامك فحذف الفعل وهو غير مطلوب ، وآكتفى بالظرف منه فبقي منصوباً على ما كان عليه مع الفعل . وذهب البصريون إلى أنه ينتصب بفعل مقدر ، والتقدير فيه : زيد آستقر أمامك وعمرو آستقر وراءك . وذهب بعضهم إلى أنه ينتصب بتقدير آسم فاعل والتقدير : زيد مستقر أمامك ، وعمرو مستقر وراءك[4] . وذهب أبو بكر بن السراج إلى أن الظرف قسم قائم برأسه وليس له عامل محذوف[5] .

(ك) ذهب الكوفيون إلى أن المفعول معه منصوب على الخلاف ، وذلك نحو قولهم آستوى الماءُ والخشبةَ وجاء البردُ والطيالسةَ ، وذهب البصريون إلى أنه منصوب بالفعل الذي قبله بواسطة الواو ، وذهب أبو إسحٰاق الزجاج من البصريين إلى أنه منصوب بتقدير عامل ، والتقدير : ولابس الخشبة وما أشبه ذلك ، لأن الفعل لا يعمل في المفعول وبينهما الواو . وذهب أبو الحسن الأخفش إلى أن ما بعد الواو ينتصب بانتصاب مع في نحو جئت معه[6] .

(١) السابق ١/ ١١٥ .
(٢) السابق ١/ ١٢٣ .
(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٩١ .
(٤) الانصاف ١/ ١٥٢ .
(٥) انظر حاشية الخضري على آبن عقيل ١/ ٩٦ .
(٦) الإنصاف ١/ ١٥٥ .

(ل) آختلف مذهب الكوفيين في العامل في المستثنى النصب في نحو « قام القوم إلا زيداً » ، فذهب بعضهم إلى أن العامل فيه (إلا) وإليه ذهب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد وأبو إسحاق الزجاج من البصريين ، وذهب الفراء ومن تابعه من الكوفيين ـ وهو المشهور من مذهبهم ـ إلى أن (إلاّ) مركبة من إنّ ولا ثم خففت إنّ وأدغمت في لا فنصبوا بها في الإيجاب آعتباراً بإن ، وعطفوا بها النفي آعتباراً بلا ، وحكى عن الكسائي أنه قال : إنما نصب المستثنى لأن تأويله قام القوم إلاّ أن زيداً لم يقم ، وحكى عنه أيضاً أنه قال : ينتصب المستثنى لأنه مشبه بالمفعول . وذهب البصريون إلى أن العامل في المستثنى هو الفعل أو معنى الفعل بتوسط إلاّ[1] .

(م) ذهب الكوفيون إلى أن واو رب تعمل في النكرة الخفض بنفسها ، وإليه ذهب أبو العباس المبرد من البصريين ، وذهب البصريون إلى أن واو رب لا تعمل وإنما العمل لرب مقدرة[2] .

(ن) ذهب الكوفيون إلى أنه يجوز الخفض في القسم بإضمار حرف الخفض من غير عوض ، وذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ذلك إلاّ بعوض نحو ألف الاستفهام نحو قولك للرجل : آللّهِ ما فعلت كذا ؟ أو هاء التنبيه نحو « ها اللّهِ »[3] .

(س) ذهب الكوفيون إلى أن الفعل المضارع في نحو قولك « لا تأكل السمك وتشربَ اللبن » منصوب على الصرف ، وهو الخلاف لأن الثاني مخالف للأول ومصروف عنه ، وذهب البصريون إلى أنه منصوب بتقدير أن ، وذهب أبو عمر الجرمي من البصريين إلى أن الواو هي الناصبة بنفسها ، لأنها خرجت عن باب العطف[4] .

(ع) ذهب الكوفيون إلى أن لام الجحد هي الناصبة بنفسها ، ويجوز إظهار أن

(١) الإنصاف ١/ ١٦٧ .
(٢) السابق ١/ ٢٣١ .
(٣) السابق ١/ ٢٣٩ .
(٤) السابق ٢/ ٣٢٣ .

بعدها للتوكيد نحو ما كان زيد لأن يدخل دارك ، وذهب البصريون إلى أن الناصب للفعل (أن) مقدرة بعدها ، ولا يجوز إظهارها[1] .

(ف) ذهب الكوفيون إلى أن (حتى) تكون حرف نصب ينصب الفعل من غير تقدير أن نحو قولك « أطع اللّه حتى يدخلك الجنة » وتكون حرف خفض من غير تقدير خافض نحو قولك « مطلته حتى الشتاء » وذهب الكسائي إلى أن الاسم يخفض بعدها بإلى مضمرة أو مظهرة . وذهب البصريون إلى أنها في كلا الموضعين حرف جر والفعل بعدها منصوب بتقدير أن والاسم بعدها مجرور بها[2] .

(ص) ذهب الكوفيون إلى أن جواب الشرط مجزوم على الجوار ، واختلف البصريون فذهب الأكثرون إلى أن العامل فيهما حرف الشرط ، وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط وفعل الشرط يعملان فيه ، وذهب آخرون إلى أن حرف الشرط يعمل في فعل الشرط ، وفعل الشرط يعمل في جواب الشرط وذهب أبو عثمان المازني إلى أنه مبنى على الوقف[3] .

(ق) ذهب الكوفيون إلى أنه إذا تقدم الاسم المرفوع بعد إن الشرطية نحو قولك إنْ زيدٌ أتاني آته فإنه يرتفع بما عاد إليه من الفعل من غير تقدير فعل . وذهب البصريون إلى أنه يرتفع بتقدير فعل والتقدير فيه إن أتاني زيد ، والفعل المظهر تفسير لذلك الفعل المقدر وحكى عن أبي الحسن الأخفش أنه يرتفع بالابتداء[4] .

(ر) جاء في الهمع : في رافع الفاعل أقوال : أحدها ـ وعليه الجمهور ـ أنه العامل المسند إليه من فعل أو ما ضمن معناه ، الثاني : أن رافعه الإسناد أي النسبة فيكون العامل معنوياً ، وعليه هشام ، ورد بأنه لا يعدل إلى جعل العامل معنوياً إلاّ عند تعذر اللفظي الصالح وهو هنا موجود . الثالث شبهه

---

(1) السابق ٢/٣٤٦.
(2) السابق ٢/٣٤٨.
(3) السابق ٢/٣٥٢.
(4) السابق ٢/٣٥٩.

بالمبتدأ من حيث إنه يخبر عنه بفعله كما يخبر عن المبتدأ بالخبر ، ورد بأن الشبه معنوي والمعاني لم يستقر لها عمل في الأسماء . الرابع كونه فاعلاً في المعنىٰ ، وعليه خلف كما نقله أبو حيان ، ورد بقولهم : مات زيد ، وما قام عمرو . الخامس ذهب قوم من الكوفيين إلى أنه يرتفع بإحداثه الفعل ، كذا نقله ابن عمرون . السابع نقل عن خلف أن العامل فيه معنى الفاعلية[1] .

هذه بعض الآثار التي ترتبت على نظرية العامل متمثلة في الخلاف بين النحاة ، وهي وأمثالها كثيرة في بطون كتب النحو ، ولا سيما الحواشي ، ـ ولا شك أن هذه الخلافات أسهمت في إثقال كاهل النحو العربي بما هو منه براء ، ورغبت الناس عنه ، وزهدتهم فيه .

٢ ـ ومن آثار فكرة العامل في النحو العربي أنه شغل النحاة عن دراسة الجملة العربية دراسة أسلوبية ، بل تعلقت الدراسة بالبحث عن العوامل ، فتوزعت قواعد الحكم الواحد على أبواب مختلفة ، وآهتمت كتب النحو بالمرفوعات والمنصوبات والمجرورات أكثر من آهتمامها بالجملة وأنواعها ، وإذا نظرنا في كتب النحو المشهورة فسوف تفجؤنا هذه الظاهرة وهي أن الأبواب موزعة بحسب العوامل فحسب ، ولما كانت العوامل موجبات للإعراب فقد بدت كتب النحو وآثار النحاة وكأنها لم تدرك من النحو إلاّ الإعراب وحده ، مع أن نظام الجملة تربطه علائق أخرى وقرائن متعاونة ليس الإعراب إلاّ واحدة منها .

فإذا آستعرضنا كتاب سيبويه وجدناه كما يقول أستاذنا علي النجدي ناصف « يقدم مادة النحو الأولى ، موفورة العناصر ، كاملة المشخصات ، لا يكاد يعوزها إلاّ آستخلاص الضوابط ، وتصنيع الأصول ، على ما تقتضي الفلسفة المدروسة والمنطق الموضوع ، وفرق ما بينه وبين الكتب التي جاءت

---

(1) الهمع : ١/١٥٩.

بعد عصره كفرق ما بين كتاب في الفتوى وكتاب في القانون »[1] ولذلك نجده يصنف معالجة الفاعل والمفعول مثلاً لا من حيث دلالتهما على الوظائف الخاصة بالجملة بل من حيث ارتباطهما بعاملهما ، فهو يعالج أولاً الفاعل الذي لم يتعده فعله إلى مفعول ثم ينتقل إلى الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعول ، فالفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين ثم الفاعل الذي يتعداه فعله إلى ثلاثة مفعولين ، ثم ينتقل إلى المفعول الذي تعداه فعله إلى مفعول ، فالمفعول الذي يتعداه فعله إلى مفعولين ، وهذه كلها أبواب تعالج الجملة الفعلية ثم ينتقل منها إلى « كان ويكون وصار وما دام وليس ، وما كان نحوهن من الفعل مما لا يستغني عن الخبر »[2] وهي قواعد خاصة بالجملة الاسمية ، لكن لا يهم سيبويه كونها بهذا النوع من الجمل أو ذاك ، وإنما يهمه الحديث عن هذه العوامل وما تحدثه من أثر في الفاعلين والمفعولين .

وليس كتاب المقتضب للمبرد ، أو المفصل للزمخشري فيما بعد بأحسن حالاً من كتاب سيبويه في هذا الجانب ، بل إن كتاب المفصل للزمخشري وما سار على نهجه ممن أتى بعده كالكافية لابن الحاجب والهمع للسيوطي[3] قد أغرق في الاعتداد بالعامل إذ يذكر المرفوعات أولاً ويثني بالمنصوبات ويثلث بالمجرورات موزعاً بذلك أجزاء الجملة الواحدة على مواضع شتى من الكتاب ، ثم يلي ذلك كله إعراب الفعل ، فإذا كان المفصل الذي « يعتبر مرحلة تامة النمو ، وحلقة كاملة الوضع في سلسلة البحوث النحوية » كما يقول الأستاذ عبد الحميد حسن ، وإذا كان « ليس في الكتب التي بينه وبين كتاب سيبويه مما وصل إلينا كتاب عالج المباحث النحوية علاجا كاملاً شاملاً »[4] فإن شروحه ومنظوماته ومختصراته لا بد أن تكون كثيرة إذ بلغت في مجموعها خمسين شرحاً

(١) سيبويه إمام النحاة ١٥٨ وأنظر سيبويه حياته وكتابه للدكتور أحمد أحمد بدوي ٢٨ ، ٢٩ .
(٢) سيبويه ١/ ٢١ .
(٣) كتاب همع الهوامع شرح جمع الجوامع للسيوطي يقسم الأبواب بحسب العمد والفضلات والمجرورات ، وهو لا يختلف في كثير عن تقسيم الزمخشري في المفصل .
(٤) القواعد النحوية : ٢٦٧ .

ومختصراً ومنظومة[1] ولا بد ضرورة أن تتبع نهجه .

وإذا كان آبن مالك قد سلك منهجاً آخر في كتابه تسهيل الفوائد وألفيته الشهيرة ، إذ يذكر المبتدأ والخبر ، ونواسخهما ، ثم يتناول الفاعل ونائبه والمفعولات بعده ، فإن هذا يعني أنه يتناول الجملة الاسمية ، والجملة الفعلية بوصف كل منهما قسيماً للأخرى ، بل إن الفكرة التي تحكم التناول النحوي هنا هي فكرة العامل أيضاً ، لأنه لو كان يعني الجملة في تناوله ، لذكر عند الفاعل ما يتعلق بالفعل أيضاً إذ الفعل والفاعل جملة واحدة ، ولعل نظام آبن مالك في ألفيته لقي من الشهرة والذيوع ما لم يكتب لكتاب آخر ، فشروح الألفية وحواشي الشروح ، وتقريرات الحواشي ، وتعليقات التقريرات أكثر من أن تحصى ، وجميعها يدور في فلك النظام الذي وضعه سيبويه الثاني آبن مالك .

٣ ــ أخضع النحاة قواعد ترتيب أجزاء الجملة للعامل ، وتناولوها في إطار جواز تقدم المعمولات على عواملها ، أو عدم جواز ذلك ، ولما كانت لديهم بعض الأدوات التي تمنع عمل ما قبلها فيما بعدها ، وكانت لديهم عوامل ضعيفة وعوامل قوية تستطيع العمل حيث وضعت ، توزعت ظاهرة « الرتبة » بين الأبواب المختلفة حسب العوامل ، وقد يجنحون في خلال ذلك كله إلى آفتراض الأساليب ، ولا يعنيهم إن كان ذلك يتحقق في الواقع أو لا ، وهذه بعض النماذج لذلك :

(أ) يورد السيوطي هذه المسألة في الأشباه والنظائر[2] « هل يجوز في المضارع المنصوب بعد الفاء في الأجوبة الثمانية أن يتقدم على سببه ، فيقال : « ما زيد فنكرمه يأتينا » ، و « متى فآتيك تخرج » ، و « كم فأسير تسير » ويلاحظ على هذه التراكيب أنها بهذه الصورة تثير الحَنَق والضيق ، إذ لا يكاد ينطق بمثلها إلاَّ مخلط ملتاث لا يعي ما يقول ، والعجيب أن يتجادل

(١) انظر : الدراسات النحوية واللغوية عند الزمخشري للدكتور فاضل السامرائي : ١٠٦ ، ١٠٧ وبروكلمان تاريخ الأدب العربي ١/ ٢٩٠ وما بعدها .
(٢) ٢/ ١٦٨ ، ١٦٩ .

البصريون والكوفيون حولها ، ولهم من عواملهم المضمرة أو الظاهرة متكأ وعاصم ، يقول السيوطي في الرد على هذا السؤال : فيه قولان : قال البصريون : لا ، وقال الكوفيون : نعم ، والخلاف مبنى على الخلاف في أصل ، وهو أن مذهب البصريين في ذلك أن النصب بأن مضمرة ، وأن الفاء عاطفة ، عطفت المصدر المقدر من أن المضمرة والفعل على مصدر متوهم من الفعل المعطوف عليه ، والتقدير : لم يكن من زيد إتيان ، فيكون منا إكرام . وعلى هذا يمتنع التقديم ، لأن المعطوف لا يتقدم على المعطوف عليه . ومذهب الكسائي وأصحابه أن الناصب هو الفاء نفسها ، وليست عاطفة ، فلا معطوف هنا ، وإنما هو جواب تقدم على سببه مع تقدم بعض الجملة ، فلم يمتنع .

(ب) آختلف في المسألة السابقة نفسها ، هل يجوز الفصل بين السبب ومعموله بالفاء ومدخولها بأن يقال : « ما زيد يكرم ـ فنكرمه ـ أخانا » مراداً به : ما زيد يكرم أخانا فنكرمه . فمذهب البصريين المنع ، ومذهب الكوفيين الجواز .

والخلاف مبني على الخلاف في عامل النصب في الفعل بعد الفاء ، فالبصريون يقولون ما بعد الفاء معطوف على مصدر متوهم من يكرم ، فكما لا يجوز أن يفصل بين المصدر ومعموله كذلك لا يجوز أن يفصل بين يكرم ومعموله ، لأن يكرم في تقدير المصدر .

والكوفيون يجيزون هذا التركيب المفترض ، لا استناداً إلى نصوص لغوية تبيح النَّسْجَ على منوالها ، بل لأنه لا عطف عندهم ولا مصدر متوهَّما .

(حـ) هل يجوز أن يتقدم مفعول الفعل المنصوب بعد لام الجحود على اللام والفعل ؟ البصريون يمنعون تقدمه لأن الفعل ليس منصوباً باللام ، وإنما هو منصوب بأن مضمرة وجوباً بعدها ، وأما الكوفيون فإنهم يجيزون

تقديمه لأن الفعل عندهم منصوب باللام نفسها لا بأن مضمرة »[١] مثل : « لم يكن محمدٌ عليًّا ليضرب » .

(د) حرف النفي لا يعمل ما بعده فيما قبله ، مقولة اعتمد عليها البصريون في منع تقديم خبر « ما زال » وما كان في معناها من أخواتها عليها ، على حين يجيز ذلك الكوفيون وآبن كيسان ولم يورد كلا الفريقين شواهد من اللغة يؤيد بها مدّعاه ، معتمدين على أحكام العامل وحدها . وعلى عكس هذه الحالة لا يجيز الكوفيون تقديم خبر ليس عليها يظاهرهم في ذلك المبرد وآبن الأنباري ، ويجيز ذلك البصريون ، ونجد مثل هذا الخلاف في تقديم معمول خبر ما الحجازية ، ومعمول الفعل المقصور ومعمول اسم الفعل ، وتقديم الحال على الفعل العامل فيها ، وجواز الفصل وعدمه بين المضاف والمضاف إليه بغير الظرف والجار والمجرور ، وتقديم التمييز على عامله إذا كان فعلاً متصرفاً[٢] .

ويتضح من كل هذه المسائل ، وغيرها ، أن الترتيب بين أجزاء الجملة خاضع خضوعاً ذليلاً لقواعد النحاة التي أملاها عليهم نظرهم في العامل ، ولو جاءت النصوص اللغوية التي ينبغي أن تكون مدار الاعتماد في التقعيد ، حاولوا التماس التخريج والتأويل لها ، حتى تبقى العوامل مصونة لا تمس .

٤ ـ آضطر النحاة في سبيل الإقناع بالعوامل ومدى تأثيرها إلى إقحام ما ليس لغوياً على مسائل اللغة والنحو ، وقد يكون ذلك من أجل التوضيح والشرح ، لكن الأساس خاطىء وهو الاستعانة بغير اللغة في الأمور اللغوية ، وها هي ذي بعض الأمثلة :

(أ) جاء في الإنصاف « وأما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن العامل

(١) انظر السابق نفسه .
(٢) انظر الإنصاف ص ٩٩ ، ١٠٣ ، ١١١ ، ١١٣ ، ١٤٠ ، ١٥٨ ، ٢٤٩ ، ٣٤٦ ، ٤٩٣ ، وأنظر الأمثلة المقدمة فيه .

هو الابتداء ، وإن كان الابتداء هو التعري من العوامل اللفظية ، لأن العوامل في هذه الصناعة ليست مؤثرة حسية كالإحراق للنار ، والإغراق للماء ، والقطع للسيف ، وإنما هي أمارات ودلالات ، وإذا كانت العوامل في محل الإجماع إنما هي أمارات ودلالات ، فالأمارة والدلالة تكون بعدم شيء ، كما تكون بوجود شيء ، ألا ترى أنه لو كان معك ثوبان ، وأردت أن تميز أحدهما من الآخر فصبغت أحدهما ، وتركت صبغ الآخر ، لكان ترك صبغ أحدهما في التمييز بمنزلة صبغ الآخر ؟»[1] .

(ب) يقول ابن الأنباري : « . . فالابتداء يعمل في الخبر عند وجود المبتدأ لا به ، كما أن النار تسخن الماء بواسطة القدر والحطب ، فالتسخين إنما حصل عند وجودهما ، لا بهما ، لأن التسخين إنما حصل بالنار وحدها ، فكذلك ها هنا[2] .

(جـ) يقول ابن الأنباري أيضاً : « . . . وعدم عمله في محل لا يقبل العمل ، لا يدل على عدم عمله في محل يقبل العمل ، ألا ترى أن السيف يقطع في محل ، ولا يقطع في محل آخر ، وعدم قطعه في محل لا يقبل القطع ، لا يدل على عدم قطعه في محل يقبل القطع ، لأن عدم القطع في محل لا يقبل القطع ، إنما كان لنُبُوِّه في المحل ، لا لأن السيف غير قاطع فكذلك ها هنا »[3].

(د) يستعير النحاة نظرية الفيض من الفلسفة ليطبقوها على بعض العوامل ، ففي مثل إن أمامك زيداً « يقول الكوفيون : « إن المحل عندنا اجتمع فيه نصبان : نصب المحل في نفسه ونصب العامل ففاض أحدهما إلى زيد فنصبه »[4] .

(هـ) ومما جاء في الإنصاف « . . . لأن المعمول لا يقع إلاَّ حيث يقع العامل ،

(١) الإنصاف ١/ ٣٢، ٣٣.
(٢) السابق ١/ ٣٣.
(٣) السابق ١/ ٣٨.
(٤) السابق ١/ ٤٠.

لأن المعمول تبع العامل ، فلا يفوقه في التصرف ، بل أجمل أحواله أن يقع موقعه ، إذ لو قلنا أنه يقع حيث لا يقع العامل لقدمنا التابع على المتبوع ، ومثال ذلك أن يجلس الغلام حيث لا يجلس السيد ، فتجعل مرتبته فوق مرتبة السيد ، وذلك عدول عن الحكمة ، وخروج عن قضية المعدلة »[1] .

(و) يقول السيوطي : ورب شيء يصح حذفه تبعاً ولا يصح استقلالاً كالحاج عن غيره يصلي عنه ركعتي الطواف ، ولو صلى أحد عن غيره ابتداء لم يصح[2] .

٥ ــ ولعل أظهر آثار العامل في النحو العربي هو القول بالحذف والإضمار وتأويل النصوص ، وتغيير الرواية حتى يستقيم عمل العامل ويطرد ، والطعن على رواية الخصم والحكم بالشذوذ والندرة والقلة والضرورة ، وتخطىء بعض ما روى عن العرب وآصطناع نصوص حسب العوامل بصرف النظر عن وجودها لغوياً أو عدم وجودها وتشذيذ بعض القراءات القرآنية ، وتعدد الأوجه في العبارة الواحدة[3] ، وكل ذلك من أجل الاهتمام بالعوامل وحدها وإهمال الملابسات اللغوية والموقف الخاص بالنص والقرائن الدالة . يقول آبن هشام « وإنما آختلف العلماء في المقدر من الحرفين في الآية لاختلافهم في سبب نزولها فالخلاف في الحقيقة في القرينة »[4] ومع أن ظاهرة الحذف بصورتها المعروفة في كتب النحو تعد أثراً من آثار العامل ، فقد آشترطوا في هذا الحذف ألا يؤدي إلى تهيئة العامل للعمل وقطعه عنه ، ولا إلى أعمال العامل الضعيف مع إمكان إعمال العامل القوي[5] ، وآبتعدت اللغة عن الاستعمال الحي ، وأصبح التصرف فيها مقصوراً

(١) السابق ١/ ٥٠ .
(٢) الأشباه والنظائر ١/ ٢٢٧ .
(٣) انظر الفصل الأول من كتابي « الضرورة الشعرية في النحو العربي » .
(٤) المغني ٢/ ١٥٦ .
(٥) السابق ٢/ ١٥٩ .

على أهل « الصناعة » ، وذلك لمعرفتهم بالعوامل والمعمولات فهناك نوع من أدلة الحذف يسمى الدليل الصناعي « وهذا يختص بمعرفته النحويون لأنه إنما عرف من جهة الصناعة » كما يقول ابن هشام الذي يقدم عدداً من الأملة لهذا الدليل الصناعي على الحذف » وذلك كقولهم في قوله تعالى : ﴿ **لا أقسم بيوم القيامة** ﴾[1] : إن التقدير : لأنا أقسم ، وذلك لأن فعل الحال لا يقسم عليه في قول البصريين ، . . . وفي (إنها لإبل أم شاء) : إن التقدير : أم هي شاء ، لأن أم المنقطعة لا تعطف إلاّ الجمل ، وفي قوله :

إن من لام في بني بنت حسا ن ألمه وأعصه في الخطوب

إن التقدير : إنه أي الشأن ، لأن اسم الشرط لا يعمل فيه ما قبله ، . . . وفي (ولكن رسول الله) : إن التقدير : ولكن كان رسول الله ، لأن ما بعد لكن ليس معطوفاً بها لدخول الواو عليها ، ولا بالواو لأنه مثبت ، وما قبلها منفى ، ولا يعطف بالواو مفرد على مفرد إلا وهو شريكه في النفي والاثبات »[2] وهذه الأدلة الصناعية على الحذف لها بالعوامل علاقة بينة ، فقد شرط النحاة لبعض العوامل ألا يتقدم معمولها أو ما يتعلق بمعمولها عليها لأن « مرتبة العامل قبل المعمول »[3] ولأن العوامل منها ما هو قوي ، ومنها ما هو ضعيف ، فالعامل القوي يعمل مقدماً ومؤخراً ويكون ذلك « لضرب من التوسع والاهتمام به »[4] والعامل الضعيف لا يعمل إلاّ مقدماً ، كما أن هناك أدوات تحجز عمل ما بعدها فيما قبلها ، ولذلك يضطر النحاة إلى تقدير عوامل للمعمولات السابقة يفسرها المذكور بعد الأداة الحاجزة ، لأن هذه الأدوات لها الصدارة . وهناك معمولات يتوجه إليها عاملها لفظاً فحسب فإذا « وجه الفعلان إلى اسم واحد لا يجوز أن يعملا فيه جميعاً ،

(١) سورة القيامة ، آية : ١ .
(٢) السابق ٢/١٥٦ ، ١٥٧ .
(٣) شرح المفصل لابن يعيش ١/٦٥٧ .
(٤) السابق ١/٧٦ .

وإذا كانت القضية كذلك وجب أن يعمل فيه أحدهما لفظاً ومعنى ، ويعمل الآخر فيه من جهة المعنى لا غير »[1] وما اجتمع فيه اللفظ والمعنى كان أقوى في الدلالة[2] .

ولو ذهبنا نستطرد في آثار العامل طبقاً لما وضعه النحاة من شروط لأنواعه ، ومراعاة هذه الشروط في التطبيق لأنفدنا في ذلك مجلدات ضخاماً ، غير أننا نكتفي بالقول مع الأستاذ إبراهيم مصطفى أنه « لما تكونت للنحاة هذه الفلسفة حكموها في اللغة ، وجعلوها ميزان ما بينهم من جدل في المذاهب ومناقشة في الآراء ، والبصريون أحرص على هذه الفلسفة وأمهر فيها ، على أن الكوفيين لا يغفلونها ولا يأبون الاحتجاج بها ، فهي دستور النحاة جميعاً »[3] يؤيدون بها مذهباً على مذهب ، ويتجاوزون ذلك إلى تفضيل لغة من لغات العرب على أخرى ، ويرفضون بهذه القواعد بعض الأساليب العربية ، ولو وردت في القراءات القرآنية ، ويشرعون بها أساليب في العربية لم تسمع من العرب .

٦ ـ تعد نظرية العامل مسئولة عن الإعراب المحلي والإعراب التقديري ، فما دام المؤثر أي العامل موجوداً ، وجب البحث عن المتأثر أي المعمول ، ولا بد من اعتبار محل التأثير ، وتقدير علامة هذا التأثير إذا لم يمكن ظهورها .

الدعوة إلى إلغاء العامل بين المؤيدين والمعارضين :

أشرنا من قبل إلى موقف ابن مضاء من العامل الذي لم يلق في عصره مثل ما لقيه في عصرنا الحاضر من حفاوة وتأييد ، وقد قامت في عصرنا الحاضر دعوة محتدة لإلغاء « العامل » من النحو العربي ، وبواعث الدعوة تختلف عن بواعث ابن مضاء ، ولكن نظرية العامل ما زالت تجد من يناصرونها ويدعون لها ، ويؤيد هؤلاء الداعين المناصرين أن من ينادون بإلغاء العامل لم يقم أحد منهم بإعادة تصنيف النحو العربي ، على الأساس الجديد الذي يطرد العامل من مملكة

(١) شرح المفصل ١/٧٩ .
(٢) السابق ٢/٣١ .
(٣) إحياء النحو ٢٨ .

النحو حتى الآن ، بل إننا نجد كثيراً من هؤلاء ينادون في دراستهم النظرية بإلغاء العامل ، وعندما يتصدون للتأليف في النحو ينزعون إلى مراعاة نظرية العامل وقوانينها في تآليفهم .

وإذا كانت الدعوة إلى إلغاء العامل قد وجدت أساسها اللغوي في علم اللغة الحديث بحيث أصبح دارسو اللغة المحدثون لا يقرون العامل على الإطلاق ، فإن الأستاذ إبراهيم مصطفى قد دعا إلى إلغاء العامل في كتابه « إحياء النحو » دون أن يعتمد في ذلك على آراء علماء اللغة المحدثين ، وقد قال في آخر كتابه عن دعوته هذه « مهما يكن آستقبال الناس إياها ، ومهما يتجهموا لها ، أو يبشروا بها ، فلن يستطيع النحاة من بعد أن يركنوا إلى نظريتهم العتيدة السابقة « نظرية العامل » وقد بنيت عليها من قبل أصول النحو ، وآستقرت قواعده وشغلت النحاة ألف عام أو يزيد ، وملأت مئات الكتب النحوية خلافاً وفلسفة وجد لا بل تمثلت لها فلسفة خاصة أفردت بالتأليف . . . لن تجد هذه النظرية من بعد سلطانها القديم في النحو ، ولا سحرها لعقول النحاة ، ومن آستمسك بها فسوف يحس ما فيها من تهافت وهلهلة » ويقول أيضاً إن « تخليص النحو من هذه النظرية وسلطانها هو عندي خير كثير وغاية تقصد ومطلب يسعى إليه ، ورشاد يسير بالنحو في طريقه الصحيحة بعد ما انحرف عنها آماداً ، وكاد يصد الناس عن معرفة العربية ، وذوق ما فيها من قوة على الأداء ومزية في التصوير »(1) .

وأما الأساس الجديد الذي يدعو إليه الأستاذ إبراهيم مصطفى فهو أن توضع القواعد على أساس مستقر من الصلة بين الإعراب والمعنى .

وكذلك فعل الأستاذ عبد المتعال الصعيدي في كتابه « النحو الجديد » فدعا أيضاً إلى إلغاء العامل وأن يعرّف الإعراب بأنه تصرف أهل العربية في آخر أسمائها وأفعالها وحروفها بين رفع ونصب وجر وجزم فلا يلزم فيه على هذا

---

(1) إحياء النحو ١٩٤ ، ١٩٥ .

التعريف أن يكون له عامل يقتضيه ، ورأى أن هذا يغني عن تكلف العوامل في بعض المواضع التي جاء الإعراب فيها من غير عامل كالمبتدأ الذي يتكلفون له عاملاً يسمونه الابتداء وكالمضارع المرفوع الذي يتكلفون له عاملاً يسمونه التجرد من الناصب والجازم(1) .

وقد أثارت دعوة الأستاذ إبراهيم مصطفى كثيراً من المناقشات ، وألفت كتب مستقلة للرد على آرائه في « إحياء النحو » ، ومنها إسقاط العامل والدعوة إلى إلغائه ، ومن الباحثين من صور المسألة على أنها حرب بين الجامعة والأزهر ، حتى قال مقدم كتاب « النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة » للشيخ محمد أحمد عرفة لم يشأ أن يذكر آسمه مكتفياً بوصفه بأنه علم من أعلام العلم والبيان ، ولعله الشيخ عرفة نفسه ، قال هذا العلم مخاطباً الأستاذ إبراهيم مصطفى « تريثوا تريث المستبصر وأعدوا العدة قبل الهجوم ، ولا تستصغروا أمر معاصريكم ، ولا تستهينوا بعلمهم فإن الاستهانة بالمنازل تدعو إلى قلة الاستعداد » وتمثل بقول الشاعر :

جـاء شقيق عارضاً رمحه إن بنـي عمـك فيهـم رماح(2)

وهناك بعض النحاة المحدثين الذين رأوا أن « العامل النحوي » سبب في « تعقيد النحو ، وإفساد الأساليب البيانية الناصعة(3) ، وأنه مشكلة واضحة الأثر في كثير من عيوب الدراسة النحوية التقليدية ، ولكنهم ـ مع هذا ـ يرون أن الأخذ « برأي الجمهرة في أمر العامل إنما هو أخذ بالأيسر عملاً وتطبيقاً وإفادة بالرغم من أنه ليس هو الحق في الواقع المقطوع به ، ذلك أن الواقع اليقيني يقطع بأن الذي يجلب الحركات ويغيرها ويداور بينها إنما هو المتكلم ما في ذلك شك ، ولكن

---

(1) انظر النحو الجديد ١٢٢ .
(2) النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة ٨.
(3) اللغة والنحويين القديم والحديث ١٨٦ للأستاذ عباس حسن .

لا بأس أن ننسى أو نتناسى هذا الواقع ما دامت الفائدة محققة في النسيان أو التناسي ، والضرر لا أثر له »[1] ولست أدري كيف يكون العامل النحوي سبباً في إفساد النحو ، ويكون الأخذ به مفيداً عملاً وتطبيقاً في الوقت نفسه.

وإذا كان هذا هو موقف بعض الدارسين التقليديين من « العامل النحوي » فإن علماء اللغة العرب المحدثين يرفضون وجود العامل في الدراسات اللغوية على الإطلاق لأنهم يرون أن « وضع اللغة يجعلها منظمة من الأجهزة ، كل جهاز منها متكامل مع الأجهزة الأخرى ، ويتكون من عدد من الطرق التركيبية العرفية المرتبطة بالمعاني اللغوية ، فكل طريقة تركيبية منها تتجه إلى بيان معنى من المعاني الوظيفية ، في اللغة ، فإذا كان الفاعل مرفوعاً في النحو، فلأن العرف ربط بين فكرتي الفاعلية والرفع دون ما سبب منطقي واضح ، وكان من الجائز جداً أن يكون الفاعل منصوباً ، والمفعول به مرفوعاً ، لو أن المصادفة العرفية لم تجر على النحو الذي جرت عليه »[2] فالمنهج اللغوي الحديث يقوم أساساً على ملاحظة اللغة المدروسة نفسها ولا يقر تدخل المنطق الأرسطي أو الفلسفة في دراسة اللغة ، لذلك حرص هؤلاء الدارسون على إبعاد التعليل النحوي وهو أثر من آثار المنطق[3] ، وهو في الوقت نفسه من أسباب نشأة العامل النحوي الذي يعد مسئولاً عن كثير من ألوان التقدير[4] ، وهو أيضاً أمر مرفوض في الدراسات اللغوية الحديثة إذ إن الأخذ بنظام القرائن في الجملة ، ودراسة الجملة العربية على أساسها ، ودراسة العلاقات السياقية من حيث الترابط والتوافق السياقيين تؤدي ضرورة إلى إلغاء العامل النحوي بفهم النحاة القدماء له[5]، وما يترتب عليه ، فأهم صفة « للنحو الحديث أن يستبعد كثيراً من الأصول الفلسفية

(١) السابق نفسه ص ١٩١.
(٢) اللغة بين المعيارية والوصفية ٥١.
(٣) انظر السابق ٤٢.
(٤) انظر دراسات في علم اللغة ٢/ ٥٥.
(٥) انظر في هذا : مناهج البحث في اللغة ١٩٥ وما بعدها ، واللغة العربية معناها ومبناها ٢٣١ وما بعدها .

القديمة ، ويستبعد التقديرات العقلية وما إليها من تأويل وتفسير « وأهم ما يوصف به النحو الحديث أنه شكلي (formal) أو صوري ، إنه ينظر إلى الصور اللفظية المختلفة التي تعرضها لغة من اللغات ثم يصنفها على أسس معينة ثم يصف العلاقات الناشئة بين الكلمة في الجملة وصفاً موضوعياً ، وهو وظيفي لأنه يقوم كذلك على إدراك الدور الذي تقوم به الكلمة في الجملة »[1] .

هناك إذن منهجان في دراسة النحو العربي ، أحدهما يتبع الطريق المألوف للنحاة من قبل ، والآخر يحاول أن يفيد من الدراسة اللغوية الحديثة ، ولكن السبيل ممهد أمام الفريق الأول ، وإن كان بعضهم يحاول أن يجدد في هذا المنهج المألوف كالمرحوم الأستاذ إبراهيم مصطفى ، والباقون لا يجدون سبباً للعدول عن هذا السبيل ، وهم كثيرون ويحاول المستنيرون منهم الدفاع عن العامل بمفهومه القديم ويلتمسون له مسوغات البقاء والاستمرار على حين أن بعضهم لا يثير الأمر لديه هما ويرى مطمئناً «أنه لا يستحق هذا الحديث وهذا الجدل الذي قد لا تجد اللغة فيه غناء »[2] .

ومن هؤلاء المدافعين عن « العامل » المرحوم عباس العقاد ، والأستاذ علي النجدي ناصف ، فأما الأستاذ العقاد فإنه تناول مسألة العامل بوصفها « مسألة من أهم مسائل النحو في هذه اللغة ، بل هي مسألته الكبرى ، أو مسألته الأولى والأخيرة ، لأنها ترتبط بأسباب الحركة على أواخر الكلمات ، وتلك هي أسباب الإعراب والبناء[3] ويرى الأستاذ العقاد أن «النحو كله قائم على آختلاف الحركات على أواخر الكلمات بحسب آختلاف عواملها الظاهرة والمقدرة »[4] وهو بذلك يهمل وسائل الترابط السياقي الأخرى في الجملة ، أو القرائن الأخرى ، كالربط والرتبة والتضام والمطابقة والإسناد والتخصيص وغير ذلك،

(١) علم اللغة مقدمة للقارىء العربي ٢٢٥ .
(٢) أنظر مقدمة كتاب المصباح في علم النحو ص ١٤ .
(٣) أشتات مجتمعات في اللغة والأدب ٢٩ .
(٤) السابق ١٤٩ .

لأن الانصراف إلى العلامات الإعرابية وحدها والنظر إليها على هذا النحو هو الذي أدى إلى ما صار إليه أمر النحو العربي من تعقيد شهد به النحاة التقليديون المعاصرون .

ويبين الأستاذ العقاد رأيه في مسألة العامل قائلاً « والرأي الذي آنتهينا إليه ، بعد مراجعة الأقوال المتعارضة في المسألة أن الحكم الصواب فيها وسط بين الطرفين ، كأكثر ما يكون الصواب بين الأطراف المتباعدة .

فالمنكرون للعامل ـ ظاهراً أو مقدراً ـ مخطئون لأن الشواهد لا تحصى من الشعر المحفوظ في عصر الدعوة الإسلامية على اتفاق حركة الإعراب مع اتفاق الموقع ، وشواهد ذلك في قوافي القصائد أظهر من الشواهد الأخرى في الكلمات التي تتخللها ، وليست قواعد هذاالشعربنت جيلها ولا بنت جيل محدود منذ نشأة اللغة العربية ، وهذا فضلاً عن أن الشواهد المطردة من آيات القرآن الكريم ومن الأحاديث النبوية على تعدد رواياتها ، لأن الروايات التي نقلت بها الأحاديث تضيف إلى الشواهد ولا تنتقص منها أو تنفيها .

ويقابل هذا الخطأ من الطرف الآخر تعميم العوامل على حسب مدلولاتها اللفظية كتعميم حكم الرفع وتأويله بتأويل المعنى المفهوم من لفظ الارتفاع ، أو تعميم معاني الجزم والكسر على هذا المثال ثم ضبط مفعول العامل في مواضعه المختلفة على هذا القياس .

وإنما يتوسط الرأي الصواب بين هذين الطرفين ، فلا جدال في دلالة العامل على معنى متصل بما تفيده الكلمة في موقعها ، وليست الحركات جزافا بغير دلالة الشيوع والتواتر[1] .

ولست أفتات على الأستاذ العقاد إذا قلت إنه ـ كما يدل كلامه ـ يخلط بين أمرين هما وجود الحركة الإعرابية في حد ذاتها ، وموجب هذه الحركة الإعرابية ،

(١) السابق ١٤٩، ١٥٠.

والدارسون سواء أكانوا مؤمنين بالعامل أم غير مؤمنين به لا ينكرون وجود الحركات الإعرابية وآتفاقها مع آتفاق الموقع ، ولكنهم يختلفون في موجب هذه الحركات الإعرابية وهو ما يسمونه بالعامل ، ولكننا نجد الأستاذ العقاد يستدل على وجود العامل النحوي بوجود الحركات الإعرابية على هذا النحو ، ومع التوسط الذي رآه صواباً يقول إن «القصد الذي لا ريب فيه أن العامل حقيقة لا تنفصل عن أثرها في حركات الإعراب »[1] ويرى أن هذه العوامل آرتبطت بآثارها من زمن سحيق « ولكننا لا نستطيع اليوم أن نفهم جميع الأسباب في جميع الحركات وعواملها إلاّ إذا آستعدنا الزمن السحيق الذي كان فيه نطق الكلمة مقروناً بالإيماء من اليدين والإشارة من الملامح والتغيير في قوة الصوت ونغمة التوقيع والتمييز ـ بغير الكتابة ـ بين الخطاب في الظلام والخطاب في النور ـ أو استعدنا الزمن الذي كانت اللغة فيه تركيباً جامعاً لفن التمثيل وفن الموسيقي وفن التصوير المنظور والمسموع »[2] فهو إذن يذهب إلى أبعد مما ذهب إليه القائلون بالعوامل النحوية إذ حاول أن يرجعها إلى قرون سحيقة ترتبط بنشأة اللغة ـ ولكننا لا نفهم من هذا النص أنه يحاول أن يدلل على دلالة الحركة الإعرابية نفسها لا على عاملها إلاّ إذا فهمنا أن ما تدل عليه الحركة الإعرابية يعد أيضاً عاملاً فيها وموجباً لها ، وإذن يصبح مدلول « العامل » الذي يعنيه الأستاذ العقاد مختلفاً عما نحن بصدده .

وأما الأستاذ علي النجدي فقد دافع عن العامل وهو بصدد الدفاع عن أثر من آثاره وهو التأويل والتقدير ، إذ يرى أن التأويل والتقدير كليهما ضرورة في العربية لكثرة الإيجاز فيها والحذف إذ كانت لغة قوم يغلب عليهم الذكاء ، ويكفيهم في الفهم الإشارة والرمز[3] ، ويرى أن أكثر ما يكون التأويل والتقدير في دراسة النص لاستنباط المسائل والأحكام وتخريج الشواهد والأمثلة[4] ، وهما ضرورة استوجبتها سماحة اللغة وحسن مطاوعتها ، ولا حيلة لأحد في دفعها ما

(١) السابق ١٥٣ .
(٢) السابق ١٥٤ .
(٣) من قضايا اللغة والنحو ٨٣ .
(٤) السابق ٨٧ .

بقيت اللغة على ما خلقها اللّه محتفظة بسمتها الأصيل وخصائصها المميزة[1] ، ويرى أيضاً أن علماء اللغة لم يخلقوا التأويل والتقدير خلقاً ، ولا تكلفو القول فيهما ارتجالاً ولكنهم آعتمدوا فيهما على مبادىء سليمة وأصول مقررة فقاسوا النظير على النظير وآستدلوا بالحاضر على الغائب ورأوا المحذوف في المذكور وتهديهم رواية واسعة وملاحظة بارعة ، وتجربة طويلة وحس لغـوي غير مدخول[2] ، ويؤيدهم في كل هذا الاطلاع الواسع والقياس الصحيح[3]، وقد يهتدون في بعض مذاهب التأويل والتخريج إلى خطرات نفسية بارعة وفقوا فيها ، ورجعوا إليها في غير مشكل من مشكلات الإعراب .

وقد وجه الأستاذ النجدي نقده إلى آبن مضاء الذي دعا إلى إلغاء العامل وما يتبعه من التقدير والتأويل ، ورأى أنه لم يكن يصدر في ذلك عن دعوة لغوية صحيحة قائمة على ملاحظة اللغة وتناول النصوص بل كان يصدر في ذلك عن نزعة أهل الظاهر في فقه الدين وآستنباط مسائله ، كما كان يغفل الاحتكام إلى النصوص ، ويعول أبداً في الاحتجاج والاستدلال على الأقيسة المنطقية والحجج الفلسفية المجردة يريد أن تجيء اللغة جارية على سننها ، وخاضعة لأحكامهما ، ويقول سيادته « وأما العامل الذي يثير آبن مضاء على النحاة ويحمله على القول بأن في تقدير بعض أنواعه افتراء على اللّه ، وآنتحال كلام لم يقله سبحانه فالخطب فيه يسير »[4] وينتهي الأستاذ الفاضل من هذا كله بأن قضية التأويل والتقدير في العربية كما رآها القدماء في طبيعتها وطبيعة القواعد التي يجب أن توضع لها ما هي إلاّ « وحي توحى به اللغة نفسها وضرورة لا غنى عنها للتعمق فيها وفقه أسرارها ، ولم تكن تخرص متخرصين ، ولا تخيل مخبولين كما قد يفهم من لجاجة الخائضين فيها ولغط اللاغطين بها عن قصد أو غير قصد »[5] .

---

(١) السابق ٨٨.

(٢) السابق ٩٢.

(٣) السابق ٩٧.

(٤) السابق ١٠٥.

(٥) السابق ١١٢.

هذا هو مجمل رأي الأستاذ علي النجدي ناصف في قضية التأويل والتقدير التي تعد أثراً من آثار العامل ، وما أراني إلاّ موافقاً له في نقده لابن مضاء ، إذْ كان آبن مضاء يصدر عن نزعة دينية في معالجة قضايا اللغة حتى لو كانت النتائج التي آنتهى إليها صحيحة .

وأما كون التأويل والتقدير ضرورة من ضرورات العربية لكثرة الإيجاز والحذف ، فهل لا يكون الإيجاز إلاّ عن طريق الحذف ، وما آدعاء الحذف هنا إلاّ تقييد للنص المنطوق وتحديد لدلالته ، وكأن الإيجاز المزعوم ضرب من الكسل عن آستكمال الكلام أو العجز دونه ، وينبغي أن ننظر للنص المنطوق على أنه هكذا ، فإذا فهمنا منه شيئاً آخر ، وينبغي أن يفهم ذلك منه ، فهذا المفهوم جزء من دلالة المنطوق نفسه لا من شيء آخر مقدر أو محذوف .

وأما أن التأويل والتقدير لا يكونان إلاّ في دراسة النص لاستنباط المسائل والأحكام وتخريج الشواهد والأمثلة ، فهذا هو مناط الشكوى من التأويل والتقدير بوصفهما أثراً من آثار العامل في النحو العربي ، والباحثون يريدون استنباط الأحكام من غير تأويل ولا تقدير ، ويرون أن لا داعي إلى التخريج ، إذ إن التخريج ضرب من ليّ أعناق النصوص حتى تستقيم على سواء القواعد ، وسبيل آطراد العوامل على النحو الذي أريد لها .

وأما أن لا حيلة لأحد في دفع آثار العامل هذه ، والتأويل والتقدير من بينها ، ما بقيت اللغة على ما خلقها اللّه محتفظة بسمتها الأصيل ، وخصائصها ، المميزة ، فإن أحداً لا يرمي إلى تغيير خصائص اللغة ، وليس بوسع باحث مهما أوتي من سعة العلم أن يفعل ذلك لأن خصائص اللغات لا يغيرها فرد واحد يعمد إلى ذلك عمداً ، وكل ما بوسع الباحثين أن يفعلوه هو محاولة دراسة هذه الخصائص ، وآنتهاج السبيل المثلي لذلك ، وقد يتعسف المنهج المتبع فيدعو إلى تفسير خاطىء لخصائص اللغة ، وقد يَرْشُد فيهتدي إلى سواء السبيل ، ونحن نعلم أن نحاتنا رحمهم اللّه أرادوا خدمة اللغة في حدود ما أتيح لهم من وسائل ،

ولم يقصروا في ذلك ولم يؤت القوم من ضعف أمانة أو عدم تبصر ، ولكن لكل عصر أساليبه ووسائله ، والأمر لا يعدو أن يكون خلافا في المنهج الذي قد يُسْلِم إلى نتائج لا تصف اللغة على ما هي عليه حقيقة ، ولا تفسر ظواهرها التفسير الصحيح أو القريب من الصحة .

وليس خطب العامل بعد هذا يسيراً ، إذ العامل هو المسئول عما أصاب النحو العربي من تعقيد ، وإن كان في أول أمره قد وضع لتعليم اللغة وتسهيل تراكيبها للدارسين ، وكما أننا لا نستطيع أن نصف نحاتنا السابقين بالخبل ولا التخرص ولا اللغط ولا اللجاجة ، فلا نستطيع أيضاً أن نصف الداعين إلى إلغاء العامل من النحو العربي بهذا ، حتى لا تكون هناك مصادرة ، وينبغي أن نشير هنا إلى أن ثمة محاولة جادة في إعادة تصنيف النحو العربي ، تقوم على إلغاء العامل ، وقد رسم خطتها ووضع أسسها الدكتور تمام حسان في كتابه « اللغة العربية » ولكن يبقى أن يوضع كتاب في النحو العربي يتناول أبوابه دراسة وشرحاً قائمين على ما وضع من أسس، ورسم من خطط حتى يكتمل للدعوة جانباها النظري والتطبيقي وحتى لا تذهب الدعوة صرخة في واد .

هذه هي أهم وجهات النظر في تناول (العامل) في النحو العربي ، فريق يدعو للإلغاء ، وآخر يدعو للبقاء ، ومجموعة كبيرة من غير هؤلاء وأولئك لا يرون الأمر مقلقاً[1] ويرددون بعض ما يقول هؤلاء ، وقليلاً مما يقول به هؤلاء ، ولا يدعوهم هذا إلى تساؤل ، ولا يدفعهم ضدُّه إلى تفكير ، على حين يستغل فريق رابع هذا الجمود ، ويحاول أن يدفع بالفصحى كلها إلى ركن مظلم في زوايا التاريخ .

رأى في العامل النحوي :

أشرنا من قبل إلى أن السبب في نشأة العامل النحوي في قواعد اللغة العربية هو حاجة الإنسان الطبيعية إلى إشباع الرغبة في معرفة السبب ، وقد رأى

(١) انظر مقدمة كتاب المصباح في علم النحو للمطرزي تحقيق د. عبد الحميد طلب ص ١٤، ١٥ .

النحاة أن لا بأس من آستغلال هذا الجانب من أجل تعليم اللغة العربية لغير أهلها ، فغير العربي في حاجة إلى أن يعرف الأسباب التي تجعل بعض الكلمات مرفوعاً وبعضها منصوباً وبعضها الآخر مجروراً حتى يهتدي بهذه العوامل أثناء نطقه للعربية ، وبعبارة أخرى أراد النحاة أن يرجعوا أسرار التراكيب العربية إلى مجموعة عوامل تنتظمها جميعاً هدفها التيسير على من يريد أن يتحدث بالعربية من غير أهلها ، وأما العرب الخلص أبناء اللغة أنفسهم ، فقد كان بعضهم أيضاً في حاجة إلى مثل هذه الضوابط نظراً لمخالطتهم الأجانب وتأثر لغتهم بفعل الاحتكاك والمعاشرة لأصحاب لغات أخرى .

وقد رأينا أن النحاة مع الزمن جنحت بهم الرغبة في الإغراب عن سواء القصد ، وأصبحوا يرمون بتعاطي كلام الزنج والروم ، على حد تعبير أبي مسلم مؤدب عبد الملك آبن مروان في هجاء أصحاب النحو :

قد كان أخذهم في النحو يعجبني ... حتى تعاطوا كلام الزنج والروم
لما سمعت كلاماً لست أفهمه ... كأنه زجل الغربان والبوم
تركت نحوهم والله يعصمني ... من التقحم في تلك الجراثيم[1]

وحتى إن النحاة أنفسهم لم يكن بعضهم يفهم كلام بعضهم الآخر ، ويدل على ذلك ما قاله أبو علي الفارسي عن الرماني (علي بن عيسى) : « إن كان النحو ما يقوله أبو الحسن الرماني فليس معنا منه شيء ، وإن كان النحو ما نقوله فليس معه منه شيء »[2] !.

وبذلك آبتعد علم النحو عن الغاية التي تغياها به واضعوه ، وصارت بعض مسائله صنوفاً من الألغاز والمعميات ، وفقد « العامل » النحوي دوره الذي كان يرجي منه ، وأسهم في تعمية مسائل النحو ، وأصبح الأخذ به مدعاة إلى الغموض والإبهام ، لأنه عن طريق تقدير العامل والقدرة على صوغ العبارة

(١) انظر مجالس العلماء لأبي القاسم الزجاجي : ١٩١ وطبقات النحويين واللغويين ١٢٥ .
(٢) آبن الأنباري : نزهة الألباء : ٢٣٤ (تحقيق الدكتور إبراهيم السامرائي) .

الموازية تتعدد الأوجه « ومن ذلك «إذا» الزمانية و« حيث » إذا وقع بعدهما اسم ، وبعده فعل واقع على ضميره فيختار فيه النصب ، وذلك نحو قولك إذا زيداً تلقاه فأكرمه ، وحيث زيداً تجده فأعطه ، لأن فيهما معنى المجازاة ، والمجازاة إنما تكون بالفعل ، فلما كان الموضع موضع فعل آختير نصب الاسم بعدهما بإضمار فعل يفسره الظاهر ، فإذا قلت : إذا زيداً تلقاه ، فتقديره ، إذا تلقى زيداً تلقاه ، وكذلك حيث ، تقول : حيث زيداً تجده فأكرمه ، وتقديره حيث تجد زيداً تجده فأكرمه ، لما ذكرناه من أن فيهما معنى المجازاة ، وذلك لأن قولنا إذا عبد الله تلقاه يوجب الأوقات المستقبلة كلها ولا يخص وقتاً من وقت فهي بمنزلة متى ، وحيث توجب الأماكن كلها ولا تخص مكاناً دون مكان ، فهي بمنزلة أين ، غير أن متى وأين تجزمان ، وإذا وحيث لا تجزمان عند البصريين إلا في ضرورة الشعر .

وقد أجاز سيبويه رفع الاسم بعدهما بالابتداء ، والذي أراه أن ذلك جائز في حيث لأنها قد تخرج من معنى الجزاء إلى أن يكون بعدها المبتدأ والخبر ، تقول : لقيته حيث زيد جالس ، فتكون نظيرة إذ في الزمان في وقوع الابتداء والخبر بعدها نحو قولك : لقيته إذ زيد جلس ، وأما إذا فلا تنفك من معنى المجازاة لأنها لا تقع إلاّ للمستقبل ، فإذا وليها الاسم ، فلا بد من أن يكون الفعل بعدها مقدراً مرفوعاً كان أو منصوباً ، تقول : إذا زيد جلس أجلس تقديره : إذا جلس زيد جلس ، ويدل على ذلك أنه لا بد من وقوع فعل بعد ذلك الاسم ألا تراك لو قلت : أجلس إذا زيد جالس لم يجز ، ويجوز ذلك مع حيث »[1] .

ولعل هذا النص يكشف عن مدى التعسف في تقدير العوامل ، ولم يقف الأمر عند حد العبارات المفترضة ، بل تعدى ذلك إلى نصوص القرآن الكريم نفسه ، وأصبح النحاة يجيزون في الآية الواحدة أوجهاً إعرابية متعددة لم ترد بها

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٢/ ٣٦.

قراءة ، ومن الغريب أنهم ينصون على أنه لم ترد بها قراءة وأن القراءة سنة متبعة ، ولكن الرغبة في افتراض العوامل وتقديرها كانت تغلب الورع الديني في بعض الأحيان ، ففي إعراب قوله تعالى ﴿ **الحمد لله رب العالمين** ﴾ يقول سيبويه « وسمعنا بعض العرب يقول : « الحمد لله ربَّ العالمين » فسألت عنها يونس فزعم أنها عربية »[1] ويقول آبن الأنباري : « قوله تعالى : ﴿ **رب العالمين** ﴾ : مجرور على الوصف ، ويجوز فيه الرفع والنصب ، فالرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف وتقديره هو رب العالمين ، والنصب على المدح ، وعلى النداء »[2] ولم يرد في هذه الآية إلاّ الجر ، إذ لم يذكر آبن مجاهد في كتابه السبعة في القراءات ، ولا آبن جني في كتابه المحتسب قراءة أخرى غيرها ولم يذكرها أيضاً آبن خالويه في كتابة الحجة ، فلا هي من القراءات السبع ولا هي من القراءات الشاذة المعروفة ، وقد عقد القرطبي فصلاً عما في الفاتحة من المعاني والقراءات والإعراب واكتفى بأن قال « يجوز الرفع والنصب في رب والنصب على المدح ، والرفع على القطع أي هو رب العالمين »[3] ولم يذكر أنهما قراءتان ، ولكن العكبري بعد ذلك يقول « وقريء بالنصب على إضمار أعني ، وقيل على النداء ، وقريء بالرفع على إضمار هو »[4] فهل هذه قراءة حقيقة ، أو أن التوجيه النحوي غلب عليه مع أنه لا يقرأ بكل ما يجوز في العربية كما يقول الفراء[5] والقراءة لا تخالف لأنها السنة كما يقول سيبويه[6] وللنحاة في ذلك سوابق ، فقد « غلط محمد بن سليمان يوماً فقرأ على المنبر : « إن الله وملائكتُه يصلون على النبي » ثم استحيا أن يرجع ، ثم أرسل إلى النحويين فقال : احتالوا لي . فقالوا : عطفت وملائكته على موضع الله ،

(١) سيبويه ١/ ٢٤٨.
(٢) آبن الانباري : البيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٢٣.
(٣) الجامع لأحكام القرآن ١٢١ (طبعة الشعب).
(٤) إملاء ما من به الرحمن ١/ ٥. ومع ذلك نسبت هذه القراءة إلى الكسائي وزيد بن علي . انظر معجم القراءات القرآنية ١/ ٦ والمصادر التي استقيت منها هذه القراءة (الدكتور عبد العال سالم والدكتور أحمد مختار عمر) . مطبوعات جامعة الكويت ١٩٨٢م.
(٥) معاني القرآن ١/ ٢٤٥.
(٦) سيبويه ١/ ٧٤.

وموضعه رفع ، فأجازهم ، ولم تزل قراءته حتى مات ، وكره أن يرجع عنها فيقال إن الأمير لحن[1] .

وهكذا نجد أن فساد العامل آمتد إلى النص القرآني ، فأباح ما يجيزه تقدير العوامل على أنه قراءات وتمحل للأغلاط عذراً يبقيها على سنن الصواب ، وبذلك فقد العامل دوره وأخذ دوراً مغايراً لما أريد له أول الأمر ، ولم يتأت له ذلك إلاّ من باب المغالاة ونسيان الغاية أو تناسيها .

وإذن العامل النحوي بصورته التي يوجد عليها الآن في كتب النحو العربي عبء ثقيل على الدارسين ، ولا يحقق الفائدة المتوخاة من آبتكاره ، ولا معدل عن العدول عنه .

وإننا لنلحظ أن نحاتنا القدماء رحمهم اللّه حين قالوا إن العامل معنوي في رفع المبتدأ والخبر ، لم يكونوا يقصدون إلاّ إلى آطراد نظرية العامل في الجملة الاسمية أيضاً حتى تنتظم الجملة الفعلية والاسمية معاً ، لكن الواقع الصحيح أن الجملة الاسمية لا عامل فيها ، وأما قولهم إن الابتداء عامل معنوي ، فقد يفهم منه أنهم يقصدون بذلك تحديد رتبة الكلمة المرفوعة ووظيفتها وآرتباط هذه الوظيفة بعلامة إعرابية خاصة هي الرفع ، ولما لم يجدوا ما ينسبون إليه الرفع قالوا إنه عامل معنوي .

ثم ما جدوى القول بالعامل في إعراب الكلمات التي لا تشغل إلاّ وظيفة واحدة ولا تأخذ إلاّ علامة إعرابية واحدة ، فحيث توجد الكلمة تعلم وظيفتها وعلامتها الإعرابية كالظروف غير المتصرفة أو بعض الأسماء المبنية كضمائر الرفع ، وضمائر النصب كما يسميها النحاة ، والجمل التي وصفناها في الفصل الأول بأنها تلزم طريقة واحدة في التعبير .

ولعل أبرز ما يتمسك به القائلون ببقاء العامل في النحو هو الجملة

(1) مجالس العلماء : ٢٤.

الفعلية ، إذ يظهر آرتباط الفاعل بالفعل ، وآرتباط المفاعيل بالفعل ،ولذلك فإن المصطلحات الخاصة بها جميعاً مشتقة من (الفعل) يضاف إليها قيد يبين نوع هذا الارتباط ، ولكن هذه المفاعيل جميعاً وغيرها من المقيدات في الجملة تعد كل منها جهة aspect لتقييد الفعل وتخصيص دلالة الحدث أو الزمن أو الإسناد فيه ، وهذه « الجهات » المختلفة تقع في ثلاثة أنواع[1] :

١ ـ جهات في فهم معنى الزمن ، ومنها ظروف الزمان وبعض الأدوات والنواسخ .

٢ ـ جهات في فهم معنى الحدث ومنها المعاني المنسوبة إلى حروف الزيادة في الصيغ .

٣ ـ جهات في فهم علاقة الإسناد ومنها ظروف المكان والمنصوبات وحروف الجر .

وصفوة القول أنه في ضوء دراسة القرائن في الجملة من لفظية ومعنوية تنتفي الحاجة إلى العامل النحوي وما جره من مشكلات في النحو العربي .

وقد يعترض الغيورون على العامل النحوي بأن يقولوا : كيف نعلم النحو للمبتدئين إذن ؟ إن دراسة النحو في ضوء القرائن قد تكون أصعب من دراسته في ضوء نظرية العامل ، وهي غير متيسرة للشادين في معرفة النحو وقواعد اللغة ، وإن صلحت هذه الطريقة في كشف أسرار التراكيب العربية فلن تصلح للبدء في دراسة النحو .

والواقع أن الاستجابة لهذا الاعتراض قد تلغي كل الجهود القائمة لإصلاح النحو أو الدعوة الى الإصلاح لأن طريقة تعليم قواعد اللغة ، فضلاً عن أنها قضية أخرى لها أهميتها القصوى ، ينبغي ألا تشغل الدارسين عن محاولة فهم أسرار اللغة وطرائق تركيبها ، هذا من جانب ، ومن جانب آخر ، ينبغي أن يبدأ دارس

(1) انظر اللغة العربية معناها ومبناها من ٢٤٠ ـ ٢٦٠ .

قواعد اللغة بنماذج تركيب الجملة في العربية على النحو الذي فصلناه في الفصل الأول ، وبعد أن تستقر هذه النمـاذج في ذهـن الـدارس عن طريق النصـوص اللغوية الصحيحة التي تمثل كل نموذج منها يبدأ في دراسة القرائن في الجملة ليقف على أسرار التركيب وتآزر العلاقات وترابطها وتوافقها في السياق ، وبهذا نخلص اللغة من آثار العامل ، ونعيد فهمنا لخصائص اللغة وسبر أغوارهـا من جديد .

الفصل الثالث

العلامة الإعرابية في الجملة

أولاً : دلالة العلامات الإعرابية

١ ــ الإعراب والمعاني :

للكلمة ، عندما تكون منفردة معزولة عن جملتها ، معنى جزئي ، هو دلالتها المعجمية الخاصة أو كونها وحدة صرفية ، ومجال معالجتها ، والحالة هذه ، في علم المعجم ، أو علم الصرف ، فإذا كانت الكلمة مما يقبل الإعراب آسماً كانت أو فعلاً سميت « معربة » ؛ إذ « المراد بالمعرب ما كان فيه إعراب أو قابلاً للإعراب ، وليس المراد منه أن يكون فيه إعراب لا محالة »[١] .

فإذا آنضمت الكلمة إلى غيرها وفقاً لشرائط التركيب في اللغة ، وحسب نظامها في بناء الجمل أو « التعليق » فيها ، على حد تعبير عبد القاهر ، أصبح لها معنى إضافي نابع من وجودها في التركيب ، وتحقق في الكلمة المعربة حينئذ الإعراب الفعلي ، فالإعراب لا يقوم بنفسه « والاسم إذا كان وحده من غير ضميمة إليه لم يستحق الإعراب ، لأن الإعراب إنما يؤتى به للفرق بين المعاني ، فإذا كان وحده كان كصوت تصوت به ، فإن ركبته مع غيره تركيباً تحصل به الفائدة نحو قولك : زيد منطلق ، وقام بكر فحينئذ يستحق الإعراب »[٢] .

ولعل فكرة عبد القاهر الجرجاني عن التعليق أدل على ما نحن بصدده ، وعبارته في هذا أنفذ في البيان إذ يقول : « وآعلم أنك إذا رجعت إلى نفسك

(١) شرح المفصل لابن يعيش ١/ ٤٩ (٢) السابق نفسه .

علمت علماً لا يعترضه الشك أن لا نظم في الكلم ولا ترتيب حتى يعلق بعضها ببعض ، ويبني بعضها على بعض وتجعل هذه بسبب من تلك ، هذا ما لا يجهله عاقل ، ولا يخفى على أحد من الناس ، وإذا كان كذلك فبنا أن ننظر إلى التعليق فيها والبناء ، وجعل الواحدة منها بسبب من صاحبتها ما معناه وما محصوله ؟ .

وإذا نظرنا في ذلك علمنا أن لا محصول لها غير أن تعمد إلى اسم فتجعله فاعلاً لفعل أو مفعولاً ، أو تعمد إلى اسمين فتجعل أحدهما خبراً عن الآخر ، أو تتبع الاسم آسماً على أن يكون الثاني صفة للأول أو تأكيداً له ، أو بدلاً منه ، أو تجيء باسم بعد تمام كلامك على أن يكون الثاني صفة أو حالاً أو تمييزاً ، أو تتوخى في كلام هو لإثبات معنى أن يصير نفياً أو آستفهاماً أو تمنياً ، فتدخل عليه الحروف الموضوعة لذلك ، أو تريد في فعلين أن تجعل أحدهما شرطاً في الآخر فتجيء بهما بعد الحرف الموضوع لهذا المعنى أو بعد آسم من الأسماء التي ضمنت معنى ذلك الحرف ، وعلى هذا القياس »[١] وبعد أن شرح عبد القاهر التعليق على هذا النحو الذي يفهم منه أنه وضع الكلمة الموضع الذي يقتضيه علم النحو من فاعلية ومفعولية وحالية إلخ . قال « وإذا كان لا يكون في الكلم نظم ولا ترتيب إلاَّ بأن يصنع بها هذا الصنيع ونحوه ، وكان ذلك كله مما لا يرجع منه إلى اللفظ شيء ، وما لا يتصور أن يكون فيه ومن صفته ، بان بذلك الأمر على ما قلناه من أن اللفظ تبع للمعنى في النظم ، وأن الكلم تترتب في النطق بسبب ترتب معانيها في النفس ، وأنها لو خلت من معانيها حتى تتجرد أصواتاً وأصداء حروف لما وقع في ضمير ، ولا هجس في خاطر أن يجيء فيها ترتيب ونظم ، وأن يجعل لها أمكنة ومنازل ، وأن يجب النطق بهذه قبل النطق بهذه »[٢] .

فإذا تحددت وظيفة الكلمة في الجملة تحدد « إعرابها » ، ويشرح العلامة الرضى هذا قائلاً « لأن الاسم إنما يستحق الإعراب بعد تركيبه مع عامله كما

(١) دلائل الإعجاز : ٩٧ .

(٢) السابق نفسه .

تقرر ، ففي قولك جاء غلام زيد مثلاً لم يستحق المضاف الإعراب إلّا بعد كونه مسنداً إليه ، أي كونه عمدة الكلام ، إذ هو المقتضى لرفع الأسماء ، وكونه مسنداً إليه مسبوق بثبوته أولاً في نفسه والمسند إليه المجيء في مثالنا ليس مطلق الغلام بل الغلام المتصف بصفة الإضافة إلى زيد ، فالإعراب مسبوق بالإضافة ، فالأول الإضافة ثم كون المضاف عمدة أو فضلة ثم الإعراب »[1] .

ومن كلام الرضى وابن يعيش الذي أشرت إليه ندرك أن كون الكلمة في التركيب عمدة أو فضلة هو الذي يحدد « إعرابها » أي الإتيان بالعلامة الإعرابية الخاصة بالعمدية أو الفضلية ، والمعاني التي تطرأ على الكلمة في التركيب وتقتضي علامات إعرابية خاصة ، محتاجة إلى تحديد حتى نعرف ـ أو نحاول أن نعرف ـ ماذا يقصد النحاة بقولهم إن الإعراب إنما يؤتى به للفرق بين المعاني .

لقد كان مصطلح « المعنى » أو « المعاني » من أخفى المصطلحات وأكثرها غموضاً وقد كان بعض نحاتنا على وعي بهذه المشكلة ، ولذلك نجد الرضى يحاول أن يشرح ما يقصد بالمعاني التي يكشفها الإعراب ، بوصفه علامات تميز بين معاني الكلم ، وقد أخذ يتأتى إلى ذلك ويتلطف له ، يقول « اعلم أن ما يحتاج إلى التمييز بين الكلم على ضربين أحدهما : أن يكون في كلمة معنيان أو أكثر غير طارئ أحدهما على الآخر ، كمعاني الكلم المشتركة نحو : القرء في الطهر والحيض ، وضرَب في التأثير المعروف والسير ، وكذا جميع الأفعال المضارِعة[2] عند من قال باشتراكها ، ومِنْ للابتداء ، والتبيين والتبعيض .

فمثل هذا لا يلزمه العلامة المميزة لأحد المعنيين ، أو المعاني عن الآخر ، لأن جاعله لأحد المعنين واضعاً كان أو مستعملاً لم يراع فيه المعنى الآخر حتى يخاف اللبس فيضع العلامة لأحدهما .

(١) شرح الكافية ١/ ٣٣، ٣٤ وانظر شرح المفصل ١/ ٨٤.

(٢) المقصود بالمضارعة : المشابهة لا المصطلح الخاص بنوع الأفعال المعروف .

والثاني : أن يكون في الكلمة معنيان أو أكثر يطرأ أحدهما أو أحدها على الآخر .

فلا بد للطارئ ـ إن لم يلزم ـ من علامة مميزة له من المطروّ عليه ، ومن ثم احتاج كل مجاز إلى قرينة دون الحقيقة .

وهذا الطارئ غير اللازم للكلمة لا يلزم أن يطلب له أخف العلامات ، بل قد تغير له صيغة الكلمة كما في التصغير والجمع المكسر ، والفعل المسند إلى المفعول ، كرجيل ورجال وضُرِبَ . وقد يجتلب له حرف دال عليه صائر كأحد حروف تلك الكلمة كما في المثنى والجمع السالم والمنسوب والمؤنث والمعرف نحو : مسلمان ومسلمون ومسلمات وزيديّ ومسلمة والمسلم .

وقد تكون قرينة المعنى الطارئ على الكلمة كلمة أخرى مستقلة ، كالوصف الدال على معنى في موصوفه ، والمضاف إليه الدال على معنى في المضاف .

وإن كان طرآن المعنى لازماً للكلمة فإن كان الطارئ معنى واحداً لا غير ككون الفعل عمدة فيما تركب منه ومن غيره فلا حاجة إلى العلامة لأنها تطلب للملتبس بغيره .

وإن كان الطارئ اللازم أحد الشيئين أو الأشياء فاللائق بالحكمة أن يطلب له أخف علامة تمكن لازمة ، ولا تقصر للتمييز على الكلمة الأخرى التي بها طرأ ذلك المعنى كما اقتصر في المضاف والموصوف لأن المعنى المحتاج فيهما إلى العلامة غير لازم لهما بخلاف ما نحن فيه ، فاحتاطوا في هذا النوع أتم احتياط حتى إن بَعُدما طرأ بسببه المعنى ، كان هناك[1] علامة لازمة للكلمة دالة على معناها الطارئ .

ومثل هذا المعنى إنما يكون في الاسم لأنه بعد وقوعه في الكلام لا بد أن

(١) في النسخة المطبوعة « كائن » بدلاً من كان ولعله خطأ مطبعي ولعل الصواب ما أثبتناه .

يعرض فيه إما معنى كونه عمدة الكلام أو كونه فضلة فجعل علامته أبعاض حروف المد التي هي أخف الحروف أعني الحركات ، وجعلت في بعض الأسماء حروف المد . . . . كل ذلك لأجل التخفيف وجعل الرفع الذي هو أقوى الحركات للعمد وهي ثلاثة : الفاعل والمبتدأ والخبر، وجعل النصب للفضلات سواء آقتضاها بواسطة حرف المفعول معه والمستثنى غير المفرغ والأسماء التي تلي حروف الإضافة أعني حروف الجر . . . ثم أريد أن يميز بعلامة ما هو فضلة بواسطة حرف ولم يكن بقي من الحركات غير الكسر فميز به مع كونه منصوب المحل لأنه فضلة »(١) .

وقد نتفق مع الرضى أو نختلف ، ولكن الذي يعنينا من هذا النص أنه يشرح كلمة « المعنى » أو « المعاني » التي تعد العلامات الإعرابية دلائل عليها أو التي تفيدها العلامات الإعرابية ، وذلك أننا نجد جمهور النحاة متفقين على أن الإعراب هو الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم ، فماذا يقصدون بالإعراب في هذا المجال ؟ وماذا يقصدون بالمعاني التي يكشفها الإعراب أو على الأقل ماذا يمكننا أن نفهمه من أقوالهم في هذا الصدد؟ وهذا يقتضينا تتبع آراء النحاة في تفسير ظاهرة الإعراب ومحاولة فهم ما يعنونه من « المعاني » التي يبين عنها الإعراب .

يقول آبن قتيبة « ولها الإعراب الذي جعله اللّه وشياً لكلامها ، وحلية لألفاظها ، وفارقاً في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين ، والمعنيين المختلفين ، كالفاعل والمفعول لا يفرّق بينهما إذا تساوت حالاهما في إمكان الفعل أن يكون لكل واحد منهما إلاّ بالإعراب ولو أن قائلاً قال : هذا قاتلٌ أخي بالتنوين ، وقال آخر : هذا قاتلُ أخي بالإضافة ، لدل التنوين على أنه قد قتله .

(١) شرح الكافية ١/ ٢٠.

ولو أن قارئاً قرأ ﴿ فلا يحزنك قولهم : أنا نعلم ما يسرون وما يعلنون ﴾(١) وترك طريق الابتداء بإنا وأعمل القول فيها بالنصب على مذهب من ينصب أنّ بالقول كما ينصبها بالظن لقلب المعنى عن جهته وأزاله عن طريقته ، وجعل النبي عليه السلام محزوناً لقولهم إنّ الله يعلم ما يسرون وما يعلنون ، وهذا كفر ممن تعمده ، وضرب من اللحن لا تجوز الصلاة به ، ولا يجوز للمأمومين أن يتجوزوا فيه .

وقد قال رسول اللّه ﷺ « لا يقتل قرشي صبراً بعد اليوم » فمن رواه جزماً أوجب ظاهر الكلام للقرشي ألا يقتل إن آرتد ، ولا يقتص منه إن قتل ، ومن رواه رفعاً آنصرف التأويل إلى الخبر عن قريش أنه لا يرتد منها أحد عن الإسلام فيستحق القتل أفما ترى الإعراب كيف فرق بين هذين المعنيين »(٢) .

فابن قتيبة هنا يجعل الإعراب وشياً لكلام العرب وحلية لألفاظها ، وفي تعبير دقيق يقول :«وفارقاً في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين والمعنيين المختلفين » وقد نقل السيوطي نص آبن قتيبة هذا في كتابه « صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام » ولم يتغير فيه إلاّ كلمة « وشياً » إذ جعلها السيوطي « وسيلة » وكلمة « لألفاظها » إذ جعلها السيوطي « لنظامها » وعبارة السيوطي « الإعراب الذي جعله اللّه وسيلة لكلامها وحلية لنظامها »(٣) وفرق كبير بين أن يكون الإعراب وشياً للكلام أو وسيلة له وحلية للألفاظ أو حلية للنظام .

ولم يجعل آبن قتيبة ولا السيوطي بعده الإعراب فارقاً في كل الأحوال بين الكلام المتكافىء والمعاني المختلفة ، ومعنى هذا أن هناك قرائن أخرى تعمل مع الإعراب على زوال اللبس وجلاء المراد .

(١) سورة يٰس آية : ٧٦.
(٢) تأويل مشكل القرآن: ١١، ١٢ (تحقيق السيد أحمد صقر).
(٣) انظر : صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام للسيوطي : ص ٢٥ (تحقيق د. علي سامي النشار) مكتبة الخانجي ١٩٤٦.

والمعاني التي يشير إليها آبن قتيبة هي المعاني الوظيفية كالفاعلية والمفعولية والإضافة ورفع الفعل وجزمه وكون الجملة بعد القول محكية أو مصدراً مؤولاً ، ولا بد أن يترتب على اختلال الوظائف آختلال في الدلالة الاجتماعية ، لكن الذي يعني النحو هو إقامة الوظائف النحوية على الوجه المطلوب ، وندرك من أمثلة آبن قتيبة أنه يستعين بالموقف والسياق على تحديد الوظائف النحوية ففتح همزة « إنا نعلم » إلخ وترك طريق الابتداء بها يقلب « المعنى » عن جهته ويزيله عن طريقته ، وجهته هي جعل إن مكسورة الهمزة بعد القول على طريق الابتداء بها ، حتى لا يترتب على تحويله من هذه « الجهة » تحويل المعنى الدلالي المستفاد من الموقف وهو عدم حزن النبي - ضرورة - من قولهم إنا نعلم ما يسرون وما يعلنون .

فدقة آبن قتيبة هنا في جعله الإعراب أحد ما يحدد المعاني التي هي المعاني الوظيفية ولم يجعله وحده الفارق بين المعاني كما نرى عند غيره من علماء العربية .

ويقول آبن فارس « فإن الإعراب هو الفارق بين المعاني ، ألا ترى أن القائل إذا قال « ما أحسن زيد » لم يفرق بين التعجب والاستفهام والذم إلا بالإعراب ، وكذلك إذا قال : « وجهك وجهُ حرٌّ » و « وجهك وجهُ حرٍّ » وما أشبه ذلك من الكلام »[1] وفي موضع آخر يقول « من العلوم الجليلة التي خصت بها العرب ، الإعراب الذي هو الفارق بين المعاني المتكافئة في اللفظ ، وبه يعرف الخبر الذي هو أصل الكلام ، ولولاه ما ميز فاعل من مفعول ، ولا مضاف من منعوت ، ولا تعجب من آستفهام ، ولا صدر من مصدر ولا نعت من تأكيد .

وذكر بعض أصحابنا أن الإعراب يختص بالأخبار ، وقد يكون الإعراب في غير الخبر أيضاً لأنا نقول : أزيد عندك ؟ فقد عمل الإعراب وليس هو من باب الخبر »[2] .

---

(١) الصاحبي ٣١.
(٢) السابق ٤٢.

ومدلول الإعراب في نص آبن فارس أوسع من دلالة العلامات الإعرابية لأن العلامة الإعرابية وحدها لا تعين على معرفة النعت من التأكيد مثلاً ، وقد أوضح في موضع آخر أن مدلول الإعراب الذي يعنيه هو ما يقابل الصرف أو التصريف أي يعني به علم النحو كله بما يشتمل عليه من قواعد لتنظيم الجملة ، وقد ذكر ذلك في « باب الخطاب الذي يقع به الإفهام من القائل والفهم من السامع » وقال : إن ذلك بين المتخاطبين من وجهين « أحدهما الإعراب ، والآخر التصريف »[1] وقال عن الإعراب « فأما الإعراب فبه تميز المعاني ، ويوقف على أغراض المتكلمين ، وذلك أن قائلاً لو قال : « ما أحسن زيد » غير معرب ، أو ضرب عمر زيد لم يوقف على مراده فإذا قال : ما أحسنَ زيداً ، أو ما أحسنُ زيدٍ ، أو ما أحسنَ زيدٌ أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده ، وللعرب في ذلك ما ليس لغيرهم ، فهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني . . . ثم يقولون : هذا غلاماً أحسنُ منه رجلاً يريدون الحال في شخص واحد ، ويقولون هذا غلامٌ أحسنُ منه رجلٌ ، فهما إذا شخصان ، وتقول : كم رجلاً رأيت ؟ في الاستخبار ، وكم رجل رأيت ! في الخبر يراد به الكثير . وهن حواجُّ بيتِ اللّه إذا كن قد حججن ، وهن حواجُّ بيتَ اللّه إذا أردن الحج . ومن ذلك جاء الشتاءَ والحطبَ ، لم يرد أن الحطب جاء ، إنما أراد الحاجة إليه ، فإن أراد مجيئهما قال : (والحطبُ) وهذا دليل يدل على ما وراءه »[2] .

فبعد أن عمم الإعراب وجعله في مقابل التصريف ، وهو ما يشمل علم النحو كله بما يشتمل عليه من قرائن أخرى غير الإعراب ، رجع فقال إنهم يفرقون بالحركات وغيرها بين المعاني ، ولعله يقصد بغير الحركات الحروف التي تنوب عنها في الإعراب ، ولعله يقصد بغير الحركات القرائن الأخرى التي تتعاون في جلاء معنى الجملة .

إذن مصطلح الإعراب يراد به أمران في نصوص تراثنا النحوي :

---

(١) الصاحبي ١٦١.
(٢) السابق : ١٦١ ، ١٦٢.

أولهما : ما يرادف علم النحو Syntax ، فهو إذاً أعم من العلامات الإعرابية وحدها ، وهو بهذا الفهم يصلح أن يقال عنه إنه يميز بين المعاني ، مع مراعاة أن المقصود بالمعاني هنا هو المعاني الوظيفية في الجملة من فاعلية ومفعولية وغيرهما ، لأن الإعراب إذاً مجموعة القرائن التي تتضافر معاً من أجل تماسك الجملة وأدائها لوظيفتها ، وهذا ما عَناه عبد القاهر الجرجاني حين قال : إن علم النظم « ينتقي لك من « **علم الإعراب** » خالصة ولبه »(١) .

ثانيهما : العلامات الإعرابية ، وهو إذاً يعد قرينة واحدة من مجموعة القرائن اللفظية في الجملة ، ويتضح ذلك في كلام آبن يعيش إذ يقول « والإعراب الإبانة عن المعاني باختلاف أواخر الكلم »(٢) .

ولما كان الإعراب خلاصة التحليل النحوي تلاحم في كثير من الأحيان فهم الإعراب بمدلوليه السابقين ، فالزجاجي يعرِّفه بأنه « الحركات المبينة عن معاني اللغة »(٣) ويشرح الفرق بينه وبين اللغة قائلاً : « والدليل على صحة ما قلنا من معنى اللغة والإعراب والفرق بينهما ، أنه ليس كل من عرف الإعراب وفهم وجوه الرفع والنصب والخفض والجزم أحاط علماً باللغة كلها ولا فهمها ، ولا من فهم من اللغة قطعة ولم يرض نفسه في تعلم الإعراب ، عرف الإعراب ، ولا دري كيف مجاريه »(٤) فالإعراب إذاً ليس هو الحركات المبينة عن المعاني فحسب ، بل هو بالإضافة إلى ذلك فهم وجوه الرفع والنصب والخفض والجزم والدراية بمجاريه ، ومجموع هذا كله هو دراسة أجزاء الجملة كلها .

ويفسر آبن جني الإعراب في باب عقده لهذا الغرض سماه « باب القول على الإعراب »(٥) بقوله عنه « هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ، ألا ترى أنك إذا سمعت : « أكرم سعيد أباه ، وشكر سعيداً أبوه » علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول ، ولو كان الكلام شرجاً واحداً لاستبهم أحدهما من

(١) دلائل الاعجاز : ٨٥ تحقيق خفاجي.
(٢) شرح المفصل ١/٧٢.
(٣) الإيضاح في علل النحو : ٩١.
(٤) السابق : ٩٢.
(٥) الخصائص ١/٣٥.

صاحبه ، فإن قلت قد تقول : ضرب يحيى بشري ، فلا تجد هناك إعراباً فاصلاً ، وكذلك نحوه ، قيل : إذا آتفق ما هذه سبيله مما يخفى في اللفظ حاله ألزم الكلام من تقديم **الفاعل** وتأخير المفعول ، ما يقوم مقام بيان الإعراب ، فإن كانت هناك **دلالة أخرى من قبل المعنى** وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير ، نحو أكل يحيى كمثري ، لك أن تقدم وأن تؤخر كيف شئت ، وكذلك ضربت هذا هذه وكلم هذه هذا ، وكذلك إن وضح الغرض **بالتثنية أو الجمع جاز لك التصرف** ، نحو قولك : أكرم اليحييان البشريين ، وضرب البشريين اليحيون ، وكذلك **لو أومأت** إلى رجل وفرس ، فقلت : كلم هذا هذا فلم يجبه لجعلت الفاعل والمفعول أيهما شئت لأن في الحال بياناً لما تعني ، وكذلك قولك ولدت هذه هذه من حيث كانت **حال الأم** من البنت معروفة غير منكورة ، وكذلك **إن ألحقت الكلام ضرباً من الإتباع** جاز ذلك التصرف لما تعقب من البيان ، نحو ضرب يحيى نفسُه بشري ، أو كلم بشري العاقلُ معلى أو كلم هذا وزيداً يحيى .

فقرينة الرتبة ، أو المطابقة العددية أو النوعية أو السياق وهو كبرى القرائن أو الموقف اللغوي بما يشتمل عليه من الإيماء وغيره قد تقوم مقام بيان الإعراب كما وضح ذلك آبن جني في فكرته .

ومهما يكن من أمر ، فإن كثيراً من النحاة يفسر دور العلامة الإعرابية في الجملة بأنه « الإبانة عن المعاني » كما يرى الزجاجي وآبن جني وآبن يعيش(١) ، أو التمييز بين المعاني والوقوف على أغراض المتكلمين ، والفصل وإزالة اللبس والفرق بين المعاني المختلفة(٢) .

وسواء أكان تفسير الإعراب هذا أم ذاك فإن أصحاب هذا الاتجاه مجمعون على أن هناك « معاني » والإعراب هو الذي يكشف عنها أو يميزها أو يفرق بينها أو على حد تعبير عبد القاهر الجرجاني « قد عُلم أن الألفاظ مغلقة على معانيها حتى يكون الإعراب هو الذي يفتحها، وأن الأغراض كامنة فيها حتى يكون الإعراب

(١) انظر شرح المفصل ١/٧٢.
(٢) انظر الانصاف ١/١٢.

هو المستخرج لها ، وأنه المعيار الذي لا يتبين نقصان كلام ورجحانه حتى يعرض عليه والمقياس الذي لا يعرف صحيح من سقيم حتى يرجع إليه ، ولا ينكر ذلك إلاّ من ينكر حسه وإلاّ من غالط في الحقائق نفسه »(١) .

لقد رأينا في نص آبن جني السابق آستعمالين لكلمة المعاني والمعنى وكل منهما مختلفٌ عما يدل عليه الآخر ، فالإعراب هو « الإبانة عن المعاني بالألفاظ » ويقول « فإن كانت هناك دلالة أخرى من قبل « المعنى » وقع التصرف فيه بالتقديم والتأخير نحو«أكل يحيى كمثري » وفي النص نفسه « لأن في الحال بياناً لما تعني » وما تعني هو« المعنى » ، فأي هذه المعاني يبين عنها الإعراب ؟ .

لقد صرح الزجاجي بأن هذه المعاني هي كون الأسماء فاعلة أو مفعولة أو مضافة أو مضافاً إليها إلى غير ذلك ولما لم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبىء عن هذه المعاني »(٢) وصرح الرضى بأنها « المعاني المتعاقبة على الاسم الواحد كالفاعلية والمفعولية والاضافة »(٣) ، وفي تمثيل معظم من تناول هذه المسألة نجد المقصود بالمعاني : المفعولية والفاعلية وغيرهما .

والمعاني على هذا النحو هي نظام اللغة الذي يضعه المتكلمون بها على غير وعي منهم أو آختيار ، والمتكلم باللغة المعينة عندما يضع كلمة ما في موضع ما من جملة ما يفعل ذلك وفقاً للعرف اللغوي السائد ويتفق اللفظ المنطوق مع المعاني الوظيفية المتضامة في تلاحم يشبه النسيج الذي وصفه عبد القاهر الجرجاني بقوله : « وأما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك ، لأنك تقتفي في نظمها آثار المعاني ، وترتبها على حسب ترتيب المعاني في النفس ، فهو إذن نظم يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض ، وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء وآتفق ولذلك كان عندهم نظيراً للنسج والتأليف

(١) دلائل الاعجاز : ٧٥ (تحقيق خفاجي ، مكتبة القاهرة ١٩٦٩م).
(٢) الزجاجي : الايضاح ٦٩.
(٣) شرح الكافية ١٧/١.

والصياغة والبناء والوشي والتحبير وما أشبه ذلك مما يوجب آعتبار الأجزاء بعضها مع بعض حتى يكون لوضع كل حيث وضع علة تقتضي كونه هناك ، وحتى لو وضع في مكان غيره لم يصلح »(١) وهذه المعاني التي يقتفي آثارها هي النظم والترتيب والتأليف والتركيب والصياغة والتصوير والنسج والتحبير(٢) على حد تعبيره ، والمتكلم يجري في آستعماله اللغوي على نظام مخزون في ذهنه ، وفي رأي عبد القاهر أنه « لا يتصور أن تعرف للفظ موضعاً من غير أن تعرف معناه ، ولا أن تتوخى في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيباً ونظماً ، وأنك تتوخى الترتيب في المعاني وتعمل الفكر هناك ، فإذا تم لك ذلك أتبعتها الألفاظ ، وقفوت بها آثارها ، وأنك إذا فرغت من ترتيب المعاني في نفسك لم تحتج إلى أن تستأنف فكراً في ترتيب الألفاظ ، بل تجدها تترتب لك بحكم أنها خدم للمعاني ، وتابعة لها ولاحقة بها وأن العلم بمواقع المعاني في النفس علم بمواقع الألفاظ الدالة عليها في النطق »(٣) والإعراب هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ، والعلم بالوظائف النحوية التي هي « المعاني » علم بوضع كل لفظ في الموضع الذي يناسبه والعلامة الدالة عليه .

وهذه المعاني تحتاج في الكشف عنها إلى قرائن أخرى غير الإعراب وحده ـ إذا فهمنا الإعراب على أنه العلامات الإعرابية وحدها ـ وهذا ما دعا الزركشي في البرهان إلى أن يقول : « قالوا : والإعراب يبين المعنى ، وهو الذي يميز المعاني ، ويوقف على أغراض المتكلمين بدليل قولك : ما أحسن زيداً ، ولا تأكل السمك وتشرب اللبن ، وكذلك فرقوا بالحركات وغيرها بين المعاني ، فقالوا مِفتح للآلة التي يفتح بها ، ومَفتح لموضع الفتح ، ومِقص للآلة ومَقص للموضع الذي يكون فيه القص ، ويقولون امرأة طاهر من الحيض ، لأن الرجل يشاركها في الطهارة »(٤) وهذه الفكرة منقولة من آبن فارس في الصاحبي ، والزركشي هنا متفق مع آبن فارس في كون الإعراب مبيناً للمعاني ومميزاً لها

(١) دلائل الاعجاز ٩٣.
(٢) دلائل الاعجاز : ٨٠.
(٣) السابق : ٩٦.
(٤) البرهان للزركشي : ٣٠١/١، ٣٠٢.

وموقفاً على أغراض المتكلمين ، ولما كان الإعراب الأصلي عندهم بالحركات فقد ركزوا الحديث على أهمية الحركات عموماً سواء أكانت حركات إعرابية أم حركات صيغية أي لضبط الصيغة الصرفية فدلالة فتح الميم أو كسرها في مفتح ومقص لا علاقة لها بالإعراب ، وإنما هذه قرينة أخرى ، ولكنهم يضمونها تحت الإعراب الكاشف عن المعاني ، وكذلك صيغة طاهر في الدلالة على طهر المرأة من الحيض ، وصيغة طاهرة من الطهارة التي يشترك فيها الرجل مع المرأة ليست أيضاً من باب الإعراب ، ولكنها الدلالة المعجمية ، ومع ذلك يدرجونها تحت باب كشف الإعراب عن المعاني لأن الحركات تفرق بين المعاني .

بعد هذا يقول الزركشي « وعلى الناظر في كتاب اللّه الكاشف عن أسراره النظر في هيئة الكلمة ، وصيغتها ، ومحلها ، لكونها مبتدأ أو خبر أو فاعلة أو مفعولة أو في مبادىء الكلام أو في جواب إلى غير ذلك من تعريف أو تنكير أو جمع قلة أو كثرة إلى غير ذلك ويجب عليه مراعاة أمور أحدها ـ وهو أول واجب عليه ـ أن يفهم معنى ما يريد أن يعربه مفرداً كان أو مركباً قبل الإعراب ، فإنه فرع المعنى »[1] .

إذن صيغة الكلمة أو هيئتها ـ على حد تعبيره ـ ومحلها أي وظيفتها، ورتبتها أو كونها « في مبادىء الكلام أو في جواب إلى غير ذلك » والمطابقة في الجملة في التعيين (التعريف والتنكير) والعدد (الجمع والمفرد والمثنى) والمقام وهو كبرى القرائن ، هذه كلها أمور مطلوبة قبل الإقدام على الإعراب ، لأن الإعراب فرع المعنى ، والمعنى المقصود هنا هو المعنى الوظيفي .

وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار قول الزركشي : « قالوا والإعراب يبين المعنى وهو الذي يميز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين » ثم قوله بعد : إنه يجب على الناظر في كتاب اللّه « أن يفهم معنى ما يريد أن يعربه مفرداً كان أو مركباً قبل الإعراب » ، إذ كيف يكون الإعراب مبيناً للمعنى ، ثم يوجب على

(١) البرهان للزركشي ١/٣٠٢.

الناظر في القرآن أن يفهم المعنى قبل الإعراب ؟، فهذا النص ، بهذا الفهم ، قاطع الدلالة بأن الاعراب ـ بمعنى العلامات الإعرابية ـ فرع المعنى النحوي لا المعنى الدلالي أو الاجتماعي .

إن هذا اللبس يؤكد ما قاله الأستاذ الدكتور مصطفى ناصف « ما يزال تصور النحو العربي لمسألة المعنى من الأمور المهملة التي عزف عنها الدارسون المحدثون لصعوبتها ، وحاجتها إلى دراسات كثيرة متفرقة في الفلسفة واللغة وفروع أخرى كثيرة من الثقافة العربية ، وقد آكتفى الدارسون المحدثون بترديد بعض القضايا من بينها أن النحو العربي عامة يدرس اللغة على أساس منهج غير سليم ، وأن النحو لا يكتفي بوصف الظاهرة بل يروح يبحث عن تعليلها . وكثرت الاعتراضات الموجهة إلى المنهج ، أما وصف هذا المنهج نفسه أو تفسيره ، وبعبارة أخرى تصور الباحثين المتقدمين لمسألة المعنى فقد أهمل ـ فيما أعرف ـ إهمالاً لا يمكن الدفاع عنه بسهولة ، ونتج عن ذلك أن صلتنا العاطفية بجانب كبير من التراث تعرضت لما يشبه التفكك »[1] .

وكما كان مصطلح « الإعراب » في نصوص الدارسين القدماء يعني أمرين : علم النحو كله ، أو العلامة الإعرابية ، كذلك نجد « المعنى » عندهم يطلق على أنواع متعددة من المعنى ، فمرة يراد به الوظائف النحوية كما تسمى الآن ، ومرة يراد به « الموقف » أو « المقام » أو « السياق » ، وأخرى يراد به المعنى الدلالي الاجتماعي .

ومن الواضح أن المعنى الدلالي يأتي نتيجة لعدد من « المعاني » المختلفة في تركيب الجملة منها المعنى الصرفي ، والمعنى النحوي ، والمعنى المعجمي ، ولذلك عندما يقول الزركشي عن الإعراب إنه « فرع المعنى » يكون هذا التعبير دقيقاً مع إضافة قيد آخر إلى كلمة المعنى بحيث تصبح « فرع المعنى

(١) د. مصطفى ناصف : نظرية المعنى في النقد العربي ٧.

الوظيفي »[1] يقول الدكتور تمام حسان « وإذا اتضح المعنى الوظيفي المذكور أمكن إعراب الجملة دون حاجة إلى المعجم أو المقام ، ذلك بأن وضوح المعنى الوظيفي هو الثمرة الطبيعية لنجاح عملية « التعليق » ، والذي يؤدي إليه هذا الفهم بالضرورة هو التسليم بأننا لو أبحنا لأنفسنا أن نتساهل قليلاً في أمر التمسك بالمعنى المعجمي فكوّنّا نسقاً نطقياً من صور بنائية عربية لا معنى لها من الناحية المعجمية لأمكن لنا أن نعرب هذا النَّسق النطقيّ »[2] ولذلك نستطيع أن نعرب جملاً هرائية مصوغة على شرائط التراكيب العربية في الحروف وقوانين الأصوات والمباني الصرفية والعلاقات النحوية مثل : « حنكف المستعص بسقاحته في الكمظ فحنذ التران تحنيذاً خسيلاً ، فلما اصطقف التران وتحنكف شقله المستعص بحتلة فانحكز سحيلاً حتى خزب » وكذلك يمكن أن يصاغ على غرار الشعر بيت هرائي مثل :

قـاص التجين شحالـه بتريسـه الـ ـــفاخي فلم يستف بطـاسية البَرَنْ

ونحاتنا رحمهم الله لم يغب عنهم هذا المعنى ، فكثيراً ما ينصون على أن المعنى « الدلالي » في جانب والإعراب في جانب آخر ، لأن الإعراب يكشف عن معان وظيفية لا دلالية ولهذا نجد كثيراً في كتاب سيبويه « فهذا تمثيل وإن كان لا يستعمل في الكلام »[3] ونجد أن الكلام أحياناً يكون صحيحاً من جهة المعنى فاسداً من جهة اللفظ ، فعندما نقول « زيداً ضربته » نجد البصريين يقدرون لنصب « زيد » فعلاً يفسره الظاهر والتقدير « ضربت زيداً ضربته » ، « وذلك أن الاسم وإن كان الفعل بعده واقعاً عليه من جهة المعنى فإنه لا يجوز أن يعمل فيه من جهة اللفظ من قبل أنه قد آشتغل عنه بضميره ، فاستوفى ما يقتضيه من

(١) أنظر مناهج البحث في اللغة ١٩٤ .
(٢) د. تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٨٢ .
(٣) أنظر سيبويه ١/١٧٧ ، ١٨٨ ، ١٩٤ ، ٢١٣ على سبيل المثال .

التعدي ، فلم يجز أن يتعدى إلى زيد ؛ لأن هذا الفعل إنما يتعدى إلى مفعول واحد ، لا إلى مفعولين ، ولما لم يجز أن يعمل فيه أضمر له فعل من جنسه وجعل هذا الظاهر تفسيراً له ، ولا يجوز ظهور عامله ، وصار ذلك بمنزلة قولك : نعم رجلاً زيد أضمر الرجل في نعم وجعلت النكرة تفسيراً له ، ولم يجز إظهار ذلك المضمر اكتفاء بالتفسير بالنكرة فكذلك ها هنا .

وذهب الكوفيون إلى أنه منصوب بالفعل الظاهر ، وإن كان قد اشتغل بضميره لأن ضميره ليس غيره ، وإذا تعدى إلى ضميره كان متعدياً إليه ، وهو قول فاسد ، لأن ما ذكروه **وإن كان من جهة المعنى صحيحاً فإنه فاسد من جهة اللفظ** ، وكما تجب مراعاة المعنى كذلك تلزم مراعاة اللفظ ، وذلك أن الظاهر والمضمر هنا غَيْرَان من جهة اللفظ**وهذه صناعة لفظية** »[1] وثمة نماذج كثيرة لعدم اتفاق أو تطابق « المعنى » المراد من الجملة مع الإعراب ، وهذه بعضها :

١ ــ يقول آبن جني في بيت الشاعر :

ولا تحسبنّ القتـل محضـاً شربته نزاراً ولا أن النفـوس استقرتِ

ومعناه : لا تحسبن قتلك نزاراً محضاً شربته ، **إلاّ أنه وإن كان هذا معناه فإن إعرابه على غيره وسواه** ، ألا ترى أنك إن حملته على هذا جعلت نزاراً في صلة المصدر الذي هو القتل وقد فصلت بينهما بالمفعول الثاني الذي هو محضاً ، وأنت لا تقول : حسبت ضربك جميلاً زيداً وأنت تقدره على : حسبت ضربك زيداً جميلاً لما فيه من الفصل بين الصلة والموصول بالأجنبي فلا بد إذن من أن تضمر لنزار ناصباً يتناوله ، يدل عليه قوله « القتل » أي قتلت نزاراً . وإذا جاز أن يقوم الحال مقام اللفظ بالفعل ، كان اللفظ بأن يقوم مقام اللفظ أولى وأجدر »[2] .

٢ ــ في تناول قوله تعالى : ﴿ سواءٌ عليهم أأنْذرتهم أم لم تنذرهم ﴾[3]

قال آبن يعيش : « الفعل ههنا في تأويل المصدر ، والمعنى سواء عليهم الإنذار

(١) شرح المفصل لابن يعيش ٢/٣٠ ، ٣١ . (٣) سورة البقرة آية : ٦ .
(٢) الخصائص ٢/٤٠٣ .

وعدم الإنذار ، فالإنذار وما عطف عليه مبتدأ في المعنى وسواء الخبر وقد تقدم ، وسواء مصدر في معنى اسم الفاعل والتقدير : مستويان على ما تقدم ، ألا ترى أن موضع الفائدة الخبر ، والشك إنما وقع في آستواء الإنذار وعدمه لا في نفس الإنذار ، ولفظ الاستفهام لا يمنع من ذلك ، إذ المعنى على التعيين والتحقيق ، لا على الاستفهام ، وإنما الهمزة ههنا مستعارة للتسوية ، ألا ترى أنك تقول في الاستفهام : أزيد عندك أم عمرو ؟ وأزيد أفضل أم خالد؟ والشيآن اللذان يسأل عنهما قد آستوى علمك فيهما ، ثم تقول في التسوية : ما أبالي أفعل أم لم يفعل ، فأنت غير مستفهم ، وإن كان اللفظ الاستفهام وذلك لمشاركته الاستفهام في التسوية ، لأن معنى ما أبالي أفعل أم لم يفعل أي هما مستويان في علمي ، كما قال في الاستفهام كذلك ، **هذا هو التحقيق من جهة المعنى** ، وأما إعراب اللفظ فقالوا سواء مبتدأ والفعلان بعده كالخبر لأن بهما تمام الكلام وحصول الفائدة **فكأنهم أرادوا إصلاح اللفظ وتوفيته حقه** »[1] ، وقد قال عن هذه الآية كل من العكبري وآبن الأنباري « وهو كلام محمول على المعنى »[2] .

٣ ــ يقول النحاة « إنه لا فرق من جهة المعنى بين زيدٌ قائم ، وقامَ زيدٌ »[3] ولكن إعرابهما مختلف ، فالأولى جملة آسمية مكونة من مبتدأ وخبر ، والثانية فعلية من فعل وفاعل .

٤ ــ يقول آبن يعيش « واعلمْ أن قولهم : أقائم الزيدان إنما أفاد نظراً إلى المعنى ، إذ المعنى أيقوم الزيدان فتم الكلام لأنه فعل وفاعل وقائم هنا آسم من جهة اللفظ وفعل من جهة المعنى ، فلما كان الكلام تاماً من جهة المعنى أرادوا إصلاح اللفظ ، فقالوا أقائم مبتدأ والزيدان مرتفع به ، وقد سد مسد الخبر من حيث إن الكلام تم به ، ولم يكن ثم خبر محذوف على الحقيقة »[4] .

---

(١) شرح المفصل ١/٩٣.
(٢) انظر إملاء ما من به الرحمن ١/١٤ والبيان في غريب إعراب القرآن ١/٤٩.
(٣) شرح المفصل ١/٩٥.
(٤) شرح المفصل ١/٩٦.

٥ ــ يقول آبن يعيش أيضاً : « وأما قولهم (ضربي زيداً قائماً) فهي مسألة فيها أدنى إشكال يحتاج إلى كشف ، وذلك أن المعنى : ضربت زيداً قائماً ، أو أضرب زيداً قائماً ، فالكلام تام باعتبار المعنى إلاَّ أنه **لا بد من النظر في اللفظ** وإصلاحه لكون المبتدأ فيه بلا خبر »[1] ثم أخذ في سرد تأويلات وتقديرات لا حاجة بنا إلى ذكرها .

٦ ــ في شرح المفصل « وأما قولهم : أهلَكَ والليلَ فمعناه : بادر أهلك قبل الليل وأما تقدير الإعراب فكأنه قال : بادر أهلك وسابق الليل فيكون كل واحد من الاسمين منصوباً بفعل مقدر وقد عطف جملة على جملة »[2] .

٧ ــ في كتاب سيبويه « وأما يا تميم أجمعون فأنت فيه بالخيار إن شئت قلت : أجمعون ، وإن شئت قلت : أجمعين ولا ينتصب على « أعني » من قبل أنه محال أن تقول : أعني أجمعين ، ويدلك على أن أجمعين ينتصب لأنه وصف لمنصوب قول يونس **المعنى في الرفع والنصب واحد** »[3] .

٨ ــ في قراءة الأعرج التي رواها عن أبي قلابة وعن مجاهد لقوله تعالىٰ : ﴿ وقيلِهِ يا رب ﴾ (الزخرف ٨٨) برفع قيله « قال أبو الفتح ينبغي أن يكون ارتفاعه عطفاً على « علم » من قوله « وعنده علم الساعة » وقيله ، أي وعلم قيله ، فجاء على حذف المضاف ، كما أن من جره « وقيله » فهو معطوف عنده على الساعة . **فالمعنيان ــ كما تراه ــ واحد والإعرابان مختلفان** »[4] .

٩ ــ قال أبو العباس أحمد بن يحيى : **العرب تخرج الإعراب على اللفظ** دون المعاني ولا يفسد الإعراب المعنى ، فإذا كان الإعراب يفسد المعنى فليس من كلام العرب وإنما صح قول الفراء لأنه عمل العربية والنحو على كلام العرب ، فقال كل مسألة وافق إعرابها معناها ، ومعناها إعرابها فهو الصحيح ، وإنما لحق سيبويه الغلط لأنه عمل كلام العرب على المعاني وخلّى عن الألفاظ ،

---

(١) شرح المفصل ١/٩٦.
(٢) السابق ٢/٢٦.
(٣) الكتاب لسيبويه ١/٣٠٤.
(٤) المحتسب ٢/٢٥٨.

ولم يوجد في كلام العرب ولا أشعار الفحول إلاّ ما المعنى فيه مطبق للإعراب ، والإعراب مطبق للمعنى ، وما نقله هشام عن الكسائي فلا مطعن فيه ، وما قاسه فقد لحقه الغمز ، لأنه سلك بعض سبيل سيبويه فعمل العربية على المعاني وترك الألفاظ ، والفراء حمل العربية على الألفاظ والمعاني فبرع وآستحق التقدمة ، وذلك كقولك « مات زيد » فلو عاملت المعنى لوجب أن تقول « مات زيداً » لأن اللّه هو الذي أماته ولكنك عاملت اللفظ فأردت سكنت حركات زيد »[1] .

فهذه النماذج تدل على أن الإعراب في واد ، والمعنى في واد آخر ، فكيف يكشف الإعراب عن المعنى إذن ، اللهم إلاّ إذا كان المعنى هو المعنى النحوي كما أشرنا من قبل وهو الفاعلية والمفعولية وغيرهما على أن معنى الفاعل هو الفاعل الاصطلاحي أو الصناعي على حد تعبير آبن جني[2] وليس هو الفاعل في المعنى وكذلك بقية المصطلحات .

ولكي يتأكد هذا الفهم نسوق أمثلة أخرى من تناول النحاة تكشف عكس ما يفهم من ظاهر قولهم إن الإعراب يكشف المعنى ويوضحه ، إذ نراهم يلجئون إلى المعنى لتحديد الإعراب ، ومن ذلك ما سبق أن نقلناه من كلام الزركشي في البرهان الذي يوجب على الناظر في كتاب اللّه أن يفهم أولاً معنى ما يريد أن يعربه **لأن الإعراب فرع المعنى** في نظره ، وهذه بعض الأمثلة الأخرى :

١ ــ آختلف البصريون والكوفيون حول بيت امرىء القيس :

ولــو أن ما أسعــى لأدنــى معيشةٍ   كفاني ولـم أطلـب قليل من المال[3]

هل هو من التنازع أولا ، فقال الكوفيون إنه من التنازع الذي أعمل فيه الأول وهو المختار عندهم ورأى البصريون أنه ليس من التنازع « **لفساد المعنى** »[4] وفساد

(١) طبقات النحويين واللغويين : ١٣١ .
(٢) انظر المحتسب ١/ ٢٣٠ والخصائص ١/ ١١٥ وشرح المفصل ١/ ٧٤.
(٣) الديوان ٣٩.
(٤) انظر شرح المفصل ١/ ٨٢.

معنى البيت لو كان من باب التنازع يأتي من التناقض « لأنه على التنازع يكون «ولم أطلب» معطوفاً على « كفاني » ليحصل الربط المعتبر هنا فيلزم كونه مثبتاً لطلب القليل لوقوع النفي في حيز لو المفيدة امتناع جوابها وما عطف عليه لامتناع شرطها ، ونفى النفي إثبات ، والحال أنه نفاه أولاً بقوله « ولو أن ما أسعى لأدنى معيشة » لاقتضاء لو النفي كما عرف ، والسعي لأدنى معيشة هو نفس طلب القليل أو مستلزم له »[1] .

٢ ــ في إعراب قوله تعالى ﴿ **وإذ واعدنا موسى أربعين ليلة** ﴾ (البقرة ٥١) يقول العكبري « وأربعين المفعول الثاني ، وفي الكلام حذف تقديره تمام أربعين . وليس أربعين ظرفاً إذ ليس المعنى وعده في أربعين »[2] ويقول آبن الأنباري « وأربعين ليلة مفعول ثان لواعدنا ، وتقديره : تمام أربعين ليلة ، فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه ، ولا يجوز أن يكون منصوباً على الظرف لأنه يصير المعنى واعدناه في أربعين ليلة ، وليس المعنى على ذلك ، وإنما المعنى أن الوعد كان بتمام أربعين ليلة »[3] .

فكلمة أربعين منصوبة على كلتا الحالين ، ولكن الوظيفة تختلف من المفعولية إلى الظرفية والمعنى « المراد » ـ على حد تعبير الصبان ـ أو المعنى الدلالي لا يستقيم إلاّ بجعل اللفظ أو الصناعة النحوية أو ما نقول عنه الوظائف النحوية ، على الوجه الذي نفهمه من السياق ، وهنا نجد أن دليلنا إلى الإعراب هو المعنى وليس العكس ، أو على الأقل نجد المعنى دليلنا إلى تحديد إحدى الوظائف التي يحتملها اللفظ في الجملة كما في قوله تعالى ﴿ **وآتبعوا ما تتلوا الشياطين على ملك سليمان وما كفر سليمان ولكن الشياطين كفروا يعلمون الناس السحر وما أنزل على الملكين** ﴾ (١٠٢ البقرة) حيث أجاز بعضهم في (ما) من قوله تعالىٰ : ﴿ **وما أنزل على الملكين** ﴾ أن تكون حرف نفي أي لم ينزل على الملكين على أنها عطف على قوله تعالىٰ ﴿ **وما كفر سليمان** ﴾ ويقول

(١) حاشية الصبان على الأشموني ٢/ ٩٩.   (٣) البيان ١/ ٨٢.
(٤) إملاء ما من به الرحمن ١/ ٣٦.

ابن الأنباري عن هذا الوجه « وهذا الوجه ضعيف جداً لأنه خلاف الظاهر والمعنى فكان غيره أولى »(1) .

٣ ـ في إعراب قوله تعالى ﴿ الذين آتيناهم الكتاب يتلونه حق تلاوته أولئك يؤمنون به ﴾ (البقرة ١٢١) جعلوا قوله تعالى ﴿ يتلونه حق تلاوته ﴾ حالاً ، مستدلين بالمعنى قال العكبري « لأنهم لم يكونوا وقت إتيانه تالين له »(2) وقال ابن الأنباري « ويتلونه جملة فعلية في موضع نصب على الحال من المضمر المنصوب في « آتيناهم » ولا يجوز أن يكون « يتلونه » الخبر لأنه يوجب أن يكون كل من أوتي الكتاب يتلوه حق تلاوته ، وليس الأمر كذلك إلاّ أن يكون الذين أوتوا الكتاب الأنبياء عليهم السلام »(3) .

فهل « المعنى » الذي يستدل به على إثبات صحة الإعراب ، أو لترجيح وجه على آخر هو نفسه « المعنى » الذي يكشفه الإعراب ، والذي يميز الإعراب بينه وبين غيره من المعاني ؟ .

إننا نستطيع أن نقول في غير قليل من الاطمئنان بأن نحاتنا عندما قالوا إن الاعراب يؤتى به للتفريق بين المعاني ، كانوا يقصدون بالإعراب ـ من الجانب النظري ـ ما يمكن أن يطلق عليه مصطلح « التعليق » الذي أشار إليه عبد القاهر الجرجاني ، وهو جعل الكلمة فاعلاً أو مفعولاً به أو حالاً أو تمييزاً أو نعتاً أو توكيداً أو غير ذلك من الوظائف التي تشغلها الكلمة في الجملة ، وأما في التطبيق فإننا نجدهم يقصرون الإعراب على « العلامة الإعرابية » وندرك ذلك من الأمثلة التي يطبقون عليها دعواهم فابن جني مثلاً في النص الذي نقلناه عنه من قبل يقول « إذا اتفق ما هذه سبيله مما يخفى في اللفظ حاله ألزم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول ما يقوم مقام بيان الإعراب »(4) فليس المقصود بالإعراب هنا إلاّ

(1) البيان ١/١١٤ .
(2) املاء ما من به الرحمن ١/٦١ .
(3) البيان ١/١٢٢ .
(4) الخصائص ١/٣٥ .

العلامة الإعرابية ، بل إنهم أحياناً يحتملون ضعف الإعراب تجريداً للمعنى وإزالة للشك(1) .

لقد سبق أن أشرنا إلى أن هناك « حالة إعرابية » و « علامة إعرابية » وينبغي عدم الخلط بينهما ، والحالة الإعرابية لا يمكن أن تشترك مع حالة إعرابية أخرى فكل حالة متميزة عن غيرها ، واللغة لا تسمح بخلط الحالات ، ولذلك قد تحتل هذه الحالات الإعرابيةَ كلماتٌ غير معربة أساساً ، وكلماتٌ لا يمكن أن تظهر عليها العلامات الإعرابية مطلقاً وكلماتٌ لا تظهر عليهاه العلامات الإعرابية في بعض الحالات ، وجملٌ تنقل إلى وظيفة المفرد ومع ذلك نعرب هذه الكلمات ونبين حالتها الإعرابية فنقول إنها فاعلة أو مفعولة أو حال أو نعت أو توكيد أو بدل إلخ ، أما العلامة الإعرابية فهي إحدى القرائن التي تساعد على تحديد الحالة الإعرابية .

ولذلك فإن العلامة الإعرابية لا تستطيع أن تفسر لنا كل ما حمل عليها ، ولقد ألبسها النحاة ثوباً فضفاضاً ، وإلاّ فما دور العلامة الإعرابية فيما يأتي :

١ ـ المبنيات : وهي الضمائر بأنواعها وأسماء الإشارة والأسماء الموصولة وأسماء الشرط وأسماء الاستفهام(*) وهذه كلها تبنى بناء لازماً ، وهناك مبنيات بناؤها عارض ، كالمنادي المفرد المعين وآسم لا النافية للجنس إذا كان مفرداً ، والظروف المقطوعة عن الإضافة مع نية معناها ، والأسماء المركبة مع غيرها تركيب بناء .

وقد حددت اللغة مسار هذه المبنيات في الجمل بحيث يحتل كل منها وظيفته الخاصة به ، ويستدل على وظيفته بهيئته أو صيغته ، فهناك ضمائر « الرفع » المنفصلة ، أي أنها تحتل الحالة الإعرابية التي يوضع فيها الاسم المعرب مرفوعاً، وثمة الضمائر المتصلة فإن بعضها خاص بالرفع ، وبعضها الآخر

(1) أنظر: المحتسب ١/٢٨٢ .
(*) يستثنى من أسماء الشرط والاستفهام والأسماء الموصولة « أي » .

يشترك في حالتي النصب والجر ويمكن التمييز بين الحالتين عن طريق مضامة الضمير لكلمة معينة فإذا ضامَّ الضمير اسماً أو حرف جرّ كان في حالة الجر ، وإذا ضام فعلاً كان في حالة نصب ومنها ما صلح للرفع والنصب والجر ، وليست هناك علامة إعرابية على الإطلاق في تحديد وظيفة كل منها في التعليق النحوي ، ولعل هذا معنى قول عبد القاهر في الإعراب غير الصريح هو « أن تكون الكلمة موضوعة على وَجْهٍ مخصوص من الإعراب »[1] .

وبقية المبنيات تحدد وظائفها دون علامة إعرابية كذلك ، ومعنى قول النحاة إنها في محل كذا نتيجة لفهم موقعها ورتبتها أولاً ، وهنا نجد أن المعرِب يبحث عن الوظيفة ليحدد العلامة الخاصة بها ، وليس العكس ، وقد كان أبو الحسن يرى أن المبنيات « **قد كانت قديماً معربة فلما كثرت غيرت فيما بعد** »[2] أي غيرت من حال الإعراب إلى حال البناء .

٢ ــ الأسماء المفردة المضافة لياء المتكلم ، وهي أيضاً لا يمكن أن تظهر عليها علامات الإعراب مطلقاً ، ويرى جمهور النحاة أنها معربة بحركات مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة ، ولكن بعض النحاة يرى أنها مبنية بناء عارضاً[3] كعبد القاهر الجرجاني ، وقال الرضى إنه مذهب النحاة حيث يقول « وآعلم أن مذهب النحاة أن باب غلامي مبني لإضافته إلى المبنى »[4] وناقش هذا الرأي ورفضه .

٣ ــ الأسماء المقصورة ، وهي الأسماء المنتهية بألف لازمة ، ولا تظهر عليها العلامات الإعرابية مطلقاً ، وسمى هذا النوع من الأسماء مقصوراً « لأنه محبوس عن المد أو عن ظهور الإعراب »[5] .

---

(١) الجمل : ٣٨.
(٢) الخصائص ٢/ ٣١ والحديث عن المبنيات وانظر الهامشين ٤ ، ٥ في الصفحة نفسها للمحقق.
(٣) انظر الجمل : ١١.
(٤) شرح الكافية ١/ ٣٥ وآنظر ١/ ٣٤.
(٥) الأشموني ١/ ١٠٠.

٤ ــ الأسماء المنقوصة ، وهي الأسماء المنتهية بياء لازمة مكسور ما قبلها في حالتي الرفع والجر « وإنما لم **يظهر** الرفع والجر استثقالاً لا تعذراً لإمكانهما »[1] وقد وردت بعض الأسماء المنقوصة معربة بالحركات الظاهرة في حالتي الجر والرفع «ومن نحو هذا تحريك المعتل فيما حقه أن يكون اللفظ به على السكون ورده إلى أصله في التحريك الذي ينبغي له مع ما فيه من الاستثقال لتقويم اللفظ فمن ذلك قول آبن قيس الرقيات :

لا بارك اللّـه في الغوانِـي هل يصـبحـن إلاَّ لهـنَّ مطَّـلب

ومنه قول جرير :

فيوماً يجـارين الهـوى غير ماضِيٍ ويوماً ترى منهـن غولاً تَغَوَّلُ

وإنما الوجه ألا تكسر الياء المكسور ما قبلها ولا تضم لاستثقال الضم والكسر عليها ، وإن كانت النية فيها التحريك ، فكان الوجه : لا بارك اللّه في الغواني بتسكين الياء ، وغير ماضٍ بسقوط الياء لدخول التنوين ، لأنها تسكن والتنوين ساكن ، فتحذف لالتقاء الساكنين »[2] وقد يَستدِل بهذا الباحثون في تطور اللغة على أن الاسم المنقوص كان يعرب بالحركات الظاهرة في أول أمره ، ومع تطور اللغة سقطت الضمة والكسرة منه للاستثقال ، وبعض اللهجات العربية أسقطت كل الحركات الإعرابية من الاسم المنقوص يقول الأشموني : « من العرب من يسكن الياء في النصب أيضاً » ، قال الشاعر :

ولـو أن واشٍ باليمـامـة داره وداري بأعلى حضرموت آهتدى ليا[3]

وقد ظن أبو العباس المبرد أن هذا من ضرورة الشعر فقال « وهو من أحسن

---

(١) الأشموني ١/ ١٠٠.
(٢) السيرافي : شرح السيرافي لكتاب سيبويه ١/ ٢٠٩ (مخطوط) وآنظر سيبويه ٢/ ٥٩ والمقتضب ١/ ١٤٢ والخصائص ٣/ ١٥٩.
(٣) الأشموني ١/ ١٠٠.

ضرورات الشعر لأنه حمل حالة النصب على حالتي الرفع والجر »[1] وقد « أجازه أبو حاتم السجستاني في الاختيار وقال إنه لغة فصيحة »[2] ويقول الصبان « الأصح جوازه في السعة بدليل قراءة جعفر الصادق (من أوسط ما تطعمون أهاليكم) بسكون الياء »[3] وقال آبن جني في توجيه هذه القراءة « أُسكن الياء من أهاليكم في موضع النصب تشبيهاً لها بالألف »[4] . وجعلها الزمخشري للتخفيف كما قالوا معد يكرب تشبيهاً للياء بالألف[5] .

٤ ــ اتحاد علامتي الجر والنصب في المثنى ، وجمع المذكر السالم ، وجمع المؤنث السالم وما لا ينصرف.

هل العلامة الاعرابية هنا قادرة على تمييز المعاني ، أو أن تمييز المعاني آت من قرائن أخرى غير العلامة الإعرابية ؟.

٥ ــ آتفاق أكثر من حالة في علامة إعرابية واحدة ، كاتفاق الفاعل والمبتدأ ، والخبر وآسم كان ، وخبر إن ، ونائب الفاعل في الرفع وآتفاق المفاعيل كلها والحال والتمييز وآسم إن وخبر كان ، والمنادي غير المفرد العلم في النصب ، وآتفاق المضاف إليه والاسم المجرور بحرف الجر وتابع المجرور ، في الجر .

هل العلامة الإعرابية وحدها قادرة على التمييز بين هذه المعاني. لقد كانت هذه الملاحظة مثار نقاش بين النحاة وآختلاف في الآراء ، وكان آتحاد العلامة الإعرابية لعدد من الوظائف النحوية مدعاة خلاف في التوجيه ففي قوله تعالى ﴿ فصبرٌ جميلٌ ﴾[6] جوزوا أن تكون « صبر » مبتدأ والخبر محذوفاً ،

(١) الأشموني ١/ ١٠٠ وآنظر المحتسب ٢/ ٣٤٣. (*) سورة يوسف آية : ١٨ .
(٢) الهمع ١/ ٥٣ .
(٣) حاشية الصبان ١/ ١٠١ والآية رقم ٨٩ من سورة المائدة وقراءة جعفر الصادق هذه في : الكشاف ١/ ٣٦١ .
(٤) المحتسب ١/ ٢١٨ .
(٥) أنظر الكشاف ١/ ٣٦١ .
(٦) سورة يوسف آية : ١٨ .

والمعنى : فصبر جميل أجملُ من غيره ، أوفعندي صبر جميل ، وجوزوا أن يكون « صبر جميل » خبراً والمبتدأ محذوفاً والتقدير : فأمري صبر جميل أو صنعي صبر جميل[1] ، والذي ساعد على هذا هو اتحاد العلامة الإعرابية لكل من المبتدأ والخبر ، والأمثلة على هذا النوع من التوجيه كثيرة جداً ، وتجدها منتشرة في كتب النحو المطولة وكتب التفسير وإعراب القرآن ، وشرح المختارات الشعرية القديمة .

العلامات أعلام على معان :

لقد حاولت من خلال المناقشة السابقة أن أوضح أن المعاني التي يقصدها النحاة حينما يقولون إن الإعراب يكشف المعاني ويميز بينها ، هي المعاني الوظيفية من فاعلية ومفعولية وغيرها ، وقد صرح كثير منهم بذلك كما رأينا من قبل .

يقول عبد القاهر الجرجاني « آعلم أن الكلام مداره على ثلاثة معان : الفاعلية والمفعولية والإضافة ، فالرفع للفاعل ، والنصب للمفعول ، والجر للمضاف إليه ، وما خرج من هذه الأقسام فمحمول عليها ، وليس بأصل ، فالمحمول على الفاعل المبتدأ والخبر وآسم كان وأخواتها وخبر إن وأخواتها ، والمحمول على المفعول خبر كان وآسم إن والحال والتمييز . . . وإعراب الفعل غير حقيقي كله إذ لا يتصور فيه فاعليه ولا مفعولية ولا إضافة »[2] وإلى ذلك ذهب الزمخشري حيث يقول في « القول في وجوه إعراب الاسم : هي الرفع والنصب والجر ، وكل واحد منها علم على معنى فالرفع علم الفاعلية ، والفاعل واحد ليس إلاّ ، وأما المبتدأ وخبره وخبر إن وأخواتها ولاِ التي لنفي الجنس وآسم كان وأخواتها وآسم ما «ولا» المشبهتين بليس فملحقات بالفاعل على سبيل التشبيه والتقريب ، وكذلك النصب علم المفعولية ، والمفعول خمسة أضرب المفعول المطلق والمفعول به والمفعول فيه والمفعول معه والمفعول له ، والحال والتمييز

(١) انظر شرح المفصل ١/ ٩٥ .
(٢) الجمل للجرجاني : ٣٦ ، ٣٧ .

والمستثنى المنصوب والخبر في باب كان والاسم في باب إن والمنصوب بلا التي لنفي الجنس ، وخبر ما ولا المشبهتين بليس ملحقات بالمفعول . والجر علم الإضافة ، وأما التوابع فهي في رفعها ونصبها وجرها داخلة تحت أحكام المتبوعات ينصبّ عمل العامل على القبيلين انصبابة واحدة »[1] وعند حديثه عن إعراب الفعل المضارع قال « ذكر وجوه إعراب المضارع : هي الرفع والنصب والجزم ، وليست هذه الوجوه بأعلام على معان كوجوه إعراب الاسم لأن الفعل في الإعراب غير أصيل . . . وما ارتفع به الفعل وآنتصب وآنجزم غير ما آستوجب به الإعراب »[2] وإلى هذا أيضاً ذهب آبن الحاجب حيث يقول عنه الرضى : « وعلى قول المصنف الرفع في الأصل علم الفاعلية والنصب علم المفعولية ثم يكونان فيما يشابههما ، وأما الجر فعلم الإضافة »[3] .

ومن هذه النصوص نرى أن بعض النحاة أراد أن يقلل عدد المعاني التي تميز بينها العلامات الإعرابية ، فاضطر في سبيل ذلك إلى جعل بعض هذه المعاني أصلاً والباقيات محمولة عليها وادعى هؤلاء أن الأصل في الرفع هو الفاعل والمرفوعات الأخرى محمولة عليه ، وبهذا قال الخليل آبن أحمد[4] وعلى هذا حذاق النحاة كما يقول آبن يعيش[5] .

« وقد ذهب سيبويه والأخفش وآبن السراج إلى أن المبتدأ والخبر هما الأول والأصل في آستحقاق الرفع ، وغيرهما من المرفوعات محمولة عليهما ومن ذلك قول سيبويه : اعلم أن الاسم أوله الابتداء ، يريد : أوله المبتدأ ، لأن المبتدأ هو الاسم المرفوع ،والابتداء هو العامل ، وذلك لأن المبتدأ يكون معرى من العوامل اللفظية ، ويعرى الاسم عن غيره في التقدير قبل أن يقترن بغيره »[6]

وأما الرضى فإنه يرى أن الرفع علم كون الاسم عمدة الكلام ، ولا يكون في غير العمد والنصب علم الفضلة في الأصل ثم يدخل في العمد تشبيهاً

(١) المفصل : ١٨ .
(٢) المفصل ٢٤٤، ٢٤٥ .
(٣) شرح الكافية ١/ ٢٤ .
(٤) انظر شرح الكافية ١/ ٢٢ .
(٥) انظر شرح المفصل ١/ ٧٣ .
(٦) شرح المفصل ١/ ٧٣ وآنظر سيبويه ١/ ٧ .

بالفضلات[1] ، والجر لتمييز ما هو فضلة بواسطة حرف مع كونه منصوب المحل لأنه فضلة[2] ، فكل واحد من المرفوعات أصل ، وكل واحد من المنصوبات أصل في نفسه وآختار هذا السيوطي حيث يقول « والمختار وفاقاً للرضى ، كلٌّ أصل »[3] .

نحن إذن أمام ثلاثة آتجاهات كل منها يحاول أن يحشد عدداً من الحالات في قالب واحد ويضطر في سبيل ذلك إلى عقد مشابهة بين هذه الحالات ، وإن كان ذلك على سبيل التشبيه والتقريب كما يقول الزمخشري ، ولا تسلم هذه المشابهات المعقودة من خلاف .

ولعل السبب في هذا هو قصور عدد العلامات الإعرابية عن عدد الحالات الإعرابية ومحاولة النحاة ربط العلامة الإعرابية بالحالة وجعل العلامة وحدها مع هذا القصور في عددها دالة على الحالة الإعرابية .

وقد كان آبن جني يستخدم مصطلح العَلَمِية هذا ، فنرى عنده « علم النصب »[4] و « علم الرفع »[5] وتبعه في هذا الزمخشري وآبن يعيش والرضى كما رأينا آنفاً .

والذي يهمنا من هذه النصوص الآن هو جَعْلُ العلامات الإعرابية أعلاماً على معان وظيفية ، وهذا يؤكد أنهم كانوا يحسون أن العلامات الإعرابية قرائن لفظية تساعد على كشف المعنى الوظيفي للكلمة المعربة ، يقول آبن يعيش « وقوله وكل واحد منها علم على معنى يريد الرفع والنصب والجر كل واحد منها علم على معنى من معاني الاسم التي هي الفاعلية والمفعولية والإضافة لولا إرادة جعل كل واحد منها على معنى من هذه المعاني لم تكن حاجة إلى كثرتها وتعددها »[6] .

(١) شرح الكافية ١/ ٢٤ .
(٢) انظر السابق ١/ ٢٠ .
(٣) الهمع ١/ ٩٣ .
(٤) أنظر الخصائص ١/ ١٧٦ .
(٥) أنظر الخصائص ١/ ١٧٧ والمحتسب ١/ ٣٣ .
(٦) شرح المفصل ١/ ٧٣ .

ونحن نوافق النحاة في جعل كل علامة إعرابية علماً على معنى من المعاني ، ولا بأس من آشتراك أكثر من معنى في علامة واحدة ، ما دامت العلامة وحدها لا تكفي في تحديد المعنى .

وعلى ذلك فلسنا نوافقهم في حشد عدد من المعاني تحت معنى واحد ، حتى ولو كان ذلك على سبيل التشبيه والتقريب ، لأن ذلك من شأنه أن يؤدي إلى الخلط بين هذه المعاني فضلاً عما جلبه من خلاف بين النحاة حول جعل أيها الأصل ، وأيها المحمول على ذلك الأصل .

وقد نقد الرضى جعل النحاة بعض المنصوبات أصلاً وبعضها محمولاً على الأصل فقال : « وقد قسم النحاة المنصوبات قسمين : أصلاً في النصب يعنون به المفعولات الخمسة ومحمولاً عليه وهو غير المفعولات من الحال والتمييز وغير ذلك ، والذي جعلوه غير المفعولات يمكن أن يدخل بعضها في حيز المفاعيل ، فيقال للحال : هو مفعول مع قيد مضمونه ، إذ المجيء في جاءني زيد راكباً فعل مع قيد الركوب الذي هو مضمون راكباً ويقال للمستثنى هو المفعول بشرط إخراجه ، وكأنهم آثروا التخفيف في التسمية ، والمفعول بلا قيد شيء آخر هو المفعول المطلق . . . ففي جعل المفعول معه والمفعول له أصلاً في النصب لكونهما مفعولين وجعل المستثنى والحال فرعين مع أنهما أيضاً مفعولان لكن مع قيد كالأولين نظر . وإن كان الأصالة بسبب كون الشيء من ضروريات معنى الفعل فالحال كذلك دون المفعول معه والمفعول له إذ رب فعل بلا علّة ولا مصاحب ، ولا فعل إلاّ وهو واقع على حالة من الموقع والموقَع عليه »(1) ويخلص الرضى من هذا النقد إلى أن « الحق أن يقال : النصب علامة الفضلات في الأصل فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتمييز والمستثنى وأما سائر المنصوبات فَعُمُدٌ شبهت بالفضلات كاسم إن وآسم لا التبرئة وخبر ما الحجازية وخبر كان وأخواتها »(2) .

(1) شرح الكافية ١/١١٢، ١١٣.
(2) السابق نفسه .

والواقع أن كل من يحاول فرض قاعدة عامة تنتظم كل الجزئيات يلجأ إلى آفتراض المشابهات التي تدعو إلى تكلف في كثير من الأحيان لا يسلم من نقد أو نقض .

وثمة نقاش حول آختيار الرفع للفاعلية والنصب للمفعولية وهلا عكس الأمر ، وهو خلاف لا فائدة منه ولذلك نتجاوزه (1) .

ولو ذهبنا نتتبع فائدة الإعراب ـ من وجهة نظرهم ـ لوجدناهم يقصرون دور الإعراب على إتاحة الحرية للرتبة في بعض الجمل « ألا ترى أنك لو قلت : ضرب زيدْ عمرْو بالسكون من غير إعراب لم يعلم الفاعل من المفعول ، ولو آقتصر في البيان على حفظ المرتبة فيعلم الفاعل بتقدمه والمفعول بتأخره لضاق المذهب ولم يوجد من الاتساع بالتقديم والتأخير ما يوجد بوجود الإعراب ، ألا ترى أنك تقول : ضرب زيد عمراً ، وأكرم أخاك أبوك ، فيعلم الفاعل برفعه والمفعول بنصبه سواء تقدم أو تأخر .

فإن قيل : فأنت تقول : ضرب هذا هذا ، وأكرم عيسى موسى وتقتصر في البيان على المرتبة ـ قيل هذا شيء قادت إليه الضرورة هنا لتعذر ظهور الإعراب فيهما ، ولو ظهر الإعراب فيهما أو في أحدهما أو وجدت قرينة معنوية أو لفظية جاز الاتساع بالتقديم والتأخير نحو ضرب عيسى زيدٌ فظهور الرفع في زيد عرفك أن عيسى مفعول ولم يظهر فيه الإعراب ، وكذلك لو قيل : أكل كمثري عيسى جاز تقديم المفعول لظهور المعنى لسبق الخاطر إلى أن الكمثري مأكول وكذلك لو ثنيتهما أو نعتهما أو أحدهما جاز التقديم والتأخير فتقول : ضرب الموسيان العيسيين ، وضرب عيسى الكريمَ موسى ، فحينئذ يجوز التقديم والتأخير في ذلك كله لظهور المعنى بالقرائن »(2) وهذا الذي قاله آبن يعيش قال به المرحوم الأستاذ العقاد إذ يرى أن للعلامات الإعرابية مزية جعل الكلمات في الجملة

(1) أنظر الخصائص ١/٤٩، ١٧٣، ١٧٤، ١٨٤، ١٨٥.
(2) شرح المفصل ١/٧٢.

« قابلة للتقديم والتأخير في كل وزن من أوزان البحور ، لأن علامات الإعراب تدل على معناها كيفما كان موقعها من الجملة المنطوقة ، فلا يصعب على الشاعر أن يتصرف بها دون أن يتغير معناها ، إذ كان هذا المعنى موقوفاً على حركتها المستقلة الملازمة لها ، وليس هو بالوقوف على رص الكلمات التي ترص كما ترص الجمادات »(١) فهذه ميزة من ميزات العربية التي تتعاون ظواهرها من أجل صياغة نثرها وشعرها على السواء .

معاني الإعراب في الفعل :

آختلف النحاة حول إعراب الفعل المضارع ، هل الإعراب أصل فيه ؟ أو الفعل محمول على الاسم ؟ أو أن الإعراب أصل في الأسماء والأفعال المعربة معاً .

وهذا الاختلاف ناشىء من ربطهم بين العلامة الإعرابية والمعنى الوظيفي فلما كان الإعراب في الاسم « إنما كان للفصل بين المعاني ، فكل واحد من أنواعه أمارة على معنى ، فالرفع علم الفاعلية ، والنصب علم المفعولية ، والجر علم الإضافة ، وليس في الأفعال كذلك ، قالوا إنما دخل الإعراب الأفعال لضرب من الاستحسان ومضارعة الاسم ، ولم يدل الرفع فيها على معنى الفاعلية ولا النصب على معنى المفعولية كما كان في الأسماء كذلك »(٢) وعلى ذلك ذهب البصريون إلى « أن الإعراب أصل في الأسماء فرع في الأفعال لأن الاسم يقبل بصيغة واحدة معاني مختلفة وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة فلولا الإعراب ما علمت هذه المعاني من الصيغة ، وذلك نحو ما أحسن زيداً بالنصب في التعجب وبالرفع في النفي وبالجر في الاستفهام فلولا الإعراب لوقع اللبس بخلاف الفعل فإن الإلباس فيه لا يعرض لاختلاف صيغه باختلاف المعاني »(٣) ومن هنا رأينا أن

(١) اللغة الشاعرة ٢١ .
(٢) شرح المفصل ٧/ ١١ .
(٣) الهمع ١/ ١٥ .

عبد القاهر الجرجاني من قبل يقول « وإعراب الفعل غير حقيقي كله إذ لا يتصور فيه فاعلية ولا مفعولية ولا إضافة »(١) ورأينا الزمخشري يقول عن الرفع والنصب والجزم في الأفعال « وليست هذه الوجوه بأعلام على معان كوجوه إعراب الاسم لأن الفعل في الإعراب غير أصيل »(٢) .

ويذهب البصريون إلى أن الفعل المضارع معرب لمشابهته الاسم في التخصص بعد الشيوع قبوله لام الابتداء وجريانه على آسم الفاعل في الحركات والسكنات(٣) .

وهنا نجد أن البصريين يقصرون دلالة العلامة الاعرابية على الأسماء وحدها ، فلما لم يتحقق في الفعل ما آدعوه لها في الأسماء قالوا إن إعراب الفعل محمول على الاسم ، وهذا الرأي يلغي دعواهم في الإعراب من كونه مميزاً للمعاني وفارقاً بينها ، وكان يجب عليهم أن ينظروا في المعاني التي يفيدها إعراب الفعل ، ويجعلوا إعراب الفعل قسماً مستقلاً بنفسه لكنهم صعب عليهم أن تكون للعلامات الإعرابية دلالات أخرى غير دلالة الفاعلية والمفعولية والإضافة فهان عليهم إفراغها من معانيها ، وأن يجعلوا إعراب الفعل غير أصيل وغير حقيقي .

ولكن الكوفيين في هذه المسألة كانوا أكثر تمشياً مع طبيعة اللغة إذ رأوا أن الإعراب أصل في الأسماء والأفعال معاً « لأن اللبس الذي أوجب الإعراب في الأسماء موجود في الأفعال في بعض المواضع نحو لا تأكل السمك وتشرب اللبن بالنصب نهى عن الجمع بينهما ، وبالجزم نهى عنهما مطلقاً وبالرفع نهى عن الأول وإباحة الثاني »(٤) وقالوا إن الأفعال المضارعة إنما أعربت « لأنه دخلها المعاني المختلفة والأوقات الطويلة »(٥) فإعراب المضارع إذن بالأصالة لا للمشابهة ، لتوارد المعاني المختلفة عليه « بسبب اشتراك الحروف الداخلة عليه

(١) الجمل : ٣٧ .
(٢) المفصل ٢٤٤ ، ٢٤٥ .
(٣) أنظر الانصاف ٢/ ٣١٧ ، ٣١٨ .
(٤) الهمع ١/ ١٥ وآنظر الأشباه والنظائر ٢/ ١٥٣ .
(٥) الانصاف ٢/ ٣١٧ .

فيحتاج إلى إعرابه ليتبين ذلك الحرف المشترك فيتعين المضارع تبعاً لتَعَيُّنِه ، وذلك نحو قولك لا تضرب رفعه مخلص لكون «لا» للنفي دون النهي ، وجزمه دليل على كونها للنهي ، ونحو قولك لا تأكل السمك وتشرب اللبن ، نصْبُ تشرب دليل على أنّ الواو للصرف ، وجزمه على كونها للعطف ، ونحو قولك ما باللّه حاجة فيظلمك نصب يظلم دليل على كون الفاء للسببية ورفعه على كونها للعطف ، ونحو ليضرب جزمه دليل على كون اللام للأمر ونصبه على كونها لام كي أو لام الجحود ويتغير المعنى بكل واحد من الإعرابات المذكورة، ثم طرد الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى بمعنى نحو يضرب زيد ولن يضرب زيد ولم يضرب زيد كما طرد الإعراب في الاسم فيما لم يلتبس فيه الفاعل بالمفعول نحو أكل الخبز زيد سواء كان المواضع الملتبسة في الاسم أو في الفعل أكثر من غير الملتبسة أو أقل أو مساوية لها فإنه قد يطرد في الأكثر الحكم الذي ثبت علته في الأقل كحذفهم الواو في تَعِدُ وأَعِدُ ونَعِدُ لحذفهم لها في يعد ، وكذا حذفوا الهمزة في يُكرم وتُكرم ونُكرم لحذفهم لها في أكرم »[1] .

وقد ذهب بعض النحاة المتأخرين - كما يقول السيوطي - إلى أن الفعل أحق بالإعراب من الاسم ، لأنه وجد فيه بغير سبب فهو له بذاته بخلاف الاسم فهو له لا بذاته فهو فرع [2] . وكأن رأى هؤلاء المتأخرين رد فعل لمغالاة البصريين في دعواهم أصلية الإعراب في الأسماء وفرعيتها في الأفعال .

وذهب بعض الباحثين المحدثين إلى أن الأفعال كلها مبنية ، وأن العلامات في آخر الفعل المضارع المعرب ليست علامات إعرابية وإنما هي لتمييز زمن الفعل[3] وتخصيصه .

والواقع أن الإعراب موجود في الأسماء وفي الأفعال بالصورة التي وردت

(١) شرح الكافية ٢/ ٢٢٧ .
(٢) أنظر الهمع : ١/ ١٥ وآنظر حاشية الخضري على آبن عقيل ١/ ٣٠ .
(٣) أنظر في النحو العربي نقد وتوجيه : مهدي المخزومي ص ١٣٤ .

بها اللغة إلينا ولذلك فنحن مع أبي حيان عندما يقول عن هذا الخلاف « وهذا من الخلاف الذي ليس فيه كبير منفعة »[1] .

ولكننا مع هذا نستطيع أن نستشف نظرتهم الحقيقية للإعراب من خلال هذه المناقشات فبرغم ما آدعوه من أن الإعراب فارق بين المعاني ومميز لها نجد البصريين يرون أن الإعراب ليس أصلاً في الفعل المضارع ، ونجد الكوفيين يجعلون من مهمة الإعراب تمييز الأداة الداخلة على الفعل ونجد الفريق الثالث يقول إن الاعراب أصل في الفعل لأنه وجد فيه لغير سبب ، ثم نجد هذه العبارة المهمة في كلام الرضى وهي « ثم طرد الحكم فيما لا يلتبس فيه معنى بمعنى نحو يضرب زيد ولن يضرب زيد كما طرد الإعراب في الاسم فيما لم يلتبس فيه الفاعل بالمفعول نحو أكل الخبز زيد » فندرك من هذا أن جوهر المسألة هو طرد الباب على وتيرة واحدة ما لم يعق ذلك عائق .

ومعنى هذا أن الإعراب في نظر أصحاب هذا الاتجاه له أهمية في بعض المواضع وليس له مثل هذه الأهمية في مواضع أخرى. وهنا تأتي عبارة آبن قتيبة التي نقلناها من قبل إذ يقول عن الإعراب « وفارقاً في بعض الأحوال بين الكلامين المتكافئين والمعنيين المختلفين » ودلالة هذا أن « بعض الأحوال » يتوقف فيها المراد على ما تحدده العلامة الإعرابية ، وبعضها الآخر لا يتوقف على الإعراب لوجود قرائن أخرى في الكلام تعمل على جلاء المراد وكشف اللبس ، ولذلك عندما تفقد العلامة الإعرابية دورها يُلجأ إلى قرينة أخرى تقوم بهذا الدور في كشف المراد وجلاء المعنى ، وذلك مثلاً « إذا كان الخبر معرفة كالمبتدأ لم يجز تقديم الخبر لأنه مما يشكل ويلتبس ، إذ كل واحد منهما يجوز أن يكون خبراً ومخبراً عنه ، فأيهما قدمت كان المبتدأ ، ونظير ذلك الفاعل والمفعول إذا كانا مما لا يظهر فيهما الإعراب فإنه لا يجوز تقديم المفعول وذلك نحو : ضرب موسى عيسى اللهم إلاّ أن يكون في اللفظ دليل على المبتدأ نحو قوله :

لعاب الأفاعي القاتلات لعابه

(١) الهمع ١/ ١٥ .

وقولـه :

بَنُونَـا بَنُـو أبنائِنـا وبناتُنَا بَنُوهـنَّ أبنـاءُ الرجـالِ الأباعدِ

ألا ترى أنه لا يحسن أن يكون بنونا هو المبتدأ لأنه يلزم منه أن لا يكون له بنون إلا بني أبنائه وليس المعنى على ذلك ، فجاز تقديم الخبر هنا مع كونه معرفة لظهور المعنى وأمن اللبس وصار هذا كجواز تقديم المفعول على الفاعل إذا كان عليه دليل نحو : أكل كمثري موسى ، وأبرأ المرضى عيسى[1] .

وكيف تصرفت الحال ، فإن هذا هو آتجاه جمهور النحاة في دلالة العلامات الإعرابية في الجملة ، وقبل أن نأخذ في عرض الاتجاهات الأخرى ينبغي أن نشير إلى أن عالماً كابن جني في نصه الذي نقلناه عنه من قبل وهو « فإن قلت : فقد تقول ضرب يحيى بشري فلا تجد هنـاك إعراباً فاصـلاً ، وكذلك نحوه ، قيل : إذا آتفق ما هذه سبيله مما يخفى في اللفظ حاله ، ألزم الكلام من تقديم الفاعل وتأخير المفعول ما يقوم مقام بيان الإعراب » إلى آخر النص الذي ورد من قبل ، أقول أن آبن جني في هذا النص ، وما يشبهه من نصوص أخرى للنحاة من بعده[2]، يقدم أساساً ـ وإن كان غير مكتمل ـ لما سنعرض له فيما بعد من فكرة القرائن النحوية ، وذلك أنه يبين أن الإعراب في بعض الحالات قد لا يكون فاصلاً بين المعاني ، وهنا تلجأ اللغة إلى وسائل أخرى للفصل بين المعاني ، ذكر منها آبن جني « الرتبة » أي التقديم والتأخير ، و « المطابقة » و « السياق » و « دلالة الأحوال » وهو الموقف اللغوي بما يلابسه من إشارات وإيماءات وغير ذلك ، وبين أن كلا من هذه علامة تقوم مقام الإعراب في الفصل بين المعاني .

(١) شرح المفصل ١/ ٩٩ وآنظر الاشموني ١/ ٢١٠ .

(٢) عند الحديث عن تساوي المبتدأ والخبر في التعريف أو التنكير، وليست هناك قرينة تبين احدهما من الأخر ، وعند الحديث عن فقدان العلامة الاعرابية في الفاعل والمفعول به وليست هناك قرينة تبين أحدهما من الأخر ينص النحاة على أنّه يتقدم ما حقه التقديم وهو المبتدأ والفاعل ويتأخر ما حقه التأخير وهو الخبر والمفعول به .

وقد جاءت هذه الإشارة معبرة موجزة عند آبن جني وغيره من النحاة وهي التي توسع فيها الدكتور تمام حسان وبني عليها نظريته في « القرائن النحـوية » فيما بعد.

صدى هذا الاتجاه لدى المحدثين :

تلخص موقف أصحاب الاتجاه العام الذي ناقشناه آنفاً في دلالة الإعراب على معاني الفاعلية والمفعولية والإضافة ، فالرفع علم الفاعلية ، والنصب علم المفعولية ، والجر علم الإضافة ، مع الخلاف الـذي أشرنـا إليه حول مدلـول الفاعلية لديهم ، وكون المبتدأ والخبر محمولين على الفاعـل لأنـه الأصـل في آستحقاق الرفع وما عداه محمول عليه ولأن الفاعل ـ كما يقول آبن يعيش ـ يُظهِر رفعُه فائدةَ دخول الإعراب الكلام من حيث كان تكلف زيادة الإعراب إنما احتُمل للفرق بين المعاني التي لولاها وقـع لبس فالرفـع إنمـا هو للفـرق بين الفاعـل والمفعول اللذين يجوز أن يكون كل واحد منهما فاعلاً ومفعـولاً ، وأمـا رفـع المبتدأ والخبر فلم يكن لأمر يخشى التباسه بل لضرب من الاستحسان والتشبيه بالفاعل ، أو لكون المبتدأ هو الأصل في الرفع وما عداه من المرفوعات محمول عليه كما نسب إلى سيبويه ، ومثل هذا الخلاف في المنصوبات كذلك ، وقد قال أبو حيان « وهذا الخلاف لا يجدي فائـدة »[1] فهنـا ـ إذن ـ رأيان ، كل منهمـا يجعل بعض الوظائف النحـوية أصـلاً ، وبعضهـا الآخر محمـولاً علـى ذلك الأصل ، وما يجعله هذا أصلاً يجعله غيره محمولاً .

ثم عرضنا لرأيهم في إعراب الفعل المضارع ورأيناه لا يخلـو كذلك من آختلاف لم يعدم من يوفق بين الآراء المتطرفة ، وكل هذا الخلاف كما قال أبو حيان لا فائدة من ورائه .

ورأينا آبن فارس يستدل على دلالة العلامات الإعرابية بدلالة الحركات في اللغة العربية عامة فهم يقولون مِفتح للآلة التي يفتح بها ، ومَفتح لموضع الفتح ،

(١) انظر الهمع ١/ ٩٣.

ومِقص للآلة ومَقص للموضع الذي يكون فيه القص ومحلب للقدح يحلب فيه ، ومحلب للمكان يحتلب فيه ذوات اللبن[1] ورأيناه ينقل عن بعض النحاة أن الإعراب لا يكون إلاَّ في الأخبار فحسب ، وقال هو : وقد يكون الإعراب في غير الخبر أيضاً .

وعرضنا لرأي الرضى الذي يرى أن الرفع علم كون الكلمة عمدة ، ولا يكون الرفع إلاَّ للعمد ، والنصب علم الفضلات ومعنى هذا أن كلا من المرفوعات أصل وكلا من المنصوبات أصل في نفسه وقد نقل هذا الرأي عن الأخفش وآبن السراج[2] وقد عرفوا الفضلة بأنها ما « يتسق الكلام دونها »[3] ومرادهم بهذا التعريف أن بعض الجمل قد تحتاج إلى فضلة وبعضها الآخر لا يحتاج إلى ذلك ، والمصطلح « فضلة » آصطلاح لمغايرة المسند والمسند إليه ، وللدلالة على أنه إذا حذف لا يقدر كما يقدر المسند إليه أو المسند إذا حذف أحدهما ، فالفضلة آصطلاح كما أن الفاعل آصطلاح لا يطلق على كل ما هو فاعل في المعنى مثل (زيد) من قولك إن زيداً قام ، وعجبت من قيام زيد ، يقول آبن جني « إن الفاعل عند أهل العربية ليس كل من كان فاعلاً في المعنى ، وإن الفاعل عندهم إنما هو كل آسم ذكرته بعد الفعل وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم »[4] ويقول أيضاً « إن الفاعل عندنا ليس المراد به أن يكون فاعلاً في المعنى دون ترتيب اللفظوأن يكون آسماً ذكرته بعد فعل وأسندته ونسبته إلى الفاعل كقام زيد وقعد عمرو ولو كان الفاعل الصناعي هو الفاعل المعنوي للزمك عليه أن تقول مررت برجلٌ يقرأ ، فترفعه لأنه قد كان يفعل شيئاً وهو القراءة ، وأن تقول رأيت رجلٌ يتحدث فترفعه بحديثه ، وأن تقول في رفع زيد من قولك زيد قام إنه مرفوع بفعله لأنه الفاعل في المعنى[5] .

(١) انظر الصاحبي ١٦١ .
(٢) انظر الهمع ١/ ٩٣ .
(٣) شرح المفصل ١/ ٧٤ .
(٤) الخصائص ١/ ١٨٥ وآنظر شرح المفصل ١/ ٧٤ .
(٥) المحتسب ١/ ٢٣٠ .

وقد تعرض النحاة لنقد بعض الباحثين المعاصرين بسبب مصطلح الفضلات يقول الأستاذ الدكتور مصطفى ناصف : « النحوي يقسم العبارة قسمين : هناك ركنا التعبير المسند والمسند إليه ، أو الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر ، وإلى جانب ذلك فضلات أو زيادات ، وهذا التقسيم غير سليم ، لنأخذ مثلاً زرع الفلاحُ حقلَه ، هل الحقل هنا فضلة؟ أهو منطقة فضول أو زيادة وبعبارة أخرى هل الجانب الأساسي في المعنى هو زرع الفلاح ، هنا نجد أن النحوي لا يتفهم المعنى في هذه العبارة البسيطة فهماً عادلاً ، فما هو أساسي ، وما هو فرعي لا يمكن أن يحدد موضعهما تحديداً عاماً قاطعاً فالحقل هنا ذو أهمية خاصة ، ولا قيمة للزراع بل لا معنى له بمعزل عن الحقل الثري بالزرع النابت الجميل ، حينئذ نلاحظ أن الحقل والفلاح في الواقع لا يمكن أن نفصلهما الواحد عن الآخر . إن وضع الفلاح أو الحقل في داخل الجزء الأساسي أمر متوقف على سياق الاهتمام ، وطريقة إدراك المتكلم للموضع ، وهكذا نجد أن الموقف أكثر تعقيداً من أن يلخص في عبارة ساذجة محددة »[1] ولقد اعتذر الدكتور ناصف عن النحاة في موضع آخر إذ يقول : « النحاة مولعون بحصر النشاط اللغوي في قواعد تحفظ وتطبق »[2] وهذا في الحقيقة هو مناط عمل النحوي والمعاني التي تهمه في المعاني الوظيفية وعدم الخلط بينها .

ومن جانب آخر نرى أن بعض الباحثين المعاصرين كانوا أكثر مغالاة في دلالة العلامات الإعرابية ، فيرى العقاد أن علامات الإعراب تدل على معناها كيفما كان موقعها من الجملة المنطوقة »[3] وأن « الإعراب العربي واف مقرر القواعد يعم أقسام الكلام أفعالاً وأسماء وحروفاً حيثما وقعت بمعانيها من الجمل والعبارات » وهو لذلك أفضل من الإعراب في بعض اللغات الأخرى لأنه فيها لا يزيد « على إلحاق طائفة من الأسماء والأفعال بعلامات الجمع والإفراد أو علامات التذكير والتأنيث ، وما زاد على ذلك فهو مقصور على مواضع محدودة

(١) نظرية المعنى في النقد العربي ١٠ ، ١١ .
(٢) السابق : ١٧ .
(٣) العقاد : اللغة الشاعرة : ٢١ .

ولا يصاحب كل كلمة ولا كل عبارة كما يصاحب الكلمات العربية حيثما وقعت من عباراتها المفيدة »[1] .

ويستدل بعض المعاصرين بمثل ما آستدل به آبن فارس من قبل ، من أن الحركة مهمة في اللغة العربية سواء أكانت في أول الكلمة أم في وسطها أم في آخرها ؛ لأن « العربية لغة حساسة »[2] ويعتقدون « أن الحركة في اللغة مهمة كالحرف أو تزيد عليه في الأهمية أحياناً ، ولا سيما في اللغة العربية لأن الكلام المنطوق سابق للكلام المكتوب ، ولأن الحركات هي وسيلة التوكيد والتنبيه بخلاف الحروف »[3] .

ونحن نرى أن في هذا خلطاً بين دلالة الحركات في الصيغة ، ودلالتها في الإعراب ، ولا تُثبتُ دلالةُ الحركات في الصيغ والتمييز بينها دلالةَ الحركات على معاني الإعراب ، فهذا جانب ، وذاك جانب آخر ، ولكن الأستاذ العقاد والأستاذ علي النجدي كانا بصدد الرد على رأي متطرف ، فالأستاذ العقاد كان يرد على دعوى الدكتور إبراهيم أنيس التي أثارها في كتابه « من أسرار اللغة » حول الإعراب ، والأستاذ علي النجدي كان يرد على دعوة إلى إلغاء الإعراب من العربية والاستعاضة منه بتسكين أواخر الكلمات المعربة ، وفي مثل هذه الحالات يتركز الرد على الجانب المقابل حتى يظهر فساد الدعوة المطلوب إلغاؤها ، ولذلك أخذ الأستاذ علي النجدي في سرد بعض الآيات القرآنية التي كان لكل منها توجيه في معاني الآيات التي قرئت بها وبعض الأساليب التي لا يتضح معناها إلاّ بالإعراب ، ولم يعرض بالطبع لتلك التراكيب التي لا ينهض فيها الإعراب بما حمل عليه ، ولم يناقش مثل قول آبن جني «فإن العرب قد تحمل على ألفاظها لمعانيها حتى تفسد الإعراب لصحة المعنى»[4] أو قول السيرافي

---

(١) العقاد : اللغة الشاعرة : ٢٠ .
(٢) علي النجدي ناصف : من قضايا اللغة والنحو : ٦ .
(٣) العقاد : بين الكتب والناس : ٢٨٨ .
(٤) المحتسب ٢/ ٢١١ .

إنهم أجازوا للشاعر: «أن يضع الكلام في غير موضعه الذي ينبغي أن يوضع فيه فيزيله عن قصده الذي لا يحسن في الكلام غيره ويعكس الإعراب فيجعل الفاعل مفعولاً ، والمفعول فاعلاً وأكثر ذلك فيما لا يشكل معناه »[1] أو ما يقوله آبن هشام من أن الفاعل قد يعطي إعراب المفعول وعكسه عند أمن اللبس[2] أو ما يقولونه من أن المحافظة على المعنى أولى من المحافظة على اللفظ[3] ، أو المسائل التي تختلف فيها العلامة الإعرابية ويتفق المعنى « ألا ترى أنك إذا قلت سلامٌ عليك وويلٌ له بالرفع كان معناه كمعناه منصوباً »[4] أو هل يتغير المعنى برفع خبر (ما) أو نصبه عند التميميين والحجازيين مثلاً؟ وقد وردت نصوص من اللغة المشتركة بهما معاً ، وهذا يمنعنا من إفراد كل لهجة بخصائصها في هذه الحال ، لأن رفع الخبر أو نصبه يصبح من خصائص اللغة المشتركة حينئذ ، وكذلك « إذا كان المنادي مضافاً ، وكرر المضاف دون المضاف إليه ، وذلك نحو يا زيد زيد عمرو فإنه يجوز فيه وجهان أحدهما نصب الأول والثاني ، والوجه الآخر ضم الأول ونصب الثاني قال الخليل ويونس : هما سواء في المعنى وهما لغة العرب »[5] وكذلك تابع المنادي وتابع آسم لا النافية للجنس يجوز في كل منهما الرفع والنصب ، ويجوز التركيب في تابع آسم « لا » بشروط خاصة ، وهنا تتحول العلامة الإعرابية من رفع إلى نصب ، وقد تتحول إلى بناء دون أن تكون هناك فائدة تعود على المعنى من كون كل منهما مرفوعاً أو منصوباً .

وقد تناول الأستاذ علي النجدي مشكلة المبنيات في اللغة قائلاً : « وليس يغض من هذا الذي نقول عن الإعراب أن بعض كلمات اللغة مبنى يلزم آخره حالة واحدة أو يكاد ، فالكلمات المبنية قليلة جداً بالقياس إلى الكلمات المعربة ، فالإعراب هون الأصل والبناء خلافه ، والعرب مع ذلك لم تدع المبنيات وشأنها تهيم في الغموض والإبهام بلا حدود ولا قيود ، فثمة مبنيات تلزم

---

(١) شرح السيرافي ١/ ٢٤٤ .
(٢) المغنى ٢/ ٢٠٢ .
(٣) أنظر الهمع ١/ ٨ .
(٤) شرح المفصل ١/ ٩٣ .
(٥) شرح المفصل ٢/ ١٠ .

صدر الكلام ولا تجاوزه إلى أثنائه أبداً وثمة مبنيات لا تكون إلاَّ في محل رفع ، وأخرى لا تكون إلاَّ في محل نصب ، وإن هذه وتلك لتختلفان مع ذلك في اللفظ أو حركة البناء أو الزيادة التي تزاد على آخره تبعاً لما تدل عليه ، فإذاً هي من هذه الناحية أشبه بالمعرب وأدنى »(١) .

وما أراني إلاَّ موافقاً له في كثير مما قال هنا ، وأزيد عليه أن الحركة في المبنى لها دلالة خاصة ففتحة تاء الفاعل مثلاً تدل على المخاطب وكسرتها تدل على المخاطبة ، وضمتها تدل على المتكلم ، وكذلك فتحة كاف الخطاب أو كسرتها .

ولكننا نستدل من هذا على أن اللغة دائماً تصطنع الوسائل التي تعين على جلاء المراد وكشف اللبس ، ولذلك فإننا ينبغي ألا نحمل الإعراب أو العلامة الإعرابية كل شيء ، لأن الحالات التي تفقد فيها العلامات الإعرابية وظيفتها في الدلالة على المعاني الوظيفية تتخذ لها اللغة وسائل أخرى هي التي تسمى بالقرائن تعين على جلاء المعنى دونها .

وأما أن المبنيات ليست كثيرة في اللغة ، فإن المراد بالكثرة ـ فيما أرى ـ ليس الكثرة العددية في هذا المقام ، وإنما يكون لكثرة الاستعمال أثرها هنا ، ولعل هذا ما دعا أبا علي الفارسي إلى القول بأن المبنيات كانت قديماً معربة ثم ألزمتها العرب طريقاً واحدة لما كثر استعمالها لتكون أخف على اللسان ، وأسهل في التداول في أحد رأيين له(٢).

ومهما يكن من أمر فإن هناك باحثين آخرين يذهبون إلى ما ذهب إليه

(١) من قضايا اللغة والنحو : ٢٠ .

(٢) انظر : الخصائص ٢/ ٣١.

الأستاذ على النجدي ناصف ، ولكنهم لا يقدمون في معالجتهم ما نحتاج إلى مناقشته(١) .

ولا يُفهم من هذا أنني أدعو إلى عكس ما يدعو إليه الأستاذ النجدي ، غير أني أرى أن العلامة الإعرابية وحدها لا تنهض بهذا العبء الملقى على عاتقها ، وهو في الواقع نتيجة قرائن أخرى في الجملة لا نعطيها حقها من الاهتمام حرصاً على العلامة الإعرابية وضناً بها أن تهدر في الكلام .

٢ ـ تخصيص بعض العلامات الإعرابية بالدلالة :

نادى الأستاذ إبراهيم مصطفى ـ رحمه الله ـ في « إحياء النحو » برأي لم يسبقه إليه أحد من النحاة من قبل ، معتمداً في ذلك على أصول اختارها من ملاحظته لآراء النحاة القدماء أنفسهم ، ومن ملاحظته لمسلك العربية نفسها ، ومن بين هذه الأصول « الدلالة بالحركة على المعاني » ونجده هنا خلط بين الحركات التي تعدل الصيغة ، والحركة التي تدل على الإعراب في آخر الكلمة المعربة(٢) ، وهناك أصل آخر ضمه إلى الأصل السابق وهو أن العرب لم يكونوا يلتزمون هذه الحركات لأن «العربية لغة الإيجاز، وأن العرب كانوا يتخففون في القول ما وجدوا السبيل، يحذفون الكلمة إذا فهمت، والجملة إذا ظهر الدليل عليها، والأداة إذا لم تكن الحاجة ملجئة إليها كالتاء ـ علم التأنيث ـ يحلقونها بالوصف لتدل على تأنيث الموصوف ، مثل مؤمنة وصابرة ، فإذا كان الوصف خاصاً بالمؤنث تركوها آستغناء عنها كما في أيِّم وظئْر ومرضع .

(١) أنظر : د. رمضان عبد التواب : فصول في فقه العربية الفصل الخاص بقضية الإعراب والدكتور إبراهيم السامرائي دراسات في اللغة ٩٩ وما بعدها ومحمد الأنطاكي الوجيز في فقه اللغة ٢٩٦ وفقه اللغة للدكتور وافي ١٠٢ ـ ١٠٧ والدكتور عبد العال سالم مكرم : القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ص : ٢٦٥ ، والدكتور عبد الرحمن السيد : مدرسة البصرة النحوية ٣٠٤ ـ ٣١٨ والدكتور مهدي المخزومي ـ مدرسة الكوفة النحوية ٢٤٩ وما بعدها .

(٢) أنظر إحياء النحو ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ .

وحركة الإعراب قد يعاملونها هذه المعاملة فلا يلتزمونها إذا أمن اللبس ، قال آبن مالك :

ورفـع مفعـول به لا يلتبس ونصـب فاعـل أجـز ولا تقس

قال آبن الطراوة من علماء الأنـدلس بل هو مقيس ، ومنـه في القـرآن الـكريم « فتلقى آدمَ من ربه كلماتٌ » (٣٧ من البقرة) فابن كثير وهو القارىء المكي من القراء السبعة ينصب آدم ويرفع كلمات »[١] .

وقد وفّق الأستاذ بين هذين الأصلين ، وأعطى بعض العلامات معاني مطردة ، وفرغ بعضها الآخر من المعاني مطلقاً ، والنحاة عندما قالوا بهـذا لم يجعلوه مطرداً إلاّ فيما لا يلبس ، والمسألة لديهم متوقفة على موقعيات خاصة يستجاز فيها ما لا يستجاز في غيرها ، وأما الأستاذ فإنه قد عمم الحكم وطرده في غير ما يطرد فيه ، ولجأ من أجل ذلك إلى كثير من التأويلات المتعسفة عاب على النحاة ما هو أهون منها في نقده لمذهبهم ، ولذلك سمى بعض الباحثين تفسيره لعلامات الإعراب « التفسير المنطقي » لأن هذا الباحث يرى أن الأستاذ إبراهيم مصطفى تناول اللغة تناولاً منطقياً وحاول أن يَصُبَّ ظواهرها في قضاياه الكلية وأن يحدد علاقاتها بأشكاله المنطقية[٢] ، ومراده ـ على ما أرى ـ بالتناول المنطقي التناول المعياري الذي يفرض قاعدة عامة ويحاول أن يفسر الظواهـر علـى أنهـا مندرجة تحت هذا المعيار .

أراد الأستاذ إبراهيم مصطفى أن يقول إنه أكثر اعتدالاً من بعض النحـاة القدماء عندما ذكر رأي قطرب محمد بن المستنير ، وعندما ذكر بيت آبن مالك

(١) السابق ٤٨ ، ٤٩ وآنظر في قراءة آبن كثير السبعة لابن مجاهد ١٥٣ ، والحجة لابن خالويه ٥١ . والنشر ٢/٢١١ .

(٢) د. علي أبو المكارم / الظواهر اللغوية في التراث النحوي : ١١٢ .

السابق ، وعلى أية حال انتهى إلى رأيه الذي يلخصه قوله : « فأما الضمة فإنها علم الإسناد ، ودليل أن الكلمة المرفوعة يراد أن يسند إليها ويتحدث عنها ، وأما الكسرة فإنها علم الاضافة ، وإشارة إلى آرتباط الكلمة بما قبلها سواء كان هذا الارتباط بأداة أو بغير أداة ، كما في كتاب محمد ، وكتاب لمحمد ، ولا تخرج الضمة ولا الكسرة عن الدلالة على ما أشرنا إليه إلاّ أن يكون ذلك في بناء أو نوع من الإتباع أما الفتحة فليست علامة إعراب ولا دالة على شيء ، بل هي الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب التي يراد أن تنتهي بها الكلمة كلما أمكن ذلك فهي بمثابة السكون في لغة العامة فالإعراب الضمة والكسرة فقط ، وليستـا بقية من مقطع ولا أثراً لعامل من اللفظ بل هما من عمل المتكلم ليدل بهما على معنى في تأليف الجملة ونظم الكلام »[١] .

وقد رأى أن الإعراب بالعلامات الفرعية ليس كما رأى النحاة ، وإنما هو جار على الأصل الذي قرره فالأسمـاء الخمسـة معربـة بالضمـة للدلالـة علـى الإسناد ، والكسرة للإضافة والفتحة في غير هذين وإنما مدت كل حركة فنشأ عنها لينها[٢] ، وجمع المذكر السالم أمره أهون عليه فإن الضمة فيه علم الرفع والواو إشباع ، والكسرة علم الجر والياء إشباع ، وأُغفل الفتح لأنه ليس بإعراب فلم يقصد إلى أن يجعل له علامة خاصة كما أغفل في جمع المؤنث السالم[٣] ، وفي باب ما لا ينصرف أغفلوا الإعراب بالكسرة ولجأوا إلى الفتح لأن هذا الاسم لما حرم التنوين أشبه في حال الكسر المضاف إلى ياء المتكلم إذا حذفت ياؤه ، وأخيراً قال عن المثنى « ولم يبق من العلامات الفرعية إلاّ باب المثنى ، ونقرر أنه قد شذ عن أصلنا ولكن باب التثنية في العربية غريب كباب العدد ، إذ يذكّر فيه المؤنث ويؤنث المذكر ، ومن توسع في درس المثنى ورأى وضع العرب له مرة موضع المفرد ، وأخرى موضع الجمع تجلى له حقيقة ما نقول ، فليس يقـدح شذوذ المثنى في أمر تقرر في سائر العربية وآستقام في كل أبوابها »[٤] .

(١) إحياء النحو : ٥٠ .
(٢) السابق ١٠٩ .
(٣) السابق ١١١ .
(٤) السابق ١١٣ .

وكل هذه الآراء التي قدمها الأستاذ إبراهيم مصطفى خاصة بإعراب الاسم وحده ، ولعله رأى أن قاعدته في إعراب الاسم لا تطرد معه في إعراب الفعل فرأى أن يستأخر بإعراب الفعل زمناً[١] ولم يمهله الأجل المحتوم حتى ينجز ما أراد ، غير أنه أشار إلى أن جزم الفعل مطلقاً يفيد التأكيد[٢] .

وقد تكفل بتفسير الإعراب في الفعل باحث نقل كل آراء الأستاذ إبراهيم مصطفى في إعراب الاسم على أنها رأي ارتآه دون أن يشير إلى مصدره ، وهذا الباحث هو الدكتور مهدي المخزومي[٣] ، وقد رأى أن الأفعال لا تؤدي إحدى وظائف الأسماء ولا تعبر عن معنى من المعاني الإعرابية فلا يكون الفعل مسنداً إليه ولا مضافاً إليه ، ولذلك فالفعل كله مبنى مثل أسماء الإشارة والأدوات[٤] فتغير آخر الفعل المضارع لم يكن بسبب من طروء معان إعرابية ولا بسبب من وجود عوامل ناصبة أو عوامل جازمة ليصح أن يقال إنه معرب كما دأب النحاة عليه ، وكما خدعتهم فكرة العمل فتوهموا أن حركات آخره آثار لعوامل لفظية أو معنوية «[٥] وإنما كان ذلك من أجل تمييز زمن الفعل المضارع وتخصيصه ، ويمكن الرد عليه بما نقلناه في الفقرة الخاصة بمعاني الإعراب في الفعل مع أنه يمكن الرد عليه بقوله هو نفسه في كتاب آخر له هو « مدرسة الكوفة » حيث كان يرى رأي القدماء تماماً ويدافع عنهم ضد كل من رأى غير ما رأوا[٦] .

أما الأستاذ إبراهيم مصطفى فإنه قد آضطر من أجل المحافظة على اطراد أصله الذي قرره إلى اتهام النحاة بالخطأ ، فقد رأى أن اسم إنّ مسند إليه ومتحدث عنه ، ولكنه غير مرفوع ، فتكلف في ذلك تكلفاً فيه غير قليل من العنت والمشقة وقال : « إن النحاة قد أخطأوا فهم هذا الباب وتدوينه ، ثم تجرأوا على

(١) انظر إحياء النحو ١٩٣ .
(٢) إحياء النحو ٨٦ .
(٣) انظر : في النحو العربي نقد وتوجيه ص ٦٥ - ٩٩ .
(٤) السابق ٦٨ ، ٦٩ .
(٥) السابق ١٣٤ .
(٦) أنظر مدرسة الكوفة ص : ٢٤٩ وما بعدها .

تغليط العرب في بعض أحكامه «[١] وذلك لأنهم قالوا إن اسم إنّ منصوب وتأولوا على طريقتهم ما ورد بغير ذلك ، وقد فعل الأستاذ كما فعل النحاة القدماء تماماً إذ يقول عن العرب « وذلك أنهم لما أكثروا من إتباع إن بالضّمير جعلوه ضمير نصب ووصلوه بها ، وكثر هذا حتى غلب على وهمهم أن الموضع للنصب ، فلما جاء الاسم الظاهر نصب أيضاً » وهل لا يمكن القول بأن العرب جاءت بضمير النصب بعد إن وأخواتها لأن الظاهر بعدها منصوب ؟ ولكن محاولة الاطراد تدفع إلى التجهيل والتخطيء ومجاوزة التجمل .

وكما تعسف الأستاذ في تأويل آسم إن المنصوب ، تعسف كذلك في تأويل الرفع في الخبر ، وجعله من أنواع التوابع ، وكذلك في آسم لا النافية للجنس .

إن الأستاذ إبراهيم مصطفى آرتضى من المعاني النحوية معنيين آثنين هما الإسناد والإضافة فحسب ، ووجه الإعراب كله لهذين المعنيين ، وكأن الكلام ليس فيه إلاّ مسند إليه ومضاف إليه أما بقية المعاني النحوية فلا أهمية لها ولا دلالة عليها ، وما يكون مسنداً إليه وليس مرفوعاً فإنه لا بد أن تلوي عنقه ويخضع للأصل الذي ينبغي أن يقرر ، وهكذا فعل النحاة الذين قالوا إن الرفع علم الفاعلية ، أو علم العمدية ، ولكنهم لم يخطّئوا العرب ، ولم يستدلوا بما ورد من رفع اسم إن على أنهم مصيبون والعرب مخطئون ، أو متوهمون ، بل اكتفوا بأن قالوا : إن غير الفاعل مشبه به على سبيل التشبيه والتقريب فحسب .

لم يفسر لنا الأستاذ إبراهيم مصطفى دلالة الجر في جمع المؤنث السالم في حالة النصب وآجتاز هذه المسألة عابراً قائلاً إنهم أغفلوا الفتحة فيه لأنها ليست بإعراب ، ولكنه يعلم أن الكسرة في جمع المؤنث السالم المنصوب لا تكون للدلالة على الإضافة على أية حال ، وكان قياس ما قرره من أصول أن تغفل

(١) إحياء النحو : ٦٤ .

الفتحة ولا يستبدل بها حركة أخرى من الحركات التي أنعم عليها بالدلالة إن وجدت مثل هذه الحركات .

وكذلك لم يفسر لنا الأستاذ إغفال الفتحة في جمع المذكر السالم ، ولماذا التزم فيه في حالة النصب أن يكون بالكسرة مع أن الكسرة هنا غير دالة على الإضافة ، إنه يرى أن الياء إشباع للكسرة ، والواو إشباع للضمة ، فما علامة الجمع إذن ، لقد كان النحاة أدق عندما قالوا إن علامة الجمع هي علامة الإعراب .

ولقد كان تفسيره لإعراب الممنوع من الصرف بالفتحة في حالة الجر، وفقدان «علم الإضافة» بأن ذلك فرار من توهم الإضافة تفسيراً متهافتاً ، إذ بنى تفسيره هذا على مقدمات غير مسلم بها ، هل إذا قلت : مررت بأحمدِ بكسر الدال من غير تنوين يلتبس ذلك بالمضاف إلى ياء المتكلم الذي حذفت ياؤه ؟ وهل الأعلام المنونة فيها معنى التنكير ؟ وإذا كان هذا صحيحاً فما تفسيره لمثل هذه الآيات ﴿ **وما محمدٌ إلا رسول** ﴾[1] ، ﴿ **فلما جاء آل لوطٍ المرسلون** ﴾[2] ، ﴿ **وقوم نوحٍ من قبل** ﴾[3] ، ﴿ **ولقد نادانا نوحٌ فلنعم المجيبون** ﴾[4] وغيرها من الآيات التي آستعملت فيها الأعلام منونة دون أن يفهم منها معنى التنكير أو يلمح فيها ذلك .

لقد كان ـ رحمه الله ـ شجاعاً عندما قال عن باب المثنى إنه « شذ عن أصلنا » وإنْ وسمه بالغرابة في العربية لهذا السبب ، ومعنى هذا أن الأمر كله لا يعدو أن يكون فرضاً للأصول التي يراد لها أن تقرر حتى تنتظم العربية كلها ، ووسماً لما لا يطابقها بالشذوذ ، وإذا كان أسلافنا رحمهم الله قد فعلوا هذا في الأمثلة اليسيرة فإن المرحوم إبراهيم مصطفى قد فعل هذا في أبواب كاملة في

---

(١) سورة آل عمران آية ١٤٤ .
(٢) سورة الحجر ، آية : ٦١ .
(٣) سورة الذاريات ، آية ٤٦ .
(٤) سورة الصّافّات ، آية : ٧٥ .

العربية كباب المثنى ، واسم إن واسم لا النافية للجنس ، وإذا كانت المسألة على هذا النحو فإن من الأَيْسر والأوفق أن نتبع ما قاله النحاة القدماء .

ويلاحظ كذلك أنه ـ رحمه اللّه ـ قد أهمل الإشارة إلى الإعراب التقديري ، والمبنيات وغيرها من الكلمات التي لا تظهر عليها الضمة أو الكسرة، ويخيل إلى أنه أهمل هذا الجانب عن عمد لأن مثل هذه المسائل تهدم له مدعاه ، وتنقض أصوله المقررة ، فماذا هو قائل في هذه الجملة « الهدى هدى اللّه » هل كلمة الهدى الأولى لديه مسند إليه أو لا ، وإذا كانت مسنداً إليه فأين علم الإسناد وهو الضمة؟ .

لقد رفض العامل النحوي وتشدد في رفضه ، ومعنى رفض العامل رفض ما يترتب على القول به ، ثم أقام دراسته فيما بعد على أساس فرض افترضه ، وحاول طرده بكل ما أتيح له من سبيل ، والواقع أن دراسة النحو لا تبدأ على الإطلاق من « دلالة العلامات الإعرابية » فهذا هو خطأ النحاة القدماء وخطأ الأستاذ إبراهيم مصطفى من وجهة نظرنا ، ولكن دراسة النحو ينبغي أن تبدأ من دراسة نظام الجملة وآستكشاف العلاقات بين أجزائها والقرائن التي تعمل على تماسكها وجلاء المراد منها وإزالة اللبس في وظائفها ، وسوف يتكشف « أن العلامة الإعرابية ليست أكثر من واحدة من قرائن كثيرة يتوقف عليها فهم الإعراب الصحيح »[1] .

لقد كان الأستاذ رحمه اللّه مثيراً للإعجاب في عرض دعواه لما تميز به من ذكاء في التناول ودقة في المعالجة ، ولم يعصمه ذكاؤه ودقته من التعرض لنقدات وجهت إليه مبعثها عدم الاتفاق في وجهات النظر[2].

---

(١) الدكتور تمام حسان : اللغة العربية معناها ومبناها : ١٨٦ .
(٢) انظر : النحو والنحاة للشيخ محمد عرفة ، وهذا الكتاب قائم كله على الرد على الأستاذ إبراهيم مصطفى ، ومدرسة البصرة النحوية للدكتور عبد الرحمن السيد ٣١٧، ٣١٨، واللغة العربية معناها ومبناها ١٨٥ ، ١٨٦ والظواهر اللغوية في التراث النحوي للدكتور علي أبو المكارم ص ١١٠ ـ ١١٥.

٣ ـ إنكار دلالة العلامات الإعرابية :

(أ) تحقيق نسبة ذلك إلى الخليل :

ينسب بعض الدارسين إلى الخليل بن أحمد أنه أول من قال بأن العلامات الإعرابية لا دلالة لها على الإعراب(١) ، معتمدين في ذلك على ما نقله عنه تلميذه النابغ سيبويه إذ يقول « وزعم الخليل أن الفتحة والكسرة والضمة زوائد ، وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به ، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه ، والفتحة من الألف ، والكسرة من الياء ، والضمة من الواو فكل واحدة شيء مما ذكرت لك »(٢) .

وهذا النص أورده سيبويه في « باب حروف البدل في غير أن تدغم حرفاً في حرف وترفع لسانك من موضع واحد » وتناول فيه إبدال الهمزة من الواو والياء ، وإبدال الواو من الياء ، والياء من الواو حيث وقعتا من الكلمة ، وليس مقام الحديث عن الإعراب ولا عن دلالة حركات الإعراب .

وهذه المسألة قد تتعلق بتنظيم الكتاب نفسه وترتيب نصوصه وأفكاره وبخاصة إذا عرفنا أن طريقة سيبويه في كتابه لا تسمح بإقحام نصوص غريبة عن الفكرة التي يتناولها ، إذ يبدأ من عنوان الباب بعبارات متصلة لا تتيح الفرصة لالتقاط الأنفاس ، فإذا كانت نسبة هذا النص صحيحة إلى سيبويه وكانت مؤدية للمعنى الذي فهمه بها بعض الباحثين المحدثين فلعل لها موضعاً آخر في الكتاب غير هذا الموضع ، إلاّ إن كان يعني أن الضمة ـ بما أنها من الواو ـ والكسرة ـ بما أنها من الياء ـ والفتحة ـ بما أنها من الألف ـ قد تبدل كل منها من الأخرى كما تبدل ما هن شيء منها ، وهذا ما لم يوضحه سيبويه ولم يشر إليه ، وعلى افتراض

(١) انظر : د. عبد الرحمن السيد مدرسة البصرة النحوية : ٣٠٦، ود. إبراهيم السامرائي دراسات في اللغة ٩٩ ، والفعل زمانه وأبنيته ٢٣٣ ، والتطور اللغوي التاريخي ٤٨ ، ومحمد الأنطاكي : الوجيز في فقه اللغة ٢٩٦ ، وأحمد عبد العظيم الوحدات الصرفية ودورها في بناء الكلمة ١٣٢ (رسالة ماجستير بدار العلوم) والدكتور إبراهيم أنيس : من أسرار اللغة : ٢٠٨ .

(٢) سيبويه ٢/ ٣١٥.

أنه يرمي إلى ذلك ، فإن هذا البدل لا يأتي خبط عشواء ، ولكنه يجيء وفقاً لنظام خاص وإذا وصلنا إلى هذا النظام الخاص فإنه لا بد أن يكون نظام تركيب الجملة الذي يحدد إحدى هذه العلامات للدلالة على الوظيفة النحوية أو المعنى النحوي المطلوب ، وهنا لا يكون الخليل داعياً إلى إنكار الإعراب .

بعد هذا ننظر في النص نفسه ، لنحاول أن نتطعّمه ونفهمه ، ونقف على ما فيه من أفكار ، وهنا نجد أن النص يشتمل على أفكار ثلاثة هي :

١ ـ الفتحة والكسرة والضمة زوائد والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه .

٢ ـ الفتحة والكسرة والضمة يلحقن « الحرف » ليوصل إلى التكلم به » .

٣ ـ الفتحة من الألف والضمة من الواو والكسرة من الياء .

أما أن كل حركة من هذه الحركات الثلاث جزء من لينها ، فهذا جانب صوتي مسلم به وهو يتعلق بتحديد ماهية هذه الحركات لا دلالتها في الجملة ، وللقدماء في ذلك نصوص وملاحظات دقيقة ليس هنا مجال مناقشتها .

ولعل الذي أوقع أولئك الدارسين في الظن بأن الخليل بن أحمد يقول بأن علامات الإعراب لا دلالة لها في الكلام غير أنها تزاد لوصل الكلمات بعضها ببعض هو العبارة القائلة «وهن يلحقن الحرف ليوصل إلى التكلم به، والبناء هو الساكن الذي لا زيادة فيه» ولعلهم فهموا أن «الحرف» يقصد به هنا «الكلمة» وأن «البناء» يقصد به ما يقابل الإعراب ، ولكن وضع النص في سياقه يكشف أن الحديث ليس عن الإعراب والبناء ، وهذا يؤكد أن المقصود بالحرف هو الحرف الهجائي « قوله فالفتحة من الألف إلخ يعني أن الفتحة تزاد على الحرف ومخرجها من مخرج الألف ، وكذلك الكسرة من مخرج الياء ، والضمة من مخرج الواو»(١) وهذه العبارة المأخوذة عن السيرافي تكشف أن الحرف هو الحرف الهجائي وليس الكلمة أو حرف الإعراب ، وأما لفظ «البناء» فالمقصود به الحرف في حال عدم

(١) من تقريرات السيرافي بهامش الكتاب ٢/ ٣١٥.

الحركة وهو ما يساوي الـ Consonant وبذلك لا يكون هذا النص بحال متناولاً للإعراب أو البناء ، ولا يظنن ظان أن لفظ «التكلم» هنا يقصد به «الكلام» الاصطلاحي بل المراد به النطق وسيبويه يستخدم هذا اللفظ للدلالة على النطق يقول هذا باب ما يلحق الكلمة إذا اختلت حتى تصير حرفاً فلا يستطاع **أن يتكلم بها في الوقف** فيعتمد بذلك اللحق في الوقف »[1] .

وهناك جانب ثالث لا بد منه لتحديد المقصود بعبارة الخليل ، وهو عرض هذه العبارة على أقوال الخليل وآرائه ومدى تناسقها مع فكره النحوي ، على فرض أنها تعني ما أراده لها أولئك الدارسون .

وسوف يكون كتاب سيبويه مرجعنا في تحقيق هذا الجانب لأنه هو الذي نقل عنه المقولة السابقة ، ولأنه نقل عنه كثيراً في كتابه إذ بلغ عدد مرات النقل عنه (٥٢٢) مرة حسب إحصاء الأستاذ علي النجدي ناصف وهو عدد يفوق عدد مرات النقل عن كل من نقل عنهم سيبويه غير الخليل إذ يبلغ مجموع مرات النقل عنهم (٣٣٦) مرة[2] ومن هنا نجد نقول سيبويه عن الخليل كافية في تصوير فكره النحوي .

وإننا لنلحظ في النصوص المنقولة عن الخليل في الكتاب ، أنه كثيراً ما يربط بين الحركة الإعرابية ومعنى معين ، ومن ذلك ما نقله سيبويه :

١ ــ في باب ما جعل من الأسماء مصدراً كالمضاف «وذلك قولك مررت به وحده، ومررت بهم وحدهم، ومررت برجل وحده ومثل ذلك في لغة الحجاز: مررت بهم ثلاثتهم وأربعتهم وكذلك إلى العشرة، وزعم الخليل أنه إذا نصب ثلاثتهم فكأنه يقول مررت بهؤلاء فقط، ولم أجاوز هؤلاء ، كما أنه إذا قال وحده فإنما يريد مررت به فقط ولم أجاوزه. وأما بنو تميم فيجرونه على الاسم الأول إن كان جراً فجراً وإن كان نصباً فنصباً ، وإن كان رفعاً فرفعاً . وزعم

(١) انظر سيبويه ٢/ ٢٧١ وانظر عنوان الباب التالي له مباشرة .

(٢) انظر سيبويه إمام النحاة : ٩٨ .

الخليل أن الذين **يجرون** كأنهم يريدون أن **يعملوا** كقولك مررت بهم كلهم أي لم أدع منهم أحداً .

وزعم الخليل حيث مثل نصب وحده وخمستهم أنه كقولك أفردتهم إفراداً فهذا تمثيل ولكنه لم يستعمل في الكلام»[1] .

فالنصب في هذه الأمثلة يجعل للكلمة وظيفة غيرها تابعةً للاسم قبلها ، ويرتبط بهذه الوظيفة النحوية معنى تفيده في جملتها أشار إليه الخليل وربط العلامة به والدلالة عليه .

٢ ــ عندما تجري العلامة الإعرابية على غير وجهها يتأولها الخليل ويحاول أن يجد لها تعليلاً ، ففي مسألة الجر على الجوار يحاول الخليل أن يفسرها تفسيراً يحافظ على العلامة الإعرابية ، على حين نجد سيبويه لا يرى رأيه في هذه المسألة يقول سيبويه «ومما جرى نعتاً على غير وجه الكلام: هذا جحر ضب خرب، فالوجه الرفع وهو كلام أكثر العرب وأفصحهم وهو القياس لأن الخرب نعت الجحر والجحر رفع، ولكن بعض العرب يجره، وليس بنعت للضب ولكنه نعت للذي أضيف إلى الضب، فجروه لأنه نكرة كالضب ، ولأنه في موضع يقع فيه نعت الضب ولأنه صار هو والضب بمنزلة آسم واحد ، ألا ترى أنك تقول هذا حَبُّ رمان ، فإذا كان لك قلت : هذا حب رماني فأضفت الرمان إليك ، وليس لك الرمان إنما لك الحب، ومثل ذلك هذه ثلاثة أثوابك، فكذلك يقع على جحر ضب ما يقع على حب رمان، تقول: هذا جحر ضبي، وليس لك الضب إنما لك جحر ضب، فلم يمنعك ذلك من أن قلت: جحر ضبي، والجحر والضب بمنزلة اسم مفرد، فانجر الخرب على الضب، كما أضفت الجحر إليك مع إضافة الضب، مع أنهم أتبعوا الجر الجرّ كما أتبعوا الكسر الكسر نحو قولهم: بهم وبدارهم وما أشبه هذا، **وكلا التفسيرين تفسير الخليل** وكان كل واحد عنده وجهاً من التفسير»[2].

(١) سيبويه ١/ ١٨٧، ١٨٨ .

(٢) الكتاب ١/ ٢١٧ .

هنا نجد الخليل يقدم تفسيرين للجر على الإتباع في «هذا جحر ضب خرب»، فمع أن هذا لغة لبعض العرب كما ذكر سيبويه، إلاّ أن الخليل لم يكتف بأن يقول إنهم أتبعوا الجر الجر كما أتبعوا الكسر الكسر في مثل بِهِم بدارِهِم وغيرها، وإنما قدم تفسيراً مطولاً يحاول فيه أن يلتمس وجهاً لهذا التعبير الذي جرى على غير وجه الكلام، فالتشابه في التنكير ووجود الكلمة في موضع يقع فيه نعت الضب، وشدة لصوق المضاف بالمضاف إليه حتى كأنهما اسم واحد هذه كلها ممهدات للغلط في هذا المجال، فالخليل يغلط العرب القائلين بهذا «وقال الخليل: «لا يقولون إلاّ هذان جحرا ضب خربان من قِبل أن الضب واحد والجحر جحران وإنما يغلطون إذا كان الآخر بعدة الأول وكان مذكراً مثله أو مؤنثاً، وقال: هذه جحرة ضباب خربة لأن الضباب مؤنثة ولأن الجحرة مؤنثة والعدة واحدة فغلطوا فهذا قول الخليل»[1].

فلو كان الخليل يقول بأن العلامات الإعرابية لا دور لها في الجملة ولا دلالة؛ لَما غلط العرب ولوجد في مثل هذه التراكيب سنداً لدعواه، ولكنه يجري في هذا على سنن جمهور النحاة جميعاً ولهذا نجد التفسير الثاني كأنه اعتذار عن العرب الذين ينطقون بهذا التركيب يمهد لهم به مخالفة سنن الإعراب من أجل «المناسبة».

وعند تثنية المضاف وإفراد المضاف إليه يرى الخليل أن النعت لا يأتي إلاّ مثنى «من قبل أن الضب واحد والجحر جحران» ويخالفه سيبويه في هذه المسألة معتمداً على سياق الجملة في بيان صاحب النعت يقول سيبويه «ولا نرى هذا والأول إلا سواء لأنه إذا قال: جحر ضب متهدم ففيه من البيان أنه ليس بالضب مثل ما في التثنية من البيان أنه ليس بالضب»[2] يقول الأعلم الشنتمري «كان الخليل رحمه الله لا يجيز مثل هذا حتى يكون المتجاوران مستويين في التعريف والتنكير والتأنيث والتذكير والإفراد والجمع كقولهم هذا جحر ضب خرب،

---

(1) الكتاب ٢١٧/١.　　(2) سيبويه ٢١٧/١.

وجحرا ضبين خربين، وجحرة ضباب خربة، وسيبويه يجيز الحمل على الجوار وان اختلف المتجاوران إذا لم يشكل المعنى كقولك: هذا حجرا ضب خربين، وهذا جحر ضبين خرب»[1] وقد آحتج سيبويه لرأيه هذا بقول العجاج:

كأنّ غزلَ العنكبوتِ المُرْمِلِ

قال «والغزل مذكر والعنكبوت أنثى»[2] وآحتج ببيت العجاج هذا لأنه حمل المرمل وهو مذكر على العنكبوت وهي مؤنثة والمرمل من وصف الغزل في الحقيقة كما يقول الأعلم[3].

٣ ــ رأى الخليل في العوامل هو رأي النحاة عامة، يقول سيبويه «اعلم أن حتى تنصب على وجهين فأحدهما أن تجعل الدخول غاية لسيرك وذلك قولك: سرت حتى أدخلها كأنك قلت: سرت إلى أن أدخلها، فالناصب للفعل ههنا هو الجار في الاسم إذا كان غاية فالفعل إذا كان غاية منصوب والاسم إذا كان غاية جر، وهذا قول الخليل»[4].

وهنا نلحظ القول بإضمار أن بعد حتى من جانب، ودلالة النصب على الغاية في الفعل، ودلالة الجر كذلك بعد أداة معينة.

وإذا ذهبنا نتتبع أقوال الخليل وآراءه في ارتباط الإعراب وعلاماته بالدلالة على وظائفه التي حددها له النحاة ما وجدنا الخليل بن أحمد يخرج عن إجماع النحاة، غير أن ثمة نصاً أُسيء فهمه أيضاً كما أسيء فهم النص الذي نحن بصدد بيانه، وهو ـ كما ينقل سيبويه في المنادى ـ «وزعم الخليل أنهم نصبوا المضاف نحو يا عبدَ اللهِ، ويا أخانا، والنكرة حين قالوا يا رجلاً صالحاً حين طال الكلام، كما نصبوا هو قبلك، وهو بعدك، ورفعوا المفرد كما رفعوا قبلُ وبعدُ وموضعهما

---

(1) تحصيل عين الذهب ٢١٧/١.
(2) سيبويه ٢١٧/١، ٢١٨.
(3) تحصيل عين الذهب ٢١٧/١.
(4) سيبويه ٤١٣/١.

واحد»[1] وليس في هذا النص شيء يخرج عن إجماع النحاة، وفي إيجاز يقول الخليل: إن المنادي المضاف والنكرة المقصودة ينصبان في النداء كما تنصب قبل وبعد إذا أضيفتا، ويبني المنادي المفرد العلم على الضم كما تبني قبل وبعد إذا قطعتا عن الإضافة لفظاً، والتشبيه هنا منصب على حالة الإضافة وعدمها والنصب مع الإضافة والبناء مع نيتها فحسب، وقد فهم بعض الباحثين أن الخليل يوضح عامل النصب في المنادي المضاف بقوله «حين طال الكلام» ورتب على ذلك أموراً كثيرة، امتدح بسببها الخليل بأنه كان بعيداً عن التمحّل في تعليل النصب والرفع، وبأنه لهذا السبب كان مستوعباً لأساليب العرب في كلامهم في شعرهم وخطبهم وأحاديثهم مستقرئاً ما يجري للكلام في الاستعمال واعياً للظواهر اللغوية والعوارض النحوية، وآستشف من هذه الإشارة منهج الخليل عامة بأنه «على هذا النحو كان الخليل يعالج مثل هذا الموضوع، وهو نوع من المعالجة ينبغي الأخذ بها في تفسير كثير من الظواهر النحوية أو العوارض التي تعرض للكلام في أثناء الاستعمال»[2] وآتهم النحاة بأنهم لم يرقهم منهج الخليل ولا طريقته.

وعبارة الخليل هي ـ حتى تفهم على وجهها الصحيح ـ «نصبوا المضاف نحو يا عبدَ اللّه.. كما نصبوا هو قبلَك وهو بعدَك» وعبارة «حين طال الكلام إنما هي تفسير للإضافة والتنوين وقد فسر الخليل هذا بنفسه بعدُ، حين قال «وقال الخليل: إذا أردت النكرة فوصفت أو لم تصف فهذه منصوبة لأن التنوين لحقها فطالت، فجعلت بمنزلة المضاف لما طال نصب»[3]. وقد شرح سيبويه المقصود بتشبيه الخليل المنادي المضاف بقبل وبعد إذ يقول «وإنما جعل الخليل المنادي بمنزلة قبل وبعد، وشبهه بهما مفردين إذا كان مفرداً، فإذا طال وأضيف شبّهه بهما مضافين إذا كان مضافاً لأن المفرد في النداء في موضع نصب،

(١) سيبويه ١/٣٠٣ ويلاحظ هنا أنه قال (ورفعوا) وقد أشرنا من قبل إلى أن بعض البصريين يخلطون أحياناً في مصطلحات الإعراب والبناء.
(٢) في النحو العربي نقد وتوجيه: ٣٠٦، ٣٠٧.
(٣) سيبويه ١/٣١١.

كما أن قبل وبعد قد يكونان في موضع نصب وجر ولفظهما مرفوع، فإذا أضفتهما رددتهما إلى الأصل، وكذلك نداء النكرة لما لحقها التنوين وطالت صارت بمنزلة المضاف»[1] وليس بعد هذا بيان

وجملة الأمر، بعد فهم نص الخليل في موضعه من كتاب سيبويه وفهمه في ذاته، وفهمه في فكر الخليل وآرائه، أن الخليل بن أحمد يجري في نظرته للإعراب وعلاماته على رأي جمهور النحاة، ونسبة القول بإنكار الإعراب إليه تهمة ظالمة جرها عليه تسرع بعض الباحثين في الحكم، وعدم فقه النصوص، والنظر فيها بغير ريث وأناة.

ويؤيد ما ذهبت إليه أن الزجاجي ـ وهو أظهر من تناول دلالة العلامات الإعرابية على المعاني ـ لم يشر إلى الخليل، ولا بد أنه قرأ النص الذي أوردناه، ولا بد أنه فهمه على الوجه الذي فهمته به، وإلاَّ لما قال بعد أن ذكر علة دخول الإعراب الكلام بأن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافاً إليها ولم تكن في صورها وأبنيتها أدلة على هذه المعاني بل كانت مشتركة جعلت حركات الإعراب فيها تنبيء عن هذه المعاني، قال «هذا قول جميع النحويين إلاَّ قطرباً»[2] لم يستثن أحداً من النحاة إلا محمد بن المستنير المعروف بقطرب ولو كان الخليل يقول بما قال به قطرب من بعد، لما أغفله الزجاجي في هذا المقام.

(ب) الحركات ليست دوال على معان:

لم يخرج على إجماع النحاة القدماء ـ كما يقول الزجاجي ـ إلا أبو علي محمد بن المستنير قطرب، وهو من أبرز تلاميذ سيبويه يقول السيرافي «ونجم من أصحاب سيبويه أبو الحسن الأخفش وقطرب وهو أبو علي محمد بن المستنير»[3]

(١) سيبويه ١/٣١١.
(٢) الإيضاح: ٧٠.
(٣) أخبار النحويين البصريين ٤٩.

وقد نسب إليه الزجاجي أنه عاب على النحاة اعتلالهم لدخول الإعراب الكلام بأنه للفرق بين المعاني والإنباء عنها؛ «وقال لم يعرب العرب الكلام للدلالة على المعاني، والفرق بين بعضها وبعض»[1] وهذا الرأي قد لا يعدو أن يكون ملاحظة عابرة، لم يكتمل لها البناء العلمي ولا التفسير الصحيح، ويبدو أنَّ قطربًا نفسه، اراد لها ذلك، لأنه في آرائه المنسوبة إليه لم يكن وفيا لهذه الملاحظة، وقد تتبعت آراءه في كتاب المحتسب لابن جني بوصفه كتابا يحتج للقراءات الشاذة، وفي بعضها مخالفات إعرابية لعلى أجد تفسيرا لقطرب يتفق مع وجهة نظره التي نسبها إليه الزجاجي وحده - فيما أعلم - ونقلها عنه السيوطي[2]، ولكني على عكس ذلك وجدت أن قطربا متهم بالإغراق في التعليلات النحوية، حتى أن أبا الفتح ابن جني نفسه يعزف عن كتابه، ويفضل عليه كتاب أبي حاتم السجستاني من حيث كان مقصورا على ذكر القراءات عارياً من الإسهاب في التعليل والاستشهادات التي انحط قطرب فيها وتناهى إلى متباعد غاياتها»[3]، ومعظم ما نقله ابن جني عن قطرب وما رواه عنه، يدور حول تفضيل الكسر في ضبط بعض الصيغ[4]، وتفسير بعض الكلمات وتقصير الحركات الطويلة، والاجتزاء ببعض حروف الاسم العلم عنه كاملا وكلها أمور لا علاقة لها بالعلامة الإعرابية من حيث تفسيرها أو تفضيل وجه على آخر فيها، ولم أجد من ذلك إلا تفسيرا واحداً لقراءة **أبي عبد الرحمن السلمي**«وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركاؤُهم» (الأنعام ١٢٣) حيث ذكر أبو الفتح وجهين لرفع «شركاؤُهم» ثانيهما لقطرب يقول: «وأما الوجه الآخر، فأجازه قطرب وهو أن يكون الشركاء ارتفعوا في صلة المصدر الذي هو القتل بفعلهم وكأنه: وكذلك زين لكثير من المشركين أن قتل شركاؤُهم أولادهم وشبهه بقوله: حُبِّبَ إلى ركوب الفرس زيد، أي أن ركب الفرس زيد»[5] وهنا نجد محمد بن المستنير يعلل الرفع في شركاؤُهم تعليلا

(١) الإيضاح : ٧٠.
(٢) أنظر الأشباه والنظائر ١/ ٧٨.
(٣) المحتسب ١/ ٣٦.
(٤) أنظر المحتسب ١/ ٤٦، ٥٤، ٥٨، ٢/ ٢١، ٢٥، ٤٩، ١٣٨، ١٤٨، ٣٠٥، ٣١٣.
(٥) المحتسب ١/ ٢٣٠.

يقوم على ربط المعمول بالعامل مؤثرا جانب صحة المعنى النحوي واستقامته على حساب دلالة الآية مما دفع ابن جني الى قوله «هذا - لعمري - ونحوه صحيح المعنى فأما الآية فليست منه، بدلالة القراءة المجتمع عليها، وأن المعنى أن المزين هم الشركاء، وأن القاتل هم المشركون، وهذا واضح»[1]

ويذكر بعض من ألفوا في طبقات النحاة أن لقطرب كتابا في «علل النحو» وكتابا في «معاني القرآن»[2] وهما الكتابان اللذان يحتمل أن يكون قطرب قد ذكر رأيه المنسوب إليه في أحدهما، وبخاصة كتابه في علل النحو، ويبدو أن كتبه ضاعت فيما ضاع من تراث، ولم يذكر لنا الزجاجي عمن أخذ قول قطرب هذا، وقد كان رأي قطرب هذا كفيلا بأن يثير كثيراً من الضجة حوله في عصره، فكيف سكتت كل الأصوات عنه قرنا من الزمان حتى جاء أبو القاسم الزجاجي، ولعله قد كانت هناك مناقشات بين أسلافنا حول هذه الدعوى، وضاعت أيضا فيما ضاع من تراث.

غير أن هذا كله حقيق بأن يثير قلق الباحث، ويدفعه لإعادة النظر في رأي قطرب المنسوب إليه، هل أخذ قطرب هذا الرأي عن أستاذه سيبويه بعد أن فهم عبارة الخليل بن أحمد السابقة كما فهمها بعض دارسي النحو المحدثين، وقد كان سيبويه نفسه متهماً من الكوفيين بأنه «عمل كلام العرب على المعاني وخلّى عن الألفاظ»[3] وليست الحركات الإعرابية إلا ضرباً من اللفظ؟ أو هذا رأي له هو أفضى إليه النظر والبحث وملاحظة ظواهر اللغة، فآثر أن يلقي به مجملا من غير تفصيل ساذجاً غفلا من الدليل حتى ألقت به الرواية أو النقل إلى الزجاجي فجاء به في كتابه «الإيضاح في علل النحو»؟

ومهما يكن من أمر، فإن قطربا نظر في علاقة الإعراب بالمعنى ولحظ أموراً

(١) السابق نفسه.
(٢) انظر نزهة الألباء ٧٧، وإنباه الرواة ٣/ ٢٢٠.
(٣) طبقات النحويين : ١٣١.

أدارها على إبانة الإعراب عن المعاني فلم تطرد له ومن هذه الأمور:

أولاً: أنا نجد في كلامهم أسماء متفقة في الإعراب مختلفة المعاني وأسماء مختلفة الإعراب متفقة المعاني فما اتفق إعرابه واختلف معناه قولك إن زيداً أخوك، ولعل زيداً أخوك وكأن زيداً أخوك اتفق إعرابه واختلف معناه.(١).

والمعاني المختلفة في هذه الأمثلة، هي معاني الأدوات، التوكيد الذي تفيده (إن) والرجاء الذي تدل عليه (لعل) والتشبيه المستفاد من (كأن) ولحظ قطرب أن هذه الأدوات تضام الجملة الاسمية فينتصب الاسم، مع اختلاف المعاني، ولعلنا ندرك هنا أن قطربا لا يقصد بالمعاني هنا المعاني النحوية، وهذا ما دعاه إلى قوله السابق، والمعاني النحوية هي **معاني أنظمة**، وليست **معاني دلالية** أو **معاني أدوات**.

يقول قطرب: ومما اختلف إعرابه واتفق معناه قولك: ما زيد قائماً وما زيد قائمٌ اختلف إعرابه واتفق معناه.

وهنا يلحظ قطرب اختلاف اللهجات، وتسرب هذه اللهجات إلى اللغة المشتركة بحيث تبقى اللهجتان معا مكونتين من مكوِّنات خصائص اللغة المشتركة وتوجدان معاً في الاستعمال اللغوي، مع اختلاف الإعراب واتفاق الدلالة فنظام اللهجة الحجازية ينصب الخبر بعد (ما) ونظام اللهجة التميمية يرفعه بعدها، ومع ذلك يوجد النظامان.

وهنا نجد أن قطربا يقصد بالمعاني مرة أخرى المعاني غير النحوية ولعله قد فهم قول النحاة بأن الإعراب ينبيء عن المعاني على أنها المعاني بمدلولها غير النحوي، وهذا مالا نوافق قطربا عليه ونستدل بمثل ما استدل به على أن العلامة

---

(١) الإيضاح في علل النحو: ٧٠

الإعرابية إحدى القرائن اللفظية التي يترخص فيها عندما يتضح نظام المعنى النحوي بحيث لا يحتاج إليها في الموقع المعين، بدليل استعمال لهجتين أو أكثر في تركيب واحد يؤدي معنى واحداً مع اختلاف في الإعراب.

ثانياً: رأى محمد بن المستنير أن الأوجه الإعرابية تتعدد في العبارة الواحدة، دون أن يترتب على ذلك أثر في اختلاف المعنى، أي أن الوظائف النحوية تتبدل وتتغير دون أن يترتب على ذلك تغير في المعنى فرتب على ذلك أن العلامة الإعرابية فاقدة الدلالة، ومثل ذلك، «ما رأيته منذ يومين، ومنذ يومان، ولا مالَ عندك، ولا مالٌ عندك، وما في الدار أحد(١) إلا زيد وما في الدار أحد إلا زيداً، ومثله إن القوم كلَّهم ذاهبون، وان القوم كلُّهم ذاهبون»(٢) وتعدد بعض هذه الأوجه آت من تعدد اللهجات التي تنتسب إليها هذه الاستعمالات، وقد نص النحاة على نسبة بعض هذه اللهجات إلى أصحابها أحيانا، وأهملوا نسبة بعضها الآخر

ثالثاً: رأى قطرب أيضاً أن ثمة أوجهاً مختلفة في بعض القراءات القرآنية تتناول العلامة الإعرابية «ومثله ﴿إن الأمر كلَّه لله﴾(٣) و ﴿إن الأمر كلُّه لله﴾ قرىء بالوجهين جميعا» وقد قرأ بنصب «كله» جميع القراء السبعة ما عدا أبا عمرو بن العلاء وحده الذي قرأ بنصبها (٤) وقد وجهت هذه الآية كما وجهت كل آية تعددت فيها الأوجه «فالحجة لمن نصب أنه جعله تأكيداً للأمر ولله الخبر، والحجة لمن رفع أنه جعله مبتدأ ولله الخبر والجملة خبر إن»(٥)، وهناك نماذج كثيرة جدا لمثل ما لحظه قطرب.

---

(١) في النسخة المحققة (احداً) وهو خطأ، وقد أثبت الصواب من الاشباه والنظائر ١/ ٧٨.
(٢) الإيضاح: ٧٠.
(٣) آل عمران ١٥٤.
(٤) أنظر السبعة في القراءات: ٢١٧.
(٥) الحجة في القراءات السبع: ٩٠ وأنظر إملاء ما من به الرحمن ١/ ١٥٥.

رابعاً: لحظ قطرب أن حرف الجر المسمى بالزائد يدخل على الاسم فيجره، وبقي الاسم شاغلاً لوظيفته النحوية من فاعلية أو مفعولية أو خبرية لليس أو غيرها، فإذا عطف على هذا الاسم اسم آخر فإنّ هذا الاسم المعطوف يجوز فيه وجهان أحدهما مراعاة حركة المعطوف عليه، والآخر مراعاة محله ومثاله «ليس زيد بجبانٍ ولا بخيلٍ ولا بخيلاً» ويعقب قطرب على هذا كله «ومثل هذا كثير جدا مما اتّفق إعرابه واختلف معناه ومما اختلف إعرابه واتفق معناه».

ونحن نتفق مع قطرب في كل ما لاحظه، لكننا لا نَسْتَدِلُّ من هذا على ما استدل به عليه، بل إننا نرى أن هذا ترخص في قرينة الإعراب عندما أمن اللبس، فأمْن اللبس هو الذي أجاز هذه الأوجه وهذه الاستعمالات المتعددة في التركيب الواحد.

وقد قدم قطرب تفسيراً لوجود العلامات الإعرابية بعد هذه الملاحظات التي استدل منها على أنه لا علاقة هناك بين المعنى (ليس المعنى النحوي) والإعراب «قال: فلو كان الإعراب إنما دخل الكلام للفرق بين المعاني لوجب أن يكون لكل معنى إعراب يدل عليه لا يزول إلا بزواله. قال قطرب: وإنما أعربت العرب كلامها لأن الاسم في حال الوقف يلزمه السكون للقف، فلو جعلوا وصله بالسكون أيضاً لكان يلزمه الإسكان في الوقف والوصل، وكانوا يبطئون عند الإدراج، فلما وصلوا وأمكنهم التحريك، جعلوا التحريك معاقبا للإسكان ليعتدل الكلام ألا تراهم بنوا كلامهم على متحرك وساكن، ومتحركين وساكن ولم يجمعوا بين ساكنين في حشو الكلمة ولا في حشو بيت، ولا بين أربعة أحرف متحركة لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم فجعلوا الحركة عقب الإسكان» (1) وقد علل قطرب اختلاف الحركات عندما اعترض عليه النحاة قائلين «فهلا لزموا حركة واحدة لأنها مجزئة لهم إذ كان الغرض إنما هو حركة تعقب سكونا» علل ذلك

(1) الإيضاح ٧٠، ٧١.

بأنهم «لو فعلوا ذلك لضيقوا على أنفسهم فأرادوا الاتساع في الحركات وألا يحظروا على المتكلم الكلام إلا بحركة واحدة» هذا مذهب قطرب واحتجاجه كما يقول الزجاجي.

وقال المخالفون رداً عليه «لو كان كما زعم لجاز خفض الفاعل مرة ورفعه أخرى ونصبه، وجاز نصب المضاف إليه لأن القصد في هذا إنما هو الحركة تعاقب سكونا يعتدل به الكلام، وأي حركة أتى بها المتكلم أجزأته فهو مخير في ذلك، وفي هذا فساد للكلام وخروج عن أوضاع العرب وحكمة نظام كلامهم، واحتجوا لما ذكره قطرب من اتفاق الإعراب واختلاف المعاني، واختلاف الإعراب واتفاق المعاني في الأسماء التي تقدم ذكرها بأن قالوا: إنما كان أصل دخول الإعراب في الأسماء التي تذكر بعد الأفعال، لأنه يذكر بعدها اسمان أحدهما فاعل والآخر مفعول، فمعناهما مختلف فوجب الفرق بينهما ثم جعل سائر الكلام على ذلك» (1)

لقد انتصر قطرب إذْ سلم له النحاة بأن الإعراب لا يكون إلا في الجملة الفعلية التي يذكر بعد فعلها اسمان، أي الجملة الفعلية ذات الفعل المتعدي، أحد هذين الاسمين فاعل، والآخر مفعول به، وكأن ذكر الإعراب إنما هو لتمييز الفاعل من المفعول فحسب، وأما الإعراب في باقي الوظائف النحوية المختلفة فليس إلا طرداً للباب كما يقولون أو على حد تعبيرهم «ثم جعل سائر الكلام على ذلك». وهنا يمكن القول بأن العلامة الإعرابية هي القرينة الوحيدة لبيان الفاعل من المفعول في بعض الحالات، **وأما بقية المعاني النحوية الأخرى فإنها تتحدد عن طريق القرائن الأخرى.**

ولكن ثمة ملحظا ينبغي ألا يفوتنا، هو أن قطربا لا ينفي أن العرب «تعرب» كلامها فهو يقر بالإعراب، ومعنى هذا أنّ الإعراب عنده ليس هو العلامات الإعرابية بل هو الوظائف أو المعاني النحوية المتعددة، وهو جانب واحد من

(1) الإيضاح ٧١.

جانبي استخدام النحاة لمصطلح «الإعراب» الذين أشرنا لهما من قبل، وهذا يؤكد ما ذكرناه من قبل أن هناك حالة إعرابية وعلامة إعرابية، الحالة الإعرابية نتيجة لما يسميه عبد القاهر «التعليق» أما العلامة الإعرابية فهي علامة لتحديد بعض الوظائف أو المعاني النحوية.

ثم إننا لا نسلم بالتفسير الذي زعمه قطرب لوجود العلامة الإعرابية في الكلام من زاوية تضاف إلى النقطتين اللتين اعترض بهما النحاة على مذهبه واحتجاجه، **وأولاهما** عدم لزوم حركة واحدة تعتقب سكونا في الكلام، **والأخرى** أنه لو كانت الغاية من وراء الاختلاف في الحركة هي الاتساع لجاز خفض الفاعل مرة ورفعه أخرى ونصبه إلخ.

والزاوية التي نرفض منها تفسير قطرب لوجود الحركة الإعرابية في الكلام هي أنه:

أولاً: لم يفسر لنا وجود العلامات الإعرابية الأخرى غير الحركات كالواو في رفع جمع المذكر السالم والأسماء الستة، والألف في المثنى والأسماء الستة والياء في جمع المذكر السالم والمثنى والأسماء الستة إلى آخره.

ثانياً: لقد فسر الحركة في آخر الاسم المعرب بأنها معاقبة للإسكان في وصل الكلام حتى لا يبطئوا عند الإدراج، لأنهم في اجتماع السكانين يبطئون، وفي كثرة الحروف المتحركة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم. وكان مقتضى ما ذهب إليه أننا في لهجتنا العامية نبطىء في الكلام، لأن العامية تلتزم الإسكان في أواخر الكلمات ولكن الواقع المشاهد أننا نتكلم بها مسرعين، في الوقت الذي نبطيء فيه عندما نصطنع الفصحى في الحديث.

صدى رأي قطرب في المحدثين:

رأينا من قبل أن الأستاذ إبراهيم مصطفى - رحمة الله عليه - قد جرد الفتحة من الدلالة على الإطلاق، وقال إنها لا تدل على شيء رغم أنه قال: إنها الحركة الخفيفة المستحبة عند العرب، وكان أحرى به أن يجعل لها دلالة سلبية وفقاً

لمذهبه فيقول إن وجود الفتحة دليل على أن الاسم ليس بمسند إليه ولا بمضاف إليه ولكنه آثر أن يقول إنها لا تدل على شيء، وقد ذكر رأي قطرب، وكأنه أراد أن يقول: إنني لن أغلو غلو قطرب فأزعم أن جميع الحركات فارغة من الدلالة، فأنا أكثر محافظة من بعض القدماء أو أنه أراد أن يلفق مذهباً يجمع بين الآراء المتعارضة، فالذين يقولون إن الحركات الإعرابية منبئة عن المعاني، والقائلون بأنها لا تدل على شيء لم يدركوا التفسير الصحيح للحركة الإعرابية، والرأي الصواب يتوسط بين هؤلاء وأولئك فيؤخذ من كل فريق بعض رأيه ويترك بعضه الآخر ويتكون من هذا كل جديد متماسك.

ومهما يكن من أمر فإن صاحب إحياء النحو متأثر **ببعض رأي قطرب** إذ سلب الفتحة دلالتها الإعرابية، وثمة آراء مختلفة في الإعراب قد يكون أصحابها متأثرين بقطرب أو غير متأثرين، ولكنها تلتقي آخر الأمر مع ما قال به قطرب كله أو بعضه سواء من هؤلاء من يفسر الإعراب تفسيراً صوتياً، أو من يدعو إلى تلفيق إعراب جديد، أو من يدعو إلى إلغاء الإعراب برمته من اللغة.

(أ) أبرز من تناول النظرة القطربية بالتفسير في ثوب جديد هو الأستاذ الدكتور إبراهيم أنيس في كتابه «من أسرار اللغة» ورأيه في ذلك معروف متداول، غير أننا نوجزه في سطور لنرى مدى جدته، ومدى توافقه مع طبيعة اللغة متجاوزين في ذلك تناقضات كثيرة في ثنايا رأي الدكتور أنيس تكفل ببيان بعضها آخرون(1).

يرى الأستاذ الدكتور أنيس أن الإعراب قصة نسجها النحاة وأحكموا خيوطها إذ ابتكروا بعض ظواهر الإعراب وقاسوا بعض أصوله رغبة منهم في الوصول إلى قواعد مطردة منسجمة، وكان لهم بهذا، الفضل في نشأة ذلك النظام

---

(1) انظر: د. مهدي المخزومي: مدرسة الكوفة ٢٤٩ - ٢٥٦ والدكتور عبد الرحمن السيد ٣١٢ - ٣١٧ والدكتور رمضان عبد التواب: فصول في فقه اللغة ٣٢٧ - ٣٥١، والدكتور صبحي الصالح: دراسات في فقه اللغة ١٢٧ وما بعدها (الطبعة الثانية ١٩٦٢م بيروت).

المحكم الذي حدثونا به في كتبهم وفرضوه على كل العصور من بعدهم[1] .

ويعجب المرء لهذا الاتفاق المريب الذي لم يحدث له نظير بين النحاة العرب على الإطلاق فكل مسألة فيها خلاف ، وثمة اتهام متبادل بين فرقهم في الرواية والشواهد ، وبينهم أخذ ورد مستمران ، فكيف سكتوا سكوت الموتى عن هذا التواطؤ الذي لم يحدث له مثيل؟ .

ويرى الدكتور أنيس أنه ليس للحركة الإعرابية مدلول ، إذ «لم تكن تلك الحركات الإعرابية تحدد المعاني في أذهان العرب القدماء كما يزعم النحاة، بل لا تعدو أن تكون حركات يحتاج إليها في الكثير من الأحيان لوصل الكلمات بعضها ببعض »[2] ما أشبه هذا الكلام بكلام قطرب في أواخر القرن الثاني الهجري.

ما هذه «المعاني» التي يتحدث عنها الأستاذ الدكتور أنيس؟ إنه يقصد بالمعاني ـ كما يظهر بوضوح من أمثلته التي تعد مشابهة تماماً لأمثلة قطرب ـ المعاني غير النحوية، مع أننا رأينا من قبل أن المعاني التي يقصدها النحاة هي المعاني النحوية من فاعلية ومفعولية وغيرهما، وأنهم كانوا يعنون بالفاعل الفاعل الاصطلاحي لا الفاعل في المعنى، والمقصود بالفاعل الاصطلاحي الاسم الذي يقع في تضام مخصوص وعلامة مخصوصة بعد صيغة فعلية مخصوصة، وكذلك كل اسم يقع في وظيفة نحوية معينة، ولكن الدكتور أنيس لم يأخذ النحاة ـ فيما يبدو ـ مأخذ الجد حين ذكر هذا المثال ـ وغيره ـ «جاءني من باع السمك، جاءني بائع السمك » وتساءل بعد ذلك «لم كانت كلمة «السمك» في الأولى منصوبة، وفي الثانية مجرورة؟ وإذا أخذنا سؤاله على أنه لا يقصد به التهكم والسخرية، فإن الإجابة واضحة، وهي أن كلمة (السمك) في كلتا الجملتين وقعت موقعاً مختلفاً، في تركيب مختلف فضلاً عن أن كل تركيب يختلف عن الآخر تبعاً لاختلاف المعاني النحوية فيه.

---

(1) من أسرار اللغة ٢٠٤ (طبعة ثالثة).   (2) السابق ٢٢٥ .

ويرى الأستاذ أن الذي يحدد معاني الفاعلية والمفعولية ونحو ذلك مما عرض له أصحاب الإعراب ـ على حد قوله ـ مرجعه أمران :

أولهما : نظام الجملة العربية والموضع الخاص لكل من هذه المعاني اللغوية في الجملة .

وثانيهما : ما يحيط بالكلام من ظروف وملابسات[1] .

ونحن نتفق معه تماماً في هذا ، غير أننا نرى أن نظام الجملة هو الذي اصطنع العلامات الإعرابية فيما اصطنع من وسائل لإحكام الترابط والالتحام وبيان المعنى النحوي.

وخلاصة رأي الأستاذ الدكتور أنيس في تفسير الإعراب أن الحركات الاعرابية جيء بها أساساً للتخلص من التقاء الساكنين لأن الأصل في **الكلمة** أن تكون ساكنة **الآخر** ولا تحرك إلاً حين تدعو الحاجة إلى هذا، وهناك عاملان تدخلا في تحديد حركة التخلص من التقاء الساكنين **أولهما** إيثار بعض الحروف لحركة معينة كإيثار حروف الحلق للفتحة، والعامل **الثاني** هو الميل إلى تجانس الحركات المتجاورة .

وأما الإعراب بالحروف ، ففي رأيه «لا يكاد يمت لحقيقة اللغة بصلة، ولا يكاد يعدو أنه كان لبعض الكلمات المعينة أكثر من صورة في اللهجات السامية ولكن أصحاب اللهجة الواحدة كانوا يلتزمون صورة واحدة لا ينحرفون عنها في كل الحالات والمواضع»[2]. وقد جمع النحاة بين هذه الصور ولفقوا منها الإعراب بالحروف .

ومن المدهش حقاً أن الناس جميعاً استجابوا لما فرضه النحاة عليهم من قواعد مع «أن قواعد اللغة ليست من الأمور التي تخترع أو تفرض على الناس بل

---

(1) من أسرار اللغة ٢٢٨ .

(2) من أسرار اللغة ٢٥٨ .

تنشأ من تلقاء نفسها، وتتكون بالتدريج»[1] وكأن الله ضرب على آذانهم حتى أتم النحاة فعلتهم، وسحروا الناس جميعاً بصنيعهم هذا.

(ب) يقترب مما ذهب إليه الدكتور إبراهيم أنيس ما يدعو إليه الأستاذ أمين الخولي من أجل تجديد النحو وتيسيره، فالإعراب مضطرب إذ كثرت الاستثناءات في الأفعال والأسماء جميعاً فاتسعت بذلك الهوة بين لغة الحياة ولغة التعليم ووجدت الصعوبة[2]، ورأى أن الحل هو تقليل الاستثناء واضطراب الإعراب، واختيار ما هو بسبب من لغة الحياة والاستعمال عندنا[3].

ولذلك اقترح أمين الخولي أن يكون إعراب الأسماء الستة بإلزامها الألف مطلقاً وكذلك المثنى، ونسي أن هذا الاقتراح لا يتلاءم مع المبدأ الذي حدده وذلك أن استعمال الأسماء الستة بالألف، واستعمال المثنى بالألف مطلقاً مما لا يجري في استعمال لغة الحياة التي حددها لاختيار ما هو بسبب منها من أوجه الإعراب ،يقول «هذا القصر للمثنى في الشعر، وفي عبارات الحديث أيضاً، ثم هذه القراءة التي نقرأ بها غير ما نعلمه لأبنائنا وكلها غير ما نستعمله في الحياة من إلزامه الياء دائماً وأحسب أننا لو رجحنا القصر في الأسماء الخمسة ثم رجحناه في هذا المثنى نريح ونستريح»[4].

وأما جمع المذكر السالم فقد قال عنه «ننظر فإذا نحن في لغة الحياة نلزم هذا الجمع الياء في أحواله كلها، ونستغني كدأب لغتنا كلها عن علامة الإعراب فهل هذه لهجة عربية أصلها إجراء جمع المذكر السالم مجرى حين؟ ليس هذا عندي ببعيد أبداً، وإذا ذكرنا ما ورد في كتاب التصريح عند الحديث عن إعراب جمع المذكر وما حمل عليه إعراب حين، من قوله في تعليل ذلك وتوجيهه «لأن باب الياء أوسع من باب الواو» إذا ذكرنا هذا ونظرنا إليه، قدرنا أن هذه السعة في

(١) د. علي عبد الواحد وافي فقه اللغة ١٠٥ ط٢.
(٢) مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب ٤٧ ، ٤٨ .
(٣) السابق نفسه .
(٤) مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب ٥١ .

باب الياء قد تكون العامل الذي أغرانا في مصر بإلزام هذا الجمع الياء دائماً»[1]. ولذلك يدعو إلى أن «نجري جمع المذكر السالم في تعليمنا النحو على هذه الياء التي بابها أوسع من باب الواو فنجعله بالياء في كل حين، ونلزمه مع ذلك فتح النون تركيباً للغات أو المذاهب»[2].

وعلى هذا النهج من تركيب اللغات أو المذاهب دعا الأستاذ إلى أن يكون إعراب جمع المؤنث السالم بالفتحة في حالة النصب، والممنوع من الصرف يجر بالكسرة، والاسم المنقوص يستعمل «دون ال بغير ياء في الأحوال كلها، ومع (ال) لا تظهر كذلك على يائه حركة في الأحوال كلها فيكون اختزالاً مريحاً وإعراباً غير مضطرب ويستريح المتعلم من المنقوص وتحريكه استراحته من المقصور»[3] وأما الأفعال الخمسة فإنه رأى أن تحذف النون منها في جميع الأحوال، وأما الأفعال المعتلة الناقصة فلا يحذف منها حرف العلة مطلقاً.

هذا مجمل ما دعا إليه الأستاذ أمين الخولي، ولعله قريب مما تصوره الدكتور أنيس قد حدث على أيدي النحاة في عصر نسجهم لقصة الإعراب ،ولعل نحاتنا الآن بحاجة إلى مثل ما تسلح به نحاة الدكتور أنيس الذين اخترعوا هذه القصة ونسجوا خيوطها. ومن الواضح أن الأستاذ أمين الخولي لم يفسر ظاهرة الإعراب تفسيراً جديداً ولكنه يدعو إلى غير ما تفضي إليه قواعد الإعراب، وهذا يكشف عن نظرته إلى الإعراب ويمكن أن يقال له بإجمال مثل ما قيل في الرد على الأستاذ الدكتور أنيس من أن اللغة لا يَفرِض قواعدَها الدارسون، وإنما المتكلمون باللغة هم الذين يحددون مسار اللغة باتفاقهم على ظواهرها، وهو اتفاق استعمال غير مقصود وغير معد سلفاً، ولكنه ينشأ من الحاجة إليه بدوافع مختلفة.

(جـ) إذا كان الدكتور إبراهيم أنيس قد فسر الحركات الإعرابية تفسيراً

(١) السابق ٥١.
(٢) السابق ٥٢.
(٣) السابق ٥٤.

يتناول الاسم والفعل معاً، وفرغ هذا التفسيرُ العلاماتِ الاعرابيةَ من دلالتها مطلقاً، فإن بعض الباحثين قد قال بما يقول به الأستاذ إبراهيم مصطفى في إعراب الأسماء ، وجرد الفعل من الإعراب مطلقاً، وجعل الحركات الأعرابية في الفعل المضارع المعرب للدلالة على تخصيص الزمن(1) وليس لنا من رد إلاّ ما ذكرناه من قبل في الفقرة الخاصة بمعاني الإعراب في الفعل .

(د) هناك دعوات لإلغاء الاعراب من الكلام مختلفة البواعث والغايات، ويرى بعض أصحاب هذا الاتجاه أن «الإعراب لا يتلاءم والحضارة » وأنه «زخرف لا قيمة له في الفهم والإفهام» وأنه ليست له قيمة بقائية «ولو كان ضرورياً للفهم والتفاهم لأبقت الحياة عليه»(2).

ولا يعنينا من هذا كله إلا ما يراه أصحاب هذه الدعوة من أن الإعراب لا قيمة له في الفهم والإفهام، وأنه ليس ضرورياً للفهم والتفاهم، ومعنى هذا أنهم يجردون العلامات الإعرابية من كل دلالاتها كما رأى قطرب والدكتور إبراهيم أنيس غير أنهم لا يفسرون وجود العلامات الإعرابية في اللغة العربية الفصحى التي لا تزال حية حتى اليوم كما فسرها قطرب **القديم والجديد** ، ورأوا أن الدعوة إلى إلغائها أسهل.

ولا نتكلف رداً على مثل هذه الدعوى غير ما قدمناه في مناقشة الاتجاهات السابقة ، لأنه ليس من وكدنا الدفاع عن الإعراب وعلاماته ، بل محاولة تفسيره عن طريق الوصف الموضوعي للغة على مستواها الفصيح فحسب .

رأي في هذه الاتجاهات :

لا يرى صاحب هذا البحث أن أي اتجاه من الاتجاهات الثلاثة السابقة يمثل اللغة أو يصف نظامها النحوي وصفاً دقيقاً ، وذلك أن **الاتجاه الأول** وهو اتجاه جمهور النحاة القدماء وكثير من الباحثين المعاصرين - يحمل العلامة

(1) انظر: د. مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه ١٣٤ .
(2) الدكتور أنيس فريحة : نحو عربية ميسرة ١٢٣، ١٢٤، ١٨٤ .

الإعرابية ما لا تحتمل، فيجعل الإعراب مميزاً للمعاني وفارقاً بينها ولولاه ما ميز فاعل من مفعول إلخ.

وقد حاول صاحب البحث حين عرض لهذه المسألة أن يستخلص ما يقصدونه بالإعراب والمعاني ، وتكشف أن مصطلح الإعراب يطلق في هذا الصدد ويقصد به بعضهم النحو كله بنظامه المعروف ، ويقصد به بعضهم الآخر العلامات الإعرابية ، وقد يستعمل لدى نحوي واحد بالمعنيين معاً ، وأما المعاني التي يكشف عنها الإعراب فإنهم خلطوا في تحديدها هل هي المعاني النحوية أو المعاني التي يراد لها الكلام ، ولعل الذي يمهد لهم العذر في هذا أن تحديد المعنى من أشق الأشياء حتى عصرنا هذا(1).

ولما كان هذا الاتجاه يربط العلامة الإعرابية بالعامل النحوي فإن العلامة روعيت سواء أكانت موجودة في اللفظ أم غير موجودة فيه، واضطر النحاة إلى تقديرها عندما يتعذر ظهورها أو يستثقل ذلك، وحافظوا على محلها إن وجد فيه ما هو معرب من الكلمات، لأن ثمة ثلاثة أمور هي: العامل والمقتضى والإعراب، ولذلك عرفوا الإعراب بأنه «ما جيء به لبيان مقتضى العامل» وبأنه «تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها لفظاً أو تقديراً » ومال كثير منهم إلى التعريف الأول وقالوا إنه هو الصواب(2).

وقد تأولوا كل ما خالف قاعدة الإعراب حرصاً على اطراد ما رأوه من دلالة العلامة على المعاني ، وفي التأويل متسع لكل من حركة البناء ، والنقل والاتباع ، والمناسبة، والتخلص من التقاء الساكنين ، وسكون الوقف، والإدغام والتخفيف(3)، وبذلك لم يخرجوا عن دائرة «النحو التعليمي» ولم يصلوا إلى «النحو العلمي»، «فالنحو التعليمي يعطي القواعد ويحتم مراعاتها، والنحو

(1) أنظر ستيفن أولمان : دور الكلمة في اللغة ص ٦١ (ترجمة د. كمال بشر وأنظر مقدمة المترجم ١٣، ١٤).
(2) أنظر شرح الأشموني ١/ ٤٩ .
(3) أنظر حاشية الصبان ١/ ٤٨ .

العلمي يستقرىء الأمثلة ويستنبط منها القواعد فالأول قياسي والثاني استقرائي والأول معياري والثاني وصفي، والأول قاعدة تراعي والثاني بحث يسجل وصف اللغة أثناء عملها في مرحلة من مراحل وجودها »[1].

ولم يخل تناولهم لهذه المسألة من ومضات مضيئة كتحديد بعضهم للمعاني التي يكشفها الإعراب وهي الفاعلية والمفعولية والإضافة وإن كان في تحديد هذه المعاني تعميم يضطرهم إلى حمل بقية المعاني عليها والقول بأن الفعل المضارع ليس أصلاً في الإعراب ولم يسلم كل هذا من خلاف عرضنا له في موضعه .

ومما يحمد لهم في هذا المجال تفريق كثير منهم بين «معاني الصنعة النحوية» والمعاني غير النحوية، فعندما يقولون «الفاعل» أو «المفعول» أو غيرهما يقصدون بكل منها المعنى الاصطلاحي أي الاسم الذي يشغل وظيفة معينة في التركيب اللغوي، وقد قالوا في هذا كلاماً واضح الدلالة كقولهم إن الأصل في المعاني الاصطلاحية أن تكون أخص من اللغوية[2].

ومع قولهم بأن الإعراب يكشف عن المعاني ويميز بينها، ومع ما يفهم من تمثيلهم للمعاني ، بأنها غير المعاني النحوية ، إلاَّ أن هناك لفتات واعية تؤكد أن المعاني المقصودة هي المعاني النحوية، وقد مثلنا لها من قبل، ويجدر بنا هنا أن نشير إلى ما ذكره ابن جني في خصائصه في باب عقده لهذا الغرض هو «باب في الفرق بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى» قال فية: «هذا الموضع كثيراً ما يستهوي من يضعف نظره إلى أن يقوده إلى إفساد الصنعة وذلك كقولهم في تفسير قولنا (أهلَك والليلَ) معناه: الحق بأهلك قبل الليل، فربما دعا ذاك من لا دربة له إلى أن يقول (أهلك والليلِ) فيجره، وإنما تقديره الحق أهلك وسابق الليلَ، وكذلك قولنا: زيد قام، ربما ظن بعضهم أن زيداً هنا فاعل في الصنعة كما أنه فاعل في المعنى، وكذلك تفسير معنى قولنا: سرني قيام هذا وقعود ذاك، بأنه

(1) د. تمام حسان منهج النحاة العرب (حوليات دار العلوم ٦٩/ ١٩٧٠) .

(2) انظر حاشية الصبان ٤٨/١ .

سرني أن قام هذا وأن قعد ذاك ، ربما اعتقد في هذا وذاك أنهما في موضع رفع لأنهما فاعلان في المعنى ، ولا تستصغر هذا فإن العرب أيضاً قد مرت به وشمت روائحه وراعته»[1] وبعد أن ذكر أبو الفتح أمثلة أخرى مما يقدر معناه غير إعرابه مثل «كل رجل وصنعته ، وأنت وشأنك» وغيرهما قال «ألا ترى إلى فرق ما بين تقدير الإعراب وتفسير المعنى ، فإذا مر بك شيء من هذا عن أصحابنا فاحفظ نفسك منه ، ولا تسترسل إليه ، فإن أمكنك أن يكون تقدير الإعراب على سمت تفسير المعنى تقبلت تفسير المعنى على ما هو عليه وصححت طريق تقدير الإعراب حتى لا يشذ شيء منها عليك ، وإياك أن تسترسل فتفسد ما تؤثر إصلاحه »[2] .

وابن جني بقوله هذا يوضح قاعدة سار عليها النحاة ، فهم أيحاناً يؤثرون الصنعة في تقدير الإعراب في مثل (أهلك والليل) ، وأحياناً أخرى يجرون الإعراب على تفسير المعنى ومن ذلك تابع المضاف إلى المصدر يجيزون فيه مراعاة لفظه حيناً و « معناه » حيناً آخر ، ومنه قوله :

حتى تهجَّر في الرواحِ وهاجَها طلبُ المعقبِ حقَّه المظلومُ

فرفع المظلوم على الإتباع لمحل المعقب، وقوله :

السالك الثغرة اليقظان سالكها مشى الهلوك عليها الخيعل الفضلُ

. . . وتقول: عجبت من أكل الخبز واللحم فالجر على اللفظ والنصب على المحل كقوله :

قد كنتُ داينْتُ بها حَسَّاناً مخافَةَ الإفلاسِ واللَّيانا »[3]

والذي أراه في هذه الأبيات أن الشاعر رفع القافية في آخر البيتين الأول والثاني لأن القوافي مرفوعة ، وهذا ترخص في استخدام العلامة الإعرابية ــ كما سنرى في الفصل الرابع ـ ونصب الكلمة في آخر البيت الثالث لأن القوافي منصوبة وشواهد النحاة على هذا الاستعمال من الشعر كما نرى.

إن المحافظة على قداسة العلامة الإعرابية وراء كثير من هذه المحاولات والتأويلات وذلك أنهم حملوا العلامة الإعرابية وحدها عبء معاني الجملة النحوية

(1) الخصائص ١/ ٢٧٩ ، ٢٨٠ .

(2) السابق ١/ ٢٨٣ ، ٢٨٤ .

(3) شرح الأشموني ٢/ ٢٩٠ ، ٢٩١ .

«فقالوا إن الحركة تدل على الباب ثم فرعوا، فقالوا إن الضمة تدل على الإسناد، وإن الكسرة تدل على الإضافة، وإن الفتحة تدل على الفضلة، ولكن هذا الكلام إن فهم على علاته كان مشتملاً على ما ينقضه ويبطل دعواه، ذلك بأن الضمة إن دلت على الإسناد فإنها علامة على عدد من الأبواب كالمبتدأ والخبر والفاعل ونائب الفاعل واسم كان وخبر إن والتابع المرفوع ولكل من هذه الأبواب معنى وظيفي يختلف عن معاني الأبواب الأخرى، ولو كانت الضمة وحيدة في الدلالة على أحد هذه الأبواب لما صح لها أن تدل في نفس الوقت على الأبواب الأخرى، لأن العلامة الواحدة لا تدل على أكثر من معنى واحد. ومثل ذلك يقال عن الفتحة، فهي تدل على طائفة من الأبواب النحوية الخاصة، منها المفعول به والمفعول معه والمفعول فيه والمفعول لأجله والمفعول المطلق والحال والمستثنى والتمييز والمختص والتابع المنصوب، وهذه الأبواب كلها وظائف نحوية يختلف بعضها عن بعض ويجب لكل وظيفة منها أن تستقل بقرائن شكلية خاصة بها تدل عليها ولو كانت الفتحة وحيدة في الدلالة على أحد هذه الأبواب ما دلت على غيره لأن العلامة الشكلية لا يدل بها على وظيفتين لغويتين في الوقت نفسه والكسرة تدل على الجر بالحرف وبالإضافة وبالتبعية، ولكنها لا تدل وحدها على أي واحد بمفرده من هذه الأبواب، ومن هنا كان لا بد أن يكون للعلامة الإعرابية ضمائم أخرى تتعاون معها على تحديد معنى الباب النحوي الخاص»[1] ومن هذه الضمائم الرتبة، والأداة والبنية الصرفية وغيرها من القرائن التي أشرنا إليها في الفصل الأول، ولهذا نجد أن هذا الاتجاه يحمل قرينة واحدة مهمة بقية القرائن الأخرى وهذا لا يمثل واقع اللغة ولا يصفها وصفاً دقيقاً، فنحن إذن نقر مع النحاة بأن العلامة الإعرابية تكشف عن المعنى النحوي ولكن في حدود كونها قرينة واحدة تعمل مع قرائن أخرى من أجل غاية كبرى هي كشف اللبس عن المعنى، فإذا ما تحققت هذه الغاية فإن النظام النحوي يترخص في استخدام قرينة الإعراب كما سنرى في الفصل الرابع إن شاء الله.

وأما الاتجاه الثاني الذي يمثله الأستاذ إبراهيم مصطفى فإننا - وإن كنا نقره

---

(١) د. تمام حسان: أمن اللبس ووسائل الوصول إليه في اللغة العربية (حوليات دار العلوم ٦٨/١٩٦٩).

على إلغاء العامل النحوي - لا نرى رأيه في تخصيص الضمة والكسرة بالدلالة على الإعراب وحرمان الفتحة من هذه الدلالة لأن «العلامة» لا توجد عبثاً من جانب، ولأنه يتوجه إليه ما توجه إلى النحاة القدماء من إرادة التعميم والاطراد وإهمال القرائن الأخرى إلاَّ أن هذا لديه يأخذ شكلاً أوضح وأكثر صراحة.

وأما الاتجاه الثالث وهو ما يهمل دلالة العلامة الإعرابية مطلقاً فإننا لا نقبله أيضاً لأنه لا يفسر واقع اللغة ولا يصفها إذ إنه يزعم أن النحاة فرضوا ظاهرة الإعراب بعد أن اخترعوها، وهذا ما لم يقل به أحد من قبل ولأن في العربية إعراباً أشرنا إلى أصالته في الفصل الثاني، ثم هو يلغي قرينة نحوية موجودة بالفعل في اللغة الفصحى، ولو كانت العلامة فارغة الدلالة إلاَّ من وصل الكلمات بعضها ببعض لما ترتب على تغيير وظيفة الكلمة في الجملة مع تغيير العلامة الدالة عليها تغيير في المعنى، وقد شرح عبد القاهر الجرجاني هذا المسلك وأفاض، فقد يتنكب الإعراب طريقه التي سلكت، ويعمد إلى وجه غير الوجه المألوف لأداء معنى لا يتأتى له إذا جاء على المعهود من شأنه، فمثلاً قوله تعالى ﴿ واشتعل الرأس شيباً ﴾[1] وقوله - جل شأنه - ﴿ وفجرنا الأرض عيوناً ﴾[2] في الآية الأولى نعلم أن (اشتعل) للشيب في المعنى، وإن كان هو للرأس في اللفظ والصناعة النحوية، فإذا جيء به على هذا الوجه كان: اشتعل شيب الرأس أو اشتعل الشيب في الرأس، فلا يكون لهذا التركيب إذاً ما للتركيب الأول الذي يفيد مع لمعان الشيب في الرأس الذي هو أصل المعنى، الشمول، وأنه قد شاع فيه وأخذه من نواحيه، وأنه قد استقر به وعم جملته حتى لم يبق من السواد شيء أو لم يبق منه إلاَّ ما لا يعتد به، وهذا ما لا يكون إذا قيل: اشتعل شيب الرأس، أو الشيب في الرأس، بل لا يوجب اللفظ حينئذ أكثر من ظهوره فيه على الجملة وكذلك إذا قيل: اشتعل البيت ناراً فيكون المعنى أن النار قد وقعت فيه وقوع الشمول، وأنها قد استولت عليه، وأخذت في طرفيه ووسطه، فإذا قلت: اشتعلت النار في البيت فلا يفيد ذلك بل لا يقتضي أكثر من وقوعها فيه وإصابتها جانباً منه.

---

(١) سورة مريم آية رقم ٤.

(٢) سورة القمر آية رقم: ١٢.

وفي الآية الثانية ترى أن التفجير للعيون في المعنى ، لكنه وقع على الأرض في اللفظ وقد حصل بذلك من معنى الشمول ههنا . مثل ما حدث في الآية السابقة ، إذ إنه أفاد أن الأرض قد صارت عيوناً كلها ، وأن الماء فار من كل مكان فيها ، ولو أجرى اللفظ على ظاهره فقيل : وفجرنا عيون الأرض أو العيون في الأرض لم يفد ذلك ، ولم يدل عليه ، ولكان المفهوم منه أن الماء قد كان فَارَ من عيون متفرقة في الأرض ، وتبجس من أماكن منها[1] .

وهكذا نجد أن لكل تركيب بوظائفه وعلاماته الدالة عليها معنى يختلف عن تركيب آخر قد يؤدي المعنى في جملته ، ولكنه لن يشيع ما يشيعه التركيب الآخر من ظلال وإيحاء ، ويحاول بعض النقاد المعاصرين الاستفادة من هذا الاتجاه في تحليل الأعمال الأدبية إذ يعتمدون على إعراب الكلمة في الجملة اعتماداً كبيراً في تحديد المعنى الأدبي ، وأحياناً يفضلون بعض الأوجه على بعضها الآخر ليتساوق المعنى العام[2] حيث تتعقد الدلالة «من حيث علاقات الألفاظ بعضها ببعض . فإذا انتقلنا من ذلك إلى دلالات الألفاظ في القرائن بانتقال معناها الأصلي إلى معنى طارىء موقوت لهدف ما تكاثرت تلك المدلولات كذلك على حسب موضع الكلمة في مختلف التراكيب ، ثم على حسب تآزر أصوات حروفها في موقعها . وهكذا تكون كل كلمة في ذاتها وفي موضعها من التراكيب مجالاً لحشد من المعاني والصور»[3] كما يقول المرحوم الدكتور غنيمي هلال ، وثمة محاولات نقدية جادة في هذا الصدد[4] .

ولا شك أن العلامة الإعرابية تمثل جانباً من جوانب تحديد الوظيفة النحوية

---

(١) انظر دلائل الاعجاز ١٣٣ ، ١٣٤ .

(٢) انظر ما كتبه الدكتور عبده بدوي عن إحدى قصائد أبي تمام وما كتبه الدكتور مصطفى مندور عن إحدى قصائد أبي فراس في مجلة (الشعر) العدد الثاني مارس ١٩٧٦ وآنظر ما كتبته د . فاطمة محجوب تحت عنوان « علم اللغة ودراسة الأدب » مجلة الثقافة مايو ١٩٧٦ .

(٣) د . غنيمي هلال : قضايا معاصرة في الأدب والنقد ١٥٦ ، ١٥٧ .

(٤) انظر : د . لطفي عبد البديع الشعر واللغة (الطبعة الأولى ١٩٦٩م) . وقراءة الشعر للدكتور محمود الربيعي (مكتبة الشباب ١٩٨٣) . والواقع أن « الأسلوبية » هي المعبر الذي يربط بين علم اللغة بمعطياته والأدب حيث تستغل معطيات علم اللغة في تفسير الأدب وشرحه . وآنظر كتابي « النحو والدلالة » صفحة ١٧٣ ـ ١٧٦ (القاهرة ١٩٨٣) .

أو المعنى النحوي الذي يترتب عليه ما رأينا من تغيير في الدلالة ، وإهمالها أو الدعوة إلى الغائها يقوم على عدم إدراك هذا الدور الذي تقوم به ، لذلك نرفض هذا الاتجاه أيضاً لأنه مغال متطرف على غير هدى من بصيرة صادقة أو حس لغوي أصيل .

بقي هناك اتجاه رابع في تفسير العلامة الإعرابية يحاول أن يصف النسيج اللغوي للجملة العربية وصفاً صحيحاً ، وأن يكشف عن العلاقات فيها واضعاً كلا منها في موضعه الصحيح دون غلو وتطرف ، أو إهمال وتجاهل ، وسوف نعرض له في الفقرة التالية .

٤ ـ العلامة الإعرابية قرينة لفظية :

يدين هذا الاتجاه إلى التجربة الرائدة التي قدمها الدكتور تمام حسان في كتابه «اللغة العربية معناها ومبناها» بعد أن سبقها بكثير من البحوث المؤذنة بتكاملها ونضجها ومهد لها بالعكوف على الدرس والبحث سنين عدداً ، وأعانه عليها فكر ثاقب ، ودربة فائقة جعلته يربط هذه النظرية بتراثنا النحوي ، ومن هنا كان لها ما استحقته من قيمة ، ويمكن القول ـ عن حق ـ بأن الأستاذ الدكتور تمام التقط الخيط بمهارة بارعة وجذبه في رفق فانجذبت بقية الخيوط المتشابكة مع هذا الخيط الدقيق الذي لم يحكم القدماء نسجه وأعاد نسجه من جديد فكانت نظرية «القرائن النحوية» .

لقد أشار النحاة من قبل إلى القرائن اللفظية والحالية ، واعتمدوا عليها في كثير من الأحكام مثل قول ابن يعيش «اعلم أن المبتدأ والخبر جملة مفيدة تحصل الفائدة بمجموعهما فالمبتدأ معتمد الفائدة ، والخبر محل الفائدة ، فلا بد منهما إلاّ أنه قد توجد قرينة لفظية أو حالية تغني عن النطق بأحدهما فيحذف لدلالتها عليه ، لأن الألفاظ إنما جيء بها للدلالة على المعنى ، فإذا فهم المعنى بدون اللفظ جاز ألا تأتي به ويكون مراداً حكماً أو تقديراً»[1] ومثل توجيه ابن هشام

---

(١) شرح المفصل ١/٩٤ .

لقراءة يزيد القعقاع المدني ﴿ بما حفظَ اللّهَ ﴾[1] بنصب لفظ الجلالة حيث يقول إن الفاعل هو « اسم الله تعالى ، ولكنه نصب لفهم المعنى فإن من كلامهم أن الفاعل ربما نصب إذا أمن الإلباس كقولهم كسرَ الزجاجُ الحجرَ وخرق الثوبُ المسمارَ رويا برفع الزجاج والثوب ونصب الحجر والمسمار وقال الشاعر :

قد سالمَ الحياتُ منه القدمَا

روى بنصب الحيات »[2] وأمن اللبس الذي يشير إليه آبن هشام ات من تضافر قرائن أخرى غير العلامة الإعرابية في الأمثلة التي ساقها .

وقد أشار الرضى ـ رضي الله عنه ـ صراحة إلى أن الإعراب الظاهر قرينة لفظية حيث يقول «إذا انتفى الإعراب اللفظي في الفاعل والمفعول معاً مع انتفاء القرينة الدالة على تمييز أحدهما عن الآخر وجب تقديم الفاعل ، لأنه إذا انتفت العلامة الموضوعة للتمييز بينهما أي الإعراب ، لمانع ، والقرائن اللفظية والمعنوية التي قد توجد في بعض المواضع دالة على تعين أحدهما من الآخر كما يجيء فيلزم كل واحد مركزه ليعرفا بالمكان الأصلي ، **والقرينة اللفظية كالإعراب الظاهر** في تابع أحدهما أو كليهما نحو ضرب موسى عيسى الظريف ، واتصال علامة الفاعل بالفعل نحو ضربت موسى حبلى ، أو آتصال ضمير الثاني بالأول نحو ضرب فتاه موسى ونحوه ، والمعنوية نحو : أكل الكمثري موسى ، واستخلف المرتضى المصطفى ﷺ ونحو ذلك »[3] وفي نص سابق أوردناه للرضى أيضاً يقرر فيه أن العلامة الإعرابية قرينة تطرأ على الكلمة لتدل على معنى العمدية والفضلية والإضافة [4].

وهكذا نستطيع أن نجد لدى نحاتنا إشارات إلى القرائن النحوية ولكنهم لا

(١) سورة النساء آية : ٣٤ وآنظر المحتسب ١/ ١٨٨ ومعاني القرآن ١/ ٢٦٥ والكشاف ١/ ٢٦٦ والقرطبي ١٧٤٠ (طبعة الشعب) والنشر ٢/ ٢٤٩ .

(٢) مسائل في إعراب القرآن لابن هشام ١٥٢ بتحقيق الدكتور صاحب أبو جناح مطبوع في مجلة المورد مجلد٣ ع ٣ وآنظر المغني ٢/ ٢٠٢ .

(٣) شرح الكافية ١/ ٧٢ ، ٧٣ .

(٤) شرح الكافية ١/ ٢٠ وانظر لي : النحو والدلالة صفحة ١٤٠ ـ ١٤٤ (القاهرة ١٩٨٣)

يجعلونها أساساً للتناول النحوي ، بل يعتمدون عليها في مواضع محددة ، وبفهم يقرب أو يبتعد عن الفهم الذي تكاملت به عند أستاذنا الدكتور تمام حسان .

وقد تنبه آبن خلدون لفكرة القرائن في الكلام ، ولكنه استخدمها لبيين السبب في ضياع الإعراب من الكلام على عهده ، فإن الإعراب الدال على الاسناد والمسند إليه «قد تغير بالجملة ولم يبق له أثر»[1] . وبملاحظته للتغير في اللغة على عهده رأى أنه «لم يفقد من أحوال اللسان المدون إلاّ حركات الإعراب في أواخر الكلم فقط الذي لزم في لسان مضر طريقة واحدة ومهيعاً معروفاً وهو الإعراب وهو بعض من أحكام اللسان»[2] .

ويرى آبن خلدون أن فقدان الإعراب ليس بضائرلهم لأن البلاغة لعهده لم تذهب بذهاب الإعراب كما يزعم النحاة يقول «ولا تلتفتن في ذلك إلى خرفشة النحاة أهل صناعة الإعراب القاصرة مداركهم عن التحقيق حيث يزعمون أن البلاغة لهذا العهد ذهبت ، وأن اللسان العربي فسد اعتباراً بما وقع في أواخر الكلم من فساد الإعراب الذي يتدارسون قوانينه ، وهي مقاله دسها التشيع في طباعهم ، وألقاها القصور في أفئدتهم وإلاّ فنحن نجد اليوم الكثير من ألفاظ العرب لم تزل في موضوعاتها الأولى ، والتعبير عن المقاصد والتفاوت فيه تفاوت الإبانة موجود في كلامهم لهذا العهد ، وأساليب اللسان وفنونه من النظم والنثر موجودة في مخاطباتهم ، وفهم الخطيب المصقع في محافلهم ومجامعهم ، والشاعر المفلق على أساليب لغتهم »[3] وواضح أن آبن خلدون يثبت أن تخلف الإعراب لم يستتبع تغيراً في اللغة ولا في فهمها ، لأن الإعراب بعض من أحكام اللسان وليس هو كل شيء ، وكأنه بذلك يحاول أن يرد على «خرفشة النحاة أهل صناعة الإعراب» الذين يقولون إن الإعراب ـ بمعنى العلامات الإعرابية ـ هو كل شيء في أحكام اللسان .

(١) مقدمة آبن خلدون ٤/ ١٣٧٤ (تحقيق وافي ط٢) .

(٢) السابق ص ١٣٩١ .

(٣) السابق ٤/ ١٣٩١ .

وفي سبيل إثبات هذه الدعوى عقد آبن خلدون فصلاً بعنوان «فصل في أن لغة العرب لهذا العهد لغة مستقلة مغايرة للغة مضر وحمير» وقد علق الدكتور علي عبد الواحد وافي محقق المقدمة على هذا العنوان بقوله «كان الأولى أن يعنون هذا الفصل» فصل في الرد على من زعم أن لغة العرب. . . إلخ» لأن موضوع هذا الفصل ليس بياناً لهذه الدعوى وتأييداً لهـا بل هو رد عليها »[١] وقـد رأى الدكتور محمد عيد أن الحق مع آبن خلدون فعنوانه مطابق تماماً لما أراد وقرر، فهو يقصد تماماً هذا العنوان، وبدقة أكثر يقصد في هذا العنـوان عبـارة «لغـة مستقلة» أما ما أورده من ردود ومساءلات في تقرير رأيه فإنه قصد بها توضيح هذا الرأي والإبانة عنه بطريقة إيراد الاحتمالات والرد عليها[٢].

ونحن نتفق مع الدكتور محمد عيد فيما ذهب إليه استناداً إلى نص آبـن خلدون نفسه، وآستناداً إلى ما عقده من فصول[٣] بعد هذا الفصـل يؤكد فيهـا آستقلال اللغة على عهدة عن لغة مضر، وذلك لأن فقدان الإعراب ألزم الكلام نظاماً آخر لم يعد يتمتع بالحرية التي كانت تتيحها العلامة الإعرابية ولذلك يدعو ابن خلدون إلى استقراء أحكام اللغة على عهده «ولعلنا لو اعتنينا بهذا اللسـان العربي لهذا العهد وآستقرينا أحكامه نعتاض عن الحركات الإعرابية في دلالتها بأمور أخرى موجودة فيه فتكون لها قوانين تَخُصُّها ولعلها تكون في أواخره على غير المنهاج الأول في لغة مضر» ويستدل على ذلك بأن اللسان المضري كان مع اللسان الحميري بهذه المثابة وتغيرت عند مضـر كثير من موضوعـات اللسـان الحميري وتصاريف كلماته حتى صَارت كل منهما لغة مستقلة[٤] .

فلغة معاصري آبن خلدون على سنن لغة مضر إلا أن فقدانها للإعـراب ألزمها بنظام خاص «وذلك أنا نجدها في بيان المقاصد والوفاء بالدلالة على سنن اللسـان المضري ولم يفقـد منهـا إلاَّ دلالـة الحـركات علـى تعيين الفاعـل من

(١) الهامش بصفحة ١٣٩٠ من الجزء الرابع .
(٢) في اللغة ودراستها ٤٩ .
(٣) انظر الفصل رقم ٤٩ ، والفصل رقم ٥٠ ، ١٣٩٤ وما بعدها .
(٤) المقدمة ٤/١٣٩٢.

المفعول، فاعتاضوا منهـا بالتقـديم والتـأخير وبقرائـن تدل علـى خصـوصيات المقاصد»[١] وهي لغة بليغة ـ كما أشار من قبل ـ لأن الإعراب لا مدخل له في البلاغة إنما البلاغة مطابقة الكلام للمقصود ولمقتضى الحال من الوجود فيه سواء كان الرفع دالاً على الفاعل والنصب دالاً على المفعول أو بالعكس ، وإنما يدل على ذلك قرائن الكلام كما هو في لغتهم هذه والدلالة بحسب ما يصطلح عليه أهل الملكة «ويتميز عندهم الفاعل من المفعول والمبتدأ من الخبر بقرائن الكلام لا بحركات الإعراب»[٢] .

وكل ما قدمه آبن خلدون في هذا الصدد من أجل إثبات أن لغة عصره مع خلوها من الإعراب عربية مستقيمة صحيحة ، وقد استعان بفكرة القرائن لإثبات هذه الغاية ، ويؤصل هذا التخصيص بحديث عام عن القرائن فيقول «وكل معنى لا بد أن تكتنفه أحوال تخصه، فيجب أن تعتبر تلك الأحوال في تأدية المقصود لأنها صفاته، وتلك الأحوال في جميع الألسن أكثر ما يدل عليها بألفاظ تخصها بالوضع، وأما في اللسان العربي فإنما يدل عليها بأحـوال وكيفيات في تراكيب الألفاظ وتأليفها من تقديم أو تأخير أو حذف أو حركة إعراب، وقد يدل عليهـا بالحروف غير المستقلة »[٣] فالأحوال والكيفيات في تراكيب الألفاظ هي القرائن التي ذكر منها التقديم والتـأخير (الرتبـة) والحـذف (التضـام) وحـركة الإعـراب والأداة.

إذن حركة الإعراب عند آبن خلدون لا تعدو أن تكون إحدى القرائن الكثيرة التي تدل على المعنى النحوي ، وإذا فقدت اللغة إحدى هذه القرائن كما فقدت اللغة على عهده الإعراب استعاضت بالقرائن التي تعين على تحـديد المعانـي النحوية .

ولقد أشرنا من قبل إلى أن الإمام عبد القاهر الجرجاني قد تناول في نظرية النظم تعاون القرائن النحوية في تحديد المعنى النحوي المعين الذي يقصد به

(١) المقدمة ٤/ ١٣٩٠. (٣) السابق ٤/ ١٣٩٠.
(٢) السابق ٤/ ١٤٣٦، ١٤٣٧.

الدلالة على أمر ما، ولكننا لاحظنا أنه لا يريد بذلك أن يعيد تصنيف النحو العربي، بل إنه يريد أن يلفت النظر إلى أن كل استعمال من الاستعمالات في التراكيب المختلفة يقصد به الدلالة على شيء لا يؤديه تركيب آخر، وكل اختلاف في التركيب يتبعه اختلاف في الدلالة، ولا يتفق عنده تركيبان في الدلالة على شيء واحد بعينه دون زيادة أو نقصان، فغايته إذن إظهار قيمة النحو وأثرها الجمالي وليس دراسة النحو أو إعادة وضعه من جديد في إطار نظرية متكاملة.

حاول الدكتور تمام حسان أن يضع العلامة الإعرابية في موضعها الصحيح من إطار نظرية «القرائن النحوية» فلم يدع لها ما ادعاه النحاة القدماء ولم يخص بعضها بالدلالة كما فعل الأستاذ إبراهيم مصطفى، ولم يجردها من دلالتها اللغوية تماما كما فعل قطرب ومتابعوه، بل فصل القول في العلاقات المتشابكة في الجملة ودلائل هذه العلاقات أو القرائن النحوية التي تكشف عن هذه العلاقات وأعطي كلا منها ما يستحق عن طريق الوصف الموضوعي من خلال نظرة علمية حصيفة.

فالعلامة الإعرابية لدى الدكتور تمام حسان مَبْنًى من مجموعة «مبانٍ» هي: الصورة الإعرابية والرتبة والصيغة والجدول والإلصاق والتضام والرسم الإملائي، مع مجموعة «معان» هي التسمية والحدث والزمن والتعليق والمعنى الجملي ويتم على أساسها جميعا التفريق بين أقسام الكلم في العربية[1] وتقسيم الكلم على أساس جديد جزء مهم من النظام النحوي، لأن ما يقدمه علما الصوتيات والصرف أساس من أسس النظام النحوي.

ويمكننا أن نلخص الأسس التي ينبني عليها النظام النحوي للغة العربية كما عرضها الدكتور تمام في الأسس الآتية:

١ ـ طائفة من المعاني النحوية العامة تسمى معاني الجمل أو الأساليب.

---

(١) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها ٨٧ وما بعدها.

٢ ـ مجموعة من المعاني النحوية الخاصة أو معاني الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية والإضافة الخ.

٣ ـ مجموعة من العلاقات التي تربط بين المعاني الخاصة حتى تكون صالحة عند تركيبها لبيان المراد منها، وذلك كعلاقة الإسناد والتخصيص (وتحتها فروع) والنسبة (وتحتها فروع) والتبعية (وتحتها أيضا فروع)[1] وهذه العلاقات في الحقيقة قرائن معنوية على معاني الأبواب الخاصة كالفاعلية والمفعولية.

٤ ـ ما يقدمه علما الصوتيات والصرف لعلم النحو من قرائن صوتية أو صرفية كالحركات والحروف ومباني التقسيم ومباني التصريف ومباني القرائن اللفظية.

٥ ـ القيم الخلافية أو المقابلات بين أحد أفراد كل عنصر مما سبق وبين بقية أفراده.

هذه هي الأسس التي استخلصها الأستاذ الدكتور تمام لبناء النظام النحوي مع مراعاة أنّ المعاني النحوية وظائف للمباني التي يتكون منها المبنى الأكبر للسياق، وأنّ المباني المتعددة في السياق مفاهيم صرفية لا نحوية وأنّ العلامة المنطوقة أو المكتوبة ليست جزءاً من نظام الصرف أو نظام النحو ولكنها جزء من الكلام.[2]

والكشف عن العلاقات السياقية هو الغاية من «الإعراب» بمعنى «التعليق» والإحساس بصعوبة الإعراب أحياناً يعني أن من الصعب الكشف عن قرينة التعليق «**وهي أم القرائن النحوية جميعا**» والمعنى الدلالي للجملة يتكون من وظيفة المبنى التحليلي ومعنى الكلمة المفردة وهو المعنى المعجمي مع «المقام» وإذا اتضح المعنى الوظيفي أمكن إعراب الجملة دون حاجة إلى المعجم أو المقام، ولذلك يمكن إعراب الجمل الهرائية. فالمعنى الوظيفي «يحدد الفهم صوتيا من

---

(١) انظر الجدول الملحق بعد صفحة ١٩٠ من اللغة العربية معناها ومبناها.

(٢) السابق ١٨٤.

حيث إن الحرف مقابل استبدالي، وصرفيا من حيث إن المبنى إطار شكلي يتحقق بالعلامة، ونحويا من حيث إن العلاقة السياقية تكشف لنا عن ترابط المباني التي تحققت بالعلامات في سياق النص، أما ما فوق ذلك من معنى الكلمة المفردة أو معنى المقام أي المعنى الدلالي الكامل فذلك ما لا يوصل إليه بواسطة المبْنى فقط»[1] ومعنى هذا أن الإعراب ليس فرع المعنى الدلالي بل هو فرع المعنى الوظيفي.

وقد فصل هذه القرائن وشرحها ضافيا في كتابه «اللغة العربية معناها ومبناها» وفي بحثه القيم «القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي» ويهمنا رأيه في العلامة الإعرابية، ويلخصه قوله «ولا أكاد أمل ترديد القول: إن العلامة الإعرابية بمفردها لا تعين على تحديد المعنى، فلا قيمة لها بدون ما أسلفت القول فيه تحت اسم «تضافر القرائن» وهذا القول صادق على كل قرينة أخرى بمفردها سواء أكانت معنوية أم لفظية، وبهذا يتضح أن العامل النحوي وكل ما أثير حوله من ضجه لم يكن أكثر من مبالغة أدى إليها النظر السطحي والخضوع لتقليد السلف والأخذ بأقوالهم على علّاتها»[2].

ولكي يكتمل رأي الدكتور تمام في «العلامة الإعرابية بوصفها قرينة من قرائن متضافرة لبيان المعنى النحوي، تنبغي الإشارة إلى شق النظرية الثاني وهو «أن بعض القرائن قد يغني عن بعض عند أمن اللبس» لأن اللغة العربية وكل لغة أخرى في الوجود تنظر إلى أمن اللبس باعتاره غاية لا يمكن التفريط فيها، لأن اللغة الملبسة لا تصلح واسطة للإفهام والفهم، وقد خلقت اللغات أساسا للإفهام والفهم وإن أعطاها النشاط الإنساني استعمالات فنية ونفسية، فإذا كان من الممكن الوصول إلى المعنى بلا لبس مع عدم توفر إحدى القرائن اللفظية الدالة على هذا المعنى فإن العرب كانت ترخص أحياناً في هذه القرينة اللفظية الإضافية لأن أمن اللبس يتحقق بوجودها وبعدمه»[3] وقد ذكر أمثلة كثيرة لما ترخص العرب في

(١) السابق ١٨٤.
(٢) السابق ٢٠٧.
(٣) السابق ٢٢٣.

استعمال قرينة العلامة الإعرابية فيه، ولنا لهذا الترخص عودة في الفصل الرابع.

إذن ليست العلامة الإعرابية دالة وحدها على المعاني كما قال النحاة القدماء وفي الوقت نفسه ليست زيادة لوصل الكلام دون دلالة نحوية وهي إحدى القرائن التي تتظاهر من أجل جلاء اللبس عن الجملة، فإذا أمن اللبس واقتضى التركيب لسبب أو لآخر الترخص في هذهالقرينة فإن النظام النحوي لا يأبى ذلك بل يعين عليه معتمدا على القرائن الأخرى **والعلامة الإعرابية مثلها في ذلك مثل أيَّة قرينة غيرها.**

وعلى ذلك، لا حاجة إلى تقدير العلامة الإعرابية في الأسماء المقصورة والمضافة إلى ياء المتكلم، وكذلك الإعراب المحلي في المبنيات والجمل التي تنقل للقيام بوظيفة اسم مفرد، لأن المعنى النحوي قد حدد بواسطة القرائن الأخرى.

ثانياً: العلامة الإعرابية وتعدد الأوجه

لا شك أن المتكلم باللغة المعينة عندما ينطق جملة ما ينطقها على وجه واحد محدد، ولا يكون كلامه ملبسا إلا إذا قصد إلى ذلك قصداً، واللبس في كلامه على هذه الحال لا يكون مرده إلى غموض المعاني النحوية، بل يكون راجعا إلى التورية البلاغية أو الغموض في المعنى المعجمي لبعض المفردات أو غير ذلك من ألوان الغموض في المعنى الدلالي[1]

ولا شك كذلك أن الكلام الحي لا ينفصل عن الموقف الذي يكون فيه وما يلابس ذلك من حركات باليد وتعبير بالوجه، وعلو في الصوت أو انخفاض وغيرها من ملابسات الحال، بحيث لو حذف شيء من الكلام كانت هذه الملابسات مغنية عنه ومُومئةً إليه وقد تنبه النحاة إلى هذا الجانب، فأجازوا الحذف بناء على فهمه من قرائن الأحوال، ولكن ابن جني بسط القول في ملابسات الحال بما يستحق من أجله الثناء، يقول: «وقد حذفت الصفة ودلت الحال عليها، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم: سير عليه ليل، وهم يريدون: ليل طويل، وكأن هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دل من الحال على موضعها، وذلك أنك تحس في كلام القائل لذلك من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله: طويل أو نحو ذلك. وأنت تحس هذا من نفسك إذا تأملته، وذلك أن تكون في مدح إنسان والثناء عليه فتقول: كان والله رجلا! فتزيد في قوة اللفظة بـ (الله) هذه الكلمة، وتتمكن في تمطيط الكلام وإطالة الصوت بها، وعليها، أي رجلا فاضلا أو شجاعا أو كريما أو نحو ذلك، وكذلك تقول: سألناه فوجدناه إنساناً! وتمكن الصوت بإنسان وتفخمه فتستغني بذلك عن وصفه بقولك إنساناً سمحاً أو جواداً أو نحو ذلك، وكذلك إن ذممته ووصفته بالضيق قلت: سألناه

(١) انظر دور الكلمة في اللغة الفصل الخاص بالمعنى والغموض ٧١ وما بعدها.

وكان إنساناً! وتزوي وجهك وتقطبه فيغني ذلك عن قولك إنساناً لئيماً أو لَحِزًا أو مبخَّلاً أو نحو ذلك[1].

وليس خافيا أن اللغة المكتوبة تخلو من عنصر مهم من عناصرها وهو ملابسات الحال أو الموقف الذي قيلت فيه، أو عنصر المقام الاجتماعي أو المسرح اللغوي، فضلا عن فقدانها لعنصر «النغمة» وهي قرينة لفظية من القرائن النحوية، «ولقد وصلنا التراث العربي مكتوبا، ففقد بذلك عنصر المقام الاجتماعي، ولذلك أصبح لزاما على الكاتب قبل إيراد أي نَصّ أدبي أن يعيد تكوين هذا المقام بوصف الأحداث كالذي نلاحظه في التقديم لخطبة الحجاج مثلا»[2] ويقول فندريس «وفي اللغات المكتوبة دون سواها يوجد التردد ونقاش العلماء... ولكن الذين يتكلمون اللهجات لا يترددون»[3] فالخلاف والنقاش في اللغات المكتوبة خلاف ونقاش بين العلماء، أما المتكلمون فقد قالوا كلامهم ومضوا، وحاول العلماء فيما بعد أن يحددوا الوجه الذي قيل به هذا الكلام، فكانت توجيهات النحاة بمثابة تقديم عدة احتمالات للموقف، بحيث يصبح اختيار وجه منها دلالة على الترخص في العلامة الإعرابية، ولكنه تفسير للغة «المكتوبة وإسباغ مواقف ملائمة لكل حالة أو وجه، وقد بدا ذلك واضحا في نصوص التراث وبخاصة في القرآن الكريم والشعر العربي.

وقد يكون تعدد أوجه الإعراب في بعض آيات القرآن الكريم وجها من وجوه إعجازه، ودليلا على ثراء نصّه، وتعدد إشعاعه بحيث تبدو الآية القرآنية كالماسة المشعة أني استقبلتها ألقت عليك بأضواء.

وليس معنى هذا أن كل حالة تعددت فيها أوجه الإعراب تأتي على هذا النحو من خصوبة الدلالة وثراء العطاء، إذ إن هناك حالات لم توجد إلا بسبب الترخص في إحدى القرائن النحوية كالتضام والعلامة الإعرابية.

(١) الخصائص ٢/ ٣٧٠، ٣٧١. (٣) اللغة ٣٠٤، ٣٠٥.

(٢) د. تمام حسان: اللغة العربية ٢٢٧.

ومهما يكن من أمر فإننا يمكن أن نجمل ما نراه من أسباب في تعدد الأوجه الإعرابية مع ذكر نماذج لكل سبب منها فيما يأتي :

(أ) تعدد بسبب الاختلاف في تقدير المحذوف :

سبق أن رفضنا ما يسمى بالحذف الواجب، وأما ما يسمى بالحذف الجائز فهو ما تومىء إليه قرائن التركيب، وقد وُجِدَتْ أمثلة لغوية كثيرة تعددت فيها الأوجه الإعرابية بسبب النوعين معا، غير أننا ننظر إلى ما قيل عنه إنّ به حذفا واجبا على أنه من قبيل الترخص في قرينة التضام وقد حاول النحاة أن يلتمسوا له وجها بدافع المحافظة على قدسية العلامة الإعرابية.

ومما تعددت فيه الأوجه الإعرابية بسبب الاختلاف في المحذوف قول الله تعالى﴿ **وإن تخالطوهم فإخوانكم**﴾ (**البقرة ٢٢٠**) ترفع الإخوان على الضمير (**فهم**) كأنك قلت (**فهم إخوانكم**) ولو نصبته كان صوابا يريد : فإخوانَكم تخالطون، ومثله ﴿ **فإن لم تعلموا آباءهم فإخوانكم في الدين ومواليكم**﴾ (**الأحزاب ٥**) ولو نصبت ههنا على إضمار فعل : ادعوهم إخوانكم ومواليكم. وفي قراءة عبد الله ﴿ **إنْ تعذبْهم فعبادُك** ﴾ (المائدة ١١٨) وفي قراءتنا ﴿ **فإنهم عبادك** ﴾[1]

فجواز الرفع والنصب آت من تقدير المحذوف فإن قدر اسما فالمذكور خبر، وإن قدر فعلا فالضميمة المذكورة مفعول به.

وكتب إعراب القرآن مليئة بهذا النوع من تعدد الأوجه، وبعضها لم ترد به قراءة كما في الآية السابقة، وبعضها وردت به قراءات، ومن نماذج ما وردت به قراءة قوله تعالى: ﴿ **قالوا معذرة إلى ربكم**﴾ (الأعراف ١٦٤) فقد قرأ ابن كثير ونافع وأبو عمرو وابن عامر وحمزة والكسائي بالرفع (معذرة) وروى حسين الجعفي عن أبي بكر وحفص عن عاصم (معذرة) نصباً وهي إحدى روايتين عن

(١) معاني القرآن للفراء : ١٤١، ١٤٢ وانظر ٤٢٥.

عاصم[1] ، يقول الفراء « وأكثر كلام العرب أن ينصبوا المعذرة ، وقد آثرت القراء رفعها ، ونصبها جائز ، فمن رفع قال : هي معذرة ، كما قال « إلاَّ ساعة من نهار بلاغ »[2] (الأحقاف ٣٥) وقد وجه ابن خالويه الرفع والنصب في الآية قائلاً « فالحجة لمن قرأه بالرفع أنه أراد أحد وجهين من العربية إما أن يكون أراد : قالوا موعظتنا إياهم معذرة فتكون خبر ابتداء محذوف أو يضمر قبل ذلك ما يرفعه كقوله ﴿ **سورة أنزلناها** ﴾[3] يريد هذه سورة. والحجة لمن نصب أن الكلام جواب ، كأنه قيل لهم : لم تعظون قوماً هذه سبيلهم ؟ قالوا : نَعِظُهم اعتذاراً ومعذرة »[4] وهكذا نجد أن النحاة يحاولون أن يرسموا مسرحاً لغوياً بحيث تبدو العلامة الإعرابية فيه مؤدية لدورها الصحيح ، ونستطيع أن نقول هنا إنه عن طريق ما توحى به العلامة يمكن رسم هذا المسرح اللغوي الذي يعين على فهم التركيب جملة .

ونماذج هذا النوع كثيرة، ومنه قوله تعالى ﴿ **وصية لأزواجهم**﴾ (**البقرة ٢٤٠**) فقد قرأها ابن كثير ونافع وعاصم في رواية أبي بكر والكسائي (وصية لأزواجهم) رفعا، وقرأها حفص وعاصم وابن عامر وأبو عمرو وحمزة نصبا[5] وحجة من رفع قراءةُ عبد الله «كتب عليهم الوصية لأزواجهم» وبهذا احتج لقراءة الرفع الفراء وابن خالويه ، وزاد ابن خالويه أنّ من رفع أراد : فلتكنْ وصيةٌ أو فأمرنا وصيةٌ ، وأما الحجة لمن نصب فهي أن الوصية مصدر والاختيار في المصادر النصبُ إذا هي وقعت مواقع الأمر كقوله تعالى:﴿ **فضربَ الرقابِ** ﴾[6](محمد٤).

(١) السبعة في القراءات ٢٩٦.
(٢) معاني القرآن : ١/٢٠٥.
(٣) أول آية من سورة النور.
(٤) الحجة : ١٤١.
(٥) السبعة ١٨٤.
(٦) انظر معاني القرآن ١/ ١٥٦ والحجة ٧٤.

وأما الحذف الذي يقتضي تعدداً في الأوجه الإعرابية دون أن يترتب عليه معنى فإنه يتمثل أظهر ما يتمثل في باب النعت ، وأعني به ذلك الذي سماه النحاة النعت المقطوع « كقوله عز اسمه بسم اللّه الرحمن الرحيم » فالسنة المأخوذ بها في ذلك إتباع الصفتين إعراب اسم اللّه سبحانه ، والقياس يبيح أشياء فيها ، وإن لم يكن سبيل إلى استعمال شيء منها ، نعم ، وهنا له من قوة غير هذا المقروء به ما لا يشك أحد من أهل هذه الصناعة في حسنه ، كأن يقرأ (بسم اللّه الرحمنُ الرحيمُ) برفع الصفتين جميعاً عليه ويجوز (الرحمنَ الرحيمَ) برفع الأول ونصب الثاني ، ويجوز (الرحمنَ الرحيمُ) بنصب الأول ورفع الثاني ، كل ذلك على وجه المدح ، وما أحسنه ههنا وذلك أن اللّه تعالى إذا وصف فليس الغرض في ذلك تعريفه بما يتبعه من صفة لأن هذا الاسم لا يعترض شك فيه ، فيحتاج إلى وصف لتخليصه ، لأنه الاسم الذي لا يشارك فيه على وجه ، وبقية أسمائه عز وعلا كالأوصاف التابعة لهذا الاسم وإذا لم يعترض شك فيه لم يجيء صفته لتخليصه بل للثناء على اللّه تعالى ، وإذا كان ثناء فالعدول عن إعراب الأول أولى به »[1] ورغم المعاني التي يحاول ابن جني أن يضفيها على قطع النعت هنا فإنها لم ترد بها قراءة كما يصرح ابن جني نفسه ، وإنما الذي دفعه إلى هذه الأوجه أنها جائزة في القياس وقد قال أبو الفتح نفسه قبل هذا الكلام الذي نقلته عنه «وما يحتمله القياس ولم يرد به السماع كثير منه القراءات التي تؤثر رواية ولا تتجاوز لأنها لم يسمع فيها ذلك» ومع أن البسملة لم يرد فيها سماعاً إلاّ الإتباع فإن ذلك لم يمنعه من أن يطبق عليها ما يحتمله القياس، فما البال بما لم يحدد له وجه واحد عن طريق الرواية؟ وقد خرجت على ذلك آيات وقع فيها ترخص في العلامة الإعرابية عقد لها في كتاب إعراب القرآن باب خاص[2] وكذلك في كتاب سيبويه[3].

(١) الخصائص ٣٩٨/١، ٣٩٩.

(٢) انظر إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج القسم الثاني ص ٧٤١ . (الباب التاسع والثلاثون) .

(٣) آنظر سيبويه ٢٤٨/١ ـ ٢٥٦ .

ومرة أخرى نقول إن تعدد الأوجه الإعرابية في القرآن له دلالته الخاصة من حيث إنه نص مكتوب ، وكل وجه من الأوجه له معنى خاص قد يترتب عليه حكم من الأحكام الشرعية والنحاة بصنيعهم هذا يحاولون أن يقدموا الاحتمالات الممكنة في هذا النص.

ولكن آدعاء الحذف لا يكون مستساغاً إلاّ إذا كانت في النص نفسه قرائن تومىء إليه فيكون المحذوف مدلولاً عليه مثلاً بمضامته لضميمة خاصة لا تذكر إلاّ مع المحذوف ، والحذف في هذه الحال يعد ترخصاً في قرينة التضام أدى إليه وضوح المعنى وسياق الكلام ، وأما أن يكون ما يدعي حذفه متكلفاً بحيث لا يشير إليه شيء في النص نفسه فإن هذا هو الحذف المرفوض لأنه لا يكون حذفاً لغوياً ، بل حذفاً صناعياً ، ولذلك نرى أن ما يسمى بالنعت المقطوع إنما هو ترخص في قرينة الإعراب .

(ب) تعدد بسبب فقدان النغمة :

النغمة في الجملة تعد قرينة من القرائن اللفظية يتوقف عليها أحياناً مدلول الكلام ، وقد تغني عن بعض الأدوات كأدوات الاستفهام مثلاً ، والكلام المكتوب مفتقد لهذه القرينة المهمة[1] ولذلك يلجأ النحاة إلى بيان ما تحتمله الجملة من دلالات، وبذلك تتعدد الأوجه الإعرابية، ومن ذلك إعراب ﴿ **والراسخون في العلم** ﴾ في قوله تعالى ﴿ **وما يعلَمُ تأويلَه إلاّ اللّهُ والراسخون في العلمِ يقولون** ﴾ (آل عمران ٧) فقد تكون معطوفة على لفظ الجلالة ، وقد تكون مبتدأ خبره « يقولون » يقول العكبري، والراسخون معطوف على اسم اللّه ، والمعنى أنهم يعلمون تأويله أيضاً ، و (يقولون) في موضع نصب على الحال ، وقيل : الراسخون مبتدأ ويقولون الخبر ، والمعنى : أن

(١) لا يعترض على هذا بأن « علامات الترقيم » تساعد على التحديد ، لأن علامات الترقيم محاولة تفسير من الكاتب ، ولأنها ـ وهذا هو الأهم ـ ليست جزءاً من النظام اللغوي في العربية ، لأن المعول في النظام اللغوي على المنطوق فحسب لا على المكتوب إلاّ إذا كان صورة صادقة للمنطوق .

الراسخين لا يعلمون تأويله بل يؤمنون به »[1] وقد رجح الفراء الإعراب الثاني مستدلاً بقراءة أبيٍّ وعبد اللّه[2] .

ولا شك أن فقدان النغمة هو الذي أوقع النحاة في هذا ، فقدموا ما يمكن أن تكون عليه الجملة، ولا شك أن نغمة العطف مختلفة عن نغمة الاستئناف، ولعل هذا ـ كما قلت ـ من إشعاعات النص القرآني إذ ينبني على كل وجه معنى مختلف عن المعنى المستفاد من الوجه الآخر، وبتعدد الأوجه تتعدد المعاني، وبذلك يتيح النص فرصة للاجتهاد.

ولعل هذا المثال أوضح في الدلالة على ما نحن بصدده، ففي قوله تعالى ﴿ **يا أبانا ما نَبْغِي هذهِ بِضَاعَتُنَا رُدَّت إلينا** ﴾ (يوسف ٦٥) قالوا إن (ما) آستفهامية ، ويجوز أن تكون نافية[3] ولعله من الوضوح بمكان أن نغمة الاستفهام غير نغمة النفي، فالذي دعا إلى تعدد هذه الأوجه هو فقدان النغمة .

ومن ذلك أيضاً قوله تعالى : ﴿ **لاَ يَضُرُّكُم مَنْ ضَلَّ إذا آهتديتم** ﴾ (المائدة ١٠٥) يقول الفراء « لا يضركم رفع، ولو جزمت كان صواباً كما قال: (فاضرب لهم طريقاً في البحر يبساً لا تخفْ ولا تخافُ) جائزان[4] وجواز الوجهين لأنه ليست هناك نغمة تحدد النهي من النفي. وفي قوله تعالى ﴿ **شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن** ﴾ (البقرة ١٨٥) قرىء « شهر » بالرفع والنصب[5]، فالرفع على أنه مبتدأ وخبره (الذي أنزل فيه القرآن) وقيل الذي صفته ، وخبره فمن شهد منكم الشهر فليصمه ، وكان حقه ـ كما يقول آبن الأنباري ـ أن يقال : فمن شهده منكم فليصمه إلاَّ أنه أقام المظهر مقام المضمر .

---

(١) إملاء ما من به الرحمن ١/ ١٢٤.
(٢) معاني القرآن ١/ ١٩١.
(٣) انظر معاني القرآن ٢/ ٤٩ وإملاء ما من به الرحمن ٢/ ٥٥ والبيان ٢/ ٤٣.
(٤) معاني القرآن ١/ ٣٢٤، سورة طه آية : ٧٧.
(٥) انظر : آبن خالويه : إعراب ثلاثين سورة ١٠٤ وإعراب القرآن المنسوب للزجاج ٧٤٣ والبيان في غريب إعراب القرآن ١/ ١٤٤.

والنصب على تقدير فعل ، والتقدير : صوموا شهر رمضان . ونغمة الإثبات غير نغمة الأمر والإغراء ، ولذلك أجاز النحاة الوجهين اللذين يحتملهما الكلام المكتوب .

وهكذا نجد أن فقدان النغمة يؤدي إلى تعدد الأوجه الإعرابية آبتغاء تصوير الحالة التي يمكن أن تكون الجملة قد قيلت بها .

جـ ـ تعدد بسبب فقدان العلامة الإعرابية :

إن تحديد وظيفة الكلمة في الجملة لا يتم إلاَّ بعد تضافر مجموعة من القرائن المختلفة من لفظية ومعنوية ، ولذلك يمكن إعراب الكلمة الخالية من العلامة الإعرابية بحيث لا تظهر فيها العلامة على الإطلاق ، وإعرابها في هذه الحال لا تقوم به العلامة ولا تدل عليه ، وإنما الذي يدل عليه فهم قرينة السياق التي تصب فيها كل القرائن الأخرى وهناك كلمات كثيرة لا تظهر عليها العلامة الإعرابية مطلقاً إما لأنها مبنية ومنها الضمير وهو المكنى «والمكنى لا يعرب لأن المكنى يضارع المبهم »[1] كما يقول آبن خالويه ، ومعنى كونه لا يعرب أي لا تظهر عليه علامة إعرابية وإلاَّ فإننا نعربه ، ونقول عنه إنه فاعل أو مفعول به الخ ، ومن ذلك الاسم الموصول ويسميه آبن خالويه الاسم الناقص « ولا علامة فيه لأنه آسم ناقص يحتاج إلى صلة وعائد »[2] .

وهكذا كل الأسماء المبنية ، وكذلك الاسم المقصور « لا يتبين فيه الإعراب لأن آخره ألف مقصورة »[3] والمضاف إلى ياء المتكلم لا علامة فيه « لأن الياء تذهب بالعلامة »[4] فابن خالويه يصرح بأن هذه الأنواع من الأسماء خالية من العلامات الإعرابية .

ولكن النحاة قدروا أن لها علامات مقدرة ، وتقدير العلامة ليس إلا مراعاة

---

(١) إعراب ثلاثين سورة : ٤٨.
(٢) إعراب ثلاثين سورة : ٥٥.
(٣) السابق ٧٩.
(٢) السابق ٥٤.

للحالة الإعرابية أو للوظيفة التي تشغلها الكلمة والربط بين هذه الوظيفة والعلامة الإعرابية .

ونستطيع أن نمثل لذلك بما قالوه في إعراب قوله تعالىٰ ﴿ **ذلك الكتاب لا ريب فيه هدى للمتقين** ﴾ (البقرة ٢) حيث قالوا « إن « هدى » يحتمل أن يكون في موضع رفع ونصب ، فالرفع من أربعة أوجه :

الأول : أن يكون خبر مبتدأ مقدر ، وتقديره هو هدى .

والثاني : أن يكون خبراً بعد خبر ، فيكون (ذلك) مبتدأ ، و (الكتاب) عطف بيان و (لا ريب فيه) خبر أول و (هدى) خبر ثان .

والثالث : أن يكون مبتدأ و (فيه) خبره ، والوقف على هذا القول على (لا ريب) .

والرابع : أن يكون مرفوعاً بالظرف على قول الأخفش والكوفيين . والنصب على الحال من (ذا) أو من (الكتاب) أو من الضمير في فيه فإن جعلته حالاً من (ذا) أو من الكتاب فالعامل فيه معنى الإشارة وإن جعلته حالاً من الضمير فالعامل فيه معنى الفعل المقدر وهو آستقر .

وفي الآية التالية لهذه الآية (الذين يؤمنون بالغيب) قيل في إعراب (الذين) : يحتمل أن تكون في موضع جر ورفع ونصب ، فالجر على أنه صفة للمتقين ، أو بدل منهم ، والرفع على أنه مبتدأ وخبره (أولئك على هدى) أو على أنه خبر مبتدأ مقدر وتقديره (هم الذين) والنصب على تقدير (أعني)[1] . .

ولعل في هذا المثال غنى وبياناً ، فقد خلت كل من (هدى) و (الذين) من العلامة الإعرابية لكون الأولى آسماً مقصوراً ، ولبناء الثانية ، ولذلك حدث في إعرابهما ما ترى من تعدد في الأوجه الإعرابية ونماذج ذلك كثيرة غاية الكثرة في

---

(١) البيان ١/ ٤٥، ٤٦ وآنظر إملاء ما من به الرحمن ١/ ١٠، ١١ ومعاني القرآن ١/ ١١، ١٢ .

كتب التفسير وفي كتب إعراب القرآن وغيرهما من كتب الشواهد النحوية والأمالي .

(د) تعدد بسبب القول بالإعراب المحلي :

يعرض للكلمة أن تبنى بناء عارضاً في بعض المواضع كاسم لا التبرئة إذا كان مفرداً والمنادى المفرد العلم والنكرة المقصودة ، فيجعل النحاة لكل من هذين النوعين محلاً من الإعراب هو النصب ، فيكون للاسم في وضعه هذا حالتان الأولى أنه مبني في اللفظ المنطوق ، والثانية أن له محلاً من الإعراب هو النصب ، وعلى ذلك يجيزون في تابع هذا الاسم أوجهاً مختلفة يراعى فيها أحياناً اللفظ المنطوق ، ويراعى في أحيان أخرى المحل المقدر .

وقد أجاز النحاة في بعض توابع المنادي المبني على الضم أن يكون منصوباً مراعاة للمحل ، يقول أحد النحاة المعاصرين «ويجوز رفع التابع ونصبه في المفرد من نعت أو عطف بيان أو توكيد وفي النعت المضاف المقرون بأل ، وفي عطف النسق المقرون بأل نحو : يا معاويةُ الواسعُ الحلم بلغت بالحلم المدى ، أوالواسعَ الحلم ، ينصب كلمة (الواسع) مراعاة لمحل المنادى وبضمها مراعاة صورية شكلية للحركة اللفظية الظاهرة في المنادى من غير أن يتأثر النعت ببناء المنادى، فالمنادى مبني على الضم ، أما النعت فمعرّف ، والحركة التي على آخره حركة عَرَضية لا تدل على إعراب أو بناء ، ولهذا يجب تنوين التابع إذا خلا مما يعارض التنوين كأل والإضافة ، فقد أريد منها أن تشابه حركة المنعوت في الصورة اللفظية المحضة ، ويقال في إعراب النعت ما أشرنا به وهو : أنه منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها الضمة التي جاءت للإتباع والمشاكلة بين حركة النعت ومتبوعه المنادى. ومن التسامح في التعبير أن يقال في هذا التابع إنه مرفوع ومثل يا أحمد المتنبيءُ قتلك غرورك ، برفع المتنبيء أو نصبه على التوجيه السالف ، ومثل أنتم ذخيرة الوطن يا طلاب أجمعون أو أجمعين برفع كلمة أجمعون أو نصبها ، ومثل يا محزون والمكروب إن حمل الهموم جنون وفي

هـذه الصورة الأخيرة لا يصح اعتبار التابع كالمنادى المستقل عند من يرى ذلك ولا ملاحظة حرف نداء قبله ، إذ لا يجتمع هنا حرف النداء و (أل)[1] .

إن مراعاة الجانب العقلي هنا دفع بالعلامة الإعرابية إلى ركن مظلم فلا هي علامة إعراب ولا هي علامة بناء بل هي حركة عرضية ، ومعنى هذا بوضوح شديد أن هذه الحالة تترخص في العلامة الإعرابية إذ تفقد مدلولها حتى في نظر النحاة المحافظين أنفسهم .

وكذلك أجازوا في نعت اسم لا ثلاثة أوجه مختلفة فإذا « كان اسم لا مبنياً ونعت بمفرد يليه أي لم يفصل بينه وبينه بفاصل جاز في النعت ثلاثة أوجه **الأول** البناء على الفتح لتركبه مع اسم لا نحو لا رجلَ ظريفَ **الثاني** النصب مراعاة لمحل اسم لا نحو لا رجلَ ظريفاً . **الثالث** الرفع مراعاة لمحل لا واسمها »[2] وعلق الشيخ الخضري على قوله « مراعاة لمحل اسم لا » قائلاً « أي أو إتباعاً للفظه وإعرابُه مقدر »[3] ومعنى هذا أن العلامة هنا أيضاً مهدرة .

وهناك مواضع أخرى مختلفة تعددت فيها الأوجه بسبب إصرار النحاة على التفريق بين اللفظ والمحل ، ومن ذلك تابع المجرور بحرف الجر الزائد وتابع المضاف إلى المصدر والمضاف إلى الوصف .

فالمجرور بحرف الجر الزائد يشغل وظيفته النحوية التي يحتلها ولا يخرجه عنها حرف الجر الزائد ، غير أنه يجر بهذا الحرف ، ويجوز في تابعه أن يتبعه في اللفظ أو يتبع وظيفته . ويسمى سيبويه هذا ما يجري على الموضع لا على الاسم الذي قبله « وذلك قولك ليس زيد بجبانٍ ولا بخيلاً ، وما زيد بأخيك ولا صاحبَك وليس ينقض إجراؤه عليه المعنى ، فأن يكون آخره على أوله أولى ليكون حالهما في الباء سواء كحالهما في غير الباء مع قربه منه، وقد حملهم قرب الجوار على أن جروا (هذا

(١) عباس حسن النحو الوافي ٤/ ٣٨.
(٢) ابن عقيل ١/ ١٤٤ (بحاشية الخضري).
(٣) حاشية الخضري ١/ ١٤٤ .

جحر ضب خربٍ) ونحوه فكيف ما يصح معناه . **ومما** جاء من الشعر في الإجراء على الموضع قول عقيبة الأسدي :

معـاوي إننـا بشـر فأسجح ... فلسنـا بالجبـالِ ولا الحديدَا
أديروهـا بنـي حرب عليكم ... ولا ترمـوا بهـا الغـرض البعيدا[1]

ومن ذلك في القرآن قوله تعالى ﴿ **وما من دابة في الأرض ولا طائر يطير بجناحيه** ﴾ (الأنعام ٣٨) فطائر « مخفوض ورفعه جائز كما تقول ما عندي من رجل ولا امرأةٌ وامرأةٍ »[2] وقد « قرأ الحسن وعبد الله بن أبي إسحاق » ولا طائر « بالرفع عطفاً على الموضع »[3] وكذلك قوله تعالى ﴿ **وما يَعْزُب عن ربك من مثقال ذرة في الأرض ولا في السماء ولا أصغر من ذلك ولا أكبر** ﴾ (يونس ٦١) فقد قرىء بجر أصغر وأكبر ورفعهما[4] .

وقد يصل الأمر إلى توهم زيادة حرف الجر فيعطف على الاسم المتوهم فيه هذا بالجر كقول « صرمة الأنصاري » :

بدا ليَ أني لست مدركَ ما مضى ... ولا سابـقٍ شيئـاً إذا كان جائياً

فجعلوا الكلام على شيء يقع هنا كثيراً ومثله قول الأحوص :

مشائيم ليسوا مصلحين عشيرة ... ولا ناعـبٍ إلاَّ ببين غرابُها

حملوه على ليسوا بمصلحين ، ولست بمدرك[5] وهكذا تتعدد الأوجه الإعرابية وتفقد العلامة الإعرابية دورها .

(١) سيبويه ١/ ٣٣، ٣٤ وانظر ص ٣٥٢، ٣٧٥، ٤٤٨ وفي هذه الصفحات نماذج أخرى من الإجراء على الموضع كما يرى سيبويه .
(٢) معاني القرآن ١/ ٣٣٢.
(٣) الجامع لاحكام القرآن ص ٢٤١٦ (الشعب).
(٤) انظر السبعة ٣٢٨ والحجة ١٥٧ والاملاء ٢/ ٣٠ والجامع لاحكام القرآن ٣١٩٥ (الشعب) والكشاف ٢/ ١٩٥ .
(٥) سيبويه ١/ ١٥٤، ١٥٥ وانظر الخصائص ٢/ ٣٥٣.

ومن ذلك أيضاً ما أجازوه في تابع المضاف إلى المصدر والمضاف إلى الوصف فإذا كان المضاف إليه فاعلاً في المعنى أجازوا في تابعه الرفع حملاً على المعنى والجر مراعاة للفظ ، وإذا كان المضاف إليه مفعولاً به في المعنى أجازوا في تابعه النصب حملاً على المحل والجر مراعاة للفظ ، وقد عرضنا لشيء من هذا فيما مضى .

وليست هذه هي المواضع التي لا يتجاوزها ما أجازوا فيه مراعاة اللفظ أو المحل ، فهناك مواضع أخرى متعددة أشار سيبويه إليها في كتابه واجتزأنا منها هذه المواضع لتكون دليلاً إلى غيرها .

هـ ـ تعدد بسبب آشتراك أكثر من معنى نحوي في علامة واحدة :

أشرنا من قبل إلى أن العلامات الإعرابية لا تفي بالمعاني النحوية كلها ، ولذلك تشترك أكثر من وظيفة نحوية أو معنى نحوي في علامة إعرابية واحدة ، ومن هنا لا يمكن القول بأن العلامة وحدها هي التي تحدد المعنى النحوي المعين ، ولا بد إذن أن تكون هناك وسائل أخرى أو قرائن أخرى لتحديد هذا المعنى النحوي .

وهنا نجد أن اشتراك أكثر من معنى نحوي كالفاعلية والابتداء والخبرية وغيرها في علامة الرفع مثلاً ، كان مدعاة لتعدد الأوجه الإعرابية في الكلمة الواحدة ، والحق أن العلامة وحدها هنا لا تتحمل عبء هذا التعدد ، بل إن الجملة نفسها لا بد أن يكون بها ما يساعد على عدم تحديد المعنى النحوي المعين .

ومن ذلك أننا نجد النحاة في إعراب قوله تعالى ﴿ **غير المغضوب عليهم** ﴾ (الفاتحة ٧) يجيزون في (غير) الجر والنصب ، ويلفت النظر هنا أن الجر علامته واحدة في هذه الكلمة ومع ذلك تتعدد المعاني المرتبطة به يقول ابن الأنباري « **فأما الجر فمن ثلاثة أوجه** :

أحدها : أن يكون مجروراً على البدل من الضمير في (عليهم) .

والثاني : أن يكون مجروراً على البدل من (الذين) .

والثالث : أن يكون مجروراً على الوصف (للذين) لأنهم لا يقصد بهم أشخاص مخصوصة فجرى مجرى النكرة فجاز أن يقع وصفاً له وإن كانت مضافة إلى معرفة »[1] فعدم تحديد المبدل منه ، وعدم تحديد البدلية من النعتية أجاز هذه الأوجه المختلفة ، وأما النصب في (غير) فمن ثلاثة أوجه :

الأول : أن يكون منصوباً على الحال من الهاء والميم في (عليهم) أو من (الذين) وضعف هذا العكبري .

والثاني : أن يكون منصوباً بتقدير (أعني) .

والثالث : أن يكون منصوباً على الاستثناء المنقطع[2] .

فالعلامة هنا واحدة ، ولم تستطع تحديد الحالية أو المفعولية أو الاستثناء وبذلك تعددت الأوجه المختلفة ، كما حدث في آية ﴿ **مالك يوم الدين** ﴾ حيث تقرأ مالك بالنصب على أن يكون بإضمار أعني ، أو حالاً ، وأجاز قوم أن يكون نداء ، ويقرأ بالرفع على إضمار هو أو يكون خبراً للرحمن الرحيم على قراءة من رفع الرحمن »[3] فإن النصب وحده في مالك لم يحدد كونها حالاً أو مفعولاً به أو نداء ، وإنما يتحدد هذا بقرائن أخرى غير العلامة الإعرابية .

وليست الضمة بأحسن حالاً من الفتحة أو الكسرة فإن دلالتها على أكثر من معنى نحوي يدفع إلى آختلاف الاعتبار عند عدم تحديد المعنى النحوي عن طريق قرائن أخرى ، ومن ذلك ما قالوه في إعراب قوله تعالى : ﴿ **إنها بقرة لا ذلول تثير الأرض ولا تسقي الحرث مسلمة لاشية فيها** ﴾ (البقرة ٧١) حيث يقول آبن الأنباري « لا ذلول في رفعه وجهان :

(١) البيان ١/ ٤٠ وآنظر معاني القرآن ١/ ٧.
(٢) السابق نفسه وآنظر املاء ما من به الرحمن ١/ ٨.
(٣) الاملاء ١/ ٦.

أحدهما : أن يكون مرفوعاً لأنه صفة بقرة .

والثاني : أن يكون مرفوعاً لأنه خبر مبتدأ محذوف وتقديره لا هي ذلول ، وهذان الوجهان في قوله : « مسلمة » ، وكذلك في قوله : « لاشية فيها » إلاّ أنه يكون خبراً ثانياً لهي المقدرة »[1] فالعلامة هنا مشتركة بين الخبر والنعت المرفوع ولم تحدد أحدهما من الآخر ولذلك قدم النحاة التفسيرين المحتملين ليختار أيهما من حيث التصوير .

ولعل إعراب كلمة (خيراً) في قوله تعالى : ﴿ **آنتهوا خيراً لكم** ﴾ (النساء ١٧١) يوضح المراد إذ يجيزون فيها وفيما كان مثلها أربعة أوجه :

أحدها : أن يكون مفعولاً به لفعل محذوف والتقدير : آنتهوا وآئتوا خيراً لكم وهذا مذهب سيبويه والخليل ، قال سيبويه « لأنك حين قلت آنته فأنت تريد أن تخرجه من أمر وتدخله في أمر آخر »[2] فكأنه أمر أن يكف عن الشر والباطل ويأتي بالخير[3] ، وقال الخليل كأنك تحمله على ذلك المعنى كأنك قلت آنته وآدخل فيما هو خير لك فنصبته[4] .

الثاني : أنه منصوب لأنه خبر كان محذوفة والتقدير آنتهوا يكن الانتهاء خيراً لكم وهو مذهب الكسائي وقد رفض البصريون والفراء هذا التقدير « ألا ترى أنك تقول : آتق اللّه تكن محسناً ، ولا يجوز أن تقول : آتق اللّه محسناً وأنت تضمر تكن ولا يصلح أن تقول : انصرنا أخانا وأنت تريد تكن أخانا »[5] .

الثالث : أن يكون (خيراً) مفعولاً مطلقاً للفعل قبله أو على حد تعبير الفراء ـ وهذا مذهبه ـ « خيراً منصوب باتصاله بالأمر لأنه من صفة الأمر وقد يستدل

(١) البيان ١/ ٩٤. وآنظر الاملاء ١/ ٤٢.
(٢) سيبويه ١/ ١٤٣.
(٣) شرح المفصل ٢/ ٢٧.
(٤) سيبويه ١/ ١٤٣.
(٥) معاني القرآن ١/ ٢٩٦ وآنظر الاملاء ١/ ٢٠٤.

على ذلك . ألم تر الكناية عن الأمر تصلح قبل الخير فتقول للرجل : آتق اللّه هو خير لك أي الاتقاء خير لك فإذا سقطت هو آتصل بما قبله وهو معرفة فنصب »[1] .

الرابع : أن تكون (خيراً) حالاً « وقيل هو حال »[2] .

فاشتراك علامة النصب بين المفعول به والمفعول المطلق وخبر كان والحال أتاحت كل هذه التقديرات المختلفة ، ويلاحظ أن ذلك يتم مع مراعاة السبب الأول وهو الاختلاف في تقدير المحذوف .

ومهما يكن من أمر فهذه ـ على وجه الإجمال ـ أسباب تعدد الأوجه الإعرابية في الجملة ، وقد رأينا أن بعضها لا يمثل إلاّ ترخصاً في قرينة الإعراب وبعضها الآخر يعين على تمثل الكلام المكتوب ـ وكل تراثنا مكتوب ـ ويعطيه ألواناً من التصور النطقي له ، وهذا قد يعين على تفسيره وتحديد مدلوله ، كما قد يساعد على إبهامه وغموضه أيضاً من حيث إن تعدد التفاسير يوقع في الحيرة ويدفع إلى الاضطراب ، وكل هذا يدعونا لإرساء نظام يتفق عليه لعلامات الترقيم ليسهم في تحديد مدلول الكلام المكتوب .

(١) معاني القرآن ١/ ٢٨
(٢) إملاء ما من به الرحمن ١/ ٢٠٤.

ثالثاً : مسلك العلامة الإعرابية مع القرائن الأخرى

تحكم الجملة العربية ـ كما أشرنا من قبل ـ مجموعة من العلاقات المتشابكة في نسيج متلاحم ، والقرائن النحوية هي التي تكشف عن هذه العلاقات ، وهذه القرائن تتعاون وتتضافر بحيث تساعد كل منها الأخرى في أدائها للغاية التي تراد لها ، ويعنينا هنا الكشف عن مسلك العلامة الإعرابية مع القرائن الأخرى سواء أكانت قرائن معنوية كالإسناد والتخصيص والنسبة ، أم لفظية كالرتبة والتضام والربط والمطابقة والبنية والأداة ، مع مراعاة التداخل بين بعض هذه القرائن الذي لا يمكن معه فصل قرينة من أخرى فصلاً واضحاً بحيث ينظر إليها منفصلة تماماً ويمكن تناولها بوصفها كذلك ، وهذا ما أشار إليه أستاذنا الدكتور تمام حسان على أنه «تضافر القرائن» وسوف نتناول مسلك العلامة الإعرابية بوصفها قرينة لفظية مع أهم القرائن التي يظهر تعاونها معها :

١ ـ مع قرينة الإسناد :

قرينة الإسناد من القرائن المعنوية التي يصعب أحياناً فهمها ، فهي العلاقة الرابطة بين المبتدأ والخبر ، والفعل والفاعل ، أو نائب الفاعل ، وقرينة الإسناد محتاجة غالباً إلى عدد آخر من القرائن اللفظية حتى تتضح[1] ، ومن بين هذه القرائن العلامة الإعرابية ، فرفع الاسم الذي تتوافر فيه قرائن أخرى دلالة على أنه مبتدأ ، ورفع الوصف بعده ، يدل على أنه هو الخبر. ويظهر ذلك عندما يكون في الجملة مجموعة صفات أخرى تصلح للخبرية ، مثل : « محمدٌ واقفاً أخطبُ منه قاعداً » هنا نجد أن علامة الرفع متعاونة مع قرائن أخرى تحدد أن الخبر هو

(١) انظر: اللغة العربية ١٩٢ .

«أخطب» ، وهنا نجد أننا لو نطقنا الكلمات في الجملة كلها مرفوعة لصارت جملتين « محمدٌ واقفٌ ، أخطبُ منه قاعدٌ » .

كذلك نستطيع عن طريق العلامة الإعرابية تحديد الفاعل ، حتى لو تأخر في الجملة مثل قوله تعالى : ﴿ **إنما يخشى اللّهَ من عباده العلماءُ** ﴾ (فاطر ٢٨) ، وقوله تعالى : ﴿ **وإذ ابتلى إبراهيمَ ربُّه** ﴾ (البقرة ١٢٤) ، وقوله تعالى : ﴿ **وإذا حضر القسمة أولو القربى** ﴾ (النساء ٧) .

وقد سمحت دلالة العلامة على الفاعل بحرية الرتبة ـ كما سنرى ـ فوجد الشعر بذلك سبيله إلى إقامة الوزن وتسوية القوافي كقوله ذي الرمة[1] :

أَسْتَحْدَثَ الركبُ من أشياعِهِم خَبَراً ... أم عاوَدَ القلبَ مِنْ أطرابه طَرَبُ

وقول معقر البارقي :

أجدَّ الركبَ بعد غدٍ خفُوفُ ... وأمست من لبانَتِك الألوفُ

وقول درني بنت عبعبة :

إذا هبطا الأرضَ المخوفَ بها الرَّدى ... يخفِّض من جأشيهما مُنْصُلاَهما

وقول لبيد :

فَمَدَافِع الريَّانِ عُرِّى رَسْمُها ... خلقاً كما ضَمِنَ الوُحِيَّ سِلاَمُها

ومن أبيات الكتاب[2] :

اَعْتَادَ قلبَك من سَلْمى عوائدُه ... وهاج أهواءَك المكنونةَ الطَّلَلُ

وهكذا نجد أن العلامة الإعرابية تعين على تحديد المسند إليه والمسند في الجملة بحيث إذا فقدت العلامة التزم الكلام ضرباً واحداً لا يجوز فيه تقديم ولا تأخير .

(١) انظر الخصائص ١/ ٢٩٥ ، ٢٩٦ .   (٢) انظر الكتاب ١/ ١٤٢ .

٢ ــ مع قرينة التخصيص :

قرينة التخصيص قرينة معنوية تتفرع عنها قرائن معنوية أخص منها ، والقرائن التي تتفرع عنها هي : التعدية (وتدل على المفعول) والغائية (وتشمل المفعول لأجله والمضارع بعد اللام وكي والفاء ولن وإذن) والمعية (المفعول معه والمضارع بعد الواو) والظرفية (المفعول فيه) والتحديد والتوكيد (المفعول المطلق) والملابسة (الحال) والتفسير (التمييز) والإخراج (الاستثناء) والمخالفة (الاختصاص وبعض المعاني الأخرى)[1] .

والعلامة الإعرابية التي تدل على هذه القرينة الكبرى بفروعها واحدة وهي النصب ولذلك لا تدل على التخصيص وحدها ، بل لا بد من قرينة أخرى تتعاون معها في سبيل هذه الغاية فمع المفعول به لا بد من التعدية ، ومع الغائية لا بد من الصيغة في المفعول لأجله حيث يشترط أن يكون مصدراً قلبياً ولا بد من الأداة مع المضارع المنصوب ، ولا بد من الواو في المعية وهكذا ، أي أن ما يشترطه النحاة لكل باب من هذه الأبواب هو تحديد للقرائن التي تتعاون مع قرينة العلامة الإعرابية .

ومع أن العلامة الإعرابية وحدها لا تستطيع أن تنهض بالدلالة على قرينة التخصيص بفروعها المتعددة إلاّ أنها ضرورية ، لأنها لو تخلفت مثلاً في هذا المثال « جاء البردُ والطيالسةَ » بحيث نطقت الطيالسة مرفوعة لم تعد الكلمة مفعولاً معه ، وإنما تتحول إلى وظيفة أخرى هي **التبعية بالعطف** ، وكذلك إذا نطق بالمضارع مرفوعاً بعد الواو في مثل قوله تعالى : ﴿ **يا ليتنا نردُّ ولا نكذبَ بآيات ربنا ونكون من المؤمنين** ﴾ (الأنعام ٢٧) فإن الفعل حينئذ لا يكون واقعاً في جواب الطلب هنا وهو التمني ، وهذه قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو والكسائي وعاصم في رواية أبي بكر »[2] والحجة لمن رفع أنه جعل الكلام خبراً

(١) انظر اللغة العربية معناها ومبناها ص ١٩٤ .
(٢) السبعة لابن مجاهد ٢٥٥ .

ودليله أنهم تمنوا الرد ولم يتمنوا عدم التكذيب والتقدير : « يا ليتنا نرد ونحن لا نكذب بآيات ربنا »[1] وقرأ ابن عامر وحمزة وعاصم في رواية حفص « ولا نكذبَ . . ونكونَ » بنصبهما[2] ، والحجة لمن قرأ بالنصب أنه جعله جواباً للتمني بالواو[3] . وإذن لا بد من العلامة الإعرابية مع قرينة أخرى لتحديد قرينة التخصيص .

٣ ــ مع قرينة التبعية وقرينة النسبة :

قرينة التبعية قرينة معنوية عامة يندرج تحتها أربع قرائن فرعية هي النعت والعطف والتوكيد والإبدال ، وهذه القرائن المعنوية تتضافر معها قرائن أخرى لفظية أشهرها قرينة المطابقة ، وأشهر ما تكون فيه المطابقة بين التابع والمتبوع هو العلامة الإعرابية[4] .

وقد يتسامح مع بعض التوابع في إسقاط بعض أنواع المطابقة كالمطابقة في النوع والعدد في النعت والسببي ، والمطابقة في **التعيين** في بعض أنواع البدل ، ولكن العلامة الإعرابية لا يمكن التسامح فيها مع بقاء التبعية على الإطلاق ، وعندما أجاز النحاة في النعت القطع إلى الرفع أو النصب اضطروا إلى تقدير مبتدأ محذوف وجوباً أو فعل محذوف وجوباً ، وقد رأينا أن هذا لون من ألوان الترخص في قرينة الإعراب لوضوح المعنى ، والنعت عند القطع قد خرج عن التبعية .

وأما قرينة النسبة وهي قرينة كبرى كالتخصيص وتدخل تحتها قرائن معنوية فرعية هي معاني حروف الجر[5] ، فإن العلامة الإعرابية فيها لا تبرح الاسم المجرور بحرف الجر ، وهذا بالتالي يحقق انضمام حرف الجر إليه وتحقيق المعنى النسبي الذي يؤديه ، وبين حرف الجر وحالة الجر تلازم بمعنى أنه إذا كان

(١) الحجة لابن خالوية ١١٢ ، ١١٣
(٢) السبعة ٢٥٥ .
(٣) الحجة ١١٢ وانظر الأشموني ٣/ ٢٠٧ .
(٤) انظر اللغة العربية ص ٣٠٤ .
(٥) السابق نفسه ٢٠١ .

الاسم المجرور مما يقبل العلامات الإعرابية فإنه لا بد أن تكون فيه علامات الجر ، وبحيث نستطيع أن نعرف الاسم المجرور إذا فصل بينه وبين حرف الجر فاصل على قلة ذلك كقول الشاعر :

إن عمـراً لا خَيْرَ في اليومَ عمرٍو   إن عَمْراً مُـكَـثِّـر الأَحْـزَانِ

وقول الآخر :

رُبَّ في النـاسِ مُوسرٍ كعديمٍ   وعـديمٍ يُخَـال ذَا أَيْسَـارِ

وقول الآخر :

وإنِّي لأطْوِي الكشْحَ من دون ما انْطَوَى   وأقـطـعُ بالخَـرْقَ الهَـبُـوعِ المراجمِ[1]

وقول الآخر :

وليس إلىَ مِنْهـا النُّـزُولِ سبيلُ

ونحو قولهم : اشتريته بوالله درهم[2] ، ومن الواضح أن قرينة التضام تتعاون هنا مع العلامة الإعرابية ، وكذلك قرينة الرتبة والمطابقة والربط.

٤ ـ مع قرينة الرتبة :

من أبرز القرائن التي تتعاون معها العلامة الإعرابية قرينة الرتبة ، وهي قرينة لفظية أولاها نحاتنا القدماء اهتماماً ، ونصوا كثيراً على أن كذا رتبتُه التقديم أو التأخير ، « إذ العبارة إنما تدل على المعنى بوضع مخصوص فإن بدل ذلك الوضع والترتيب زالت تلك الدلالة »[3] وتزداد أهمية الرتبة في اللغات الخالية من الإعراب ، إذ تستعيض هذه اللغات في تأدية العلاقات التي كان يعبر عنها بالإعراب إما بكلمات مساعدة وإما بوضع كل كلمة بالنسبة للكلمات الأخرى[4] ، وهذا ما فعلته العربية عندما فقدت الإعراب كما أشار إلى ذلك ابن

(١) انظر الهمع ٢/ ٣٧ والد درالوامع ٢/ ٤٠
(٢) الأشموني ٢/ ٢٣٦ .
(٣) حازم القرطاجني: منهاج البلغاء ١٧٩ .
(٤) انظر اللغة لفندريس ١١١ .

خلدون ، ويجعل نولد كه الرتبة سبباً في فقدان العلامات الإعرابية دورها حيث يقول « وقد فقدت علامات الإعراب دورها في أواخر الكلمات الكثير من أهميتها بسبب أن المبتدأ والخبر على الأقل في العادة لهما مكانهما المحدد والمضاف إليه يقع دائماً بعد المضاف »[1].

وتظهر أهمية الرتبة بوضوح في الهدف الذي علل النحاة به دخول الإعراب الكلام إذ جعلوا الحركات دلائل على المعاني «ليتسعوا في كلامهم ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه »[2] فإن العلامة الإعرابية هي التي تتيح الحرية للرتبة فيتقدم ما حقه التأخير ، ويتأخر ما حقه التقديم مع المحافظة على وظيفة كل منهما .

وقد تنبه نحاتنا ـ رحمهم الله ـ إلى ملاحظة دور الرتبة في الجملة ولكنهم لم يعالجوها في مبحث مستقل ، بل توزعت على جميع أبواب النحو، ولعل هذا التوزيع بسبب تضافر القرائن ، وقد آثروا أن ينظروا للقرائن جميعاً من خلال منظار العلامة الإعرابية ، ولكن هذا يعد تركيزاً على قرينة واحدة لا تنهض بالعبء كله ، ولعل فهم ابن جني لدور الرتبة هو الذي جعله يقول « ولا يجوز تقديم الصلة ولا شيء منها على الموصول ، ولا الصفة على الموصوف ، ولا البدل على المبدل منه ، ولا عطف البيان على المعطوف عليه ، ولا العطف الذي هو نسق على المعطوف عليه. . . ولا يجوز تقديم المضاف إليه على المضاف ، ولا شيء مما اتصل به »[3] وعلى هذا يظهر دور الرتبة بمعنى أنه إذا تقدم شيء من هذه فلن يبقى على وظيفته التي كان عليها.

إذن هناك نوعان من حرية الرتبة ، أولهما يتقدم فيه المتأخر ، مع المحافظة على وظيفته ، كما لو تقدم الخبر على المبتدأ ، أو المفعول به على الفاعل ، أو

(١) اللغات السامية ٨٣.
(٢) الإيضاح ٧٠
(٣) الخصائص ٢/ ٣٨٥، ٣٨٧.

على الفعل نفسه ، والذي يحرس الوظيفة هنا هو العلامة الإعرابية ، وكذلك إذا توسط خبر كان وأخواتها أو تقدم عليها ، وكذلك اسم إن إذا تأخر وتوسط الخبر وهو ظرف أو جار ومجرور وهكذا .

وثانيهما : ما يتقدم فيه المتأخر ولكنه لا يبقى على وظيفته التي كان عليها ، بل ينتقل إلى وظيفة أخرى ومن ذلك مثل : (قام محمد) إذا تقدم (محمد) لم يعد فاعلاً ولكنه يصبح مبتدأ ، وهذا هو مدلول قول آبن جني السابق.

ومن ذلك أن الصفة لا تتقدم على الموصوف معرفة كانت أو نكرة ، فإذا كان المنعوت نكرة وتقدم نعته عليه فإنه يعرب حالاً وذلك لأن الحال مفعول على حد تعبير المبرد[1]. والمفعول يجوز أن يتقدم وأن يتأخر ، ومثال ذلك ما أنشده سيبويه من قول ذي الرمة :

وَتَحْتَ العَوالي في القنا مستظلةً ظبـاءٌ أعارتْهـا العيونَ الجآذرُ

وقول الآخر :

وبـالجسـم منـي بيِّنـاً لو علمتِه شُحوبٌ وإنْ تَسْتَشْهِـدِي العيْنَ تَشْهَدِ

وقول كثير :

لِـعَـزَّةَ مُـوحِـشـاً طلـلٌ[2] ....

فكل من الكلمات (مستظلةً وبيِّناً وموحِشاً) تعرب هنا حالاً ، ولو أخرت لأعربت نعتاً .

وإذا كان النعت والمنعوت معرفة مثل : جاء زيدٌ الكريمُ فإنه لو تأخر المنعوت وهو زيد وقدم النعت وهو الكريم بحيث تصير الجملة (جاء الكريمُ

(١) انظر المقتضب ١٩٢/٤

(٢) سيبويه ٢٧٦/١ .

زيدٌ) فإن زيداً لا تكون فاعلاً ، ولا تكون الكريم نعتاً ، بل تصبح الكريم فاعلاً ، وتصبح زيد بدلاً أو عطفَ بيان .

وقد توجب الرتبة إعراباً خاصاً بالمستثنى إذا كان مقدماً على المستثنى منه فإنه يجب نصبه إذا كان الكلام موجباً نحو « قام إلاّ زيداً القوم » وإن كان غير موجب فالمختار نصبه ومنه قوله :

فمـا لي إلاّ آلَ أحمـدَ شيعةٌ وما لي إلاّ مذهب الحق مذهب[1]

٥ ــ مع قرينتي التضام والأداة :

تقوم العلامة الإعرابية بدور كبير في تحديد معاني الأدوات التي يتحد مبناها وتتعدد وظائفها ، وهذه الأدوات تضام أشياء أخرى ، ومن هنا قرنت الحديث عن التضام والأداة معاً ، ونماذج ذلك كثيرة جداً وسوف نذكر بعضها :

أ ــ (كَمْ) وقد عقد لها سيبويه باباً مستقلاً قال في أوله « آعلم أن لِكَمْ موضعين فأحدهما الاستفهام وهو الحرف المستفهم به بمنزلة كيف وأين ، والموضع الآخر الخبر ومعناها رب »[2] فإذا نصب الاسم بعدها ، فهي للاستفهام ، وإذا جر أو رفع كانت خبرية وعلى ذلك ينشد بيت الفرزدق :

كم عمـةٍ لـك يـا جريرُ وخالة فَدْعَاء قد حلبت على عشاري[3]

ب ــ (لا) إذا جزم المضارع بعدها فهي ناهية ، وإذا لم يجزم فهي نافية أو زائدة .

جـ ــ (الواو والفاء) إذا نصب المضارع بعدهما فالواو للمعية والفاء للسببية ، وإذا لم يكن منصوباً فالواو عاطفة أو آستئنافية والفاء كذلك.

(١) انظر شرح ابن عقيل ٢٩١/١

(٢) سيبويه ٢٩١/١ وانظر الهمع ٧٥/٢

(٣) انظر تحصيل عين الذهب ٢٩٣/١ ، ومغني اللبيب ١٥٨/١ .

د ــ (اللام) إذا جزم المضارع بعدها فهي لام الأمر أو الطلب فإذا نصب فهي للتعليل .

هـ ــ (واو المعية) إذ نصب الاسم بعدها فهي للمعية ، وإذا عطف على ما قبله فهي عاطفة .

و ــ (حتى) إذا نصب الفعل المضارع بعدها فهي حرف جر ، وإذا رفع فهي آبتدائية .

ز ــ (إن) المخففة من الثقيلة إذا نصب الاسم بعدها ورفع الخبر كان ذلك كافياً في تحديدها ، وإلاَّ فلا بد من اللام في خبرها عند عدم القرينة حتى لا تلتبس بالنافية .

ح ــ (أن) المخففة إذا نصب المضارع بعدها فهي المصدرية ، وإذا رفع فهي المخففة من الثقيلة .

ط ــ (ما أحسنَ زيداً) إذا نُصِبت كلمة زيد فما تعجبية ، وإذا رُفِعَت فهي نافية وإذا رُفِعَت أحسنُ وجُرَّت زيد فهي آستفهامية .

ي ــ عندما تضام (كان) أو إحدى أخواتها الجملة الاسمية يرفع الاسم وينصب الخبر فيعرف بذلك المسند إليه من المسند ، ويعرف بذلك أن (كان) غير زائدة[1] .

ك ــ عندما تضام (إنَّ) أو إحدىٰ أخواتها الجملة الاسمية ينصب الاسم ويرفع الخبر فيعرف بذلك المسند إليه من المسند حتى لو تأخر المسند إليه إذا كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً .

على هذا النحو تتعاون العلامة الإعرابية مع القرائن الأخرى في الجملة فتعمل جميعاً على تماسك الجملة وإحكام بنائها اللغوي ، وقد يتضح المعنى ويؤمن اللبس فيترخص في إحدى القرائن ، والعلامة الإعرابية واحدة منها .

(١) انظر معاني القرآن ١/ ٢٩٦ في الاية ٤٠ من سورة النساء.

الفصل الرابع

التَّرَخُّص في العلامة الإعرابية

أولاً : الترخُّص ومدى سماح اللغة به

ينبغي أن يكون واضحاً منذ البدء أن ليس المقصود بالترخص هو **فتح الباب على مصراعيه أمام العبث في علاقات الجملة وقرائنها** آعتماداً على فهم المعنى وعدم اللبس ، بدعوى أننا قد نسمع « اللغة الفصحى » في عصرنا الحاضر من كثير من الخطباء والمتكلمين ، فنفهم عنهم ما يريدون قوله دون أن يستقيم لهم الإعراب في كثير من الأحيان ، فإن الفصحى التي نسمعها من خطباء اليوم ليست هي « فصحى التراث » إذ إن بعض جمل فصحى اليوم مصوغة على غرار النظام الذي يحكم اللغة « العامية » باستثناء بعض القافات بالطبع ، ولذلك فإن المستقبلين لفصحى من هذا النوع - مع التجاوز في إطلاق الفصحى عليها - يفهمونها، لأنهم في غير حاجة إلى الإعراب الذي فقدته «العامية» بمستوياتها الثلاثة[1]. ولقد كان التفاصح بهذا المستوى مدعاة لبعض الدعوات التي زعمت أن الإعراب لا قيمة له في الفهم والإفهام ، ولو كانت له قيمة بقائية لأبقت اللغة عليه .

والمستوى الذي تدور حوله هذه الدراسة هو مستوى « فصحى التراث » كما تنطق في القرآن الكريم ، والشعر العربي ، **وما يصاغ وفقاً لنظام هذه اللغة حتى اليوم والواقع أن الإعراب لم يفقد قيمته في هذا المستوى من الفصحى لأنه**

---

(١) انظر ماكتبه الدكتور السعيد محمد بدوي عن خصائص هذه العاميات الثلاث في كتابه «مستويات العربية المعاصرة في مصر» ـ دار المعارف ١٩٧٣ م.

جزء من نظام هذه اللغة لم يوجد عبثاً ، وقد رأينا في المبحث الثالث من الفصل السابق كيف تتعاون العلامة الإعرابية مع المظاهر السياقية الأخرى في فهم المعنى النحوي ، وبناء على هذا رأي صاحب هذا البحث أن الدعوات التي تجرد العلامات الإعرابية من دلالتها على المعنى النحوي لا تصف اللغة الوصف الصحيح استناداً إلى أن الأوجه الإعرابية المتعددة التي يمكن أن توجد في جملة واحدة يكشف كل وجه منها عن لون من ألوان المعنى التي يتحملها النص على هذا الوجه أو ذاك ، وآستناداً إلى ما دعا إليه عبد القاهر الجرجاني من أن كل تركيب له من المعاني ما لا يتيحها تركيب آخر، وقد أشرنا ثمة إلى أن بعض الآراء المعاصرة في النقد تحاول أن تطبق هذا الجانب الحساس في تفسير النصوص الأدبية وتذوقها من حيث إدراك العلاقة بين الوظائف النحوية الخاصة بأجزاء الجملة من فاعلية ومفعولية وحالية وغيرها ، والوظائف الخاصة بالمعنى الجملي كالاستفهام والنفي والإثبات والتأكيد وغيرها وبين المعنى الفني (في الشعر وغيره) الذي تسهم هذه الجملة في أدائه والتعبير عنه[1] ، والقدرة على بيان مدى مواءمة هذه الوظائف النحوية ـ واللغوية بعامة ـ لهذا المعنى ، وكشف السر عن السبب في اختيار بعض الوظائف دون بعضها الآخر ، فنظام الكلمات ، ونوع الترابط والانفصال بين العبارات والتفاوت الملحوظ بين صيغ الكلمات في العبارة كل أولئك كان مجالاً واسعاً لكشف إمكانات غير قليلة ، ولكن يظهر أننا حتى الآن ـ كما يقول الدكتور مصطفى ناصف ـ لا نقدر خطر الفهم النحوي الناضج أو نظن أن مراجعة المعاني النحوية أمر لا يهم المشتغلين بالشعر وفلسفة الفن[2].

---

(١) انظر مثلا : اللغة والشعر للدكتور لطفي عبد البديع حيث يقول في تحليل بيت المخبَّل السعدي :

ذكر الرَّبابَ وذكرُها سُقمُ ... فَصَبَا وليس لمن صَبَا حِلْمُ

« وكل من هذه الثلاثة : الذكر والسقم والصبوة يفضي إلى الآخر ويصوّر شيئا من خفقة القلب كأن ما بينها نظير ما بين الأنفاس المتقطعة التي تعتمد في انبعاثها على الزفرات المتوالية كاعتماد المبتدأ على الخبر (ذكرها سقم) والفعل على الفاعل (ذكر الرباب) »

(٢) انظر: الدكتور مصطفى ناصف ـ دراسة الأدب العربي: ص: ٢١٤.

وبهذا الفهم لا يكفي أن يكون الناقد الأدبي ملماً بقواعد النحو ليعرف بها الصواب من الخطأ فحسب ، بل يجب عليه أن تكون لديه القدرة على النفاذ إلى أسرار التراكيب ، وتعليل اختيار بعض الوظائف النحوية دون بعضها الآخر في العمل الأدبي ، والقدرة على ربط هذا المعنى النحوي بالمعنى الأدبي ، لأنهما في الحقيقة غير منفصلين ، بل إنهما متلاحمان تلاحماً يصعب على غير الناقد البصير أن يستكشف كيف يتشكلان في إطار واحد .

ومع هذه الدقة المتوخاة في استعمال اللغة هناك قضية على جانب كبير من الأهمية في مجال «النقد اللغوي» ـ وهو اتجاه نقدي يجد رواجاً وقبولاً في العصر الحاضر[1] ـ وهي مبلغ الحرية التي يستطيع الكاتب أن يتحرك في حدودها ، يقول الدكتور محمد مندور «ولعله يكون من الخير التزمت النحوي عند نقدنا للكتاب الناشئين حتى لا يخفون ـ كذا ـ جهلهم خلف بلاغة مدعاة ، وإنما يباح الخروج على القواعد لكبار الكتاب الذين لا يعدلون عنها إلاَّ عن قصد وبينة ، وذلك لأن أمثال هؤلاء يحتج بهم على اللغة ، ولا يحتج باللغة عليهم ، ما دامت اللغة كائناً حياً تتطور وعقلية من يتكلمونها . ولقد تميز في الغرب كتاب بما في أسلوبهم من نتوء لا تعدو أن يكون خروجاً على الدارج من الاستعمالات والتراكيب ، وهذا النفر تُطلَق على الطريقة التي يبنون بها عباراتهم « كسر البناء » ومن النقاد ـ وبخاصة في الغرب ـ من يرون أن اطراد الصحة اللغوية بمعناها الدارج لا يصدر عنه إلاَّ أسلوب مسطح لا جدة فيه ولا رونق له ، وهم يؤيدون رأيهم بالحَقيقة الإنسانية المعروفة من أن الكمال المطلق ممل في ذاته ، وأنه من الخير أن تأخذ الكتابَ من حين إلى حين نزوة من شيطان الأدب تخرج بهم عن التعبير المتوقع المألوف »[1] ويذكر الدكتور مندور أن في أسلوب القرآن ذاته أمثلة رائعة يمكن أن تساق للاستشهاد على هذه الحقائق ، وذلك مثل استعماله الإفراد بدلاً من التثنية

(١) انظر ما كتبه الدكتور محمود الربيعي عن النقد اللغوي في بحث له بعنوان «كيف «أقرأ العمل الأدبي» بمجلة الكاتب العدد ١٧٠ مايو ١٧٥ م.

(١) الدكتور محمد مندور: في الأدب والنقد ٢٤ ، ٢٥ (دار نهضة مصر للطبع والنشر ـ القاهرة)

في قوله تعالى : ﴿ **فلا يخرجنكما من الجنة فتشقى** ﴾[1] أو بالإفراد بدلاً من الجمع كقوله ﴿ **واجعلنا للمتقين إماماً** ﴾[2] وكذلك تقديم الضمير على ما يفسره في قوله تعالى ﴿ **فأوجس في نفسه خيفة موسى** ﴾[3] . ويقول : « وفي القرآن نفسه خروج في غير موضع على قواعد النحو الشكلية ، ولقد التمس علماء البلاغة لأمثال هذا الخروج مبررات بلاغية »[4] .

ومعنى هذا أن الترخص يعد في لغة النقد « كسراً للبناء » يؤتى به لغرض معين ، ومعناه أيضاً أن اللغة لا تترخص في قرائن الجملة جزافاً ، بل يكون ذلك في موقعيات خاصة ، وبحيث لا يمثل هذا الترخص قاعدة عامة يمكن النسج على منوالها ، أو ـ على تعبير النحاة ـ لا يقاس عليه ، وقد آرتضينا التفسير الذي يرى أن العلامة الإعرابية إحدى قرائن الجملة ، ولذلك ينطبق عليها ما ينطبق على القرائن الأخرى من جواز التسمح فيها أو الترخص فيها بشرط فهم المعنى إراغةً لغاية بيانية ينبغي على النقاد أن يكشفوا عنها ، يقول السيوطي : « وسمع رفع المفعول به ونصب الفاعل ، حكوا : خرق الثوبُ المسمارَ ، وكسر الزجاجُ الحجرَ » وقال الشاعر :

مثلُ القنافِذِ هدَّاجون قد بلغت ... نجرانَ أو بلغت سوءاتِهم هَجَرُ

والسؤات هي البالغة ، وسمع أيضاً رفعهما :

كيف من صادَ عقعقان وبومُ

ونصبهما ، قال :

قد سالم الحياتِ منه القدَما

(١) سورة طه آية: ١١٧
(٢) سورة الفرقان ية: ٧٤
(٣) سورة طه ية: ٦٧.
(٤) في الأدب والنقد ٢٤.

والمبيح لذلك كله فهم المعنى وعدم الإلباس ، ولا يقاس على شيء من ذلك »[١] .

وهذا النص صريح الدلالة على أن كلا من الفاعل والمفعول به قد يتخلى عن العلامة الإعرابية الدالة عليه بسبب فهم المعنى وعدم الإلباس ، وذلك غير مقيس ، أي يقتصر وروده على النص الذي يأتي فيه وحده ، أي أن ورود ذلك مرتبط بموقعية خاصة يفسِّر الترخص في حدودها مع مراعاتها .

وإذا كان هذا جائزاً في العلامة الإعرابية ، فهو ـ بشرطه ـ جائز في القرائن الأخرى، وينبغي علينا أن نشير إلى أمثلة من الترخص في القرائن الأخرى قبل أن نتناول الترخص في العلامة الإعرابية ، ليكون ذلك تهيئة لقبوله فيها ، وسوف نعتمد في هذا على ما رآه نحاتنا القدماء أولاً ، مع التطبيق على لغة القرآن الكريم والشعر العربي ، وليس هذا خلطاً بين مستويات الفصحى ، إذ إن ثمة قدراً كبيراً جداً من القواعد مشتركاً بين مستويات الفصحى جميعها .

١ ـ فإذا أخذنا قرينة « الرتبة » فإننا نجد أن النحاة ـ كما سبقت الإشارة إلى ذلك ـ ينصون على أن هناك أنواعاً منها ملتزمة ، وأخرى حرة ، ولا توجد لغة واحدة ـ كما يقول فندريس ـ تسير في ترتيب الكلمات على حرية مطلقة ، كما لا توجد لغة واحدة ترتيبُ الكلمات فيها جامد لا يتحرك « والحقيقة أنه توجد لغات يلعب فيها ترتيب الكلمات دوراً نحوياً ، والحرية في ترتيب الكلمات محدودة طبعاً بقيمة النظام الصرفية ، وهناك لغات أخرى لا يفرض فيها النحو أي نظام إجباري ولا تتأثر العلاقة المنطقية التي بين كلمات الجملة في شيء إذا غيرنا وضعها تقول اللاتينية : Petrus Caedit Paulum كما تقول العربية : يضربُ زيدٌ عمراً ، أو : Petrus Paulum Caedit أو يضرب عمرًا زيدٌ أو : Paulum Caedit Petrus أو عمراً يضرب زيد، دون أن يؤدي ذلك إلى تردد في معرفة الفاعل والفعل والمفعول، لأن التحليل المنطقي لا يرى في ذلك أي آختلاف،

(١) السيوطي: الهمع ١/ ١٦٥. وانظر: الدار واللوامع ١/ ١٤٤

ولكن هذه الأوضاع ليست على درجة واحدة من الجودة ، والمتكلم اللاتيني ما كان ليخطىء في اختيار خيرها، فالواقع أن دراسة الجملة عند المجلِّين من كتّاب اللاتين يرينا أن نظام الكلمات فيها يسير تبعاً لقوانين صارمة وإن كان من العسير استخراجها من خضم تنوعها المحير، فالمسألة في كل حالة من الحالات مسألة حس أكثر منها مسألة مذهب نحوي، إذ إن هناك ترتيباً معتاداً مبتذلاً لا يطرق الذهن لأول وهلة »[١] وهذا الترتيب المعتاد يكسب صفة الجمود غالباً ، ولذلك يصفه فندريس بالابتذال لأنه يصبح قالباً ثابتاً يطرق الذهن لأول وهلة ، ولذلك فالذهن الكسول لا يريد أن يغير مألوف استعماله مع أن « هذا الترتيب يمكن مخالفته ، ولكن مجرد المخالفة ينبيء عن غرض ما، ذلك الغرض هو إبراز كلمة من الكلمات لتوجيه التفات السامع إليها ، وتلك مسألة أسلوبية يمكن تتبعها إلى أقصى وقائعها ، ومن ثم كانت دراسة التنظيم كثيراً ما تجور على دراسة الأسلوب »[٢] وهذا النوع من الدراسة ـ كما يقول فندريس ـ في غاية الدقة ، ويتطلب حساً لغوياً مدرباً ولطفاً عالياً في الذوق الأدبي يضاف إليهما معرفة نادرة بالظروف التاريخية اللغوية للغة المدروسة .

ومن الترخص في قرينة الرتبة تقديم الفاعل على الفعل ـ في رأي الكوفيين ـ فإن رتبة الفعل ـ كما يقول آبن يعيش ـ «أن يكون أولا ، ورتبة الفاعل أن يكون بعده » ولا يجوز أن يتقدم عليه ، كما لا يجوز تقديم حرف من حروف الكلمة على أولها[٣]، ولكن الكوفيين أجازوا تقديم الفاعل على الفعل[٤]، ويسمى سيبويه هذه الظاهرة وضع الكلام في غير موضعه يقول «ويحتملون قبح الكلام حتى يضعوه في غير موضعه لأنه مستقيم ليس فيه نقص، فمن ذلك قول عمر بن أبي ربيعة :

صددت فأطولتِ الصدود وقلّما ... وصالٌ على طولِ الصدودِ يدوم

(١) اللغة ١٨٧ ، ١٧٨ .
(٢) السابق ١٨٨ .
(٣) شرح المفصل ٢/ ٧٥، ٧٦ .
(٤) انظر أوضح المسالك لابن هشام ١/ ٢٣٨ .

وإنما الكلام : قلما يدوم وصال »[١] ويقول في موضع آخر : « وقد يجوز في الشعر تقديم الاسم[٢] وأنشد البيت السابق .

ومن ذلك تقديم المعطوف على المعطوف عليه إذا كان مرفوعاً بغير الفاعلية ، حيث يجيزه الأخفش والكوفيون في الشعر [٣] وأنشد الكوفيون في جوازه قول الشاعر :

ألا يا نخلةً من ذاتِ عِرْقٍ　　عليكِ ورحمةُ اللّهِ السَّلامُ

يريد : عليك السلامُ ورحمة اللّه ، وهذا لا يجوز عند البصريين »[٤] وهذا مما تختص به الواو دون سائر حروف العطف[٥] ، خلافاً للتفتازاني[٦] .

ومن ذلك تقديم المستثنى على المستثنى منه ، فقد أجاز البصريون في الشعر : إلاّ زيداً أتاني القوم ، وأنشدوا :

خلا اللّهِ ما أرجو سواك وإنّما　　أعدّ عيالي شُعْبةً من عيالكا

وكان الوجه أن يقول : ما أرجو سواك خلا اللّه ـ كما يقول القزاز[٧] ـ لأن المستثنى يضارع البدل ، ألا تراك تقول : ما قام أحد إلاّ زيداً وإلاّ زيد والمعنى واحد ، فلما جاري الاستثناء البدل امتنع تقديمه ـ على حد تعبير ابن جني[٨] ـ وهذه المسألة من مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين ، إذ يجيزها الكوفيون شعراً ونثراً[٩].

ومما يؤكد كون هذه النماذج السالفة ترخصاً في قرينة الرتبة أن بعض النحاة عدها ضرورة شعرية ، أي أنها لا تجوز إلاّ في موقعية خاصة هي الشعر ، ولكن التسمح في حد ذاته هو الذي يعنينا هنا .

---

(١) سيبة ١/ ١٢ .
(٢) سيبويه ١/ ٤٥٩ .
(٣) انظر خزانة الأدب للبغدادي ٢/ ١٦٧ .
(٤) ما يجوز للشاعر في الضرورة ٢١٨ .
(٥) انظر الخصائص ٢/ ٣٨٥ والمغني ٢/ ٣٢
(٦) انظر حاشية الأمير على المغني ٢/ ٣٢ .
(٧) أنظر ما يجوز للشاعر في الضرورة ١٤٢ .
(٨) أنظر الخصائص ٢/ ٢٨٢ .
(٩) أنظر الانصاف ١/ ١٧٦ (المسألة ٣٦) .

ولكننا نستطيع أن نقول إن الترخص في قرينة الرتبة لا يكون بارزاً على الوجه الذي قد نجده في قرينة أخرى ، ذلك لأن الرتبة إما أن تكون حرة ، وفي هذه الحالة لا يجوز أن يعد التقديم والتأخير ترخصاً في قرينة الرتبة ، وهو الذي يقال عنه «إنه على نية التأخير» وإما أن تكون الرتبة ملتزمة وفي هذه الحالة نجد أن تقديم ما حقه التأخير يخرجه عن وظيفته التي كان عليها قبل أن يترك موضعه إلى وظيفة أخرى[١] .

ومهما يكن من أمر ، فإن التقديم والتأخير ملمح من ملامح العربية سمحت به ، ومهدت له العلامة الإعرابية وحرية الرتبة في كثير من الأبواب النحوية ، وقد اكتسبت العربية بالتقديم والتأخير مرونة و « ضرباً من التوسع في الكلام ، لأن في كلامهم الشعر المقفى والكلام المسجع »[٢] وهما في حاجة إلى لون من التصرف في القول يُحكِم الصنعة مع الدلالة في الوقت نفسه على ضروب أخَر من المعاني لا يفيدها الترتيب المألوف .

٢ ــ وأما الترخص في قرينة المطابقة فأنواعه كثيرة متعددة ، وقد اعترف النحاة بهذه الأنواع من الترخص على أنها من طرائق العرب في التعبير[٣] ، مع أن ثمة أنواعاً من المطابقة لا يترخص فيها ، لأن الترخص فيها يؤدي إلى اللبس ، فلا يؤنث الفعل مثلاً للفاعل المفرد المذكر ، ولا يؤنث الخبر للمبتدأ المفرد المذكر إلاّ مع ضرب من التأويل .

وفي القرآن الكريم نماذج متعددة للترخص في المطابقة التي لا يؤدي الترخص فيها إلى لبس أو غموض ، بل إن الترخص فيها له دلالة خاصة في سياقه ، وهذه بعض أمثلتها :

أ ــ عود الضمير بالإفراد على شيئين ، ومن ذلك قوله تعالى :

---

(١) أنظر دلائل الاعجاز ١٣٧ ، ١٣٨ .
(٢) تقريرات من السيرافي بهامش الكتاب ١/ ١٤ .
(٣) أنظر فقه اللغة للثعالبي ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٣ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ .

ـ ﴿ وآستعينوا بالصبر والصلاة وإنها لكبيرة ﴾[1] ولم يقل : وإنهما .
ـ ﴿ وإن كان رجل يورث كلالة أو إمرأة وله أخ أو أخت ﴾[2] ولم يقل : ولهما .
ـ ﴿ ومن يكسب خطيئة أو إثماً ثم يرم به بريئاً ﴾[3] ولم يقل : بهما .
ـ ﴿ والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها ﴾[4] ولم يقل : ينفقونهما .
ـ ﴿ والنخل والزرع مختلفاً أكله ﴾[5] ولم يقل أكلهما .

ـ ﴿ وإذا رأوا تجارة أو لهوا آنفضوا إليها ﴾[6] ولم يقل إليهما .

وقد عقد صاحب كتاب إعراب القرآن باباً لما جاء في التنزيل عقيب آسمين **كنى عن أحدهما آكتفاء بذكره عن صاحبه**[7]، والآيات السابقة فيها ترخص في المطابقة العددية ، وفي الوقت نفسه فيها ترخص **في قرينة الربط** حيث عاد الضمير الرابط غير مطابق ، وقد عدوا ذلك من خصائص العربية ، يقول أبو عبيدة في مجاز الآية ٣٤ من سورة التوبة ﴿ **والذين يكنزون الذهب والفضة ولا ينفقونها** ﴾ صار الخبر عن أحدهما ولم يقل « ولا ينفقونهما » والعرب تفعل ذلك إذا أشركوا بين آثنين فخبروا عن أحدهما **آستغناء بذلك وتخفيفاً لمعرفة السامع بأن الآخر قد شاركه** ودخل معه في ذلك الخبر ، قال :

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بالمدينةِ رَحْلُه ... فإنّي وقيارٌ بها لَغَرِيبُ

وقال :

نَحْنُ بِمَا عِنْدَنَا وَأَنْتَ بِمَا عِنْـ ... ـدكَ رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُخْتَلِفُ

وقال حسان بن ثابت :

إنَّ شَرْخَ الشَّبابِ والشَّعَرَ الأسـ ... ـوَدَ مَا لَمْ يُعَاصَ كَانَ جُنُونَا

(١) سورة البقرة، آية : ٤٥ .
(٢) سورة النساء ، آية : ١٢ .
(٣) سورة النساء ، آية : ١١٢ .
(٤) سورة التوبة ، آية : ٣٤ .
(٥) سورة الأنعام ، آية ١٤١ .
(٦) سورة الجمعة : آية ١١ .
(٧) أنظر إعراب القرآن المنسوب للزجاج ٢/٦٠٩ .

ولم يقل يعاصيا ، وقال جرير :

ما كان حينُك والشقاءُ لِيَنْتَهِي ... حتى أزورَكِ في مغارِ محْصَدِ

ولم يقل : لينتهيا »[1] ولعل عبارة أبي عبيدة « فخبروا عن أحدهما استغناء بذلك وتخفيفاً لمعرفة السامع بأن الآخر قد شاركه » هي نفسها ما نقوله من أن القرينة قد يترخص فيها لغرض آخر اعتماداً على فهمها من السياق .

ب ـ استخدام الجمع في موضع المثنى ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ **والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما** ﴾[2] ومجاز أيديهما مجاز يديهما ، وتفعل هذا العرب فيما كان من الجسد ، فيجعلون الاثنين في لفظ الجمع[3] ، يقول الفراء : وإنما قال أيديهما لأن كل شيء موحد من خَلْق الإنسان إذا ذكر مضافاً إلى آثنين فصاعداً جمع فقيل : قد هشمت رؤوسهما ، وملأت ظهورهما وبطونهما ضرباً ومثله ﴿ **إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبُكما** ﴾[4] .

... وقد يجوز هذا فيما ليس من خَلْق الإنسان ، وذلك أن تقول للرجلين : خليتما نساءكما ، وأنت تريد امرأتين ، وخرقتما قمصكما ، « وإنما ذكرت ذلك لأن من النحويين من كان لا يجيزه إلاَّ في خلق الإنسان ، وكلٌّ سواء »[5] .

جـ ـ عود الضمير بصيغة المثنى على الأشياء المجموعة ، ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ **ولله ملك السموات والأرض وما بينهما** ﴾[6] والسموات جماع والأرض واحد ، فقال وما بينهما فذهب إلى لفظ الاثنين ، والعرب إذا وحدوا جماعة في كلمة ، ثم أشركوا بينهما وبين واحد جعلوا لفظ الكلمة التي وقع

(١) مجاز القرآن ١/٢٥٧، ٢٥٨ .
(٢) سورة المائدة ، آية : ٤١ .
(٣) مجاز القرآن ١/١٦٦ .
(٤) سورة التحريم ، آية : ٤ .
(٥) معاني القرآن ١/٣٠٦، ٣٠٧ .
(٦) سورة المائدة ، آية : ١٧ .

معناها على الجميع كالكلمة الواحدة »[1] ومن ذلك قوله تعالى : ﴿ **أن السموات والأرض كانتا رتقاً ففتقناهما** ﴾[2] .

د ـ استخدام ضمير المثنى لشيء واحد مذكور في الكلام كقول الشاعر :

وَمَا أَدْرِي إِذَا يَمَّمْتُ أَرْضاً ... أُرِيدُ الخَيْرَ أَيُّهُمَا يَلِينِي
أَ أَ لخَيْرُ الَّذِي أَنَا أَبْتَغِيهِ ... أَمِ الشَّرُّ الَّذِي لا يَتَأْتَلِينِي

قال : أيهما ، وإنما ذكر الخير وحده ، لأن المعنى يعرف أن المبتغي للخير متق للشر ، كما يقول الفراء وذلك « لأن الكلام معروف المعنى » كما يقول في موضع آخر[3] .

هـ ـ استخدام ضمير الجمع في موضع المثنى ، ومن ذلك قوله تعالى ﴿ **هذان خصمان آختصموا في ربهم** ﴾[4] وقوله تعالى : ﴿ **وإن طائفتان من المؤمنين آقتتلوا فأصلحوا بينهما** ﴾[5] وقراءة عبد الله ﴿ إِذْ همت طائفتان منكم أن تفشلا والله وليهم ﴾[6].

و ـ آستخدام الجمع المذكر وضميره في موضع المؤنث ، وذلك أن الواو والنون ـ كما يقول الفراء ـ إنما تكونان في جمع ذُكْران الجن والإنس، وما أشبههم، فيقال: الناس ساجدون ، والملائكة والجن ساجدون ، فإذا عدوت هذا صار المؤنث والمذكر إلى التأنيث ، فيقال : الكباش قد ذبحن وذبحت ومذبحات ، ولا يجوز مذبحون[7] ، وقد جاء في القرآن الكريم : ﴿ **إني رأيت أحد عشر كوكباً والشَّمسَ والقمرَ رأَيْتُهم لِيْ سَاجدين** ﴾[8] ـ فجاز في الشمس والقمر والكواكب الجمع بالنون والياء ، لأنهم وصفوا بأفاعيل الآدميين ألا ترى أن السجود والركوع لا يكون إلاّ من الآدميين فأخرج فعلهم على فعال الآدميين ،

(1) مجاز القرآن ١/ ١٥٩، ١٦٠.
(2) سورة الأنبياء ، آية : ٣٠.
(3) معاني القرآن ٢/ ٧، ٨، وانظر أيضاً ١/ ٢٣١.
(4) سورة الحج آية : ١٩.
(5) سورة الحجرات ، آية : ٩.
(6) سورة آل عمران ، آية ١٢٢.
(7) انظر معاني القرآن ١/ ٢٣٣.
(8) سورة يوسف ، آية ٤.

ومثله ﴿ **وقالوا لجلودهم لم شهدتهم علينا** ﴾[1] فكأنهم خاطبوا رجالاً إذ كلمتهم وكلموها ، وكذلك ﴿ **يأيها النمل آدخلوا مساكنكم** ﴾[2] وهنا نجد أن المطابقة قد ترخص التعبير فيها ، وكان هذا الترخيص للإلماع إلى معنى لا يتأتى إلاّ عن هذا الطريق ، والذي أود أن أؤكده أن كل ترخص لا يأتي هكذا رغبة في الخلاف أو المغايرة ، بل لا بد أن يكون له غاية تطلب ومعنى يراد ، وإلاّ كان عبثاً وفساداً .

ز ـ تحت مصطلح «الحمل على المعنى» فسر النحاة كثيراً من الظواهر التي خولفت فيها المطابقة ، وهو كثير متعدد المناحي وقد جاء في الحديث «مذ دجت الإسلام» لأن الإسلام بمعنى الملة ، وكما حكى الأصمعي عن أبي عمرو بن العلاء قال : سمعت أعرابياً يمانياً يقول : فلان لغوب جاءته كتابي فاحتقرها فقلت له : أتقول « جاءته كتابي » ؟ فقال : أليس بصحيفة . والحمل على المعنى كثير في كلامهم قال الشاعر :

قَامَتْ تُبَكِّيهِ عَلَى قَبْرِه ... مَنْ لِي مِنْ بَعْدِكَ يَا عَامِرُ
تَرَكْتَنِي فِي الدَّارِ ذَا غُرْبَةٍ ... قَدْ ذَلَّ مَنْ لَيْسَ لَهُ نَاصِرُ

فقال : « ذَا غربة » ولم يقل ذات غربة ، لأن المرأة في المعنى إنسان وقال الآخر :

إِنَّ السَّمَاحَةَ وَالمُرُوءَةَ ضُمِّنَا ... قَبْراً بِمَرْوَ عَلَى الطَّرِيقِ الْوَاضِحِ

فقال : « ضمنا » ولم يقل ضمنتا ، لأنه ذهب بالسماحة إلى السخاء وبالمروءة إلى الكرم وقال الآخر :

فَإِنْ تَعْهَدِينِي وَلِي لِمَّةٌ ... فَإِنَّ الْحَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

فقال أودى ، ولم يقل أودت ، لأن الحوادث في معنى الحدثان وقال الآخر :

(1) سورة فصلت ، آية : ٢١.
(2) سورة النمل ، آية : ١٨ ، وانظر : معاني القرآن ٢/ ٣٤، ٣٥.

أَلاَ هَلَكَ الشِّهَـابُ ٱلْمُسْتَنِيرُ ... وَمِدْرَهُنَـا الكَمِـيُّ إِذَا نُغِيرُ
وَحَمَّـال المئيـنَ إذا أَلَمَّت ... بِنَـا الحِدْثَـانُ وَٱلأَنْفُ ٱلنَّصُورُ

فقال : ألمت لأنه ذهب بالحدثان إلى معنى الحوادث ، وقال الآخر :

إن الأمـور إذا الأحـداث دبرها ... دون الشيوخ ترى في بعضهـا خللا

فقال : دبرها لأنه ذهب إلى معنى الحدث ، لأن الحدث ههنا يؤدي إلى الجمع وقال الآخر :

هَنِيئاً لَسَعْدٍ ما ٱقْتَضَـىٰ بعْـدَ وَقْعَتِي ... بِنَـاقَـةِ سَعْـدٍ والعشِيَّـةُ بَـارِدُ

فقال بارد لأنه حمل العشية على معنى العشيٍّ . . . والحمل على المعنى أكثر في كلامهم من أن يحصىٰ »[1] ولما كان الحمل على المعنى كثيراً في كلامهم فإن الترخص في المطابقة ـ وهو من مظاهر الحمل على المعنى ـ كثير في كلامهم أيضاً دون نكير ، لأنه يومىء في التركيب إلى معنى يطلب من أجله .

٣ ـ وقد يترخص في « الصيغة » أو « البنية » ويكون ذلك أيضاً لأداء معنى خاص في التركيب الذي جاءت فيه الصيغة التي خرجت عن مألوف أمرها ومعتاد شأنها ، ومن ذلك قراءة الحسن البصري ﴿ **سأوريكم دار الفاسقين** ﴾[2] حيث أشبع الضمة في الهمزة فتولدت عنها واو « وقد جاء من هذا الإشباع الذي تنشأ عنه الحروف شيء صالح نثراً ونظماً »[3] كما يقول أبو الفتح آبن جني الذي علل قراءة الحسن بإشباع ضمة الهمزة في الآية السالفة بقوله « وزاد في آحتمال الواو في هذا الموضع أنه موضع وعيد وإغلاظ فمكن الصوت فيه وزاد إشباعه وآعتماده فألحقت الواو فيه »[4] وعلى هدى من تفسير آبن جني يجب أن نربط الإشباع في الصيغ بالموضع الذي قيلت فيه بحيث يفسر في ضوئه .

(١) الإنصاف ٢/٤٥٣ ـ ٤٥٦.
(٢) سورة الأعراف ، آية : ١٤٥ .
(٣) المحتسب ١/٢٥٨.
(٤) المحتسب ١/٢٥٨.

٤ ـ **وثمة ترخص في الأشياء المتضامة بحيث يفصل بينها** ، كأن يفصل بين المضاف والمضاف إليه ، وفي هذه الحالة تنشط العلامة الإعرابية لأداء دورها في تبيان الوظائف النحوية الخاصة ، ومن ذلك قراءة آبن عامر « وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادَهم شركائِهم »[1] وعلى الرغم من كون هذه قراءة أحد القراء السبعة[2] ، لاقت هجوماً من النحاة ، يقول السيرافي « وهذا خطأ عند النحويين ، والذي دعاه إلى هذه القراءة أن مصحف أهل الشام فيه ياء مثبتة في شركائهم ، فقدر أن الشركاء هم المضلون لهم ، الداعون إلى قتل أولادهم ، فأضاف القتل إليهم ، كما تضاف المضلة إلى فاعله ، ونصب الأولاد لأنهم المفعولون ولو أضاف المضلة إلى المفعولين ، فقال : قتل أولادهم لَلَزِمَهُ أن يرفع الشركاء فيكون مخالفاً للمصحف ، فكان اتباع المصحف آثر عنده ، ووجه الآية أن يخفض الشركاء « بدلاً من الأولاد ويجعل الأولاد هم الشركاء لأن أولاد الناس شركاء آبائهم في أحوالهم وأملاكهم »[3] ويقول بعد ذلك « وقراءة آبن عامر لأوجه لها » وقال الزمخشري عن هذه القراءة «وأما قراءة آبن عامر» قتل أولادهم شركائهم» برفع القتل ونصب الأولاد وجر الشركاء على إضافة القتل إلى الشركاء ، والفصل بينهما بغير الظرف فشيء لو كان في مكان الضرورات وهو الشعر لكان سمجاً مردوداً كما سَمُجَ وَرُدَّ :

زَجَّ القلوصَ أَبِي مَـزَادَهْ

فكيف به في الكلام المنثور ، فكيف به في القرآن المعجز بحسن نظمه وجزالته »[4] وكأن آبن عامر أتى بهذه القراءة من تلقاء نفسه ، ولم تؤثر لديه رواية عن رسول الله ﷺ ، ولو سلمنا بهذا لفتحنا باب الطعن واسعاً أمام القراءات القرآنية المختلفة ، وقد دافع عن هذه القراءة الإمام ناصر الدين أحمد بن محمد بن المنير الذي قال عن الزمخشري « وما حمله على هذا الخيال إلاّ التغالي في اطراد

(١) سورة الأنعام ، اية : ١٣٧ .
(٢) انظر السبعة في القراءات : ٢٧٠ .
(٣) شرح السيرافي ١/٢٤٧ ، ٢٤٨ .
(٤) الكشاف ٢/٤٢ .

الأقيسة النحوية فظنها قطعية حتى يرد ما خالفها »[1] وقد أنشد من الشعر ما يؤكد به صحة القراءة مثل قول الشاعر :

فداسهم دوس الحصادَ الدائسِ

وقول الآخر :

يَفْـرُكْنَ حَبَّ السّنبـلِ الكَنَافِجِ بِالْقَـاعِ فَرْكَ ٱلْقُطُـنَ ٱلْمَحَالِجِ

وقال بعدها « فهذه كلها نكت مؤيدة بقواعد منظّرة بشواهد من أقيسة العربية تجمع شمل القوانين النحوية لهذه القراءة ، وليس غرضنا تصحيح القراءة بقواعد العربية ، بل تصحيح العربية بالقراءة »[2] وهذا مبدأ مهم جداً ينبغي علينا أن نأخذ به .

وقد وردت شواهد فصل فيها بين المضاف والمضاف إليه بالظرف أو الجار والمجرور أو بغيرهما منها ما أنشده آبن المنير ، وكذلك ما أنشده السيرافي[3] :

تُمِرُّ علـى ما تَسْتَمِـرُّ وَقَـدْ شَفَتْ غَلاَئِلَ عَبْدُ ٱلْقَيْسِ مِنْهَـا صُدُوْرِهَا

ومن ذلك أيضاً قول ذي الرمة :

كَأَنَّ أَصـواتَ مِنْ إيغالِهِـنَّ بِنَا أَوَاخِرِ ٱلْمِيسِ أَصْوَاتُ الفَرَارِيجِ

وقول أبي حية النميري :

كمـا خُطَّ الكتـابُ بكَفِّ يوماً يَهـوديٍّ يُقَـارِبُ أَوْ يُـزِيـلُ

وقول عمرو بن قميئة[4] :

(١) الانتصاف (مطبوعة بذيل الكشاف) ٢/٤٢.

(٢) السابق نفسه .

(٣) شرح السيرافي ١/٢٤٧.

(٤) انظر ديوانه ٧٣ (تحقيق خليل إبراهيم العطية) .

لَمَّـا رأت سَـاتِيـدَمَا آسْتَعْبَرَتْ لِلَّـهِ درُّ اليومَ مَنْ لاَمَهَا

وقول درنا بنت عبعبة من بني قيس بن ثعلبة :

هُمَـا أَخَوافِـي ٱلْحَـرْبِ مَنْ لاَ أَخَالَه إِذَا خَـافَ يومـاً نَبْـوةً فَدَعَاهُمَـا

وقول الآخـر :

أَشَـمُّ كأنـهُ رَجُـلٌ عَبُـوسٌ مُعَـاوِدُ جرأَةً وَقْـتِ ٱلْهَوَادِي[1]

ولعل من الملاحظ أن معظم هذه النماذج التي يفصل فيها بين المضاف والمضاف إليه من الشعر ، وذلك لحاجة الشعر في بنائه الفني إلى مرونة في وضع الكلمات مع مراعاة انسجامها مع القواعد النحوية ، ولما كان النحاة لا يتفقون حول هذه الظاهرة فقد جعل البصريون الفصل بين المضاف والمضاف إليه جائزاً في الشعر وحده للضرورة ، وأما الكوفيون ، فإنهم لما كانوا أكثر من البصريين آعتماداً على الشعر في التقعيد فإنهم أباحوا هذا مطلقاً شعراً ونثراً ، وجعلوا الفصل الخاص بالشعر أن يفصل بينهما بغير الظرف وحرف الخفض[2].

ومن الفصل بين المتضامين الفصل بين التمييز والمميز ، والفصل بين الجار والمجرور والفصل بين (لم) ومجزومها ، وبين أداة الشرط وفعل الشرط المجزوم والفصل بين (لن) ومنصوبها ، والفصل بين (كم) ومجرورها ، والفصل بين حرف العطف والمعطوف وغير ذلك من الترخص في قرينة التضام ، وقد عرضنا له في غير هذا الكتاب[3] .

* * *

(١) انظر في هذه الشواهد : سيبويه ١/ ٩٠، ٩١ والمقتضب ٤/ ٣٧٧ ومجالس ثعلب ١٥٢ وشرح السيرافي ١/ ٢٤٦، ٢٤٧ والخصائص ٢/ ٤٠٤ وما يجوز للشاعر ٩٩، ١٠٠ والمفصل ٩٩ وشرح المفصل لابن يعيش ٣/ ٢٠، ٢١، ٢٢، ٧٧.

(٢) انظر الإنصاف ١/ ٢٤٩ (المسألة ٦٠) والهمع ٢/ ٥٢.

(٣) أنظر كتابي «الضرورة الشعرية في النحو العربي» ٣٣٧ - ٣٧٥ (دار العلوم ١٩٧٢).

والذي أود أن أخلص إليه من هذا كله أن النظام اللغوي يسمح ببعض الترخص في القرائن التي تعمل متعاونة على إحكام تماسك الجملة على أن هذا الترخص نفسه جزء من النظام اللغوي يسمح به في الموضع المعين لأداء غرض مخصوص ، ومعنى هذا أنه لم يحدث عبثاً أو تلاعباً ولكنه يؤتى به عن قصد وتعمد بهدف إحداث أثر معين ، ولما كان النحاة لا تعنيهم إلاَّ القواعد فقد شغلوا بها دون تبين ما ترمي إليه هذه الرخص ولذلك هاجموا قراءةً سبعية هي قراءة آبن عامر ـ على سبيل المثال ـ في قوله تعالى : ﴿ **وكذلك زين لكثير من المشركين قتل أولادهم شركائهم** ﴾ وقد دفعهم إلى ذلك اعتقادهم اطراد الأقيسة النحوية ـ كما قال آبن المنير ـ وحظروا القياس على هذه الاستعمالات ، وخصّوها بما وردت فيه ولكن بعضهم وخاصة المتقدمين منهم كان يجهد في كشف الغرض الذي حدث من أجله الترخص ، ووفق من ذلك إلى شيء كبير[1] .

والعلامة الإعرابية ليست إلاَّ واحدة من هذه القرائن اللفظية ، فلا بد إذن أنه يجوز فيها ما يجوز في غيرها ـ بشرطه ـ وهذا الشرط هو ألا يؤخذ ذلك على أنه يمكن الاستغناء عنها دون داع ، فهذا ما لا تسمح به لغة من اللغات جميعاً فيما أظن ، إذ إن هذا ـ لو حدث ـ ضرب من العبث ، واللغات لا تسمح بهذا العبث في نظامها .ودلالة هذا أن الترخص في العلامة الإعرابية ليس سببه هو كونها لا ضرورة لها أو لا حاجة بالتركيب إليها ، ولكن السماح بالتخلي عنها في بعض المواضع إنما هو استجابة لحاجة أسلوبية أو موقعية خاصة ، بدليل أن آستخدام العلامة الإعرابية في مواقع الترخص يزيل الغرض الذي تسمح فيها من أجله . وإذن فهذا نظام اللغة ولا معدل عن قبول هذا النظام ومحاولة وصفه بدقة .

ومن جانب آخر ، أود ألا يفهم هذا على أنه دعوة إلى إهدار العلامة الإعرابية في الكلام اعتماداً على أن الكلام يفهم بدونها ، فإنني أرى ذلك مقصوراً على المواضع التي ورد فيها فحسب ، وبخاصة في القرآن الكريم

(١) من هؤلاء الفراء وآبن جني على سبيل المثال .

والشعر الذي هو مناط الاستشهاد النحوي ، ومؤدى هذا أننا بحاجة إلى محاولة الكشف عن أسرار هذا الترخص ومعرفة دلالته ، وهذه دراسة أسلوبية مهمة ، ومحاولتنا هنا هي رصد الموقعيات التي يترخص نظام اللغة فيها في العلامة الإعرابية فحسب ، مع الإشارة ـ ما وسعني ذلك ـ إلى ما يمكن أن يكون قد أريغَ إليه من معنى بهذا الترخص .

ثانياً : موقعيات ترخص العلامة الإعرابية في النثر

النظام اللغوي للغة ما نظام أوجدته الحاجة إليه في الفهم والإفهام وقد جرت عادة بعض علماء اللغة أن يشبهوا هذا النظام بنظام أجهزة الجسم الإنساني ، كل جهاز في الجسم الإنساني ، وكل عضو يعمل من أجل الحياة ، وكذلك الأنظمة اللغوية تعمل من أجل الفهم والإفهام . وأعضاء الجسم الإنسانيّ خُلِقت لكي يعملَ كلٌّ منها عند الحاجة إليه ، وقد يؤدي الإنسان عملاً من الأعمال ببعض أعضائه التي أعدت وخلقت لمثل هذا العمل ، وهو بالطبع لا يستعمل الأعضاء الأخرى غير المهيأة لهذا العمل ، ولا يعني هذا أن الإنسان يستغني عن العضو الذي يشارك في كل عمل فيسمح مثلاً ببتره .

لكلٍّ مكانٌ لا يَنسدُّ آختِلالُه مَكَانُ أخيه في جَزُوعٍ ولا جَلْد
هَلِ الْعَيْنُ بَعْدَ السَّمْعِ تَكْفِي مَكَانَهُ
أَمِ السَّمْعُ بَعْدَ الْعَيْنِ يَهْدِي كَمَا تَهْدِي؟(١)

كذلك القرائن النحوية ، لكل منها مكان لا يسد آختلا له مكان قرينة أخرى في الجملة ، وقد تجتمع في جملة مجموعة منها دون بعضها ، وليس من اللازم أن تجتمع كل القرائن بلا استثناء في كل جملة من الجمل ، ولا يعني هذا أنّه يجوز لنا أن نلغي قرينة من القرائن عندما يكون نصيبها في بيان المعنى النحوي ضئيلاً .

والذي يعنينا هنا أن نتناول « الموقعيات » التي لا تكون فيها العلامة الإعرابية في حالة عمل فيها ، أي يكون التركيب مترخصاً فيها لتحقيق غاية أخرى

(١) ديوان آبن الرومي ٢/ ٦٢٥، ٢٢٦ (تحقيق د. حسين نصار).

عن طريق هذا الترخص ، ولن تناول هنا المبنيات ، والجمل ذات المحل الإعرابي ، والأسماء المقصورة ، والأسماء المنقوصة في حالتي الجر والرفع والأسماء المضافة لياء المتكلم ، لأن هذه جميعاً لا تظهر عليها العلامة الإعرابية على الإطلاق ، فليس ثمة ترخص ، إذ إن المقصود بالترخص هو تلك الحالات التي يمكن أن تظهر فيها العلامة الإعرابية على المعهود من شأنها ، ولكنه يعدل عنها من أجل تحقيق مطلب تركيبي آخر، لا يتحقق مع وجود العلامة الإعرابية ، وكذلك ما تتساوى فيه العلامتان المختلفتان دون أن يتغير المعنى ، كما يحدث في تعدد اللهجات في التركيب الواحد ، وكذلك فقدان العلامة الإعرابية إيثاراً لحرف الجر المسمى بالزائد مع الاحتفاظ بالوظيفة النحوية للاسم المجرور به وغيرها من الوقعيات التي نتناولها فيما يأتي :

١ ــ الوقف :

يقرر النحويون أن الوصل هو الذي عليه عقد الكلام واستمراره ، وفيه تصح وجوهه ومقاييسه(١) ، وأن الوقف من مواضع التغيير(٢) ، وإضعاف الحرف . والوقف هو قطع النطق عند آخر الكلمة كما عرفه الأشموني(٣) ، وآستحسن الشيخ الصبان هذا التعريف عن تعريف آبن الحاجب الذي عرفه بأنه « قطع الكلمة عما بعدها »(٤) قال الصبان : لأنه قد لا يكون بعدها شيء(٥) ، وقد انتقد الرضى من قبلُ هذا التعريفَ قائلاً : «قوله«عما بعدها» يوهم أنه لا يكون الوقف على كلمة إلا وبعدها شيء ، ولو قال: السكوت على آخر الكلمة آختياراً لِجَعْلها آخر الكلام لكان أعم »(٦).

وقد قسموا الوقف إلى اختياري ، وآضطراري ، واختباري(٧)، والذي

(١) انظر المحتسب ١/ ٣٧.
(٢) أنظر سر الصناعة ١/ ١٧٦.
(٣) شرح الأشموني ٤/ ٢٠٣.
(٤) شرح شافية آبن الحاجب ٢/ ٢٧١ (انظر المتن).
(٥) حاشية الصبان ٤/ ٢٠٣.
(٦) شرح الشافية ٢/ ٢٧١.
(٧) انظر حاشية الصبان ٤/ ٢٠٣.

يعنينا هنا هو الوقف الاختياري ، وقد حددوا ما لا يتم الوقف عليه ، وقد ذكر آبن الأنباري أبو بكر محمد بن القاسم (٢٧١ ـ ٣٢٨ هـ) المواضع التي لا يتم الوقف عليها في فصل من فصول كتابه « إيضاح الوقف والابتداء » مع ذكر أمثلة لكل ما ذكر من القرآن الكريم الذي جعله ميدان بحثه في هذا الكتاب[١].

ودراسة الوقف عند نحاتنا مظهر من مظاهر الخلط بين المستويات اللغوية إذ درسوا الظاهرة في النثر والشعر على السواء ، وطبقوا ما قرروه في النثر على الشعر ، وانتزعوا ظواهر خاصة بالشعر وحده ، وأجازوها في النثر ، ولا يعنينا هنا إلّا الأوجه الجائزة في الوقف التي تُرُخِّص فيها في العلامة الإعرابية .

لقد حصر النحاة أوجه الوقف على المتحرك في خمسة هي : الإسكان والروم والإشمام والتضعيف والنقل ، وجميعها ـ كما أرى ـ لا تخرج في الأصل عن الإسكان ، ذلك لأن النقل مشروط بأن يكون ما قبل الآخر ساكناً ، غير متعذر ولا مستثقل تحريكه ، وألا تكون الحركة فتحة ، وألا يؤدي إلى عدم النظير ، وهذه القيود تحدد مجاله ، ولذلك قال عنه الرضى « وهو قليل » ويعلل قلته بقوله «وإنما قل هذا لتغير بناء الكلمة في الظاهر بتحرك العين الساكنة مرة بالضم ، ومرة بالفتح ، ومرة بالكسر ، وإن كانت الحركات عارضة ، وأيضاً لاستكراه انتقال الإعراب الذي حقه أن يكون على الأخير إلى الوسط ، وإنما سهل لهم ذلك الفرار من الساكنين والضن بالحركة الإعرابية الدالة على المعنى »[٢] فضلاً عن أن اعتماد النحاة في إثبات هذه الحالة من حالات الوقف لم يكن إلاّ على الشعر مما يؤذن بأن هذا الاستعمال شعري خاص ومن ذلك :

عجبت والدهر شديدٌ عجبه   من عنزي سبّني لم أضربُهْ

ثم إن بين النحاة خلافاً في مسألة النقل هذه ، فقد منع البصريون نقل الفتحة إذا كان المنقول عنه غير همزة ، فلا يجوز عندهم : رأيت بكَرْ ، ولاضربتُ الضَّرَبْ

(١) انظر القسم الأول ١١٦ ـ ١٥٠ (تحقيق محي الدين عبد الحميد رمضان) « دمشق ١٩٧١ » .
(٢) شرح الشافية ٢/ ٣٢١.

لما يلزم على النقل حينئذ في الاسم المنون من حذف ألف التنوين ، وحُمِلَ غير المنون عليه ، وأما الكوفيون فإنهم أجازوا ذلك محتجين بجواز ذلك في المرفوع والمجرور مثل :

أَنَا آبْنُ مَاوِيَّةَ إِذْ جَدَّ النَّقُرْ

وقول الآخر :

أَنَا جَرِيرٌ كُنْيَتِي أَبُو عَمِرْ   أَضْرِبُ بالسَّيْفِ وَسَعْدٌ في القَصِرْ
أَجُبنا وَغَيْرَةٌ خلفَ السِّتِرْ

وقول الآخر :

أَرَتْنِي حِجْلاً عَلَى سَاقِهَا   فَهَشَّ الفُؤَادُ لِذَاكَ الحِجِلْ
فَقُلْتُ وَلَمْ أُخْفِ عَنْ صَاحِبِي   أَلاَ بِأَبِي أَصْلُ تِلْكَ الرِّجِلْ

وقول الآخر :

عَلَّمَنَا إِخْوَانُنَا بَنُو عِجِلْ   شُرْبَ النَّبِيذِ وَآصْطِفَاقاً بالرِّجِلْ[١]

وقد وافقهم آبن الأنباري في هذه المسألة ، كما وافقه بعض النحاة فيما بعد كابن عقيل الذي يقول « ومذهب الكوفيين أولى لأنهم نقلوه عن العرب »[٢] .

وسواء وقف بالنقل أم بغيره فإن العلامة الإعرابية غير موجودة ، لأن نقل الحركة إلى ما قبلها لا يبقي على كونها علامة إعراب ، إذ إنهم آتفقوا على أن حرف الإعراب هو الحرف الأخير من الكلمة المعربة بالحركات ، ولذلك نرجح أن الغرض منه هو الفرار من التقاء الساكنين لا بيان حركة الإعراب .

وأما الإشمام والروم فإن « بعض النحويين لا يعرف الإشمام ولا يفرق بين

(١) انظر الإنصاف ٢/ ٤٣٢ (المسألة ١٠٦) .   (٢) شرح آبن عقيل ٢/ ١٧٨ .

الروم والإشمام »[1] والإشمام هو ـ كما عرفه الرضى ـ « تصوير الفم عند حذف الحركة بالصورة التي تعرض عند التلفظ بتلك الحركة بلا حركة ظاهرة أو خفية »[2] وهو ـ كما عرفه آبن يعيش ـ تهيئة العضو للنطق بالضم من غير تصويت ، وذلك بأن تضم شفتيك بعد الإسكان وتدع بينهما بعض الانفراج ليخرج منه النفس فيراهما المخاطب مضمومتين فيعلم أنا أردنا بضمهما الحركة ، فهو شيء يختص العين دون الأذن ، وذلك إنما يدركه البصير دون الأعمى لأنه ليس بصوت يسمع ، وإنما هو بمنزلة عضو من جسدك ، ولا يكون الإشمام في الجر والنصب[3] ، وأما ما ورد من الإشمام في الجر عن بعض القراء فمحمول على الروم لأن بعض الكوفيين يسمي الروم إشماماً ، ولا مشاحة في الاصطلاح[4] ، والغرض بالإشمام الفرق بين الساكن والمسكن في الوقف ، فهو إذن أمر تعليمي أتى به القراء للمحافظة على الأداء القرآني .

وأما الروم فهو أن تأتي بالحركة مع إضعاف صوتها ، والغرض به هو الغرض بالإشمام إلاّ أنه أتم في البيان من الإشمام فإنه يدركه الأعمى والبصير ومعنى هذا أنه أتى به أيضاً لغرض تعليمي ، وليس المراد به تصوير ظاهرة لغوية . وقد أشار إلى ذلك آبن الجزري بوضوح[5] .

وأما التضعيف فإنه لا يخرج عن الإسكان من حيث إنه لا بيان فيه للعلامة الإعرابية ، إذ إن تشديد الحرف الأخير في الوقف ـ وقد شرطوا ألا يكون همزة أو حرف علة ، وألا يكون ما قبله ساكناً حتى لا يلتقي ساكنان ـ فضلاً عن عدم بيانه للحركة الإعرابية لم يستشهدوا له إلاّ بالشعر[6] .

وأما الوقف على المنون ففيه ثلاث لغات : الأولى ـ وهي الفصحى ـ أن

(١) شرح المفصل ٩/٦٧.
(٢) شرح الشافية ٢/٢٧٥.
(٣) شرح المفصل ٩/٦٧.
(٤) شرح الأشموني ٤/٢١٠.
(٥) آنظر النشر : ٢/١٢٥.
(٦) آنظر شرح الشافية ٢/٣١٦، ٣١٧.

يوقف عليه بإبدال تنوينه ألفاً إن كان بعد فتحة ، وبحذفه إن كان بعد ضمة أو كسرة .

والثانية أن يوقف عليه بحذف التنوين وسكون الآخر مطلقاً ، وهي لغة ربيعة « فإنهم يقفون على المنون المنصوب بالسكون »[1] .

والثالثة أن يوقف عليه بإبدال التنوين ألفاً بعد الفتحة ، وواواً بعد الضمة وياء بعد الكسرة ، وهي لغة أزد السراة فإنهم « يجرون الرفع والجر مجرى النصب فيبدلون ويقولون : هذا زيدُو بالواو ، وفي الجر : مررت بزيدِي ، يجعلون الرفع والجر مثل النصب ، وهو في القلة كلغة من قال : رأيت زيدْ »[2] .

وقد آستدل بعض الباحثين بهذه اللهجة على أن العلامات الإعرابية ليست لمجرد الوصل بين الكلمات[3] ، إذ لو كانت كذلك لما جيء بهذا في الوقف الذي يستهلك الحركة ، وهل يجوز لنا ـ قياساً على هذا ـ أنْ نستدل بالوقف على المنون المنصوب بالفتحة على أن الفتحة مهمة في دلالتها ، ولذلك لم تترخص اللغة فيها في الوقف ، وأرادت بيانها ، كما اخترعوا الإشمام في المرفوع والمضموم لبيان العلامة ؟ لكن يعترض على هذ بأن الوقف على المنصوب الذي فيه (ال) يكون بالسكون حتى لو أدى ذلك إلى لبس مثل « ضرَبَ الرجلُ الكاتبْ » فإن الكاتب مع الوقف تحتمل أوجهاً أخرى غير المفعولية .

ويرى نولد كه أن ظاهرة الوقف قد عجلت بالتغيير الصوتي الذي سمح بضياع ظاهرة الإعراب ، لأن هذه النهايات الإعرابية تسقط بحسب الاستعمال اللغوي الكلاسيكي حينما تكون الكلمة واقعة في آخر الكلمة[4] . ويرى فندريس

(١) آبن مالك : شواهد التوضيح ٤٩.
(٢) شرح المفصل ٩/ ٧٠.
(٣) د. مهدي المخزومي : مدرسة الكوفة ٢٥١.
(٤) اللغات السامية ٨٠.

أن هذه الظاهرة أي الوقف مظهر من مظاهر البلى الصوتي الذي يعمل على اختزال طول الكلمات وهدم الإعراب[1] ، وأخيراً رأي الدكتور إبراهيم أنيس أن الوقف هو «مفتاح السر» لاختلاق «قصة الإعراب» وهذا ما لم نوافقه عليه في موضعه .

٢ ــ المناسبة الصوتية :

تعمل اللغة على تحصيل التشاكل ، والفرار من نفرة الاختلاف ، وتحافظ على أن تجري الأبواب على سنن واحد[2] ، ولذلك أتبعوا الحركة الحركة تحقيقاً لهذا التشاكل مثل قولهم : أنا أَجُوءُكَ ، وأنبُوءُكَ ، وهـو مُنْحُـدُرٌ من الجبـل ، ومِنْتِن ، ومِغِيرة ، ونحو من ذلك باب شِعير ورِغيف وبِعير والزئير ، والجنة لمن خاف وِعِيد اللّه . . . . . وقريب من ذلك الحمدُ لُلّه ، وَقِتّلوا وفِتّحُوا ، وقوله :

تَدَافُعَ الشَّيِّبِ وَلَمْ تِقِتِّلِ[3]

فسعى اللغة ونظامها الى تحقيق المناسبة الصوتية وهي أبرز مظاهر التشاكل مبدأ عام تحققه اللغة ما آستطاعت إلـى ذلك سبيلاً ، ولـو جاء ذلك في بعض الأحيان على حساب العلامة الإعرابية .

ومن ذلك قراءة إبراهيم بن أبي عبلـة وزيد بن علـي والحسـن البصـري ورؤبة : (الحمدِ للّهِ)[4] ـ بكسر الدال آتباعاً لكسرة اللام التالية لها ، وقد وجه الفراء هذه القراءة قائلاً « وأما من خفض الدال من (الحمد) فإنه قال : هذه كلمة كثرت على ألسن العرب حتى صارت كالاسم الواحد فثقل عليهم أن يجتمع في اسم واحد من كلامهم ضمة بعدها كسرة ، أو كسرة بعدها ضمة ، ووجدوا الكسرتين قد تجتمعان في الاسم الواحد مثل إبِل فكسـروا الـدال ليكون على المثال من أسمائهم »[5] وقال آبن جني : « إن هذا اللفظ كثر في كلامهم وشاع

(١) اللغة ٤٢٣ .
(٢) انظر الإنصاف ١/ ٧٢٦ .
(٣) انظر الخصائص ٢/ ٣٣٦ .
(٤) المحتسب ١/ ٣٧ وإعراب ثلاثين سورة : ١٨ والآية من سورة الفاتحة رقم : ٢ .
(٥) معاني القرآن ١/ ٣ .

آستعماله ، وهم لما كثر في آستعمالهم أشد تغييراً . . . فلما آطرد هذا ونحوه لكثرة آستعماله أتبعوا أحد الصوتين الآخر وشبهوهما بالجزء الواحد ، وإن كانا جملة من مبتدأ وخبر »[1] ويقول آبن خالويه « وقرأ الحسن ورؤبة « الحمدِ لِله » بكسر الدال ، أتبعا الكسر الكسـر ، وذلك أن الـدال مضمومـة ، وبعدهـا لام الإضافة مكسورة فكرهوا أن يخرجوا من ضم إلى كسر فأتبعوا الكسر الكسر »[2] ويقول العكبري عن هذه القراءة «ويقرأ بكسر الدال إتباعاً لكسرة اللام كما قالوا المغيرة ورغيف ، وهو ضعيف في الآية لأن فيه إتباع الإعراب البناء ، وفي ذلك إبطال للإعراب »[3] ويقصد بإبطال الإعراب ذهاب العلامة الإعرابية وكل ما قالوه إنما هو التماس الأسباب والمعاذير لضياع علامة الإعراب التي ضحت اللغة بها من أجل المناسبة الصوتية .

ومن ذلك أيضاً قراءة ﴿ وَإِذْ قلنا للملائكةُ آسْجُدُوا ﴾[4] وهي قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع وسليمان بن مهران ، بضـم التـاء من الملائـكة إتباعاً لحركة الجيم ، ونقل أنها لغة أزد شنوءة[5] ، وكذلك قراءة أبي جعفر ﴿ ثُمَّ قُلْنا لِلْمَلائِكةُ آسجدوا ﴾[6] ـ وقد ضعف ابن جُني هذه القراءة ، لأن حركة الإعراب في رأيه لا تستهلك لحركة الإتباع إلَّا على لغيّة ضعيفةٍ ، وروي أن من هذا ما حكاه أبو علي الفارسي أن أبا عبيدة حكاه من قول بعضهم : دعه في حِرُمِّه ، فحذف كسرة راء (حر) وألقى عليها ضمة همزة أمه . قال آبن جني : وليس فيه إلَّا شيء واحد وهو حذفه حركة الإعراب لحركة غير ملازمة[7] ، وقال الزمخشري في هذه القراءة عبارة آبن جني تقريباً حيث يقول « ولا يجوز آستهلاك الحركة الإعرابية بحركة الإتباع إلَّا في لغة ضعيفة كقولهم الحمد لِله »[8] .

ومما يدخل تحت المناسبة أيضاً إعراب المجاورة كما في « جُحْرُ ضبٍ

(١) المحتسب ١/ ٣٧ .
(٢) إعراب ثلاثين سورة ١٨ .
(٣) إملاء ما من به الرحمن ١/ ٥ .
(٤) سورة البقرة ، آية : ٣٤ .
(٥) انظر البحر المحيط ١/ ١٥٢ والنشر ٢/ ٢١٠ .
(٦) سورة الاعراف ، آية : ١١ .
(٧) انظر المحتسب ١/ ٧١ ، ٢٤٠ ـ ٢٤٣ .
(٨) الكشاف ١/ ٦٢ .

خربٍ » حيث يصبح آعتبار المناسبة الصوتية للحركات أهم من المحافظة على قاعدة الإعراب[1] . وإن كان آبن جني يرى أنه من قبيل النعت السببي .

ومما يعد من قبيل المناسبة أيضاً ما يسميه النحاة الإتباع على اللفظ ، فليس لهذا النوع من الإتباع مبرر من القاعدة ، ولهذا السبب لا يمكن تفسير الإتباع على اللفظ إلاّ في ضوء المناسبة الصوتية بين صوتين حين تتضافر القرائن على بيان المحل الإعرابي فلا يحتاج إلى حركة التابع بين القرائن الدالة[2] ويؤثر عليها حركة المناسبة الصوتية .

٣ ــ المجرور بحرف الجر الزائد :

يزاد حرف الجر في الكلام ، فلا يخرج الاسم المجرور به عن وظيفته النحوية ، والمقصود بزيادته هنا زيادته في الإعراب لا زيادته في المعنى ، لأن له دلالة خاصة يقوم بها ، يقول سيبويه عن حرف الجر (من) «وقد تدخل في موضع لو لم تدخل فيه كان الكلام مستقيماً ، ولكنها توكيد بمنزلة «ما» إلاّ أنها تجر لأنها حرف إضافة ، وذلك قولك: ما أتاني من رجل، وما رأيت من أحد لو أخرجت من الكلام كان حسناً، ولكنه أكد بمن لأن هذا موضع تبعيض، فأراد أنه لم يأته بعض الرجال والناس، وكذلك ويحه من رجل إنما أراد أن يجعل التعجب من بعض الرجال، وكذلك: لي ملؤه من عسل»[3] فحرف الجر مع زيادته له معنى يؤديه ، ولا يفهم هذا المعنى بدونه.

وقد نفى المبرد مرة أن يكون حرف الجر زائداً وقال «وأما قولهم إنها تكون زائدة، فلست أرى هذا كما قالوا، وذلك أن كل كلمة إذا وقعت وقع معها معنى، فإنما حدثت لذلك المعنى، وليست بزائدة، فذلك قولهم: ما جاءني من أحد، وما رأيت من رجل، فذكروا أنها زائدة، وأن المعنى ما رأيت رجلاً، وما جاءني

(١) انظر : اللغة العربية معناها ومبناها ٢٧٤ .

(٢) السابق نفسه.

(٣) سيبويه ٢/٣٠٨.

أحد، وليس كما قالوا، وذلك لأنها إذا لم تدخل جاز أن يقع النفي بواحد دون سائر جنسه تقول: ما جاءني رجل، وما جاءني عبد الله إنما نفيت مجيء واحد وإذا قلت: ما جاءني من رجل فقد نفيت الجنس كله، ألا ترى أنك إذا قلت: ما جاءني من عبد الله لم يجز لأن عبد الله معرفه، فإنما موضعه موضع واحد»[1] ولكنه بعد هذا الوصف الدقيق لمعنى زيادة حرف الجر الذي نوافقه عليه عاد في مواضع أخرى من كتابه المقتضب نفسه فقرر أنها تأتي زائدة حيث يقول «وجائز أن تقيم المجرور مع المصدر والظروف مقام الفاعل فتقول: سير بزيد فرسخاً فلا يمنعه حرف الجر من أن يكون فاعلاً كما قال : ما جاءني من أحد فـ (أحد) فاعل ، وإن كان مجروراً بمن ، وكذلك قوله ﴿ **أن ينزل عليكم من خير من ربكم** ﴾[2] إنما هو خير من ربكم فـ (من) لم تغير المعنى وإن غير اللفظ»[3] ويقول في موضع آخر عن (من) وتكون زائدة لتدل على أن الذي بعدها واحد في موضع جميع ، ويكون دخولها كسقوطها »[4] ويقول عنها أيضاً «وإنما تزاد في النفي، ولا تقع في الإيجاب زائدة ، لأن المنفي المنكور يقع واحده في معنى الجميع فتدخل من لإبانة هذا المعنى»[5] .

ومحصول كلام سيبويه والمبرد الذي يعنينا هنا أن حروف الجر المسماة بالزائدة لا تكون زائدة من حيث الدلالة ، وإنما زيادتها من حيث إقامة الوظائف النحوية في الجملة ، ونحن نوافق المبرد على رأيه الذي أشار فيه إلى أن هذه الأحرف لا تعد زائدة ، ونلاحظ أنه عندما أشار مرة أخرى إلى كون الحرف مزيداً في الكلام أناط به دلالته فيقول « فتدخل لإبانة هذا المعنى » .

وقد تزاد (من) في النفي بلا خلاف نحو قوله تعالىٰ : ﴿ **ما لكم من إلهٍ**

(١) المقتضب ١/٤٥.

(٢) سورة البقرة ، آية : ١٠٥ .

(٣) المقتضب ٤/٥٢.

(٤) المقتضب ٤/١٣٦ وآنظر ١٣٧ ، ١٤٨ .

(٥) المقتضب ٤/٤٢٠.

غيره ﴾[1] أي : ما لكم إله ، وكقوله تعالى ﴿ هل من خالق غير الله ﴾[2] وقوله ﴿ وما من إلهٍ إلاَّ الله ﴾[3] ، ﴿ وما من إله إلاَّ إله واحد ﴾[4] فأما زيادتها في الواجب فلا يجوز عند سيبويه ، وهو جائز عند الأخفش[5] .

ومثل (من) في جواز زيادتها الباء الجارة أيضاً فقد «قال أبو علي : الباء الجارة للأسماء تجيء على ضربين :

أحدهما : أن تكون زائدة ، والآخر أن تكون غير زائدة ـ والزائدة تلحق شيئين ، أحدهما : جزء من الجملة ، والآخر فضلة عن الجملة أو ما هو مشبه بها ، فأما الجزء من الجملة فثلاثة أشياء : مبتدأ وخبر مبتدأ وفاعل مبنى على فعله الأول أو على مفعول بني على فعله الأول»[6] .

ومن الآيات التي وردت مزيداً فيها أحد حروف الجر قوله تعالى : ﴿ فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا ﴾[7] ، ﴿ أن تقولوا ما جاءنا من بشير ولا نذير ﴾[8] ، ﴿ وكفى بالله شهيداً ﴾[9] ، ﴿ وكفى باللّه حسيباً ﴾[10] ، ﴿ وكفى بجهنم سعيراً ﴾[11] ، ﴿ وكفى بنا حاسبين ﴾[12] ، ﴿ ألست بربكم ﴾[13] ، ﴿ أليس الله بكاف عبده ﴾[14] ، ﴿ وأن الله ليس بظلاّم للعبيد ﴾[15] ، ﴿ وما أرسلنا من قبلك من رسولٍ ولا نبي ﴾[16] ، ﴿ وما هو بمزحزحه ﴾[17] ، ﴿ وما هم بمؤمنين ﴾[18] ، ﴿ ما أنا بمصرخكم وما أنتم بمصرخي ﴾[19] ، ﴿ تنبتُ

(1) سورة الأعراف ، الآيات ٥٩ ، ٦٥ ، ٧٣ ، ١٨٥ وسورة هود ، الآيات : ٥٠ ، ٦١ ، ٨٤ .
(2) سورة فاطر ، آية ٣ .
(3) سورة آل عمران ، آية : ٦٢ .
(4) سورة المائدة ، آية : ٧٣ .
(5) إعراب القرآن ٢/٦٧٣ .
(6) إعراب القرآن ٢/٦٦٧ .
(7) سورة الأعراف ، آية ٥٣ .
(8) سورة المائدة ، آية : ١٩ .
(9) سورة النساء ، آية : ٧٩ ، ١٦٦ .
(10) سورة النساء ، آية : ٦ وسورة الأحزاب ، آية : ٣٩ .
(11) سورة النساء ، آية ٥٥ .
(12) سورة الأنبياء ، آية : ٤٧ .
(13) سورة الأعراف ، آية : ١٧٢ .
(14) سورة الزمر ، آية ٣٦ .
(15) سورة الحج ، آية ١٠ .
(16) سورة الحج ، آية ٥٢ .
(17) سورة البقرة ، آية ٩٦ .
(18) سورة البقرة ، آية ٨ .
(19) سورة إبراهيم ، آية ٢٢ .

بالدهن ﴾[1] ، ﴿ ومن يهدِ اللّه فما له من مضل أليس اللّه بعزيز ذي انتقام ﴾[2] .

والآيات والشواهد أكثر من أن تحصى في هذا الصدد .

وأما القول بزيادة الباء في مثل قوله تعالى ﴿ أسمع بهم وأبصر ﴾[3] فإنه يكون صحيحاً إذا كانت الجملة جملة فعلية ، والفاعل هو المجرور بحرف الجر ، ولكن هذا التركيب ـ كما رأينا في الفصل الأول ـ لا يمكن أن يستغنى عن الباء ، وقد أعدنا من قبل تصنيف الجملة العربية ، وجعلنا هذا الضرب جملة مستقلة قائمة بنفسها ، وليست الباء ـ بناء على ما رأينا هناك ـ زائدة لأنها أحد مكونات الجملة التعجبية التي تصاغ على هذه الصورة .

وفيما عدا هذه الجملة نجد أن الآيات التي وردت فيها حروف الجر الزائدة قد دخلت على أسماء تشغل وظائف مختلفة كالابتداء والفاعلية والمفعولية والخبرية فلم تُخْرِج أياً منها عن وظيفته التي يشغلها ، ولكنها في الوقت نفسه حرمته من العلامة الخاصة به وشغلته بعلامة الجر ، ودلالة جر الفاعل أو المبتدأ أو خبر ليس أوْ ما أو المفعول به بحرف الجر الزائد أو الشبيه بالزائد هي التسامح في العلامة الإعرابية الخاصة به من أجل المعنى الذي يفيده حرف الجر في الجملة من توكيد أو غيره ، وإذن هذا موضع من مواضع الترخص في العلامة الإعرابية ، وقد بين الخطابي أن زيادة حروف الجر في الكلام كثيراً ما توجد في كلام العرب الأول الذي نزل القرآن به ، وإن كان يعز في كلام المتأخرين ، وبين في هذا الصدد أن السبب الذي جعل النحاة يقصرون الاستشهاد على شعر الجاهليين والمخضرمين والطبقة الثالثة التي أدركت المخضرمين هو علمهم بما دخل الكلام في الزمان المتأخر من الخلل والاستحالة عن رسمه الأول ، فمن لم يقف على هذه الأسباب ثم قاس ما جمعه من تلاد الكلام الأول وآعتبره بما وجد عليه كلام

(1) سورة المؤمنون ، آية ٢٠ .
(2) سورة الزمر ، آية ٣٧ .
(3) سورة مريم ، آية ٣٨ .

المتأخرين عَيٍّ بشيء كثير من الكلام وأنكره ، وأما من تبحر في كلام العرب وعرف أساليبه الواسعة ـ ووقف على مذاهبه القديمة فإنه إذا ورد عليه منها ما يخالف المعهود من لغة أهل زمانه لم يسرع إلى النكير فيه والتلحين[1] . وكلام الخطابي مهم في اعتبار كون حرف الجر الزائد استعمالاً عربياً قديماً لم تجف عنه اللغة ولم تتبشعه بل سمحت به عن فُسْحة وسعة من أجل غاية يؤديها ومعنى يرمي إليه ، ولو جاء ذلك على حساب العلامة الإعرابية التي تستحق بدونه .

٤ ـ تعدد اللهجات :

إن اللغة المشتركة التي قيل بها الشعر الجاهلي ، ونزل بها القرآن الكريم لم تنشأ من فراغ ، ولم تتكون من تلقاء نفسها ، بل استمدت خصائصها من اللهجات العربية المختلفة للقبائل المتعددة التي كان يلتقي أفرادها بدوافع التجارة والدين والفن في الأسواق المشهورة « فهي لغة فنية قائمة فوق اللهجات وإن غذتها جميع اللهجات »[2] والدليل على ذلك أن القرآن الكريم اشتمل بقراءاته على استعمالات لهجية لهذه القبائل المتعددة تختلف قلة وكثرة حسب شيوع الاستعمال الوافد من اللهجة في اللغة المشتركة ، وقد كانت محاولة معرفة ما بالقرآن الكريم من استخدامات لهجية شاغلاً لكثير من الباحثين قديماً وحديثاً[3] ، ووجد العلماء في الحديث الشريف « أنزل القرآن على سبعة أحرف »[4] مجالاً للقول بتعدد اللهجات في القرآن الكريم . وقد أحصى الأستاذ

---

(١) الخطابي : بيان إعجاز القرآن (ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للخطابي والرماني والجرجاني) ص ٤٥ ، ٤٦ ، ٤٧ (تحقيق محمد خلف الله زغلول سلام).

(٢) كارل بروكلمان تاريخ الأدب العربي ١/ ٤٢ (ترجمة د. النجار).

(٣) انظر: الإتقان في علوم القرآن للسيوطي ١/ ٦٨ وما بعدها و٢٢٧ وما بعدها والبرهان للزركشي ١٠/ ٢٨٣ وما بعدها .

(٤) انظر باب أنزل القرآن على سبعة أحرف في صحيح البخاري ٦/ ٢٧٧ وما بعدها ، وفي تفسير الحديث خلاف كبير انظر القرطبي ٣٦ وما بعدها (طبعة الشعب) والقراءات واللهجات للأستاذ عبد الوهاب حمودة ص ٦ وما بعدها . واللهجات العربية في القراءات القرآنية للدكتور عبده الراجحي ٦٧ وما بعدها . والنشر في القراءات العشر : ١/ ١٩ وما بعدها .

الدكتور أحمد علم الدين الجندي عدد آستعمالات كل لهجة في القرآن ، ويعنينا منه أن القرآن بوصفه ممثلاً للغة الأدبية المشتركة قد وردت فيه استعمالات لأربع وستين لهجة تجمع بين لهجات الأماكن والقبائل المتعددة[1] ، وهذه القائمة التي قدمها هذا الباحث الجاد تهدم قائمة الفارابي المشهورة التي تداولتها كتب السيوطي»[2] .

وإذن اللغة الفصحى أو اللغة المشتركة « تقرب إلى كل لهجة عربية فتكون أدنى إليها من غيرها من اللهجات ، وإنما كانت قريبة منها لأن بعض عناصر تركيبها ملاحظ فيها ، فالفصحى لكونها لغة العرب جميعاً تَمَّ نموها في المجتمع العربي في عمومه لا في قبيلة بعينها، وتقبلت في نموها عناصر من جميع اللهجات حتى بدت قريبة إلى كل لهجة »[3] .

وعلى هذا الأساس نجد أنهم قرروا أن اللهجات ـ أو اللغات كما يسمونها ـ كلها حجة على آختلافها ، وأن الناطق على قياس لغة من اللغات مصيب غير مخطىء وكل ما كان لغة لقبيلة قيس عليه ، وليس لنا أن نرد إحدى اللغتين بصاحبتها لأنها ليست أحق بذلك من رسيلتها[4] ، وهذا فهم دقيق وسليم لخصائص اللغةى المشتركة ، لأنها ـ أي اللغة المشتركة ـ تكونت خصائصها من مجموع ما تجمع فيها من اللهجات المتعددة .

ومعنى هذا أن وجود استعمال واحد يؤدي معنى واحداً ، بطريقتين مختلفتين في إعراب بعض كلماته ، لا يعد إلاَّ ترخصاً من اللغة المشتركة في العلامة الإعرابية ، لكننا نجد أن النحاة أحياناً أمام استعمال ما ينصون على أنه لغة بني فلان ، ومرادهم بنسبته إلى لهجته يختلف باختلاف المراد ، فهم مرة

---

(١) انظر : لهجة القرآن الكريم بين الفصحى ولهجات القبائل للدكتور علم الدين الجندي (حوليات دار العلوم ٦٩/ ١٩٧٠).

(٢) انظر الاقتراح ١٩ ، ٢٠ والمزهر ١/ ٢١٢ .

(٣) د. تمام حسان ـ اللغة بين المعيارية والوصفية ٦٢ .

(٤) أنظر الخصائص ٢/ ١٠ ، ١٢ والاقتراح ٧٧ ، ٧٨ .

يريدون تثبيت هذا الاستعمال لأنه لغة واردة عن العرب فكل ما كان لغة لقبيلة قيس عليه ، وأخرى يريدون أن هذا استعمال متفرد خارج عن نطاق اللغة الفصحى ويكفي الاقتصار فيه على السماع ، يقول ابن يعيش « وقولنا في اللغة الفصحى احتراز عما روى عن بعض بني أسد »[1] فالتصريح باسم اللهجة وأصحابها إذن سلاح ذو حدين في تراثنا النحوي .

ويكفينا هنا أن نشير إلى بعض المواضع التي تتعدد فيها اللهجات في التركيب الواحد ، وهو من جانب آخر منبىء عن ترخص في العلامة الإعرابية :

(أ) إعراب الأسماء الستة حيث يجوز فيها الإعراب بالحروف أو الحركات أو معاملتها معاملة الأسماء المقصورة ، فيطاح بالعلامات الإعرابية كلها سواء أكانت حروفاً أم حركات ، وتقر اللغة المشتركة هذه الاستعمالات جميعاً .

(ب) إلزام المثنّى الألف ، وهو لغة بني الحارث بن كعب الذين يقلبون الياء الساكنة إذا انفتح ما قبلها ألفاً ، يقولون : أخذت الدرهمان وآشتريت ثوبان . وقد جاءت على لغتهم أبيات من الشعر كقوله :

تَزَوَّدَ مِنَّا بَيْنَ أُذْنَاهُ ضَرْبَةً ... دَعَتْهُ إِلَىٰ هَابِي التُّرابِ عَقِيمِ

وقول بعض أهل اليمن :

أَيَّ قلوصٍ رَاكِبٍ تَرَاهَا ... طَارُوا عَلاَهُنَّ فَشِلْ عَلاَهَا
واشددْ بِمَثْنَىٰ حَقَبٍ حقْواهَا ... ناجيةً وناجياً أَبَاهَا[2]

وعلى وفاق هذه اللهجة جاءت قراءة آبن عامر وحمزة والكسائي[3] (إنَّ هذان لساحران)[4] .

(1) شرح المفصل ١/ ٦٧ .
(2) انظر النوادر لأبي زيد ٥٨ وتأويل مشكل القرآن لابن قتيبة ٣٦ . وفي النوادر (طاروا عَلَيْهِنَّ) .
(3) السبعة ٤١٩ والكشاف ٢/ ٤٣٩ .
(4) سورة طه ، آية : ٦٣ .

(جـ) عدم حذف حرف العلة من المضارع الناقص المجزوم ، و « الجمهور على أنه مختص بالضرورة ، وقال بعضهم إنه يجوز في سعة الكلام ، وإنه لغة لبعض العرب »[1] وإنما ثبتت في الجزم على لغة طيء[2] ، وبعض بني عبس وبعض بني حنيفة[3] .

(د) يرى بعض الكوفيين وأبو عبيدة أن بعضهم يجزم بأَنْ ونقله اللحياني عن بني صباح من ضبه[4] .

(هـ) إسكان أواخر الكلمات بإسقاط العلامة الإعرابية منها لغة لبني تميم[5] وعلى وفاقها جاءت أحرف من قراءة أبي عمرو بن العلاء .

(و) يرى بعض النحاة أن الجزم بـ (لو) « لغة لقوم فيطرد عندهم في الكلام »[6] .

(ز) « ما » الحجازية والتميمية ، وقد وردت في القرآن آيات على لغة الحجازيين منها قوله تعالى ﴿ ما هذا بشراً ﴾[7] وقوله تعالىٰ ﴿ ما هن أمهاتهم ﴾[8] « فأما بنو تميم فيجرونها مجرى أما وهل . . . وأما أهل الحجاز فيشبهونها بليس »[9] .

(ح) بعض العرب ينصب بـ (لم) وهي لغة حكاها اللحياني[10] ، وجزم

(1) الهمع ١/ ٥٢ وآنظر اللسان ٢٠/ ٣٨٤ .
(2) انظر الموشح للمرزباني ٣٣ .
(3) انظر معاني القرآن ١/ ١٦١ .
(4) انظر المغنى ١/ ٢٩ والهمع ٢/ ٣ .
(5) انظر المحتسب ١/ ١٠٩ .
(6) الهمع ٢/ ٦٤ وآنظر المغنى ١/ ٢١٤ والتسهيل ٢٤ .
(7) سورة يوسف ، آية : ٣١ .
(8) سورة المجادلة ، آية : ٢ .
(9) سيبويه ١/ ٢٨ وآنظر الخصائص ١/ ١٢٥ ، ٢/ ١٢ والأشموني ١/ ١٢٤ . والهمع ١/ ٢٤٧ والواضح في علم العربية للزبيدي ص ٧٩ .
(10) انظر المغنى ١/ ٢١٧ والأشموني ٤/ ٨ والبحر المحيط ٨/ ٤٨٨ .

بها السيوطي[1] وعليها جاءت قراءة أبي جعفر المنصور[2] . ﴿ **ألم نشرحَ لك صدرك** ﴾[3] .

(ط) إسقاط حركة الإعراب من الاسم المنقوص : أجازه أبو حاتم السجستاني في الاختيار ، وقال إنه لغة فصيحة[4] وخرج عليه قراءة : « من أوسط ما تطعمون أهاليكم » بسكون الياء .

(ي) في أسلوب الاستثناء التام المنفي المنقطع ، يختار الحجازيون النصب «وهو لغة أهل الحجاز، وذلك قولك ما فيها أحد إلاّ حماراً جاءوا به على معنى ولكن حماراً، وكرهوا أن يبدلوا الآخر من الأول ، فيصير كأنه من نوعه . . . وأما بنو تميم فيقولون : لا أحد فيها إلاّ حمار ، أرادوا ليس فيها إلاّ حمار ولكنه ذكر أحداً توكيداً »[5] وقد ذكر الرضى تفصيل لغتهم في هذا[6] .

(ك) « إنْ » النافية يرفع بعدها الاسم وينصب الخبر في لهجة أهل العالية ، ولذلك « أجاز إعمالها الكسائي وأكثر الكوفيين وابن السراج والفارسي وابن جني وابن مالك وصححه أبو حيان »[7] وعليها جاءت قراءة سعيد بن جبير[8] ﴿ **إنِ الذين تدعون من دون الله عباداً أمثالكم** ﴾[9] .

(ل) بعض العرب ينصب الاسم والخبر كليهما بعد (إنّ) وأخواتها ، وقد خرج أبو حيان الآية السابقة على هذه اللغة[10].

---

(1) انظر الهمع ٢/ ٥٦ وحاشية الصبان ٤/ ٨.
(2) انظر المحتسب ٢/ ٣٦٦ والكشاف ٤/ ٢٢١.
(3) سورة الشرح ، آية : ١.
(4) الهمع ١/ ٥٣.
(5) سيبويه ١/ ٣٦٣، ٣٦٤ وانظر شرح ابن عقيل ١/ ٢٠٣.
(6) انظر شرح الكافية ١/ ٢٣٨.
(7) الهمع ١/ ٢٤.
(8) انظر المحتسب ١/ ٢٧٠ والأشموني ١/ ٢٥٥.
(9) سورة الأعراف ، آية : ١٩٤.
(10) انظر البحر المحيط ٤/ ٤٤٤.

(م) يتبع بعض العرب آسم إن إذا كان ضميراً بالرفع ، وقد نسب سيبويه هذا إلى الغلط حيث يقول « وآعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون إنهم أجمعون ذاهبون ، وإنك وزيد ذاهبان ، وذاك أن معناه معنى الابتداء ، فيرى أنه قال هم »[1] .

(ن) « لا » النافية يرفع بعدها الاسم وينصب الخبر بشروط خاصة عند أهل الحجاز دون تميم[2] .

(س) قد يجر ما بعد (لعل) فتكون حرف جر في لغة عقيل ، حكاها أبو زيد والأخفش والفراء ، وتكون حرف جر شبيهاً بالزائد ، وكذلك (متى) في لغة هذيل[3] .

ولو ذهبنا نتقصى كتب النحو واللغة لاستخرجنا لهجات متعددة ، ويلاحظ أننا أشرنا إلى اللهجات التي تؤدي إلى آختلاف في العلامة الإعرابية في التركيب الواحد فحسب ، وهذا ـ من جانبنا ـ يمثل ترخصاً في العلامة على مستوى اللغة المشتركة التي تتكون خصائصها من اللهجات المختلفة كما أسلفنا ، وتصبح نسبة اللهجة إلى أصحابها بقصد الغض من شأنها ، وعدم العمل بها والقياس عليها لا معنى له ، لأننا لو أخذنا نجزىء اللغة ، ونلقي بكل استعمال إلى أصحابه ما بقي للغة المشتركة شيء ، ويصير القول بنسبة اللهجة إلى أصحابها ذا دلالة إذا كان الغرض هو دراسة هذه اللهجة أو تلك على حدة ، أما وأننا ندرس اللغة المشتركة فينبغي ألا تغيب عن أذهاننا حقيقة أن اللغة المشتركة لم تكون خصائصها من فراغ ، بل تألفت من جزئيات تجمعت فيها عن طريق أبناء اللهجة الذين لهم باللغة المشتركة مساس قريب ، ثم جاء القرآن الكريم مشتملاً بقراءاته المختلفة على كثير من هذه اللهجات .

---

(1) سيبويه ١/ ٢٩٠ .
(2) شرح الأشموني ١/ ٢٥٣ ، والهمع ١/ ١٢٥ .
(3) انظر النوادر ٣٧ ، والأشموني ٢/ ٢٠٤ وشرح آبن عقيل ١/ ٢٢٥ والهمع ٢/ ٣٣ .

٥ ـ القراءات القرآنية :

ثمة أصل من الأصول المهمة قرره النحاة يتعلق بالقرآن الكريم بوصفه مصدراً من أهم مصادر الاحتجاج ، عبر عنه السيوطي قائلاً « أما القرآن فكل ما ورد أنه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً ، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياساً معروفاً ، بل ولو خالفته يحتج بها في مثل ذلك الحرف بعينه وإن لم يجز القياس عليه كما يحتج بالمجتمع على وروده ومخالفته القياس في ذلك الوارد بعينه ، ولا يقاس عليه . . . وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءة الشاذة لا أعلم فيه خلافاً بين النحاة »(١) وقد مرّ بنا أن آبن المنير يدعو إلى تصحيح العربية بالقراءات لا تصحيح القراءات بالعربية ، فكلامه ـ عز اسمه ـ أفصح كلام وأبلغه ، ويجوز الاستشهاد بمتواتره وشاذه »(٢) كما يقول البغدادي صاحب الخزانة .

ولسنا نود أن ندخل في مناقشة موقف النحاة من القرآن وقراءاته ، وما أدى إليه حرصهم على القواعد الذي كان يدفعهم إلى تخطئة القراء والقراءات في أحيان كثيرة(٣) . وآتهام القراء بالوهم والغلط ورمي القراءة بالوهن والضعف والشذوذ .

وأود أن أشير إلى أنني أتفق مع آبن جني في فهمه وتفسيره لمصطلح « الشاذ »(٤) من القراءات القرآنية إذ فسره بأنه ما خرج عن قراءات السبعة التي

(١) الاقتراح ١٤ ، ١٥ .　　(٢) خزانة الأدب ١/ ٢٣ .

(٣) انظر أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة ٣٨٧ ـ ٣٩٣ وسيبويه والقراءات للدكتور أحمد مكي الأنصاري وآنظر الصراع بين القراء والنحاة للدكتور أحمد علم الدين الجندي (مجلة المجمع الجزء ٣٣ ، ٣٤) .

(٤) يرى بعض العلماء أن شاذ القراءة لا يصلى به ، لأنه لم يجمع الناس عليه (القرطبي) ٤٠ ويرى آخرون أن شاذ القراءة عن المصاحف ليس بقرآن (السابق) ويرى آبن الجزري أن القراءة الشاذة هي : ما لم توافق العربية ولو بوجه ، أو أحد المصاحف العثمانية أو لم يصح سندها (النشر ١/ ٩) وانظر في ذلك الفصل الخاص بالشذوذ ومقاييس القراءة الصحيحة في «القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث » للدكتور عبد الصبور شاهين ٢٥٧ ـ ٢٧٩ .

جمعها آبن مجاهد في كتابه الموسوم «بالسبعة في القراءات» مع أن هذا المسمى شاذاً ـ مع خروجه عن قراءة القراء السبعة ـ نازع بالثقة إلى قرائه ، محفوف بالروايات من أمامه ووراءه ، ولعله أو كثيراً منه مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه ، وربما كان فيه ما تلطف صنعته وتعنف بغيره فصاحته ، وتمطوه قوى أسبابه وترسو به قدم إعرابه .

ويبين آبن جني أن غرضه من كتابه المحتسب الذي ألفه لتبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها هو أن يُرى قوة ما يسمى الآن شاذاً وأنه ضارب في صحة الرواية بجرانه آخذ من سمت العربية مهلة ميدانه لئلا يُرَى مُرًى أن العدول عنه إنما هو غض منه أو تهمة له .

ويستعيذ أبو الفتح باللّه متعجباً من أن يكون ذلك ، والرواية تنمية إلى رسول اللّهﷺ ، واللّه تعالى يقول ﴿ **وما آتاكم الرسول فخذوه** ﴾(١) وهذا حكم عام في المعاني والألفاظ، وأخذه هو الأخذ به ، فكيف يسوغ مع ذلك أن نرفضه ونتجنّبه ، فإن قصر شيء منه عن بلوغه إلى رسول اللّهﷺ فلن يقصر عن وجه من الإعراب داع إلى الفسحة والإسهاب(٢) . ومن الغريب أن بعض القراءات القرآنية التي توسم (ولا أريد أن أقول توصم) بالشذوذ تروي على أنها قراءة لرسول اللّهﷺ نفسه .

وسوف نأخذ بالقراءات القرآنية جميعاً ، ولكننا سنقسمها كما قسموها إلى قراءات سبعية أي غير شاذة ، وقراءات شاذة ، وليس هذا التقسيم يعني موافقتهم على هذا ، بل هو للتسهيل في البحث فحسب ، وليس لسبب آخر .

وغير خاف أننا نهتم بالقراءات التي وردت مخالفة لما عهده النحاة من أمر العلامة الإعرابية ، فهذا هو مناط البحث ، والاختلاف في إعراب الكلمة أحد وجوه الخلافات السبعة في القراءات ، يقول آبن قتيبة «وقد تدبرت وجوه

(١) سورة الحشر ، آية : ٧ .

(٢) أنظر المحتسب ١/ ٣٢ ، ٣٣ .

الخلاف في القراءات فوجدتها سبعة أوجه : **أولها الاختلاف في إعراب الكلمة** ، أو في حركة بنائها بما لا يزيلها عن صورتها في الكتاب ولا يغير معناها نحو قوله تعالى : ﴿ **هؤلاء بناتي هن أطهرُ لكم** ﴾[1] « وأطهرَ لكم »[2] .

والعبارة التي تلفت الانتباه أن الاختلاف في إعراب الكلمة لا يزيلها عن معناها ، وما دام المعنى لم يتغير مع تغير الإعراب فإن العلامة في هذا الموقع متسامح فيها .

وقد تدبرت أنا أيضاً وجوه الاختلاف بين القراءات فيما يتعلق بالعلامة الإعرابية فوجدت أن معظمها ينبني على تعدد في الأوجه الإعرابية التي يتضح لكل وجه معنى خاص به ، والقليل منها هو ما يتسامح فيه في العلامة الإعرابية لغرض آخر ، كما سنرى :

أولاً ـ قراءات السبعة[3] :

في قراءة السبعة عدد من الظواهر اللغوية التي نلحظ فيها ترخصاً في العلامة الإعرابية ، ومن هذه الظواهر : ـ

(أ) الإدغام :

كان أبو عمرو بن العلاء في قراءته المروية عنه « إذا التقى الحرفان وهما من كلمتين على مثال واحد متحركين أسكن الأول وأدغمه في الثاني ، ولا يبالي ، أكان ما قبل الأول ساكناً أو متحركاً بعد أن لا يكون من المضاعف »[4] .

---

(١) سورة هود ، آية : ٧٩٨.

(٢) تأويل مشكل القرآن ٢٨ وانظر النشر ١/ ٢٧ ـ ٢٨ والجامع لاحكام القرآن ٣٩ (الشعب) والقراءات واللهجات ١٧ وما بعدها.

(٣) السبعة هم : نافع وابن كثير وأبو عمرو بن العلاء وابن عامر وعاصم بن أبي النجود وحمزة الزيات والكسائي انظر ترجمة كل منهم في طبقات القراء وطرفاً من أخبار كل منهم وأسانيد قراءاته في كتاب السبعة لابن مجاهد .

(٤) السبعة ١١٦ وانظر ما بعدها .

وكان يدغم الحرف في المقارب له في المخرج إذا كانا من كلمتين فيدغم الميم في الباء إذا تحرك ما قبل الميم مثل ﴿ **بأعلم بالشاكرين** ﴾[1] .

وكان يدغم النون في اللام إذا تحرك ما قبلها مثل ﴿ **لن نؤمن لك** ﴾[2] .

ويدغم القاف في الكاف ، والكاف في القاف إذا كانا من كلمتين ، وما قبلهما متحرك ويدغم الدال في الذال إذا سكن ما قبل الذال وكان الحرف في موضع خفض مثل قوله ﴿ **من بعد ذلك** ﴾[3] وكذلك الدال في الضاد مثل قوله تعالى : ﴿ **من بعد ضراء** ﴾[4] .

وكان يدغم تاء التأنيث في الجمع في السين كقوله تعالى ﴿ **وعملوا الصالحات سندخلهم** ﴾[5] وفي الصاد كقوله ﴿ **والصافات صفاً** ﴾[6] وفي الضاد كقوله ﴿ **والعاديات ضبحاً** ﴾[7] وفي الزاي كقوله ﴿ **فالزاجرات زجراً** ﴾[8] وفي الذال مثل ﴿ **والذاريات ذرواً** ﴾[9] وقوله ﴿ **فالملقيات ذكراً** ﴾[10] وفي الثاء كقوله ﴿ **بالبينات ثم** ﴾[11] وفي الجيم مثل ﴿ **وعملوا الصالحات جُناح** ﴾[12] .

وكان يدغم الراء في اللام تحركت أو سكنت مثل ﴿ **هن أطهر لكم** ﴾[13] و ﴿ **إلى أرذل العمر لكيلاً** ﴾[14] والساكنة مثل قوله تعالى ﴿ **يغفر لكم** ﴾[15] .

وكان يشم الحرف الأول ، إذا أدغم ، إعرابه في الإظهار من الرفع والخفض في كل ما أدغم إلاَّ في الميم مع الميم ، والباء مع الباء ، والباء مع

---

(١) سورة الأنعام ، آية : ٥٣.

(٢) سورة البقرة ، آية ٥٥.

(٣) سورة البقرة، آية ٥٢.

(٤) سورة يونس ، آية ٢١.

(٥) سورة النساء ، آية ٥٧.

(٦) سورة الصافات ، آية ١.

(٧) سورة العاديات، آية ١.

(٨) سورة الصافات ، آية ٢.

(٩) سورة الذاريات آية ٥.

(١٠) سورة المرسلات ، آية ٥.

(١١) سورة البقرة ، آية ٩٢.

(١٢) سورة المائدة ، آية ٩٣.

(١٣) سورة هود ، آية ٧٨.

(١٤) سورة النحل آية ٧٠.

(١٥) سورة نوح ، آية ٤.

الميم ، والميم مع الباء ولا يشم في النصب »[١] ، وقد عرفنا من قبل أن الإشمام هو الإشارة إلى الحركة بالشفتين من غير تصويت بها ، وأنه للمبصر وحده ، ورأينا أنه لهذا السبب لا يعدو أن يكون ضرباً من الإسكان .

وقد قرأ أبو عمر بالإدغام في ﴿ **الرعب بما** ﴾ (آل عمران ١٥١) و ﴿ **خذ العفو وأمر** ﴾ (الأعراف ١٩٩) و ﴿ **من اللهو ومن التجارة** ﴾ (الجمعة ١١) و ﴿ **وهو واقع بهم** ﴾ (الشورى ٢٢) و ﴿ **الشمس سراجاً** ﴾ (نوح ١٦) و ﴿ **شهر رمضان** ﴾ (البقرة ١٨٥) و ﴿ **عن أمر ربهم** ﴾ (الذاريات ٤٤) و ﴿ **ذكر رحمة** ﴾ (مريم ٢) و ﴿ **البحر رهوا** ﴾ (الدخان ٢٤) و ﴿ **ومن خزي يومئذ** ﴾ (هود ٦٦) و ﴿ **فهي يومئذ** ﴾ (الحاقة ١٦) .

قال أبو حيان «روي جميع هذا عن أبي عمرو بالإدغام وهو لا يجوز عن البصريين والذين رووا ذلك عن أبي عَمْرِو أئمةٌ ثقاة ، ومنهم علماء بالنحو كأبي محمد اليزيدي وغيره فوجب قبوله وإن لم يجزه البصريون غير أبي عمرو ، فأبو عمرو رأس في البصريين ولم يكن ليقرأ إلاَّ بما قرئ لأن القراءة سنة متبعة غاية ما في ذلك أن يكون قليلاً في كلام العرب ، إذ لو كان كثيراً لما غاب علمه عن البصريين غير أبي عمرو وأما عدم الجواز فلا نقول به »[٢] .

وقد ذكر ابن الجزري أن عدد المواضع التي طبق فيها إدغام أبي عمرو في القرآن ألف ومائتان وسبعة وسبعون موضعاً[٣] .

وقد قرأ جميع القراء[٤] بالإدغام قوله تعالى ﴿ **قالوا يا أبانا مالك لا تأمنا على يوسف** ﴾[٥] . وبه استدل السيرافي بذهاب حركة الإعراب في الإدغام على جواز ذهابها في الشعر في مثل قول امرئ القيس :

فـاليوم أشـربْ غيرَ مُسْتَحْقِبٍ إثْمـاً من اللّـه ولا وَاغِلِ[٦]

(١) انظر السبعة في القراءات ص ١١٦ الى ١٢٢ وانظر ص ٥٤٦ أيضاً .
(٢) الهمع ٢/٢٢٦
(٣) انظر النشر ١/٢٩٥ .
(٤) انظر السبعة ٣٤٥ .
(٥) سورة يوسف ، آية ١١ .
(٦) انظر ديوانه ص ٢٥٨ .

يقول أبو سعيد السيرافي : «والقول عندي ما قاله سيبويه في جواز تسكين حركة الإعراب للضرورة وذلك أنا رأينا القراء قد قرأوا ﴿ **ما لك لا تأمنا على يوسف** ﴾ وخطه وكتابه في المصحف بنون واحده ، ووافقهم النحويون على جواز الإدغام فيه ، وفي غيره مما تذهب فيه حركة الإعراب للإدغام طلباً للتخفيف ، صار أيضاً ذهاب الضمة والكسرة طلباً للتخفيف ، وليس لِقَوْل من يأبى ذلك ويحتج في فساده بأنه تذهب منه حركة الإعراب معنى لأن الإدغام أيضاً يذهب حركة الإعراب »[١] ومن كلام السيرافي ندرك أن السبب في الإدغام هو طلب الخفة ، وهي تأتي عن طريق تقليل عدد المقاطع ولذلك ذهب إليه أبو عمرو في قراءته ، وهو مشهود له بدقة تمييزه ولطافة حذقه بالعَربية »[١] .

(ب) إسكان آخر المعرب المتحرك :

في هذه الظاهرة نجد أبا عمرو بن العلاء أيضاً يقف على رأس القراء في هذا المجال ، وذلك « لأنه كان يستعمل في قراءته التخفيف كثيراً »[٢] ففي قراءته ﴿ تأمرْهم ﴾[٤] ﴿ يأمرْهم ﴾[٥] و ﴿ ينصرْكم ﴾[٦] وما أشبه ذلك من الحركات المتواليات « قال اليزيدي في ذلك كله : إنه كان يسكن اللام من الفعل في جميعه» وعقب ابن مجاهد على هذا قائلاً « والقول ما أخبرتك به من أنه كان يؤثر التخفيف في قراءته كلها ، والدليل على إيثاره التخفيف أنه كان يدغم من الحروف ما لا يكاد يدغمه غيره »[٦] وقال عباس بن الفضل «سألت أبا عمرو كيف تقرأ ﴿ **إلى بارئكم** ﴾[٧] مهموزة مثقلة (أي محركة بالكسرة) أو إلى بارئكم مخففة؟ فقال : قراءتي (بارئكم) مهموزة غير مثقلة »[٨] أي ساكنة ومعاذ اللّه أن يكون أبو عمرو صادراً عن هوى في هذه القراءة فقد «حكي قوم من النحويين أن

(١) شرح السيرافي ١/ ٢٣٠ .
(٢) أنظر الحجة ٢٦١ .
(٣) السبعة ١٥٥ وأنظر الحجة ٥٥ .
(٤) سورة الطور ، آية ٣٢ .
(٥) السبعة ١٥٤ وأنظر آختلاف الروايات عن أبي عمرو في هذا الحرف .
(٦) سورة الاعراف آية ١٥٧ .
(٧) سورة آل عمران ، آية ١٦٠ .
(٨) السبعة ١٥٦ .
(٩) سورة البقرة ، آية ٥٤ .

كثيراً من العرب يسكنون لام الفعل إذا آتصل بها الهاء والميم ، والكاف والميم كقولهم : أنا أكرمكم وأعظمكم »[1] وما روى عن أبي عمرو يتناول الاسم والفعل معاً إذا آتصل بكل منهما ضمير الجمع للغائبين أو المخاطبين .

وقد فسر سيبويه قراءة أبي عمرو هذه بأنها اختلاس للحركة يقول : « وأما الذين لا يشبعون فيختلسون آختلاساً ، وذلك قولك : يضربها ومن مأمنك ، يسرعون اللفظ ومن ثم قال أبو عمرو : إلى بارئكم ، ويدلك على أنها متحركة قولهم : من مأمنك ـ فيبينون النون فلو كانت ساكنة لم تحقق النون ، ولا يكون هذا في النصب لأن الفتح أخف عليهم »[2] .

واختيار سيبويه الاختلاس عن أبي عمرو لا ينفي رواية الإسكان ، فأبو عمرو روى عنه عدم حذف الحركة ، وروى عنه حذفها ، وروى عنه اختلاسها ، فهذا إذن اختيار خاص بسيبويه ، إذ إن الإسكان لغة تميم ، فإن «أهل الحجاز يقولون يعلمُهم ويلعنُهم مثقلة ، ولغة تميم : يعلمْهم ويلعنْهم »[3] وعلة ذلك عندهم « توالي الحركات مع الضمات فيثقل ذلك عليهم فيخففون بإسكان حركة الإعراب ، وعليه قراءة أبي عمرو » [4] ولا شك أن هذا ضرب من الترخص قصد به التخفيف في النطق لا يماري فيه إلاّ مكابر أو منكر للحق ، لأنه جرى فيه على لهجة تميم التي يستخفها .

وقد قرأ بعض القراء من السبعة غير أبي عمرو بإسكان بعض الأسماء المعربة مثل قراءة حمزة والأعمش ﴿ ومكر السيءْ ﴾[5] ساكنة الهمزة[6] ، يقول آبن قتيبة « وقرأ حمزة (ومكر السيء ولا يحيق المكر السيء إلاّ بأهله) فجزم

(١) شرح السيرافي ، ١ .
(٢) سيبويه ٢/ ٢٥٧ .
(٣) المحتسب ١/ ١٠٩ وآنظر في هذه المسألة (سيبويه والقراءات) للدكتور أحمد مكي الانصاري ٧٣ ـ ٨٦ .
(٤) المحتسب ١/ ١٠٩ وآنظر الخصائص ٢/ ٣٤١ والحجة ٥٥ والاملاء ١/ ٣٧ .
(٥) سورة فاطر ، آية ٤٣ .
(٦) انظر السبعة ٥٣٥ والقرطبي ٥٤٤٠ (الشعب) .

الحرف الأول ، والجزم لا يدخل الأسماء ، وأعرب الآخر وهو مثله »[1] وقد حاول كل من آبن خالويه والزمخشري أن يجدا لهذه القراءة وجهاً تحمل عليه ، فقال آبن خالويه : « وإنما فعل ذلك تخفيفاً للحرف لاجتماع الكسرات وتواليها مع الهمزة »[2] وقال الزمخشري « وقرأ حمزة ومكر السيء بإسكان الهمزة ، وذلك لاستثقاله الحركات مع الياء والهمزة ، ولعله اختلس فظن سكوناً أو وقف وقفة خفيفة ثم ابتدأ : ولا يحيق »[3] ووجهت أيضاً على أنها إجراء للوصل مجرى الوقف أو إجراء للمنفصل مجرى المتصل ، وقد لحنها الزجاج لحذف الإعراب منه ، وقال المبرد إن هذا لا يجوز في شعر ولا كلام لأن حركات الإعراب لا يجوز حذفها لأنها دخلت للفرق بين المعاني ، وقد أعظم بعض النحويين أن يكون الأعمش على جلالته ومحله يقرأ بهذا ، ونسبوا الغلط لمن أدى عن الأعمش ، واستدلوا على ذلك بأنه تمام الكلام ، وأن الثاني لما لم يكن تمام الكلام أعرب باتفاق ، وقد احتج بعض النحويين لحمزة ببيت امريء القيس المشهور :

فاليوم أشربْ غير مستحقب ‏ ‏ إثما من الله ولا واغل[4]

والذي دفع إلى كل هذا هو عدم الاعتراف من بعض النحاة بذهاب حركة الإعراب .

(جـ) حذف نون الرفع من المضارع المرفوع :

وردت قراءة بعض القراء السبعة بحذف نون الرفع من الفعل المضارع المرفوع بثبوت النون ، إذا جاءت معها نون الوقاية ، فقد قرأ نافع وآبن عامر ﴿ أتحاجُوني في الله ﴾[5] و ﴿ قل أفغير الله تأمُروني أعبد ﴾[6] مخففتين[7] ،

(١) تاويل مشكل القرآن .
(٢) الحجة ٢٧١ .
(٣) الكشاف ٣/ ٢٧٨ .
(٤) انظر الجامع لاحكام القرآن ٥٤٤٠ واملاء ما من به الرحمن ٢/ ٢٠١ والبحر المحيط ٧/ ٣١٩ .
(٥) سورة الانعام ، آية ٨ .
(٦) سورة الزمر، آية ٦٤ .
(٧) انظر السبعة ٢٦١ .

وقرأ نافع وآبن كثير ـ في إحدى الروايات عنه ـ ﴿ فيم تبشرونِ ﴾[1] و ﴿ تشاقّونِ فيهم ﴾[2] بنون مكسورة[3] .

وفي توجيه هذه القراءة نجد أنهم لجئوا إلى دعوى التخفيف أيضاً ، يقول آبن خالويه « والحجة لمن خفف أنه لما آجتمعت نونان تنوب إحداهما عن لفظ الأخرى خفف الكلمة بإسقاط إحداهما كراهية لاجتماعهما كما قال الشاعر : ـ

رأتْـه كالثَّغَـامِ يَعَـلّ مِسْكاً   يَسُـوءُ الفَـالِيَاتِ إذَا فَلَيْنِي

أراد : فلينني ، فحذف إحدى النونين ، ومثلـه (فبـم تبشـرونِ) بنـون واحدة »[4] وما قاله آبن خالويه هو مذهب البصريين ، وأما الكوفيون ـ مع أنهم أكثر تحرراً من البصريين ـ فإنهم قالوا « أدغم النون ثم حذفها » ، وآحتجوا بقوله تعالى ﴿ وكادوا يقتلونني ﴾[5] و ﴿ أتعدانني ﴾[6] قالوا : لما ظهرت النونان لم يحذفها وإنما الحذف في المدغمـات »[7] وعلـى كلا الـرأيين نجـد أن النـون محذوفة .

ولا داعي للقول بأن النون المحذوفة هنا هي نون الوقـاية وبـأنه لم تحـذف الأولى لأنها علامة الرفع ، فلو حذفت لاشتبه المرفوع بالمجزوم والمنصوب »[8] ولا داعي أيضاً لتلحين هذه القراءة كما حكى عن أبي عمرو بن العلاء[9] ، أقول لا داعي إلى هذا كله لأن نون الرفع تحذف أحياناً وحدها وليس معها نون الوقاية كما ورد في الحديث الشريف « لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا ، ولا تؤمنوا حتى تحابوا »[10] وجاء في صحيح البخاري « إنك تبعثنا فننزل بقوم لا يقرونا »[11] وجاء في الحَديث أيضاً « كيف يسمعوا وأنى يجيبوا »[12] ومما جاء في الشعر من ذلك

(١) سورة الحجر ، آية ٥٤ .
(٢) سورة النحل ، آية ٢٧ .
(٣) انظر السبعة ٣٦٧، ٣٧١ .
(٤) الحجة ١١٨، ١١٩ .
(٥) سورة الاعراف ، آية ١٥٠ .
(٦) سورة الأحقاف ، آية ١٧ .
(٧) الحجة ١٨١، ١٨٢ .
(٨) الجامع لاحكام القرآن ٢٤٦٥ .
(٩) السابق نفسه
(١٠) انظر شواهد التوضيح ١٧٣ والهمع ١/ ٥١ .
(١١) صحيح البخاري ٣/ ١٧٢ (الشعب) .
(١٢) الدرر اللوامع للشنقيطي ١/ ٢٨ .

(وأرجو ألا يعد ضرورة لورود مثله في الحديث والقرآن) قول أبي طالب[1] .

فإن سرَّ قَوْمـاً بَعْضُ مَا قَدْ صَنَعْتُمُو   سَـتَحْتَلِبُوهـا لاَ قِحـاً غَيْرَ نَاهِـلِ

وقـول الآخر[2] :

أبيتُ أسـرِي وتبيتِـي تَدْلُكِي   وجهَك بالعنبرِ والمسْكِ الـذَّكِـي

وقد آختار النحاة حذف نون الوقاية « لأنها تحذف بلا سبب »[3] وهذا رأي سيبويه[4] يقول « وقد حذفوهـا فيمـا هو أشـد من ذا بلغنـا أن بعض القـراء قرأ (أتحاجّوني) وكان يقرأ (فَبِمَ تُبَشِّرون) وهي قراءة أهل المدينـة وذلك لأنهـم استثقلوا التضعيف وقال عمرو بن معد يكرب :

تـراه كالثغـام يُعَـلُّ مِسْكاً   يسـوء الفـالياتِ إذا فَلَيْنِي

يريد فَلَيْنِني »[5] .

ومهما يكن السبب الذي من أجله حذفت نون الرفع ، فهو يمثل ضرباً من ضروب الترخص في العلامة الإعرابية ، يقول العكبري في توجيه القراءة « وقد جاء ذلك في الشعر كثيراً قال الشاعر :

كُلٌّ لَهُ نِيَّةٌ فِي بُغْضِ صَاحِبِه   بِنِعْمَـةِ اللّـهِ نَقْلِيكم وَتَقْلُونا »[6]

وأظن أنه بعد تلك الشواهد من القرآن والحديث لا يعد ورود هذه الظاهرة في الشعر ضرورة ، ولكن من الممكن أن نقول مع العكبري إنها كثيرة في الشعر ، ولعل توالي الأمثال هو السبب وراء هذا الحذف كما حذفت نون الرفع عند توكيد الفعل لهذا السبب نفسه .

(١) شواهد التوضيح ١٧٣ .
(٢) الخصائص ١/ ٣٨٨ وشواهد التوضيح ١٧٣ والهمع ١/ ٥١ والدرر اللوامع ١/ ٢٧ .
(٣) التسهيل ١٠ وآنظر الهمع ١/ ٥١، ٥٢ .
(٤) انظر القرطبي ٢٤٦٥ والمغني ٢/ ١٦٣ .
(٥) سيبويه ١/ ١٥٤ .
(٦) إملاء ما من به الرحمن ١/ ٢٤٩ .

(د) عدم جزم الفعل في موضع الجزم :

جاء في قراءة ابـن كثير[1] في قوله تعالى ﴿ **إنه من يتقي ويصبر** ﴾[2] فعل الشرط ـ وهو يتقي ـ غير محذوف الياء وحذفها هو علامة الجزم ، وجاء في قراءة حمزة[3] ﴿ **لا تخف دركاً ولا تخشـى** ﴾[4] عدم حذف الألف من المضـارع المجزوم وحذفها علامة الجزم .

وفي قراءة آبن كثير ثلاثة أوجه : أحدها أنه أشبع الكسرة في القاف فنشأت الياء ، والثاني أنه قدر الحركة على الياء وحذفها بالجزم ، وجعـل حرف العلة كالصحيح في ذلك ، والثالث أنه جعل مَنْ بمنزلة الذي ، فالفعل على هذا مرفوع و (يصبـر) بالسـكون فيه وجهـان : أحدهمـا أنـه حذف الضمـة لئـلا تتوالى الحركات ، أو نوى الوقف عليه وأجرى الوصل مجرى الوقف . هذا ما يقولـه العكبري[5] ، وقد ذكر آبن خالويه الوجهين الأولين ، وقـال إن من العـرب من يجري الفعل المعتل مجرى الصحيح[6] ويفهم من كلام الفراء أن هذا لغة بني عبس وبني ضبة[7] .

ونلاحظ أنه من أجل تخريج عدم جزم الفعل الأول في آية يوسف طرحت علامة الرفع في الفعل الثاني « لئلا تتوالى الحركات » فالتخفيف ـ على ما يبدوـ هو السبب الأول عند النحاة في الترخص الإعرابي ، وممـا يلفـت النظر أن هذه الظاهرة أي عدم جزم المضارع في موضع الجزم ترد في الأفعال المعتلة الآخر ، ولعل الاسترواح بالحركة الطويلة التي تقتضي نوعاً من المطل والاسترخـاء في النطق هو أيضاً نوع من التخفيف الذي لا يتيحه تقصير الحركة الطويلة أو حذف حرف العلة ، فضلاً عما تتيحه الآية المستشهد بها آنفاً من سورة طه من تناسب

---

(١) السبعة ٣٥١ والقرطبي ٣٤٨٥.
(٢) سورة يوسف ، آية ٩٠.
(٣) السبعة ٤٢١.
(٤) سورة طه : آية ٧٧.
(٥) الإملاء للعكبري ٢/
(٦) الحجة ١٧٣.
(٧) انظر معاني القرآن ١/ ١٦١.

الفواصل في السورة وهو أمر مراعى في النسق القرآني[1] حيث يختار رفع الفعل أحياناً لمراعاة رؤوس الآي ونسق الفواصل كما في قوله تعالى ﴿ **هـذا يوم لا ينطقون ولا يؤذن لهم فيعتذرون** ﴾[2] فقال الفراء : « نويت بالفاء أن يكون نسقاً على ما قبلها ، وآختير ذلك لأن الآيات بالنون ، فلـو قيل فيعتـذروا لم يوافـق الآيات وقد قال اللّه جل وعز ﴿ **لا يقضي عليهـم فيموتـوا** ﴾[3] بالنصـب وكل صواب »[4] ومعنى هذا أن النظام اللغوي يفضل الجانب الموسيقي متى سمـح التركيب بذلك ، ومن أجل هذا قال الفراء في قوله تعالى ﴿ **والليل إذا يسر** ﴾[5] «وقد قرأ القراء يسري بإثبات الياء ، ويسر بحذفها ، وحذفها أحب إلى لمشاكلتها رؤوس الآيات ولأن العرب قد تحذف الياء وتكتفي بكسر ما قبلها منها»[6] وأنشد من الشعر ما يؤيد به قوله .

(هـ) جزم الفعل المضارع في غير مواضع الجزم :

قرأ عاصم وآبن عامر وحمزة قولـه تعالـى ﴿ **يوم يأتِ لا تكلـم نفس إلاّ بإذنه** ﴾[7] بحذف الياء من الفعل في الوصل والوقف على السواء ، وقرأ نافع وأبو عمرو والكسائي ، بإثبات الياء في الوصل ، وحذفها في الوقف[8].

ولم يقرأ قوله تعالى ﴿ **ذلك ما كُنَّا نَبْغِ** ﴾[9] بإثبات الياء في الوصل إلاّ أبو عمرو بن العلاء[10].

---

(١) انظر الآيات : ١٠ ، ٦٧ من سورة الأحزاب ، ١٥ من سورة الانسان ، و٣٦ من سورة المرسلات على سبيل المثال .
(٢) سورة المرسلات آية ٣٥، ٣٦.
(٣) سورة فاطر ، آية ٣٦.
(٤) معاني القرآن ٣/ ٢٢٦.
(٥) سورة الفجر ، آية ٤.
(٦) السابق ٣/ ٢٦٠.
(٧) سورة هود ، آية ١٠٥.
(٨) السبعة ٣٣٨، ٣٩.
(٩) سورة الكهف ، آية ٦٤.
(١٠) انظر الكشاف ٢/ ٣٩٦ والقرطبي ٢٣٢٤.

وقرأ ابن عامر وعاصم وحمزة والكسائي ﴿ **والليل إذا يَسْرِ** ﴾[1] بغير ياء في وصل ووقف [2] .

وذكر الزمخشري أن حذف الياء والاجتزاء عنها بالكسرة لغة هذيل [3] ولا نريد أن نعزْو هذه القراءة إلى التأثر بخط المصحف ، إذ لا نميل إلى أن القراءة القرآنية تأثرت بالكتابة لأن الرواية المتواترة ، والضبط والإتقان والتحري في النص القرآني التي كان دافعها جميعاً الإيمان واعتقاد قداسة النص القرآني ، هذه كلها تمنع من أن يقع التأثر بالرسم الإملائي ، وقد نسب إلى عثمان وعائشة رضيَ اللّه عنهما ما يوحي بأن ثمة خطأ في الكتابة أثر في القراءة[4] ، ووجهت بعض الآيات. بهذا الخطأ المزعوم في الكتابة ، وكأن القراء كانوا يأخذون عن المصاحف دون سواها .

وقد فسر سيبويه حذف الياء من قوله تعالى ﴿ **والليل إذا يسر** ﴾ بأنها حذفت رعاية للمفاصلة القرآنية حيث يقول « وجميع ما لا يحذف في الكلام ، وما يختار فيه إلا يحذف ، يحذف في الفواصل والقوافي ، فالفواصل قول اللّه عز وجل « والليل إذا يسر » و « ما كنا نبغ »[5] ، ونحن نوافق سيبويه على الآية الأولى ، أما الآية الثانية ، فإنني لست من رأى من يرى أن هذا هو موضع الفاصلة فيها ، حَتَّى يجزم الفعل بغير جازم .

ومهما يكن من أمر ، فإن هذه الظاهرة إذا عدت لهجة كما ذكر الزمخشري فهي داخلة في باب الترخص عن طريق تعدد اللهجات في مستوى اللغة المشتركة ، وإذا لم تعد لهجة فهي ترخص أيضاً في العلامة الإعرابية أتى به للدلالة على معنى معين ، وإن تقصير الحركة الطويلة في آية هو ﴿ **يوم يأتِ لا**

---

(1) سورة الفجر ، آية ٤ .

(2) السبعة ٦٨٣ .

(3) الكشاف ٢/ ٢٣٥ وانظر القرطبي أيضاً ٣٣٢٤ .

(4) انظر معاني القرآن ١/ ١٠٦ وتأويل مشكل القرآن ٣٦ والانصاف ٢/ ٢٧٧ والجامع لاحكام القرآن ٣٣٢٥ .

(5) سيبويه ٢/ ٢٨٩ .

تَكَلَّمُ نَفْسٌ إلاَّ بإذنه ﴾ ليوحي بقصر المدة ودنو اليوم والقطع الذي لا شك معه ، وفي آية الكهف ﴿ **ذلك ما كنا نبغ** ﴾ يوحي الاجتزاء من الحركة الطويلة بالكسرة القصيرة ، بلهفة موسى ـ عليه السلام ـ على معرفة مكان الخضر إذ كان فقْد الحوت هو العلامة على مكان الخضر « وذلك أنه كان قد أُمر بحمل حوت مملوح معه ، وقيل له متى فقدت الحوت فهو ثمة »[1] فلم يكن إذن لدى موسى وقت يضيعه في مطل الحديث وإشباع الكلام ، وهنا يتآزر التصوير اللغويّ أصواتاً ووظائف في الدلالة على ملابسات الحال ، وهذا معنى القول بأن الترخص لا يمكن القياس عليه ، وأنه مرتبط بموقعه وسياقه .

(و) عدم رفع نائب الفاعل :

قرأ عاصم في رواية أبي بكر وحده عنه ﴿ **نُجِّي المؤمنين** ﴾[2] بنون واحدة مشددة الجيم على ما لم يسم فاعله[3] ، ونسب القرطبي هذه القراءة إلى ابن عامر[4] وكان أبو عبيدة يختار في هذا الحرف مذهب عاصم كراهية أن يخالف الكتاب ، لأنها كتبت في المصاحف بنون واحدة ، ويستشهد عليه حرفاً في سورة الجاثية كان يقرأ به أبو جعفر المدني ﴿ **لِيُجْزَى قوماً بما كانوا يكسبون** ﴾ أي ليجزي الجزاء قوماً [6] .

ولم يجد الفراء بدأ من تلحين هذه القراءة إذ يقول « وقد قرأ عاصم ـ فيما أعلم ـ (نجي) بنون واحدة ونصب المؤمنين كأنه احتمل اللحن ، ولا نعلم لها جهة إلاَّ تلك ، لأن ما لم يسم فاعله إذا خلا باسم رفعه »[7] .

وقد حاول النحاة أن يلتمسوا وجهاً لقراءة عاصم يخرجها من اللحن ، [5]

---

(1) تفسير القرآن العظيم للحافظ ابن كثير ٥/ ١٧١ وانظر القرطبي ٤٠٥٤ ، والطبري ١٥/ ١٧٦ .

(2) سورة الأنبياء ، آية ٨٨ .

(3) السبعة ٤٣٠ .

(4) القرطبي ٤٣٧٤ .

(5) سورة الجاثية ، آية ١٤ .

(6) انظر تأويل مشكل القرآن ٣٩ .

(7) معاني القرآن ٢/ ٢١٠ .

ولعل الوجه الذي لاقى قبولاً هو ما قدمه الفراء أيضاً ، وبه قال بعده بعض النحاة[1] ، وهو أنه أضمر المصدر في نجي فنوى به الرفع ونصب المؤمنين ، فيكون كقولك ضرب الضرب زيداً ثم تكنى عن الضرب فتقول ضرب زيداً ، وكذلك نجي النجاء المؤمنين »[2] ولا يسعنا إلاَّ أن ننقل تعليق الزمخشري على هذا التوجيه حيث يقول « ومن تمحل لصحته فجعله فُعِل وقال نجي النجاء المؤمنين فأرسل الياء وأسنده إلى مصدره ونصب المؤمنين بالنجاء فمتعسف بارد التعسف »[3] وقال أبو جعفر النحاس : ولم أسمع في هذا أحسن من شيء سمعته من علي بن سليمان قال : الأصل ننجي فحذف إحدى النونين لاجتماعهما كما تحذف إحدى التاءين لاجتماعهما نحو قوله عز وجل ﴿ **ولا تفرقوا** ﴾[4] .

ولعل الأمر لا يعدو أن يكون ترخصاً سوغته الفاصلة القرآنية حيث سُبقت هذه الآية بسبع آيات تختتم جميعها بالياء والنون ، وتليت بثلاث آيات تختتم أيضاً بالياء والنون ، وليس معنى هذا أن الواو والنون لا تعاقبان الياء والنون ولكن اتساق الياء والنون وتواليها أكثر انسجاماً وموسيقية .

(ز) اسم كان نكرة وخبرها معرفة :

قرأ عاصم بن أبي النجود ﴿ **وما كان صلاتَهم عند البيت إلاَّ مكاءٌ وتصدية** ﴾[5] بنصب (صلاتهم) ورفع (مكاء وتصدية)[6] وكذلك قرأ الأعمش[7] .

وقدن لحنت قراءة عاصم ، يقول ابن مجاهد : « حدثني محمد بن

---

(١) انظر ابن قتيبة ٣٩ ، ٤٠ والحجة ٢٢٥ ، ٢٢٦ واملاء ما من به الرحمن ٢/ ١٣٦ والبيان في غريب اعراب القرآن ١/ ١٦٤ .

(٢) معاني القرآن ٢/ ٢١٠ .

(٣) الكشاف ٣/ ١٩ .

(٤) القرطبي ٤٣٧٥ .

(٥) سورة الأنفال ، آية ٣٥ .

(٦) السبعة ٣٠٥ .

(٧) املاء ما من به الرحمن ٢/ ٦ .

الحسين قال : حدثنا حسين بن الأسود قال : حدثنا عبيد اللّه بن موسى ، قال حدثنا سفيان الثوري عن الأعمش أن عاصماً قرأ (وما كان صلاتَهم) نصباً (إلاَّ مكاءٌ وتصدية) رفعاً . فقال للأعمش : وإن لحن عاصم تلحن أنت »[1] .

ويقول سيبويه عن مثل هذه القراءة « ولا يبتدأ بما يكون فيه اللبس وهو النكرة ، ألا ترى أنك لو قلت : كان رجل منطلقاً ، أو كان إنسان حليماً كنت تلبس ، لأنه لا يستنكر أن يكون في الدنيا إنسان هكذا ، فكرهوا أن يبدؤوا بما فيه اللبس ، ويجعلوا المعرفة خبراً لما يكون فيه هذا اللبس ، وقد يجوز في الشعر ، وفي ضعف من الكلام ، حملهم على ذلك أنه فعل بمنزلة ضرب ، وأنه قد يعلم إذا ذكرت زيداً وجعلته خبراً أنه صاحب الصفة على ضعف من الكلام ، وذلك قول خداش بن زهير :

فإنَّـك لا تُبَالِـي بَعْـدَ حَوْلٍ … أظبـيٌ كان أمَّـك أم حمارُ

وقال حسان بن ثابت :

كأنَّ سَبِيئَـةً من بيْتِ رأسٍ … يكونُ مزاجَهـا عسـلٌ وماءُ

وقال أبو قيس بن الأسلت الأنصاري :

الا مَنْ مبلـغٌ حسَّـانَ عَنِّي … أَسِحـرٌ كان طبَّـك أَمْ جنونُ

وقال الفرزدق :

أسكرانٌ كأن ابـنَ المراغـة إذْ هَجَا … تميماً بجوفِ الشَّـامِ أَمْ مُتَسَاكِرُ[2]

وقد عد المبرد هذا من ضرورة الشعر يقول « واعلم أن الشعراء يضطرون فيجعلون الاسم نكرة والخبرة معرفة » ولكنه اعتذر عنهم بمثل ما اعتذر لهم به سيبويه إذ يقول « وإنما حملهم على ذلك معرفتهم أن الاسم والخبر يرجعان إلى

---

(١) السبعة ٣٠٥ ، ٣٠٦ وانظر المحتسب ١/ ٢٧٨ ، ٢٧٩ .

(٢) سيبويه ١/ ٢٢ ، ٢٣ .

شيء واحد »[1] ثم أنشد بعض أبيات سيبويه . وجعل آبن خالويه هذه الظاهرة مما يجوز في العربية آتساعاً[2] وقال عنها آبن جني والعكبري إنها ضعيفة ووجهاها بأن المكاء والتصدية مصدران والمصدر جنس ، ومعرفة الجنس قريبة من نكرته ، ونكرته قريبة من معرفته[3] .

ولا نريد أن تفلت منا عبارة سيبويه والمبرد التي يوجهان بها مثل هذا التركيب ومؤداها أن اللبس مأمون في هذا التركيب بسبب وضوح المعنى ، ولعل هذا ما دفع الزمخشري فيما بعد إلى القول بأن هذا « من القلب الذي يشجع عليه أمن الإلباس»[4] وقد ردد آبن يعيش في شرحه لمفصل الزمخشري عبارة المبرد دون أن يشير إليه[5] ، وقال آبن هشام بمثل ما قال به الزمخشري ، وقال فيما قال عن بيت حسان « ويروى برفعهن »[6] وهذا ما أرجحه ، وإن كنت أختلف مع آبن هشام في كون ذلك على إضمار ضمير الشأن بل هو من باب الترخص من أجل القافية ، وأما الآية فإنها من قبيل « كسر البناء » المألوف ليكون ذلك أدل على حالة الهياج والصفير وعدم النظام ، وهنا أيضاً يقوم التصوير اللغوي بالدلالة على جزئيات الموقف .

ثانياً ـ القراءات التي سميت شاذة :

جاء في القراءات القرآنية التي وصفت بأنها شاذة[7] عدد من الظواهر اللغوية التي ينكسر فيها قانون الإعراب ، وتأتي فيها العلامة الإعرابية على غير وجهها المألوف ولن أعيد هنا ما سبق أن نقلته عن آبن جني في التدليل على قوة هذا المسمى شاذاً ، وبيان أنه آخذ في العربية مهلة ميدانه وضارب في الثقة

(1) المقتضب ٤/ ٩١ وما بعدها.

(2) الحجة ١٤٦ .

(3) انظر المحتسب ١/ ٢٧٩ واملاء ما من به من الرحمن ٢/ ٦ .

(4) المفصل ٢٦٤ .

(5) شرح المفصل ٧/ ٩١.

(6) المغنى ٢/ ٢٠٠ .

(7) انظر الهامش رقم ٤ في صفحة ٣٥٧ من هذا البحث .

بجرانه إلى آخر ما قاله هناك . ولن أعرض هنا من هذه القراءات إلاّ ما يعد في ظاهره خرقاً صريحاً لقوانين الإعراب بحيث لا يحتمل تأويلاً أو تخريجاً من التخريجات المعهودة ، حتى لا يكون هناك مجال لجدال أو ملاحاة ومن ذلك :

١ ـ ذهاب الضمة وهي علم الرفع .

ويأتي ذلك على ضربين أولهما : أن يؤتى بدلاً منها بعلامة إعرابية أخرى للمناسبة الصوتية ، ومن ذلك قراءة زيد بن علي والحسن »[1] ﴿ الحمدِ للّهِ ﴾[2] فقد ذهبت الضمة وجيء بدلاً منها بالكسرة للإتباع ، وقد مرّ بنا ذلك من قبل .

ومن ذلك قراءة أبي طالوت عبد السلام بن شداد والجارود بن أبي سبرة ﴿ وما يُخدَعون إلاّ أنفسَهم ﴾[3] بضم الياء وفتح الدال[4]، وكان مقتضى ذلك أن ترفع كلمة « أنفسهم » بالنيابة عن الفاعل ، ولكنها نصبت ، وقد حاول آبن جني أن يلتمس لها وجهاً يجعلها به غير خارجة عن قانون الإعراب ، فجعلها مرة منصوبة على نزع الخافض ، والتقدير وما يخدعون إلاّ عن أنفسهم ثم حذف حرف الجر ، ومرة أخرى جعل الفعل محمولاً على المعنى فضمنه معنى آنتقص « وذلك أن قولك خدعت زيداً عن نفسه يدخله معنى آنتقصته نفسه وملكت عليه نفسه ، وهذا من أسد وأدمث مذاهب العربية ، وذلك أنه موضع يملك فيه المعنى عنان الكلام فيأخذه إليه ويصرفه بحسب ما يؤثره عليه ، وجملته أنه متى كان فعل من الأفعال في معنى فعل آخر فكثيراً ما يجري أحدهما مجرى صاحبه فيعدل في الاستعمال به إليه ، ويحتذي في تصرفه حذو صاحبه وإن كان طريق الاستعمال والعرف ضد مأخذه »[5] والذي قاله آبن جني ـ في رأيي ـ ضرب من التماس الفائدة التركيبية من وراء« كسر البناء » .

(1) المحتسب ١/ ٣٧.

(2) سورة الفاتحة ، آية ٢ .

(3) سورة البقرة ، آية ٩ .

(4) المحتسب ١/ ٥١ وآنظر الكشاف ١/ ٣٢.

(5) المحتسب ١/ ٥٢.

والضرب الثاني يتمثل في ذهاب الضمة وعدم الإتيان بحركة بديلة، فيسكن الحرف الذي هو موضع الإعراب، ومن ذلك قراءة مسلمة بن محارب »[1] « وبعولتْهن أحق »[2] بإسكان التاء، وهذه قريبة من قراءة أبي عمرو، وحكى أبو زيد « رسلْنا » بإسكان اللام استثقالاً للضمة مع توالي الحركات ؟ [3].

في الفعل المضارع :

وذهاب الضمة في الفعل المضارع المرفوع وإسكان آخره كثير في القراءات من ذلك قراءة الأعمش : ﴿ **يعدهم ويمنيهم وما يعدهم** ﴾[4] ساكنة وقد عللوا ذلك بأنه تخفيف لثقل الضمة[5]، ومنه قراءة مسلمة « فسيحشرهم » ﴿ **فيعذبهم** ﴾[6] وقراءة الحسن وأبي رجاء وقتادة وسلام ويعقوب وعبد الله بن يزيد والأعمش والهمذاني ﴿ **ويذرهم** ﴾[7] بجزم الراء ـ وقراءة مسلمة بن محارب ﴿ **وإذ يعدكم الله** ﴾[8] بإسكان الدال . قال أبو الفتح أسكن ذلك لتوالي الحركات وثقل الضمة[9]، وقراءة الحسن ﴿ **أو يحدث لهم ذكراً** ﴾[10] ساكنة الثاء[11].

وقد وجه ابن جني كل هذه القراءات بأنها ذهبت منها الضمة لثقلها وسكن الحرف حتى لا تتوالى الحركات، فهذا مطلب تذهب من أجله حركة الإعراب، وليس ذلك كما قال الخطيب التبريزي في قول لبيد :

تَـرَّاكُ أَمْكِنَـةٍ إِذَا لَمْ أَرْضَها ... أو يرتبطْ بعضَ النفوسِ حمامُها

(1) المحتسب ١/١٢٢.
(2) سورة البقرة، آية ٢٢٨.
(3) السابق ١/٢٥٦.
(4) سورة النساء، آية ١٢٠.
(5) السابق ١/١٩٩.
(6) سورة النساء، آية ١٧٢، ١٧٣.
(7) سورة الأنعام، الآية ١١٠.
(8) سورة الأنفال، آية ٧، ٩، ١١.
(9) السابق ٢٧٣.
(10) سورة طه، آية ١١٣.
(11) السابق ٢/٥٩.

إنه أسكن الفعل «لأنه رد الفعل إلى أصله لأن أصل الأفعال ألا تعرب »[1].

وقد ذهبت الضمة من المضارع المرفوع وجيء بدلاً منها بالفتحة في قراءة ابن عامر ﴿ **وإن أدريَ لعله فتنة لكم ومتاع إلى حين** ﴾[2] وقوله تعالى ﴿ **وإن أدريَ أقريب أم بعيد ما توعدون** ﴾[3] ولم يذكر ابن مجاهد هذه القراءة، وقال عنه ابن جني « أنكر ابن مجاهد تحريك هاتين الياءين، وظاهر الأمر لعمري كذلك لأنها لام الفعل بمنزلة ياء أرمي وأقضي إلاّ أن تحريكها بالفتح في هذين الموضعين لشبهة عرضت هناك وليس خطأ ساذجاً بحتاً »[4] والشبهة التي يشير إليها أبو الفتح هي أن هذه الياء تشبه ياء المتكلم، فقد أشبهت ياء غلامي وداري، وياء المتكلم يجوز فتحها وإسكانها فالتبس الأمر على ابن عامر، ومؤدى هذا أن ابن عامر كان يقرأ بما يرى لا بما يرويه في سند متصل إلى رسول الله ﷺ، وهذا يناقض ما صدر به ابن جني كتابه المحتسب الذي ألفه للدفاع عن القراءات المسماة شاذة وهو القائل « ولا عذر لأحد أن يرتجل قراءة وإن سوغتها العربية من حيث كانت القراءة سنة متبعة »[5].

ومن ظواهر كسر الإعراب ثبات النون في المضارع المجزوم كقراءة طلحة : ﴿ **فإما تَرَيْن** ﴾[6] وقد قال عنها ابن جني «ولست أقول إنها لحن لثبات علم الرفع وهي النون في حال الجزم، لكن تلك لغة أن تثبت هذه النون في الجزم »[7].

٢ ـ ذهاب الفتحة وهي علم النصب :

وردت بعض القراءات القرآنية التي وقع فيها ترخص في علامة النصب مثل قراءة ابن جماز ﴿ **والله يريد الآخرةِ** ﴾[8] وقد وجهت على أنها محمولة على

(1) شرح القصائد العشر ٢٩١ (تحقيق محيي الدين عبد الحميد).
(2) سورة الأنبياء، آية ١١١.
(3) سورة الأنبياء، آية ١٠٩.
(4) المحتسب ٢/٦٨.
(5) السابق ١/٢٩٢.
(6) سورة مريم، آية ٢٦.
(7) السابق ٢/٤٢.
(8) سورة الأنفال، آية ٦٧.

إرادة « عرض الآخرة » لما قال قبلها « تريدون عرض الدنيا » يقول آبن جني « ولعمري إنه إذا نصب فقال على قراءة الجماعة « واللّه يريد الآخرة » فإنما يريد عرض الآخرة إلاّ أنه يحذف المضاف ويقيم المضاف إليه مقامه ، وإذا جر فقال : يريد الآخرة صار كأن العَرض في اللفظ موجود لم يحذف ، فاحتمل ضعف الإعراب تجريداً للمعنى وإزالة للشك أن يظن ظان أنه يريد الآخرة إرادة مرسلة هكذا »[1] وهنا نجد أن ثمة مخالفة للإعراب ، ولكنها محتملة في سبيل أداء غرض آخر هو إزالة الشك من أن يظن ظان أن اللّه يريد الآخرة في حد ذاتها .

ومن ذهاب علامة النصب قراءة أبي عمرو « ثاني اثنين »[2] بإسكان الياء ، وكان أبو العباس يعد هذا من أحسن الضرورات في الشعر حتى لو جاء به جاء في النثر كان مصيباً ، وقد كثر عنهم ذلك شعراً ونثراً ، ومن ذلك قولهم : لا أكلمه حيري دهر « وشواهد سكون هذه الياء في موضع النصب فاش في الشعر ، فإذا كثر هذه الكثرة وتقبله أبو العباس ذلك التقبل ساغ حمل تلك القراءة عليه »[3].

ومن حذف علامة النصب قراءة الأعرج ومسلم بن جندب وأبي الزناد « يا حَسْرَهْ على العباد »[4] ساكنة الهاء ، وقد وجه آبن جني هذه القراءة توجيهاً يشي بِحِسٍّ باللغة دقيق ، إذ يقول « إن قراءة من قرأ يا حسرة على العباد بالهاء ساكنة إنما هو لتقوية المعنى في النفس ، وذلك أنه في موضع وعظ وتنبيه وإيقاظ وتحذير فطال الوقوف على الهاء كما يفعله المستعظم للأمر المتعجب منه الدال على أنه قد بهره ، وملك عليه لفظه وخاطره ، ثم قال من بعد : على العباد عاذراً نفسه في الوقوف على الموصول دون صلته لما كان فيه ، ودالاً للسامع على أنه يجْشم ذلك ـ على حاجة الموصول إلى صلته وضعف الإعراب وتحجره على جملته

(1) المحتسب ١/ ٢٨٢.
(2) سورة التوبة ، آية ٤٠.
(3) المحتسب ١/ ٢٩١.
(4) سورة يس ، آية ٣٠.

ليفيد السامع منه ذهاب الصورة بالناطق »[1] وهذا التفسير الذي قدمه أبو الفتح آبن جني يؤكد وجهة نظري في أن كسرن البناء لا بد أن يكون لغاية يتغياها المتكلم ، ولا تطرد في كل موقف ، ولا يكون ذلك عارياً عن القصد ساذجاً من الغاية ثم يؤكد أبو الفتح أن ذهاب الإعراب ليس مما يخشى ولا يتهيب فيقول « ولا يجف ذلك عليك على ما به من ظاهر انتقاض صنعته ، فإن العرب قد تحمل على ألفاظها لمعانيها حتى تفسد الإعراب لصحة المعنى »[2] رحمك اللّه يا أبا الفتح فعبارتك هذه من الممكن أن تُعَدّ أصلاً مهماً لموضوع الترخص كله .

ولما كان الحديث عن ذهاب الفتحة وهي علامة النصب فإن ذلك يسوّغ لنا أن نعد هنا من ذهاب علامة النصب الإتيان بخبر كان المثنى بالألف كقراءة أبي سعيد الخدري والجحدري »[3] «وأما الغلام فكان أبواه مؤمنان»[4] . وقد حاول آبن جني توجيه هذه القراءة بما لم يتفق مع روح الآية على عكس ما نجد عنده من لمحات غاية في الذكاء ، ولعلها جاءت على وفاق لهجة بلحارث بن كعب الذين يلزمون المثنى الألف ، فتعد أيضاً من قبيل الترخص في الإعراب من هذه الطريق .

في الفعل المضارع :

وقد وردت قراءات قرآنية ذهبت فيها علامة النصب في الفعل المضارع المنصوب ومن ذلك قراءة الحسن ﴿ **أو يعفو الذي بيده عقدة النكاح** ﴾[5] ساكنة الواو « قال أبو الفتح : سكون الواو من المضارع في موضع النصب قليل ، وسكون الياء فيه أكثر ، وأصل السكون في هذا إنما هو للألف لأنها لا تحرك أبداً »[6] ثم شبهت الياء بالألف لقربها ، ثم شبهت الواو في ذلك بالياء ، فكأن

(1) المحتسب ٢/ ٢١٠ ، ٢١١.
(2) المحتسب ٢/ ٢١١.
(3) المحتسب ٢/ ٣٣ والكشاف ٢/ ٣٣٩ والبحر المحيط ٦/ ٢٥٥.
(4) سورة الكهف ، آية : ٨٠.
(5) سورة البقرة ، آية : ٢٣٧.
(6) المحتسب ١/ ١٢٥.

ثمة مرحلتين من التشبيه حتى تسكن الواو في المضارع الناقص المنصوب، وهذا التأتي لسكون الواو في المضارع الناقص المنصوب إنما هو من قبل آبن جني نفسه، وليس من قبل اللغة المستعملة.

وقد قرأ طلحة بن سليمان «أن يحيي الموتى»[1] ساكنة الياء[2] وقرأ أيضاً «فأواري سوأة أخي»[3] وقد عد ابن جني ذلك مما تسكن فيه الياء في المضارع المنصوب،[4]، وذكر الزمخشري في هذا رأيين أحدهما ما قال به ابن جني يقول «وقرىء بالسكون، على: «فأنا أواري» أي أن الفعل مرفوع «أو على التسكين في موضع النصب للتخفيف»[5].

وبناءعلى ما قاله الزمخشري في الرأي الثاني نستطيع القول بأن حذف علامة النصب في هذا للتخفيف ويكون ذلك فيما آخره واو أو ياء، وآإن كان قد ورد فيما آخره ليس حرف علة كذلك، لقراءة الأشهب[6] «ويذرْك وآلهتك»[7] ويكون معنى قول ابن جني «شُبّهت الياء بالألف ثم شبهت الواو بالياء» أنه قصد به التخفيف كذلك إذ إن الألف لا يتكلف فيها نطق حركة ألبتة والتسكين دائما عند النحاة أخف من سواه.

٣ ـ حذف علم الجر:

كما حذفت الضمة والفتحة في بعض القراءات القرآنية حذفت الكسرة أيضاً واستبدل بها الضمة أحياناً للإتباع الذي نسميه المناسبة الصوتية ،وقد مرت بنا قراءة أبي جعفر يزيد وسليمان بن مهران ﴿ للملائكة آسجدوا﴾[8] بضم التاء من الملائكة إتباعا لحركة الجيم، ونقل أبو حيان «أنها لغة أزد شنوءة»[9] وقد وردت

(١) سورة القيامة، آية: ٥٠.
(٢) السابق ٢/٣٤٢.
(٣) سورة المائدة، آية: ٣٠.
(٤) السابق ١/٢٠٩.
(٥) الكشاف ١/٣٣٥.
(٦) المحتسب ١/٢٥٦.
(٧) سورة الأعراف، آية: ١٢٧.
(٨) سورة البقرة، آية: ٣٤.
(٩) البحر المحيط ١/١٥٢ وآنظر الكشاف ١/٦٢.

هذه القراءة أيضا في الآية الحادية عشرة من سورة الأعراف،[1] وفي الآية الحادية والستين من سورة الإسراء.[2] وقد وصف الزمخشري هذه اللغة بأنها ضعيفة بعد أن ذكر قراءة أبي جعفر حيث يقول «ولا يجوز استهلاك الحركة الإعرابية بحركة الإتباع إلا في لغة ضعيفة»[3] وهذه عبارة ابن جني.

وسواء أكانت تلك لغة أم قراءة فإن الحركة الإعرابية استهلكت بسبب الإتباع وقد قصد به هنا المناسبة الصوتية وتناسق الحركات المتوالية، وهو مطلب تستهلك من أجله الحركة الإعرابية، حتى إن بعض اللهجات العربية تجعله من خصائصها.

ومن ذهاب علامة الجر قراءة الحسن والأعرج عن آبن أبي الزناد «بثلاثةْ آلاف»[4] و «بخمسةْ آلاف»[5] وقف لا يجري واحداً منهما[6]، قال أبو الفتح «وجهه في العربية ضعيف، وذلك أن ثلاثة وخمسة مضافان إلى ما بعدهما، والإضافة تقتضي وصل المضاف بالمضاف إليه لأن الثاني تمام الأول، وهو معه في أكثر الأحوال كالجزء الواحد»[7] وقد راوغ آبن جني في توجيه هذه القراءة ولم يجد غير جعلها ضربا من التلوم والمكث والمهل في النطق الذي ينشأ عنه إشباع الأصوات، وحكى عن الفراء أنهم يقولون: «أكلت لحما شاة يريدون: لحم شاة فيمطلون الفتحة فينشئون عنها ألفا» وهذا المطل لا يكون ممكنا مع الإسراع في الكلام بل يكون مع الروية والتثبت، وأكاد أستشعر في هذه القراءة ضربا من التأكيد على هذا العدد الضخم، فالروية في النطق يتبعها وقف على العدد، فتتطلع النفس إلى تمييز هذا العدد فيأتي المضاف إليه بعد ذلك وقد تهيأت له النفس، فيتمكن منها تمكنا لا يتأتى مع غير هذه القراءة.

(١) أنظر المحتسب ١/٢٤٠.
(٢) أنظر السابق ٢/٢١.
(٣) الكشاف ١/٦٢.
(٤) سورة آل عمران، آية: ١٢٤.
(٥) سورة آل عمران، آية ١٢٥.
(٦) المحتسب ١/١٦٥.
(٧) السابق نفسه.

٤ ـ قلب الإعراب:

من غير المستطاع قلب الإعراب إلا إذا كان السياق كافيا في توضيح الوظائف النحوية في الجملة، حتى لا يحدث لبس أو غموض، يقول ابن عصفور في شرحه لجمل الزجاجي «إذا كان معنى الكلام لا يفهم إلا من الإعراب لم يجز قلب الإعراب باتفاق، نحو قولك: ضرب زيد عمرا، إذا كان (زيد) فاعلا و (عمرا) مفعولاً به، لا يجوز في هذا وما أشبهه أن يقلب الإعراب فيرفع المفعول، وينصب الفاعل، لأن ذلك يؤدي إلى اللبس، فإن كان معنى الكلام مفهوما من غير إعراب فإن من الناس من ذهب إلى أن قلب الإعراب إذ ذاك جائز في الكلام والشعر، وإن كان الأحسن ألا يقلب. . ومنهم من ذهب إلى أن قلب الإعراب لا يجوز في الكلام ولا في الشعر إلا في حال الاضطرار»[1].

وقد فصل ابن عصفور مسألة قلب الإعراب، وذكر لها أمثلة متعددة من الكلام والشعر والذي يلفت الانتباه في حديثه قوله «فإن كان معنى الكلام مفهوما من غير إعراب» فإن هذه العبارة قد يفهم منها أن الإعراب أحياناً يكون زائدا عن الحاجة، وعندئذ يكون من المستطاع قلب الإعراب، ولكننا لا نرى هذا الذي رآه من أشار إليهم ابن عصفور، بل إننا نرى أن قلب الإعراب على فرض إجازته وسماح اللغة به يعد أيضا من قبيل «كسر البناء» الذي لا يكون إلّا لغاية تطلب، ومقصد يراد.

والذي يعنينا هنا أن بعض النحويين يرى أن قلب الإعراب جائز في الكلام والشعر، يقول المبرد في عبارة واضحة «والكلام إذا لم يدخله لبس جاز القلب للاختصار»[2] ويسمى السيرافي ظاهرة قلب الإعراب هذه تغيير الإعراب عن وجهه[3] وقد نقل الأشموني عن ابن مالك في الكافية:

ورفع مفعول به لا يلتبس   مع نصب فاعل رووا فلا تقس

(١) شرح الجمل لابن عصفور ورقة ٦٣.
(٢) الكامل ١/ ٣٧٠.
(٣) انظر شرح السيرافي ١/ ٢٥٢.

وشرح ذلك قائلاً «أي قد حملهم ظهور المعنى على إعراب كل من الفاعل والمفعول به بإعراب الآخر كقولهم خرق الثوب المسمار»[1] وقد جعل ابن هشام قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع المدني قول الله تعالى: ﴿بما حفظ اللهَ﴾ (النساء ٣٤) بنصب اسم الله عز وجل[2] في أحد توجيهين لـه من قبيل نصب الفاعل «لفهم المعنى» وقال: «فإن من كلامهم أن الفاعل ربما نصب إذا أمن الإلباس كقولهم: كسر الزجاجُ الحجرَ وخرق الثوبُ المسمارَ. رويا برفع الزجاج والثوب ونصب الحجر والمسمار»[3] وبمثل هذا قال في «المغنى» وعد القلب من فنون كلام العرب،[4] وجعل تقارض اللفظين في الأحكام من ملح كلامهم، وذكر من ذلك «إعطاء الفاعل إعراب المفعول وعكسه عند أمن اللبس»[5] ويقول السيوطي «والمبيح لذلك كله فهم المعنى وعدم الالباس»[6].

وإذا كان هذا هو رأي النحاة الذين يجيزون قلب الإعراب فإن أحد البلاغيين وهو حازم القرطاجني يرى أن هذا الضرب من الكلام يشبه أن يكون مما غلط فيه من ليس من علية فصحاء العرب وبلغائها، وتابعهم على ذلك أرداف الفصاحة «لأن أرداف الفصاحة منهم إذا رأوا لصدورهم استعمالا في شيء قاسوا على ذلك ما يرون أنه مماثل لذلك الشيء، وقد تكون بينهما مفارقة من وجه أو أوجه، فيغلطون في القياس، وكذلك في كثير مما يتأولونه عليهم»[7] ويرفض حازم القرطاجني هذا الضرب من الكلام ويرى أنه يوقف به عند السماع وألا يقاس عليه، لأنه إن كان الكلام مقلوبا، وكانت العبارة مقصودا بها غير ما تدل عليه اعتمادا على أن المقصود من الكلام واضح، فقد ذهب الكلام مذهبا فاسدا، وكان ذلك خطأ في العبارة، وفي سعة الكلام مندوحة عن هذه المذاهب

(١) الأشموني ٢/ ٧٠، ٧١.
(٢) انظر في القراءة معاني القرآن ١/ ٢٦٥ والمحتسب ١/ ١٨٨ والكشاف ١/ ٢٦٦.
(٣) مسائل في إعراب القرآن ١٥٢ (مجلة المورد ٣/ ٣/ ١٩٧٤).
(٤) انظر المغنى ٢/ ١٩٩.
(٥) المغنى ٢/ ٢٠٢.
(٦) الهمع ١/ ١٦٥.
(٧) منهاج البلغاء لحازم القرطاجني: ١٨١.

الفاسدة، وإن كان الكلام غير مقلوب، ولكنه قصد به معنى آخر غير المعنى الذي يريده به من يجعل الكلام مقلوبا فذلك أيضاً قبيح لأنه وضع المعنى البعيد الذي لم يؤلف موضع المعنى القريب المألوف فلا يجب أيضا سلوك هذا المذهب «فكلا التأويلين في هذا الباب خارج بالكلام عن المهيع الذي يكون للمعنى فيه موقع من النفس، ومكانة مكينة من الفهم، والواجب في فصيح الكلام أن يكون خاليا منه»[1].

ونحن ـ من بعد ـ نرى أن الكلام المقلوب أدعى إلى إثارة الذهن بالتفكير فيه وتشرّبه على تؤدة وريث، لأنه يصدم الذهن بما لم يعتد عليه من الاستعمالات اللغوية، فيجد الإنسان نفسه مضطرا لإعادة النظر وإنعام الفكر فيكون ذلك ـ ولو كان ممجوجا ـ أمكن في النفس، وأشبه بعدم النسيان، إذن إن الإنسان عادة ما يلصق بذاكرته ما يخرج عن المألوف، ولعل هذا مطلب يكسر له قانون الإعراب أو يغير عن وجهه، وإن كنا نرى ما يراه النحاة من وجوب قصر ذلك على السماع.

٥ ـ الحكاية:

في باب الحكاية بـ (مَنْ) عن الاسم العلم يؤتي بالاسم بعد (من) على إعرابه الذي ورد به في الجملة المستفهم عنه فيها «فهذا سبيل كل اسم علم مستفهم عنه أن تحكيه كما قال المخبر»[2]، وقد بين لنا سيبويه أن الحجازيين يختلفون عن بني تميم في هذا، فأهل الحجاز «يقولون ـ إذا قال الرجل: رأيت زيدا ـ: من زيداً، وإذا قال: مررت بزيد قالوا: من زيدٍ، وإذا قال: هذا زيد قالوا: من زيد وأما بنو تميم فيرفعون على كل حال، وهو أقيس القولين فأما أهل الحجاز فإنهم حملوا قولهم على أنهم حكوا ما تكلم به المسئول، كما قال بعض العرب: دعنا من تمرتان على الحكاية لقوله: ما عنده تمرتان، وسمعت أعرابيا مرة

(١) السابق ١٧٩.
(٢) المقتضب ٢/ ٣٠٩.

وسأله رجل فقال: أليس قرشيا فقال: أليس بقرشياً حكاية لقوله»[1] وما نقله سيبويه يكشف أن الحكاية لا تكون في الاستفهام بمن وحدها، وإنما تكون في مواضع أخرى كما قال بعض العرب دعنا من تمرتان، وكما قال الأعرابي: ليس بقرشياً، وأجاز يونس حكاية سائر المعارف قياسا على العلم[2].

وهذا موضع يترخص فيه في علامة الإعراب من أجل غاية حددها المبرد بقوله «وإنما حكيت ليعلم السامع أنك تسأله عن هذا الذي ذكر بعينه، ولم نبتدىء السؤال عن آخر له مثل اسمه»[3] فهذه غاية ينكسر من أجلها الإعراب ويأتي على غير وجهه، ويتضح ذلك من إعراب الزبيدي لمثال الحكاية يقول «فإذا قال: رأيت زيداً. قلت: من زيداً؟ فمن: اسم مرفوع [4] بالابتداء وزيداً: منصوب على الحكاية وهو يسد مَسَدّ خبر الابتداء، لأن تمام الكلام به، والمعنى: مَن الذي قلت فيه: رأيت زيداً». خبر[5] وليس بعد هذا بيان.

(١) سيبويه ١/ ٤٠٣ وقارن مع الأشموني.
(٢) انظر شرح الأشموني ٤/ ٩٢ و٤/ ٩٣، ٩٤.
(٣) المقتضب ٢/ ٣٠٩.
(٤) مراده بالمرفوع أنه في محل رفع.
(٥) الواضح في علم العربية للزبيدي ١٣٥ (تحقيق الدكتور أمين علي السيد دار المعارف ١٩٧٥).

ثالثاً: في الشعر

إذا كان الترخص في العلامة الإعرابية في الجملة النثرية على النحو الذي عرضنا له في المبحث السابق، فإن الترخص في العلامة الإعرابية في الشعر أكثر وروداً لأن المنطق على المتكلم أوسع منه على الشاعر، والشاعر يحتاج إلى البناء والعروض والقوافي والمتكلم مطلق بتخير الكلام»[1] فالشعر - إذن - ميدان الرخصة، وقد عقد ابن رشيق في عمدته بابا سماه «باب الرخص في الشعر»[2] والحكم النحوي - كما يقول السيوطي - ينقسم إلى رخصة وغيرها « والرخصة ما جاز استعماله لضرورة الشعر »[3] فالشعر إذن مستوى خاص من مستويات الفصحى، وقد ألفت كتب كثيرة تناولت ما تنفرد به لغة الشعر عن النثر وكان من بين ما أباحته للشاعر أن يغير الإعراب عن وجهة من أجل إقامة الوزن وتسوية القوافي.

وقد كانت «الضرورة الشعرية في النحو العربي» موضوع بحث لي في كتاب سبق نشرُه سنة ١٩٧٩، وقد تناولت في هذا البحث جميع ألوان ما يسمى بضرورة الشعر، ومن بينها ما يختص بالعلامة الإعرابية وقد انتهى البحث هناك إلى أنه لا يكاد يوجد ما يسمى بالضرورة الشعرية إذ إن ما ورد في الشعر لا يعدو أن يكون لهجة من اللهجات التي تسربت إلى اللغة المشتركة، ومعظم ما ورد في الشعر مما عده النحاة ضرورة قد وردت له نظائر وأشباه في القرآن الكريم بقراءاته، والحديث النبوي الشريف الذي أقصاه كثير من النحاة عن مجال الاستشهاد النحوي، والكلام العربي المنثور، واتضح ثمة أن مصطلح الضرورة

(١) طبقات فحول الشعراء لابن سلام الجمحي ٤٦، ٤٧ (تحقيق محمود محمد شاكر دار المعارف ١٩٥٢ م).

(٢) العمدة في صناعة الشعر ونقده لابن رشيق ٢/٢٠٨.

(٣) الاقتراح للسيوطي: ١١.

الشعرية مصطلح مضلل لأنه لا يدل على مسماه دلالة حقيقية للسبب السابق.

ولست أود بالطبع أن أعيد هنا ما قلته في الكتاب السابق ذكره غير أني سوف أذكر نماذج فحسب لبعض الظواهر التي انكسر فيها قانون الإعراب فورد على غير الوجه الذي قرره النحاة، وهو ما يعنينا هنا في مجال الترخص في العلامة الإعرابية.

وتجب الاشارة قبل ذلك إلى أن النظام الشعري في العربية نظام محكم دقيق وقد هيأت له اللغة العربية هذا الإحكام وهذه الدقة بما قدمته من مرونة في التركيب تسمح بالتقديم والتأخير، مع أمن اللبس والغموض لأن العلامة الإعرابية تقوم بدور الحارس الأمين على الوظائف النحوية التي تستجيب مطيعة للتركيب الشعري فتتقدم أو تتأخر حسبما يقتضي وزن البيت وقدرة الشاعر الفنية ونظام القافية، وقد ندّت بعض «المخالفات»، ولكنها - كما أرى - لم تأت عشوائية لغير ما غاية، بل هي معاريض عرضت لغرض يقول عن مثلها أبو الفتح «فاعرف هذه المعاريض في القول، ولا ترينها تصرفا واتساعا في اللغة مجردة من الأغراض المرادة منها والمعاني المحمولة عليها»[1] ويقول في موضع آخر عن بعض هذه الأمور التي قد تبدو على أنها «مخالفات» «فهذا ونحوه مما يدلك ويبصرك أنهم لا يتنكبون شيئا إلى آخر تطربا ولا تبدلا، لا بل إنعاما وتأملا»[2] ولأمر ما سمى سيبويه ما يسميه النحاة من بعده ضرورة « ما يحتمل الشعر » وقال في آخر الباب الذي عقده لما يحتمل الشعر « وليس شيء يضطرون إليه إلا وهم يحاولون به وجهاً »[3] وهنا ينشأ سؤال: كيف يضطرون إليه في الوقت الذي يحاولون به وجهاً؟ والإجابة عن هذا السأول مبنية على الإجابة عن سؤال آخر: من هم الذين يحاولون بما يضطر إليه وجهاً؟ هل هم الشعراء أو النحاة؟ والواضح أن المقصود بالعبارة هم الشعراء لأنهم بما يرتكبون يريدون أن يعبروا عن غرض مخصوص لم يروا أنه يؤدي إلاَّ بالصورة التي عدت فيما بعد ضرورة، أما

(١) المحتسب ٢/ ٢٧٤.

(٢) السابق ٢/ ٢٧٦.

(٣) سيبويه ١/ ١٣.

محاولات النحاة في التماس الأوجه النحوية فليست داخلة في عملية البناء الفني.

وإذا كان الشعراء يحاولون وجها من وجوه التعبير بما «يضطرون» إليه، فلماذا إذن يسمى ضرورة؟ والواقع أن النحاة هم الذين اضطروا إلى تسمية هذه المعاريض ضرورة لما رأوا قواعدهم لا تتسع لتشملها، وكان الواجب عليهم أن يفصلوا الشعر عن النثر في التقعيد.

ولهذا نظرنا إلى الرخصة في العلامة الإعرابية على أنها ترد لغاية معينة، ويجب على الدارسين أن يحاولوا الكشف عنها، وليس بوسع النحاة إلا أن يقدموا هذه النتوءات أو المعاريض ويحددوا مواضعها تمهيداً لدرسها فنيا، وإذا انتفت عن هذه الترخصات شبهة الضرورة التي نظر إليها على أنها مشجب يعلق فوقه كل ما ليس له وجه ظاهر أو مقبول من القواعد فإن من الضروري أن يبحث لها عن سبب آخر له بالموقف علقة، وبالسياق سبب، ومن البناء الشعري نصيب.

وأكاد أقول إن ثمة مواضع كثيرة خولف فيها نظام الإعراب، لم ينظر إليها النحاة بوصفها كذلك، بل التمسوا لها وجوها تجعلها هي القاعدة وهذا نتيجة لاعتمادهم الكبير على الشعر في التقعيد، فقد تنبهوا لبعض الظواهر الخاصة بالشعر أو التي يكثر ورودها فيه، فقالوا عنها إنها ضوورة، وعمموا بعضها الآخر وحسبوه منطبقا على الشعر والنثر على السواء مع أن ورود هذه الظاهرة لم يستشهد عليه إلا بالشعر وحده.[1]

وهناك ظواهر عدة وقف منها بعض النحاة موقف المنكر لها، وغيروا الرواية لهذا السبب، واعتقدوا أنهم بتغيير الرواية قد أراحوا أنفسهم من عناء بحث الرواية

(١) حاولت جمع هذه المواضع في كتابي عن «الضرورة الشعرية في النحو العربي» من ص ٥٦٣ الى ص ٥٧٥ (مكتبة دار العلوم ١٩٧٩م).

المخالفة ناسين أن الرواية المخالفة جزء من اللغة من حقه أن يأخذ نصيبه من التفسير والبيان.

وفي عملية البناء الشعري تقوم القافية الموحدة بدور كبير في توجيه التركيب في البيت كله حتى يسلس القياد آخر الأمر إلى قافية مطمئنة تأخذ موضعها من النظام النحوي والنسيج الشعري معا، وعلى الشاعر أن يوائم بين متطلبات البناء الشعري والبناء النحوي[1]، وإن كانا في الحقيقة غير منفصلين، وفي بعض الأحيان يقف نظام النحو في طريق النظام الموسيقي في الشعر، ولكن الشاعر يؤثر الجانب الموسيقي على ما سواه تاركا للنحاة أن يعدوا ذلك قاعدة أو ضرورة أو أن يتأولوا، فعلى الشعراء أن يقولوا وعلى النحاة أن يتأولوا على حد تعبير الفرزدق المشهور، وكثيرا ما أدى هذا إلى خلاف بين النحاة والشعراء.

وهناك شواهد كثيرة وردت في ثنايا كتب النحو على أنها متوافقة تماماً مع القاعدة أو أنها مما شذ عنها، مع أننا بشيء من التأمل فيها نستطيع القول بأنها مما ورد مترخصاً فيه في العلامة الإعرابية من أجل القافية.

وهذه بعض النماذج سوف أعرضها مجردة عما قيل في توجيهها من أجل أن تتفق مع القاعدة، والسمة العامة فيها جميعاً أن حركة القافية هي التي تعمل من أجل اطرادها موسيقياً[2] في توجيه البيت كله من أجلها ومن أجل ذلك تؤثر على حركة الإعراب.

وسوف أعرض الأبيات دون تعليق عليها مع الإشارة إلى مصدرها، وسوف أرقمها للترتيب فحسب:

١) فإنَّكَ لا تُبالِي بعدَ حَوْلٍ أَظبيٌ كان أمُّك أم حمارُ

٢) كأنَّ سبيئةً منْ بيتِ رأسٍ يكونُ مِزاجَها عسلٌ وماءُ

(١) انظرلي «في بناء الجملة العربية» المبحث الثاني من الفصل الرابع. دار القلم - كويت ١٩٨٢م.
(٢) تناولت جزءاً من هذه الظاهرة في بحث بعنوان «حركة القافية بين الاطراد الموسيقي وسلامة الاعراب» نشر بمجلة الثقافة العدد ٣١ (ابريل ١٩٧٦).

٣) أَلاَ مَنْ مُبْلِغٌ حَسَّانَ عَنى — أَسِحْرٌ كانَ طِبُّكَ أم جنونُ
٤) أسكرانُ كانَ ٱبْنَ المراغةِ إذْ هَجَا — تَميماً بجوفِ الشَّامِ أم مُتَساكِرُ(١)
٥) مُعَاوِيَ إنَّنا بشَرٌ فأسْجِحْ — فَلَسْنَا بالجبالِ ولا الحديدا
أديروها بني حربٍ عليكُم — ولا تَرْمُوا بِهَا الغرضَ البَعِيدا(٢)
٦) ما للجمالِ مَشْيُها وئيداً — أجندلاً يحملْنَ أم حديدا(٣)
٧) أنتَ تكون ماجدٌ نبيلُ — إذا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَليلُ(٤)
٨) أرجُو وآملُ أن تَدْنُو مودَّتُها — وما إخَالُ لدينا منك تنويلُ
٩) كذاكَ أُدِّبْتُ حتى صارَ من خُلُقِي — أَنّي وَجَدْتُ مِلاكُ الشيمةِ الأدبُ(٥)
١٠) فإنْ يَكُ جُثْماني بأرضِ سواكمُ — فإن فُؤَادِي عندكِ الدهرَ أجمعُ(٦)
١١) في غُرَفِ الجنةِ العُلْيا التي وَجَبَتْ — لهم هُنَاكَ بِسَعْيٍ كانَ مَشْكُورِ
١٢) فكيف إذا مررتَ بدارِ قومٍ — وَجيرانٍ لنا كانُوا كرامِ(٧)
١٣) وما الدهرُ إلاَّ مَنْجَنُوناً بأَهْلِهِ — وما صاحبُ الحاجاتِ إلاَّ معذبا(٨)
١٤) وحلَّتْ سَوادَ القلبِ لا أنا باغياً — سواها ولا عَنْ حُبِّها مُتَراخِياً(٩)
١٥) فلمْ أَرَ مثلَها خُبَاسَةَ واحِدٍ — وَنَهْنَهْتُ نَفْسِي بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعلَه(١٠)
١٦) إذا اسودَّ جُنْحُ ٱللَّيلِ فَلْتَأْتِ ولتكُنْ — خُطاكَ خِفافاً إنَّ حُرَّاسَنَا أُسْداً(١١)
١٧) يَا لَيْتَ أَيَّامَ الصِّبا رَوَاجِعا(١٢)
١٨) كأنَّ أُذْنيه إذا تَشَوَّفَا — قادِمَةً أَوْ قَلَماً مُحَرَّفَا(١٣)

---

(١) أنظر سيبويه ١/٢٣.
(٢) أنظر سيبويه ١/٣٤.
(٣) الأشموني ٢/٤٦.
(٤) الأشموني ١/٢٤١.
(٥) الأشموني ٢/٢٩.
(٦) الأشموني ١/٢٠١.
(٧) سيبويه ١/٢٨٩ والأشموني ١/٢٤٠.
(٨) الأشموني ١/٢٤٨.
(٩) الأشموني ١/٢٥٣.
(١٠) سيبويه ١/١٥٥ والأشموني ١/٦١، ٣/٣١٥.
(١١) الأشموني ١/٢٦٩.
(١٢) سيبويه ١/٢٨٤ والأشموني ١/٢٧٠.
(١٣) الأشموني ١/٢٧٠.

١٩) لم يُعْنَ بالعلياءِ إلاَّ سَيِّداً — ولا شَفَى ذَا الغيِّ إلاَّ ذُو هُدَى
٢٠) وإنما يُرضي المنيبُ ربَّه — ما دام معنياً بذكرٍ قَلْبَه(١)
٢١) مثلُ القنافِذِ هدَّاجُون قد بلغَتْ — نجْرانَ أو بلغت سَوْآتِهِم هَجَرُ(٢)
٢٢) وبالصَّريمةِ منهُم مَنْزِلٌ خَلَقٌ — عافٍ تغيَّر إلاَّ النُّؤْيُ والوَتِدُ
٢٣) حتى تبذَّخ فارتقى الأعلامِ(٣)
٢٤) حتى تهجَّر في الرواحِ وهاجَها — طلبُ المعقبِ حقَّه المظلومُ
٢٥) قد كُنْتُ داينْتُ بها حسَّانَا — مخافةَ الإفلاسِ والليانا(٤)
٢٦) فَبِتُّ كأنِّي سَاوَرَتْني ضئيلَةٌ — من الرُّقْشِ في أنيابِها السُّمُّ ناقِعُ(٥)
٢٧) لا دَرَّ دَرِّيَ إنْ أطعمتُ نازلَكُمْ — قِرْفَ الحَتِيِّ وعندي البُرُّ مكنُوزُ
٢٨) لا سافرُ النَّيِّ مَدْخُولٌ ولاَ هَبِجٌ — عاري العِظامِ عَلَيْهِ الوَدْعُ مَنْظُومُ
٢٩) إنَّ لكُمْ أصلَ البلادِ وفرعَها — فالخيرُ فيكم ثابتاً مَبْذُولاً(٦)
٣٠) ألا أضحتْ حبالكم رِمَامَا — وأضحَتْ منكَ شاسعةً أُمَامَا
٣١) وما عَهْدٌ كعهْدِكِ يا أُمَامَا
٣٢) أَوَ الِفاً مكَّةَ مِنْ وُرْقِ ٱلْحَمِي(٧)
٣٣) فأقبِلْ على رهْطِي ورهْطِكَ نَبْتَحِثْ — مَسَاعِيَنَا حتَّى نَرَى كَيْفَ نَفْعَلا
٣٤) فمن يكُ لَمْ يَثْأَرْ بأعراضِ قَوْمِهِ — فإني وَرَبِّ الرَّاقِصَاتِ لأَثْأَرا
٣٥) تساوَرَ سوَّاراً إلى المجدِ والعلا — وفي ذمتي لَئِنْ فَعَلْتَ لَيَفْعَلا(٨)

---

(١) الأشموني ٢/٦٨.
(٢) الأشموني ٢/٧١.
(٣) الأشموني ٢/٢٣٤.
(٤) السابق ٢٠/٢٩٠، ٢٩١.
(٥) سيبويه ١/٢٦١ والأشموني ٣/٦٠.
(٦) سيبويه ١/٢٦١، ٢٦٢.
(٧) الأشموني ٣/١٨٣.
(٨) سيبويه ٢/١٥١ والأشموني ٣/٢١٤، ٢١٥، ٢٢٦.

٣٦) يحسبه الجاهلُ ما لم يعلَمَا ... شيخاً علَى كُرسيِّه مُعَمَّمَا[١]
٣٧) نبتم نباتَ الخيْزُرانيِّ في الثَّرى ... حديثاً متَى مَا يأْتِكَ الْخَيْرُ يَنْفَعَا
٣٨) فَمَهْمَا تَشَأْ مِنْهُ فَزارةُ تُعْطِكُمْ ... ومهما تشأْ منه فزارةُ تَمْنَعَا[٢]
٣٩) كما قِيلَ قَبْلَ اليومِ خَالِفَ تُذْكَرا[٣]
٤٠) إذا مت فادفِنّي إلى ظلّ كرمةٍ ... تُرَوِّي عِظَامي في المَمَاتِ عروقُها
ولا تدفِنَنّي في الفلاةِ فإنني ... أخافُ إذا ما متُّ أَنْ لاَ أَذُوقُهَا
٤١) سأتركُ منزلي لبني تميمٍ ... والحقَ بالحجازِ فأَسْتَرِيحَا[٤]
٤٢) ثُمَّتَ لا تُجْزُونَنِي عِنْدَ ذاكُمُ ... ولكنْ سَيَجْزِينِي الإلهُ فيُعْقِبَا[٥]
٤٣) لنا هضبةٌ لا ينزلُ الذلُّ وسطَها ... ويأوي إليها المستجيرُ فيُعْصَما[٦]
٤٤) أبيتُ أسري وتبيتي تدلُكي ... وجهَكِ بالعنبرِ والمسكِ الذكي
٤٥) إذا قصُرتْ أسيافُنا كان وصلُها ... خُطانا إلى أعدائنا فنُضاربِ
٤٦) ترفعُ لي خندقٌ واللهُ يرفعُ لي ... ناراً إذا خمدَتْ نيرانُهم تَقِدِ
٤٧) إذا لم تزلْ في كل دارٍ عرفتَها ... لها واكفٌ من دمعِ عينَيْكَ تَسْجُمُ[٨]
٤٨) يا أقرعُ بنَ حابسٍ يا أقرعُ ... إنكَ إن يصرعْ أخوكَ تُصرعُ[٩]
٤٩) فقلتُ تحمَّلْ فوق طوقِك إنَّها ... مُطَبَّعةٌ مَنْ يأْتِها لا يَضِيرُها[١٠]
٥٠) كمْ في بَنِي سَعْدِ بْنِ بكْرٍ سيدٍ ... ضخْمِ الدسيعةِ ماجدٍ نفَّاعِ[١١]
٥١) عجبتُ والدهرُ كثيرٌ عَجَبُهْ ... من عَنَزِيٍّ سبَّني لَمْ أَضْرِبُهْ[١٢]

(١) سيبويه ٢/١٥٢ والأشموني ٣/٢١٨.
(٢) سيبويه ٢/١٥٢ والأشموني ٣/٢٢٠.
(٣) الأشموني ٣/٢٢٧.
(٤) الأشموني ٣/٢٨٣.
(٥) سيبويه ١/٤٢٣ والأشموني ٣/٣٠٥.
(٦) سيبويه ١/٤٢٣ وديوان طرفه ٣٩.
(٧) الأشموني ٣/٣.
(٨) سيبويه ١/٤٣٤ وانظر الأشموني ٤/١٣.
(٩) سيبويه ١/٤٣٦ والأشموني ٤/١٨.
(١٠) سيبويه ١/٤٣٨ والأشموني ٤/١٨.
(١١) سيبويه ١/٢٩٦ والأشموني ٤/٨٢.
(١٢) سيبويه ٢/٢٨٧ والأشموني ٤/٢١٠.

٥٢) وكنتُ كذاتِ الْبَوِّ رِيعتْ فأقبلَتْ ... على جذَمٍ من مسْكِ سَقْبٍ مُجَلَّدِ
فطاعنت عنه الخيلَ حتى تبدّدتْ ... وحتَّى عَلاني حَالِكُ اللونِ أَسْوَدِ[١]
٥٣) كأن طميَّةَ المجيْمِرِ غُدْوَةً ... من السَّيلِ والغُثَّاءِ فَلْكَةُ مِغْزَلِ
كأنا أباناً في أفانينِ وَدْقِهِ ... كبيرُ أناسٍ في بجَادٍ مُزَمَّلِ[٢]
٥٤) كأنَّ غزْلَ العنكبوتِ المُرْمِلِ[٣]
٥٥) لعِبَ الرِّياحُ بها وغيَّرها ... يَعْدِي سوافي المُورِ والقَطْرِ
٥٦) كأنما ضرَبَتْ قُدَّامَ أعيننا ... قُطْناً بمُسْتَحْصَدِ الأوتارِ مَحْلُوجِ[٤]
٥٧) فَكَرَّتْ تبتغيه فوافَقَتْهُ ... على دمِهِ ومصرعِهِ السِّبَاعَا
٥٨) لَنْ تَراها ولو تأمَّلْتَ إلاَّ ... ولَها في مَفَارِقِ الرَّأسِ طِيبَا[٥]
٥٩) تذكرت أرْضاً بها أَهْلَهَا ... أخوالَها فيها وأعمامَها[٦]
٦٠) قد سالمَ الحياتُ منه القدَمَا ... الأفعوانَ والشجاعَ الشَّجْعَما[٧]
٦١) وجدنا الصالحين لهم جزاءً ... وجناتٍ وعيناً سلسبيلاً[٨]
٦٣) وفي الصَّحْصَحيِّينَ الذين ترحَّلُوا ... كواعِبُ من بكرٍ تُسامُ وتُحْبَلاَ[٩]
٦٤) ألم تسأل الربعَ القواءَ فينطقُ ... وهل تُخْبِرَنْكَ اليومَ بَيْداءُ سَمْلَقُ[١٠]

وإذا كانت هذه الشواهد قد حاول النحاة أن يجدوا لبعضها توجيهاً تسلك به في نظام القاعدة النحوية، ولو كان التأويل في بعضها متكلفاً متعسفاً، فإن ثمة ظاهرة مشهورة لم يستطع النحاة إلا أن يعترفوا بها وهي ظاهرة «الإقواء» وهو اختلاف المجرى بكسر وضم، ويسميه بعضهم (الإكفاء) وكذلك «الإصراف» أو

(١) الأصمعيات : ١٠٩.
(٢) ديوان امرىء القيس : ٢٥.
(٣) سيبويه ١/٢١٧ والانصاف ٣٥٣، ٣٥٤.
(٤) الانصاف ٣٥٣، ٣٥٤.
(٥) سيبويه ١/١٤٣، ١٤٤ وشرح السيرافي ١/٢٥٤.
(٦) ديوان عمرو بن قميئة ٧٣ وسيبويه ١/١٤٤.
(٧) سيبويه ١/١٤٥ والأشموني ٣/٦٧.
(٨) شرح السيرافي ١/٢٥٤.
(٩) النوادر ٢٠٨.
(١٠) سيبويه ١/٤٢٢.

«الاسراف» وهو اختلاف المجرى بفتح وغيره، وينبغي أن نعتقد أن اختلاف المجرى لا يكون في النطق أو الإنشاد، بل يكون بحسب القاعدة النحوية فحسب فقد صرح ابن هشام بأن من جملة المواضع التي يقدر فيها الإعراب ما اشتغل آخره بحركة القافية، ويقدر فيها الحركة التي هي مقتضى العامل للتعذر لاشتغال المحل بحركة القافية(١) وهذا النص يؤكد أن الشعراء كانوا ينشدون الشعر بما تقتضيه حركة القافية وأن فهم النحاة لهذه الظاهرة هو الفهم السليم على عكس ما كان يرى العروضيون الذين ظنوا أن الشاعر كان ينطق قصيدته وفقاً لنظام النحو فيما يمكن أن يوجد فيه الإقواء، ولقد كان الشعراء أنفسهم يؤكدون أنهم ينطقون قوافي شعرهم وفقاً لحركة القافية فقد جاء في «مجالس ثعلب»: «وأنشد للفرزدق:

يأيها المشتكي عكلاً وما جرمت — إلى القبائل من قتل وإبْآسُ
إنا كذلك إذ كانت همرجة — نسبي ونقتل حتى يسلم الناسُ

قال: قلت له: لم قلت: من قتل وإبآسُ ـ بالرفع ـ فقال: ويحك! فيكف أصنع وقد قلت: «حتى يسلم الناس»؟ قال: فبم رفعته؟ قال: بمايسوؤك وينوؤك»(٢) وفي قصيدة للفرزدق مطلعها:

عزفْت بأعشاشٍ وما كِدتَ تَعْزِفُ — وأنكرْتَ من حَوْراء ما كُنْتَ تَعْرِفُ

جاء بيته المشهور:

وعضّ زمانٌ يا ابنَ مروانَ لمْ يَدَعْ — مِنَ المالِ إلاَّ مُسْحَتاً أو مُجَلَّفُ

الذي يقول عنه شيخ العربية أبوعمرو بن العلاء «لا أعرف له وجهاً، وكان يونس لا يعرف له وجهاً، فقلت له: لعل الفرزدق قالها على النصب ولم يأبه. قال: لا، كان ينشدها على الرفع»(٣) ويقول آبن قتيبة عن الفرزدق قائل البيت

(١) حاشية الدمنهوري على متن الكافي: ١٠١.
(٢) مجالس ثعلب ١/ ٥٠.
(٣) الموشح للمرزباني ١٦٠.

السابق: إنه رفع آخر البيت ضرورة، وأتعب أهل الإعراب في طلب العلة، فقالوا وأكثروا ولم يأتوا فيه بشيء يرضى، ومن ذا الذي يخفى عليه من أهل النظر أن كل ما أتوا به احتيال وتمويه!(١).

وقد نظر بعض الباحثين إلى ظاهرة الإقواء في الشعر التي يقول عنها أبو الحسن الأخفش «قلّت قصيدة إلاّ وفيها الإقواء»(٢) على أنها خطأ من الشعراء في النحو من أجل اطراد الموسيقى(٣)، ونحن لا نوافقهم على هذا، لأنه لا يحق لنا أن نخطىء أصحاب اللغة الذين نحتج بكلامهم، إذ إن ما جاءوا به لو كان خطأ لما سكت عليه معاصروهم ولما أقروهم عليه ولأن دور النحوي هو الوصف فحسب لا التحطىء والتصويب، وبخاصة من ينظر في مرحلة عرفت بأنها مرحلة الاستشهاد، هذا من جانب، ومن جانب آخر نجد أن حسبان هذه الظاهرة خطأ يؤكد أن الشعراء كانوا ينطقون بحسب النظام الذي تقتضيه حركة القافية لا قواعد الإعراب، وهذا ما نؤكده أيضاً غير أننا لا نرى هذا خطأ كما رأوا بل هو من قبيل كسر البناء لغرض يقتضيه السياق يجب على الدارسين محاولة تبينه وآستكشافه.

هذا فيما يتعلق بالقافية، ودورها في إدارة التركيب في البيت كله على نظامها حتى يأتي البيت وقد آنسجم التركيب اللغوي فيه مع التركيب الموسيقي، فإذا لم يحدث هذا التواؤم فإن الشاعر يفضل جانب الموسيقى على جانب العلامة الإعرابية، وذلك لأن «الشعر موضع الترنم والغناء وترجيع الصوت، ولا سيما في أواخر الأبيات»(٤) ألا ترى أن العناية في الشعر إنما هي بالقوافي ـ كما يقول آبن جني: «وكذلك كلما تطرف الحرف في القافية ازدادوا عناية به ومحافظة

(١) الشعر والشعراء ١/ ٨٩.
(٢) الخصائص ١/ ٢٤٠.
(٣) انظر: د. ابراهيم أنيس: من أسرار اللغة ص ١٨٠، د. رمضان عبد التواب: فصول في فقه العربية ١٤٣، د. علي أبو المكارم الظواهر اللغوية: ٥٤.
(٤) شرح الشافية ٢/ ٣١٦ وآنظر الواضح في علم العربية ص ٢٨٧.

على حكمه »[1] والحكم الذي يحافظون على اطراده واستقامته هو الحكم الموسيقي أولاً .

وأما الجانب الآخر من جوانب الموسيقى الشعرية وأهمها فهو الوزن وهو «أن تكون المقادير المقفاة تتساوى في أزمنة متساوية لاتفاقها في عدد الحركات والسكنات »[2] وتساوي الحركات والسكنات يقتضي أحياناً تقصير حركة طويلة حتى لا ينشأ ساكن - أي حرف مد ولين - وأحياناً يقتضي إطالة حركة قصيرة حتى ينشأ ساكن ، ويقتضي أحياناً حذف حرف متحرك ، أو زيادة حرف متحرك أو ساكن ، وفي كل ذلك قد يحدث أن تأتي إقامة البيت موسيقياً على حركة الإعراب أو حرفة ، فتنحرف عن السنن أو تتغير عن الوجه المألوف .

ولذلك وردت عدة ظواهر في الشعر آنكسر فيها قانون الإعراب وخرج عن المعهود من شأنه ، للمحافظة على موسيقى البيت ، حتى ولو كان ذلك من أجل الزحاف يقول آبن جني : « فإن أمنت كسر البيت اجتنبت ضعف الإعراب وإن أشفقت من كسره ألبتة دخلت تحت كسر الإعراب »[3] فكسر الإعراب مسموح به في سبيل عدم كسر البيت عروضياً . ومن هذه الظواهر ما يأتي :

١ ــ عدم جزم المضارع الناقص بحذف حرف العلة :

ومن الشواهد على ذلك قول قيس بن زهير :

ألـم يَأْتِيكَ والأنبـاءُ تَنْمِي ... بِمَـا لاَقَـتْ لَبُـونُ بَنِـي زِيَادِ[4]

وقول عبد يغوث بن وقاص الحارثي :

وتَضْحَـكُ مـنّي شَيْخَـةٌ عَبْشَمِيَّةٌ ... كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِـي أَسِيراً يَمَانِياً[5]

(١) الخصائص ١/ ٨٤. (٢) منهاج البلغاء ٢٦٣.
(٣) الخصائص ١/ ٣٣٤، ٣٣٥.
(٤) سيبويه ٢/ ٥٩ ومعاني القرآن ١/ ١٦١ والنوادر ٢٠٣ وشرح السيرافي ١/ ٢٠٩.
(٥) الانصاف ١/ ١٥ وشرح المفصل ١٠/ ١٠٥ وارتشاف الضرب ١٢٢٤ وشرح الشافية ٣/ ١٨٤.

وقول الآخر :

كَأَنَّ العيْنَ خالَطهـا قَذاهـا ... بِعُـوَّارٍ فَلَـم تَقْضِـي كَرَاهـا[1]

وقول الآخـر :

إذا العجـوزُ غَضِـبَـتْ فَطَلِّـقِ ... وَلاَ تَـرَضَّـاهَـا ولا تَملَّـقِ

٢ ــ جزم الفعل الناقص في غير مواضع الجزم :

وهذه الظاهرة من آثار تقصير الحركات الطويلة ، كما أن عكسها من مظاهر إشباع الحركات القصيرة ، ومن الشواهد على هذه الحالة التي يصبح فيها الفعل الناقص في صورة المجزوم :

محمـدُ تَفْـدِ نفسَـك كلُّ نفسٍ ... إذا ما خفـت مِنْ شَيْءٍ تَبَالا

وقول الآخـر :

على مثل أصحاب البعوضة فاخمِشِي ... لك الويلُ حُرَّ الوجْهِ أوبَيْكِ مَنْ بَكى[2]

٣ ــ ترخيم ما لا يرخم في غير النداء :

ونحن نعد هذا من الترخص في العلامة الإعرابية لأنه يحذف فيه حرف أو أكثر من آخر الكلمة والحرف الأخير هو محل الحركة الإعرابية ، فعندما يحذف هذا الحرف تحذف معه العلامة الإعرابية ، ومن ذلك قول لبيد :

دَرَس المَنَا بمتالعٍ فَأَبَانِ

وقول علقمة :

كأن إبريقَهـمْ ظبـيٌ علـى شرفٍ ... مُفَـدَّمٌ بِسَبَـا الكتَّـانِ مَلْثُوم

وقول الآخر :

عُلِيَّةٌ بالمدينةِ وآلْمَطَا مَرْحُولَةٌ ذُلُلُ

(١) مجالس ثعلب ٤٧. (٢) سيبويه ١/ ٤٠٨، ٤٠٩ والانصاف ٢/ ٣٠٦.

وقد سمى السيرافي هذا «ترخيماً»[1] وعده آبن جني مرة « تخفيفاً »[2] ومرة « تحريفاً »[3] وثالثة « تخليطاً »[4] ، وقد جعل الدكتور إبراهيم أنيس مثل هذا مظهراً من مظاهر السرعة في النطق لدى بعض القبائل البدوية اقتصاداً في الجهد العضلي «فقد ينطق البدوي دون تمهل في نطقه، ودون انتظار لنهاية الكلمات، فتصدر عنه الكلمات مبتورة الآخر وهو لا يحفل بهذا، لأن كل ما يرمي إليه هو إفهام السامع وقد وصل إلى غرضه مع اقتصاد في الجهد، وبطريقة أيسر وأسرع»[5] ومهما يكن من أمر توفير الجهد أو عدمه فإن هذا يذهب بالعلامة الإعرابية ، وقد أجاز البصريون الترخيم في غير النداء لضرورة الشعر كقوله :

أبـو حَنَشٍ يؤرِّقُنـي وَطَلْقٌ   وَعَمَّـارٌ وآونـةً أثـالاً

أراد أثالة « وزعم المبرد أنه ليس في العرب أثالة وإنما هو أثال ونصبه على تقدير يذكرني آونة أثالا »[6] ويقول آبن الأنباري « وعلى كل حال فالترخيم في غير النداء للضرورة مما لا خلاف في جوازه ، والشواهد عليه أشهر من أن تذكر ، وأظهر من أن تنكر »[7] ومثل ذلك في ذهاب العلامة الإعرابية مع الحرف المحذوف قصر الممدود في الشعر .

٤ ــ حذف النون من الأفعال الخمسة في حالة الرفع :

حذفت النون من الأفعال الخمسة وهي علامة للرفع في الفعل المضارع في قول أبي طالب :

فإنْ سَرَّ قومـاً بعْضُ ما قد صنعتُمو   سَتَحْتَلِبوهـا لاقِحـاً غَيْرَ ناهِلِ[8]

---

(١) شرح السيرافي ١/ ٢١٩.
(٢) انظر الخصائص ١/ ٨٠ وما بعدها .
(٣) انظر الخصائص ٢/ ٤٣٦ وما بعدها .
(٤) انظر المحتسب ١/ ٨٠.
(٥) اللهجات العربية ١٣٤ .
(٦) الإنصاف ١/ ٢١٧.
(٧) السابق نفسه.
(٨) شواهد التوضيح ١٧٣ .

وقول الاخر :

أبيتُ أسـرِي وتبيتـي تدلكي   وجهَك بالعنبرِ والمِسْكِ الذكي[1]

٥ ــ عدم حذف النون من الأفعال الخمسة في حالتي الجزم والنصب :

وذلك في مثل قول الشاعر :

لولا فوارس من ذهـل وأسرتهم   يَوْمَ الصُّلَيْفَـاءِ لَمْ يوفُـونَ بالجار

وقد قال آبن مالك عن هذا : إنه لغة[2] . وقول الآخر :

أن تَهْبِطِينَ بلادَ قوْمٍ يَرْتعون مِنَ الطِّلاحِ[3]

وقول الشاعر :

أنْ تقـرآنِ علـى أسمـاء وَيْحكُما   منّـي السـلامَ وألاَّ تُشْعِـرَا أحَدَا

وقول الآخر :

أبـى علمـاء النـاس أن يُخْبِرُونَني   بناطقـةٍ خَرْسَـاءَ مِسْوَاكُهـا حَجَرْ[4]

٦ ــ جزم الفعل الصحيح الآخر في غير موضع الجزم :

وقد جاء من ذلك قول امرىء القيس :

فـاليوم أشـربْ غير مستحقب   إثمـاً من الله ولا واغل

وقول لبيد :

تـراك أمكنـة إذا لم أرضها   أو يرتبـطْ بعضَ النفـوس حمامُها

---

(١) الخصائص ١/ ٣٨٨ والهمع ١/ ٥١.
(٢) أنظر المغني ١/ ٢١٧ والأشموني ٤/ ٦.
(٣) معاني القرآن ١/ ١٣٦.
(٤) شواهد التوضيح ص : ١٨٠ ، ١٨١ .

وقول جرير :

سيروا بني العم فالأهـوازُ منزلكمْ ونهـرُ تِيرَى فلا تَعْرِفْـكُم العربُ

وقول الآخر :

متـى أنـامُ لا يؤرقْنـي الْكَرِي ليلاً ولا أسمَـعُ أجـرَاسَ المَطِي

اوقول الآخر :

وَنـاعٍ يُخَبِّرْنـا بمهلك سيدٍ تقطّـع من وجـدٍ عليه الأناملُ[1]

وقول أبي دواد :

فأبلُـونـي بَلِيَّتَـكُـمْ لعَـلِّـي أصالِحُـكُمْ وأسـتـدْرِجْ نويًّـا[2]

وقولـه :

أحـاذرُ أَنْ تَعْلَـمْ بِهَـا فتردَّها فتتركَهـا ثقْـلاً علـيَّ كَمـا هيا[3]

وقول الراعي :

تَأبى قضاعـةُ أن تَعْـرِفْ لكم نسباً وآبنـا نزارٍ فأنتُـمْ بَيْضَـةُ البَلَدِ[4]

٧ ـ تسكين آخر الاسم المعرب :

ومن ذلك قول الشاعر :

رُحْـتِ وفـي رجليكِ ما فيهما وقـد بدا هَنْـكِ من المئزرِ

(١) انظر في هذه الشواهد : سيبويه ٢/٢٩٧ ومجالس ثعلب ٦٣ والخصائص ١/٧٣، ٧٤، ٢/٤٣٢ وشرح السيرافي ١/٢٢٩، ٢٣٠ وديوان امرىء القيس فيما يتعلق ببيته ٢٥٨ وشرح القصائد السبع الطوال ١١ .

(٢) الخصائص ٢/٣٤١ .

(٣) الأشموني ٣/٢٨٥ .

(٤) الخصائص ١/٧٣.

وقول الآخر :

إذا آعوججْنَ قلت صاحِبْ قَوِّمِ بالـدَّوِّ أمثـال السَّـفينِ العُوَّمِ[1]

٨ ـ حذف الفتحة من الاسم المنقوص :

وهذه الظاهرة كثيرة جداً في الشعر ، حتى عدت من أحسن الضرورات وقال عنها أبو العباس المبرد لو جاء بها جاء في النثر كان مصيباً ، ويقول عنها آبن جني « وقد كثر إسكان الياء في موضع النصب كقوله :

يا دارَ هندٍ عَفَتْ ألا أثَافِيها

وهو كثير جداً »[2] .

هذه هي بعض الظواهر التي دخل فيها الشعراء تحت « كسر الإعراب » على حد تعبير آبن جني حفاظاً على آستقامة الوزن وسلامته ، وما زلت على يقين بأن كسر الإعراب ليس إلاّ وسيلة من وسائل الشعراء في التعبير عن معان خاصة فضلاً عن الانسجام الموسيقي وتساوي القوافي ، غير أن النحاة لم يكن من شأنهم أن يأبهوا لمثل هذه المعاني التي يربغ إليها الشعراء ، ولكن الذي يعنيهم أولاً وأخيراً هو إحكام العبارة وتأليفها ومحاولة استخلاص القواعد التي تحكم هذا التأليف ، والبحث عن وسيلة الاطراد في هذه القواعد ، لأن الاطراد هو السبيل الميسورة إلى الفهم والإفهام ، غير أن محاولة الاطراد جاوزت في بعض الأحيان حد الاعتدال والقصد ، فأتت على كثير من الظواهر ، بوصفها بما يدل على الخروج عن حدوده أحياناً وبإعمال التأويل في أحيان كثيرة ، وفي سبيل ذلك كان بعضهم ينكر رواية بعض الأبيات ظاناً بذلك أنه صار بنجوة من تفسير الرواية الأخرى التي يوجد بها ما لا يرتضيه ، أو ما لا ترتضيه قواعده .

والحق أن جميع الروايات التي ورد بها الشعر ينبغي أن تقبل ما دامت قد

(١) سيبويه ٢/٢٩٧ وشرح السيرافي ١/٢٢٩ والخصائص ١/٧٤.

(٢) الخصائص ٢/٣٤١، ٣٤٢ وقارن بسيبويه ٢/٥٥ . والمبرد

وجدت في بيئة لغوية واحدة ، ولم تنكر إحدى هذه الروايات من أصحاب المتكلمين بها ، المحتج بلغتهم ، أما إنكار بعض النحاة لبعض هذه الروايات فليس إلاّ هروباً من تفسيرها ، أو دفاعاً عن قاعدة اطمأن لها ، ولو جاء ذلك على حساب جزء من اللغة حقيق بالدرس والتفسير .

* * *

ولعل فيما قدمت في هذا الفصل ما يعين على تفسير هذه الظواهر الكثيرة التي لجأ جمهور النحاة إلى وصفها بالشذوذ أو الندرة أو القلة أو الضرورة أو الضعف ، وآمتد وصفهم هذا لبعض القراءات القرآنية ـ وقد أنشئت الدراسات النحوية من أجل القرآن والمحافظة عليه ـ ولعل الوصف بالترخص أشبه بالصواب وأدنى لروح اللغة إذا أخذنا في الاعتبار أن الترخص لا يقع إلاّ لغاية بيانية ، على الدارسين أن يحاولوا كشفها ، وهذه الأغراض البيانية غير مطردة ، ولذلك لا يمكن وضع قاعدة خاصة بهذا الترخص ، ولأن إطلاقه يفتح الباب أمام الابتكار والتجديد ما دام مستعمله جارياً على سنن الفصحى آخذاً نفسه بما أخذ به أصحابها أنفسهم ، وإذا شاع الاستعمال الجديد وآستقر وأقرته الجماعة اللغوية فلا بأس من اعتداده قاعدة في هذه الحال.

خاتمة

حاول هذا البحث على امتداده أن يضع العلامة الإعرابية موضعها الصحيح في إطار النظام النحوي، وقد سلك لهذه الغاية سبلاً متعددة تمثلت في روافد مختلفة تصب في نتيجة واحدة كبرى هي الوصف الموضوعي والتفسير العلمي لظاهرة الإعراب في العربية الفصحى

فقد ناقش البحث أولاً مفهوم النحاة القدماء للجملة، إيماناً بأن كل دارسة نحوية ينبغي أن تبدأ من الجملة بوصفها أصغر وحدة من وحدات الكلام، ولأن الجملة هي المجال الذي يبين فيه دور العلامة الإعرابية، وقد ارتضى البحث بعض ما ذهبوا إليه، وأعاد النظر في بعضه الآخر معتمداً في ذلك على أسس يتفق بعضها مع الأسس التي استندوا إليها في تقسيمهم للجملة، ويختلف عنها بعضها الآخر، وإنه لمتوقع أن تختلف السبيل ما اختلفت الأسس، ولكن الغاية التي أمُّوا، والتي قصدتُ إليها واحدة، ولكن اختلاف وجهات النظر - وهو غير محظور ما أتيح له الاجتهاد الصادق - يثري طرق البحث في اللغة، ويمدها بالخصوبة والاستمرار.

ولذلك حاول البحث جمع شتات ما تفرق من آراء قديمة وحديثة، ونظر فيها بعين منصفة ثم استصفى منها أسسا لتقسيم جديد للجملة العربية هو بها أشبه، ولتحقيق الغاية أدنى.

ولم يجد البحث في خلال ذلك مندوحة عن النظر في أساس مهم من أسس تقسيم الجملة، وهو تقسيم الكلم في العربية، فعرض لمحاولات بعض

الدارسين في هذا الصدد، ودرسها، وارتضى منها ما يتفق وروح اللغة العربية.

وبعد ذلك قسم البحث الجملة إلى ثلاث مجموعات، هي: الجمل التامة، وتحتها فروع: الجملة الاسمية، والجملة الفعلية، والجملة الوصفية، والمجموعة الثانية هي الجمل الموجزة، وتحتها فروع، الجملة الاسمية الموجزة، والجملة الفعلية الموجزة، والجملة الجوابية الموجزة، والمجموعة الثالثة هي الجمل غير الإسنادية وتحتها فروع: جملة الخالفة، والجملة التعجبية، وجملة المدح والذم، وجملة خالفة الصوت، والجملة الندائية، والجملة القَسمية، والجملة التحذيرية والإغرابية. وقد حاول البحث تحديد خصائص هذه الأنواع المختلفة، واقترح في هذا الصدد أن يبدأ دارس اللغة بدراسة نصوص تشتمل على هذه المجموعات الثلاث، ويُلفتَ نظرُه إلى ما بينها من اختلاف في التركيب ثم يبدأ بعد ذلك في دراسة قرائن الجملة التي تحكم نسيجها، وقد أفرد لها البحث قسما خاصا لم يتوسع فيه حتى لا يتكرر الجهد مع من درسوها من قبل.

ولعل تقسيم الجملة على هذا النحو يعفي الدارسين من تكلف الأسباب لحشد نماذج طائفة مختلفة الخصائص والسمات تحت طائفة أخرى، وما يقتضيه ذلك من عنت لا حاجة باللغة ودارسيها إلى كثير منه.

وفي مواجهة القائلين بأن ظاهرة الإعراب اخترعها النحاة وطبقوها على اللغة وألزموا الناس باستخدامها حاول البحث تأصيل هذه الظاهرة، ورأى أن السبيل لذلك ذات شقين أولهما مقارنة هذه الظاهرة بما يمكن أن يكون مشابها لها في أخواتها الساميات ذات الأرومة الواحدة وقد اتفقت آراء كثير من الباحثين على أن الإعراب ظاهرة سامية، ورأى البحث أنه إذا كانت الأخوات الساميات قد فقدت هذه الظاهرة ولم يبق منها في بعضها إلا آثار ضئيلة تدل على بدائيتها فليس ذلك دليلا على أن العربية فقدت هذه الظاهرة أو ينبغي أن تفقدها إذ

إن لكل لغة ظروفها الخاصة التي تحكم بقاء ظاهرة ما أو فناءها . والثاني يتأتى عن طريق محاولة التتبع التاريخي لمراحل تطور العربية ، ورأي البحث في هذا المجال أنه يكفي أنْ نبدأ بأقدم نص صحيح ثابت هو القرآن الكريم الذي تكفل الله بحفظه ، وكذلك الشعر العربي برواياته المتعددة .

ثم أخذ البحث في تحديد العلامات الإعرابية من حيث الرمز الكتابي وأثره وكشف في ذلك عن اضطراب النظر النحوي في معاملة الحركة والحرف ، وأيهما أقوى ، وما محل الحركة من الحرف ، ورأى أن سبب هذا هو تعدد الاعتبارات والنظرة الجزئية أحيانا إلى الأمور. وبحثها كذلك من حيث المستوى الصرفي ورأى أن النحاة لم يقصروا في هذا الجانب ، إذ كانت لهم في هذا الصدد نظرات صائبة تتفق مع ما يراه الدارسون المحدثون ، وأما من حيث المصطلح ودلالته فقد ارتضى البحث أن تكون كل علامة أصلية في ذاتها .

وعندما تعرض البحث لموجب العلامة الإعرابية ، عرض قضية العامل وبين آثارها وآراء الدارسين فيها ، وكشف عن السبب الذي دعا إلى وجودها ولكنه انتهى من ذلك بأنه يجمل بالدراسة النحوية أن تتخلى عن العامل وأن تستبدل به نظرية القرائن النحوية .

وحاول البحث بعد ذلك بيان دور العلامة الإعرابية في الجملة ، فعرض للعلاقة بين الإعراب والمعنى ، وجهد في تحديد ما يقصد بمصطلح الإعراب ومصطلح المعنى ، وبين أن ثمة بعض الاضطراب في تحديد كل منهما ، وعرض لكثير من المواضع التي لا تنهض فيها العلامة الإعرابية بما حمّله لها النحاة ، وناقش بعض النصوص التي فهمت على غير وجهها من بعض الدارسين المحدثين فنسبوا إلى الخليل بن أحمد أنه أول من قال بأن الحركة الإعرابية جيء بها لكي يوصل إلى نطق الكلمات وأثبت أن الخليل من تهتمهم براء ، وناقش البحث دعاوى القائلين بأن الإعراب شيء اخترعه النحاة ، والداعين إلى تلفيق إعراب جديد والقائلين بأن لبعض العلامات معنى دون بعضها الآخر ، وحاول إثبات فساد هذه الدعاوي جميعاً ووضع العلامة الإعرابية حيث ينبغي أن توضع

في إطار النظام النحوي في الجملة ، وحدّد دورها مع القرائن الأخرى في الجملة ، وكشف أسباب تعدد الأوجه في الجملة الواحدة ، وبين أن ذلك مظهر من مظاهر غنى اللغة وثرائها ولا سيما في النص القرآني الذي يبدو كالماسة المشعة أن استقبلتها ألقت عليك بأضواء ، ولعل هذا وجه من وجوه الإعجاز القرآني .

وأما ما خرج عن نظام الإعراب فقد عده البحث من مظاهر الترخص في قرينة العلامة الإعرابية من أجل غاية بيانية يتطلبها الموقف ، وعرض البحث الموقعيات التي يُترخص فيها في العلامة الإعرابية في النثر والشعر معتمداً في النثر على القرآن الكريم في كثير من الأحيان ، ولعل فهم الخروج عن قواعد الإعراب على أنه ترخص يؤكد قيمة العلامة الإعرابية أكثر مما لو عددناه شاذاً أو ضرورة أو غير ذلك ، وقد أثبت البحث أن النظام اللغوي للعربية يسمح بهذا الترخص لأنه يعد مظهرا من مظاهر الافتنان في اللغة وهو أحد سبلها إلى التجديد والابتكار .

وكل ما أرجوه بهذا البحث أن أكون قد أصبت شيئا من التوفيق في وضع أبرز ظاهرة في العربية الفصحى في موضعها الصحيح من إطار النظام النحوي في غير تزيد أو انتقاص ، ليكون ذلك إسهاماً في محاولة فهم أسرار اللغة العربية الخالدة ، وحسبي هذا غاية .

والحمد لله بدءاً ومختتماً ، وعليه سبحانه قصد السبيل .

محمد حماسة عبد اللطيف

The Case-endings in the Arabic Sentence as Treated by Traditional Grammarians and Modern Linguists.*

This book treats of the phenomenon of case-endings in Arabic in an attempt to determine its role in relation to the grammatical structure of the language as a whole.

The book is divided into an introduction, four chapters and a conclusion.

The introductory section explains the validity of the research, the method employed and the most important sources.

The first chapter deals with the structure of the Arabic sentence from the viewpoints of the traditional grammarians and of modern linguists. A new basis is suggested for classifying the Arabic sentence in accordance with the nature of the language, thus freeing the grammar from the stranglehold of the traditional grammarians. The first chapter, then, ends with a general survey of the grammatical exponents, among which the case-ending is one, that mark the syntactical relations within the sentence.

The second chapter is devoted to the study of case-endings and the relations marked by them. Thus it deals with the historical aspect of this phenomenon insofar as it is a semitic language feature, the orthographical signs denoting each of the endings, the morphemic value(s) of each ending, etc. The second chapter ends with a study of the "agent" theory in traditional Arabic grammar. It is in this chapter that the case-endings are exponents of the internal structure of the sentence rather than exponents of an external agent, as the Arab grammarians would have them.

(*) تفضّل الأستاذ الدكتور السعيد بدوي أستاذ علم اللغة بالجامعة الأمريكية بكتابة هذا الملخّص .

The third chapter discusses the role of the case-endings within the sentence. After surveying the various schools of thought on the subject, the writer selects the viewpoint best supported by the linguistic evidence. The chapter ends with a contrastive analysis of the role of the case-endings and that of other exponents of syntactical relationships in the sentence.

The fourth chapter deals with what the traditional grammarians considered to be exceptions vis-a-vis the grammatical system of the language as they described it. New light is shed on this obscure aspect of the material. It is suggested here that these so-called exceptions result from the literary license regarding the use of case-endings, for rhetorical reasons. A fixed rule could not be formulated, since this is the domain of artistic creativity and innovation, lying beyond the reach of prediction.

The conclusion contains the most important results and suggestions for further study.

ثبت المراجع (*)

الأشموني (نور الدين أبو الحسن علي بن محمد الأشموني)

ــ شرح الأشموني على ألفية آبن مالك
دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، دون تاريخ

الأصمعي (أبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي)

ــ الأصمعيات (تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر ، وعبد السلام هارون)
دار المعارف بمصر (الطبعة الثالثة) دون تاريخ.

الأمير (الشيخ محمد الأمير)

ــ حاشية الأمير علي المغني (مطبوع بهامش مغني اللبيب لابن هشام) .
دار إحياء الكتب العربية ، القاهرة ، دون تاريخ .

آبن الأنباري (كمال الدين أبوالبركات عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد الأنباري).

ــ الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة في أصول النحو (قدم لهما وعنى بتحقيقهما سعيد الأفغاني) مطبعة الجامعة السورية ١٣٧٧هـ ـ ١٩٥٧م.
ــ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين (بتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد) مطبعة الاستقامة بالقاهرة الطبعة الأولى في عام ١٣٦٤ هـ ــ ١٩٤٥م.
ــ البيان في غريب إعراب القرآن ، (تحقيق الدكتور طه عبد الحميد) دار الكاتب العربي بالقاهرة ١٣٨٩ هـ ١٩٦٩م.
ــ نزهة الألباء في طبقات الأدباء (قام بتحقيقه الدكتور إبراهيم السامرائي).

(*) راعيت في ترتيب المراجع أسماء المؤلفين ، وقد راعيت اسم الشهرة أو الاسم الكبير مغفلاً أداة التعريف ولفظتي « آبن » و « أبو » .

مكتبة الأندلس ــ بغداد، الطبعة الثانية تشرين الثاني ١٩٧٠م.

آبن الأنباري (أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري)

ــ إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل (تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان) مجمع اللغة العربية بدمشق ـ ١٣٩٠هـ ـ ١٩٧١م.
ــ شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات (تحقيق عبد السلام هارون).
دار المعارف ـ الطبعة الثانية ١٩٦٩م.

الأنصاري (أبو زيد سعيد أوس بن ثابت الأنصاري

ــ النوادر في اللغة (مع تعاليق عليه لمصححه سعيد الخوري الشرتوني).
دار الكتاب العربي ـ بيروت ـ دون تاريخ.

الأنصاري (الدكتور أحمد مكي الأنصاري)

ــ أبو زكريا الفراء , ومذهبه في النحو واللغة (المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب) القاهرة ١٩٦٤م.
ــ سيبويه والقراءات دراسة تحليلة معيارية . (القاهرة ١٩٧٢م).

الأنطاكي (محمد الأنطاكي)

ــ الوجيز في فقه اللغة (مكتبة الشهباء بحلب ـ سورية) ١٩٦٩م.

أنيس (الدكتور إبراهيم أنس)

ــ الأصوات اللغوية (مكتبة نهضة مصر ومطبعتها) دون تاريخ.
ــ في اللهجات العربية (الطبعة الثالثة ـ مكتبة الأنجلو المصرية) ١٩٦٥م.
ــ من أسرار اللغة (الطبعة الثالثة ١٩٦٦م مكتبة الأنجلو المصرية).

أيوب (الدكتور عبد الرحمن أيوب)

ــ دراسات نقدية في النحو العربي (مكتبة الإنجلو المصرية القاهرة ١٩٥٧).
ــ العربية ولهجاتها (نشر معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٦٨).

أولمان (ستيفن أولمان)

ــ دور الكلمة في اللغة (ترجمة الدكتور كما بشر ـ مكتبة الشباب القاهرة ١٩٧٥).

بارتولد (ف بارتولد)

ـ تاريخ الحضارة الإسلامي (نقلة من التركية إلى العربية حمزة طاهر ـ الطبعة الثانية ـ دار المعارف بمصر).

البخاري (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة البخاري)

ـ ـ صحيح البخاري (دار ومطابع الشعب ـ دون تاريخ)

بدوي (الدكتور أحمد أحمد بدوي)

ـ سيبويه حياته وكتابه (مكتبة نهضة مصر بالفجالة الطبعة الثانية ـ دون تاريخ)

بدوي (الدكتور السعيد محمد بدوي)

ـ مستويات العربية المعاصرة في مصر (دار المعارف بمصر ١٩٧٣م).

بدوي (الدكتورعبد الرحمن بدوي)

ـ اللغة والمنطق في الدراسات الحالية (بحث بمجلة الفكر ـ العدد الأول من المجلد الثاني ـ الكويت ١٩٧١).

بدوي (الدكتور عبده بدويت(

ـ نص وقضايا (مجلة الشعر العدد الثاني ابريل ١٩٧٦) .

برجشتراسر

ـ التطور النحوي للغة العربية (مطبعة السماح بشارع حسن الأكبر ١٩٢٩م).

بروكلمان (كارل بروكلمان)

ـ تاريخ الأدب العربي (ترجمة الدكتور عبد الحليم النجار)

بشر (الدكتور كمال بشر)

ـ دراسات في علم اللغة (دار المعارف)

ـ مذكرات في علم اللغة ألقاها على طلبة الليسانس بكلية دار العلوم سنة ١٩٦٧م.

البغدادي (عبد القادر بن عمر البغدادي)

ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب (المطبعة السلفية القاهرة ١٣٤٧هـ).

ـ شرح شواهد شرح الشافية (تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد محيي الدين عبد الحميد ـ مطبعة حجازي بالقاهرة ـ دون تاريخ).

التبريزي (أبو زكريا يحيى بن علي بن محمد بن الحسن بن محمد بن موسى الشيباني المعروف بالخطيب التبريزي)

ـ شرح القصائد العشر (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد مكتبة محمد علي صبيح ـ الطبعة الثانية ١٩٦٤م).

الثعالبي (أبو منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي)

ـ فقه اللغة وسر العربية (مطبعة السعادة ـ الطبعة الأولى ١٩٢٣م).

ثعلب (أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب)

ـ مجالس ثعلب (تحقيق عبد السلام هارون دار المعارف بمصر ـ دون تاريخ).

الجرجاني (أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني)

ـ الجمل (حققه وقدم له علي حيدر ـ دمشق ١٩٧٢م).

ـ دلائل الإعجاز (تعليق وشرح محمد عبد المنعم خفاجي الطبعة الأولى ـ مكتبة القاهرة ١٩٦٩م).

ابن الجزري (شمس الدين محمد بن محمد)

ـ النشر في القراءات العشر (نشر بإشراف الشيخ علي محمد الضباع ـ الطبعة الأولى ـ المكتبة التجارية ـ دون تاريخ).

الجندي (الدكتور أحمد علم الدين الجندي)

ـ الصراع بين النحاة والقراء (بحث بمجلة مجمع اللغة العربية بالقاهرة في العددين ٣٣ و٣٤).

ـ لهجة القرآن الكريم بين الفصحى ولهجات القبائل (حوليات كلية دار العلوم ٦٩/ ١٩٧٠م).

ابن جني (أبو الفتح عثمان بن جني)

ـ الخصائص (تحقيق محمد علي النجار ـ مطبعة دار الكتب المصرية ١٩٥٢م).

ـ سر صناعة الإعراب (تحقيق مصطفى السقا ومحمد الزفزاف وإبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ـ نشر إدار الثقافة العامة بوزارة المعارف العمومية ـ الطبعة الأولى ١٩٥٤م).

ـ المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها (تحقيق الأستاذ على النجدي ناصف والدكتور عبد الحليم النجار والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ـ المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ القاهرة ١٣٨٦ هـ) .

حسان (الدكتور تمام حسان)

ـ أمن اللبس ووسائل الوصول إليه في اللغة العربية (بحث بحوليات كلية دار العلوم ٦٨/ ١٩٦٩م).

ـ القرائن النحوية واطراح العامل والإعرابين التقديري والمحلي.
(بحث بمجلة اللسان العربي مجلد ١١ الجزء الأول).

ـ اللغة بين المعيارية والوصفية (الانجلو المصرية ١٩٥٨).

ـ اللغة العربية معناها ومبناها الهيئة المصرية العامة للكتاب ـ القاهرة ١٩٧٣م .

ـ مناهج البحث في اللغة (الطبعة الأولى ١٩٥٥ ـ الانجلو المصرية).

ـ منهج النحاة العرب (بحث بحوليات كلية دار العلوم ١٩٧٠م).

حسن (عباس حسن)

ـ اللغة والنحويين القديم والحديث (دار المعارف بمصر ١٩٦٦م).

ـ النحو الوافي (دار المعارف بمصر ١٩٦١م).

حسن (عبد الحميد حسن)

ـ القواعد النحوية مادتها وطريقتها (مطبعة العلوم ١٩٤٦م).

الحصري (ساطع الحصري)

ـ آراء وأحاديث في اللغة والأدب (دار العلم للملايين ـ بيروت ـ دون تاريخ).

حمودة (عبد الوهاب حمودة)

ـ القراءات واللهجات (الطبعة الأولى ١٣٦٨هـ ١٩٦٨م مكتبة النهضة المصرية).

أبو حيان (محمد بن يوسف بن علي)

ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب (مخطوط بدار الكتب المصرية ٨٢٨ نحو).

ـ البحر المحيط (القاهرة ـ مطبعة السعادة ١٣٢٨هـ).

ابن خالويه (الحسين بن أحمد بن خالويه)

ـ إعراب ثلاثين سورة من القرآن (الطبعة الأولى ١٣٦٠ ـ مطبعة دار الكتب المصرية).

ـ الحجة في القراءات السبع (تحقيق د. عبد العال سالم مكرم ـ دار الشروق ـ بيروت ١٩٧١م).

الخضري (الشيخ محمد الخضري)

ـ حاشية الخضري على ابن عقيل (المطبعة الأزهرية بمصر الطبعة السابعة سنة ١٣٤٧هـ ١٩٢٩م).

ابن خلدون (عبد الرحمن بن محمد بن خلدون)

ـ مقدمة ابن خلدون (تحقيق الدكتور علي عبد الواحد وافي الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م، لجنة البيان العربي).

الخطابي (أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم الخطابي)

ـ بيان إعجاز القرآن (مطبوع ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن للخطابي والرماني والجرجاني ـ تحقيق محمد خلف الله أحمد والدكتور زغلول سلام ـ دار المعارف بمصر الطبعة الثانية ١٣٨٧هـ ١٩٦٨م).

ابن خلكان (أبو العباس أحمد بن محمد بن خلكان)

ـ وفيات الأعيان (تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ـ مطبعة السعادة ـ القاهرة ١٩٤٨م).

الخولي (الشيخ أمين الخولي)

ـ مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب.
(دار المعرفة ـ دون تاريخ)

الداني (أبو عمرو الداني)

ـ المحكم في نقط المصاحف (تحقيق الدكتور عزة حسن دمشق ١٩٦٠م).

الدمنهوري (السيد محمد الدمنهوري).

ـ حاشية الدمنهوري على متن الكافي (ليس على غلافه أي بيان)

دي بور (ت. ج. دي بور)

ـ تاريخ الفلسفة في الإسلام (ترجمة محمد عبد الهادي أبو ريدة ـ القاهرة ١٩٣٨م).

الراجحي (الدكتور عبده الراجحي)

ـ اللهجات العربية في القراءات القرآنية (دار المعارف بمصر ٨ ١٩٦٨م).

ابن رشيق (أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني)
ـ العمدة في صناعة الشعر ونقده (الطبعة الأولى ١٣٤٤هـ ١٩٢٥م مصر).

الرضى (محمد بن حسن الرضى)
ـ شرح شافية ابن الحاجب (تحقيق محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف. ومحمد محيي الدين عبد الحميد ـ مطبعة حجازي بالقاهرة ـ دون تاريخ).
ـ شرح الكافية (الشركة الصحافية العثمانية ـ ١٣١٠هـ)

الزبيدي (أبو بكر محمد بن الحسن الزبيدي)
ـ طبقات النحويين واللغويين (تحقيق محمد أبو الفضل ابراهيم ـ دار المعارف بمصر ١٩٧٣م).
ـ الواضح في علم العربية (تحقيق الدكتور أمين علي السيد دار المعارف بمصر ١٩٧٥م).

الزجاج (أبو إسحاق ابراهيم بن السري)
ـ إعراب القرآن (المنسوب إلى الزجاج ـ تحقيق إبراهيم الأنباري ـ القاهرة ١٩٦٣م).

الزجاجي (أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق)
ـ الإيضاح في علل النحو (تحقيق مازن المبارك ـ دار العروبة ١٩٥٩م بمصر).
ـ الجمل (عنى بنشره وتحقيقه وشرحه العلامة ابن أبي شنب الطبعة الثانية ١٩٥٧م).
ـ مجالس العلماء (تحقيق عبد السلام محمد هارون ـ الكويت ١٩٦٢م).

الزركشي (بدر الدين محمد بن عبد الله)
ـ البرهان في علوم القرآن (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم الطبعة الأولى ـ ١٣٧٦هـ ـ ١٩٥٧م دار إحياء الكتب العربية).

الزمخشري (جار الله أبو القاسم محمود بن عمر)
ـ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل (القاهرة ١٣٥٤هـ).
ـ المفصل في علم العربية (الطبعة الأولى ١٣٢٣هـ مطبعة التقدم بمصر).

زيدان (جرجي زيدان)
ـ الفلسفة اللغوية والألفاظ العربية (مراجعة وتعليق الدكتور مراد كامل ـ دار الهلال ـ ١٩٦٩م).

السامرائي (الدكتور إبراهيم السامرائي)
ـ التطور اللغوي التاريخي (معهد الدراسات العربية).
ـ دراسات في اللغة (بغداد ١٩٦١م مطبعة العاني).
ـ الفعل زمانه وأبنيته (الطبعة الأولى ـ مكتبة العاني بغداد ١٩٦٦م).

السامرائي (الدكتور فاضل صالح السامرائي)
ـ الدراسات اللغوية والنحوية عند الزمخشري (بغداد ١٩٧١م).

السعران (الدكتور محمود السعران).
ـ علم اللغة مقدمة للقارىء العربي (دار المعارف ١٩٦٢م).
ـ اللغة والمجتمع رأى ومنهج (الطبعة الثانية ١٩٦٣م. دار المعارف).

السكاكي (أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر)
ـ مفتاح العلوم.

سيبويه **(أبو بشر عمرو بن قنبر)**
ـ الكتاب (المطبعة الأميرية ببولاق ١٣١٧هـ).

السيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبد الله)
ـ أخبار النحويين البصريين (تحقيق فريتس كرنكو ١٩٣٦م).
ـ تقريرات بهامش كتاب سيبويه.
ـ شرح السيرافي لكتاب سيبويه (مخطوط ١٣٧ نحو بدار الكتب المصرية).

السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر)
ـ الإتقان في علوم القرآن (الطبعة الثالثة ١٩٤١م مطبعة حجازي بالقاهرة).
ـ الأشباه والنظائر في النحو (حيدر أباد ١٣١٧هـ).
ـ الاقتراح في علم أصول النحو (الطبعة الثانية بحيدر أباد ١٣٥٩هـ).
ـ صون المنطق والكلام عن فن المنطق والكلام (تحقيق د. علي سامي النشار مكتبة الخانجي ١٩٤٦م).
ـ المزهر في علوم اللغة وأنواعها (تحقيق محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم دار إحياء الكتب العربية ـ دون تاريخ).
ـ همع الهوامع شرح جمع الجوامع (عني بتصحيحه السيد محمد بدر الدين العناني ـ دار المعرفة).

الشريف (السيد الشريف)
ـ تقريرات السيد الشريف علي الرضى.

السيد (الدكتور عبد الرحمن السيد)
ـ مدرسة البصرة النحوية (الطبعة الأولى ١٩٦٨م ـ توزيع دار المعارف).

الشنتمري (يوسف بن سليمان بن عيسى)
ـ تحصيل عين الذهب من معدن جوهر الأدب في علم مجازات العرب (مطبوع بأسفل الصفحات في كتاب سيبويه).

الشنقيطي (أحمد بن الأمين)
ـ الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح وجمع الجوامع في العلوم العربية (دار المعرفة ـ بيروت ١٩٧٣م طبع بالأوفست).

الصبان (محمد بن علي)
ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني . (دار إحياء الكتب العربية).

الصعيدي (الشيخ عبد المتعال الصعيدي)
ـ النحو الجديد.

ظاظا (الدكتور حسن ظاظا)
ـ اللسان والإنسان مدخل الى معرفة اللغة (دار المعارف بمصر ١٩٧١م).
ـ كلام العرب من قضايا اللغة العربية (دار المعارف بمصر ١٩٧١م).

عابدين (عبد المجيد عابدين)
ـ المدخل إلى دراسة النحو العربي على ضوء اللغات السامية (الطبعة الأولى ١٩٥١م).

عبد الباقي (محمد فؤاد عبد الباقي)
ـ المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم.

عبد البديع (الدكتور لطفي عبد البديع)
ـ الشعر واللغة (الطبعة الأولى ١٩٦٩م) مكتبة النهضة المصرية).

عبد التواب (الدكتور رمضان عبد التواب)
ـ فصول في فقه العربية (الطبعة الأولى ـ القاهرة ١٩٧٣م).

عبد اللطيف (محمد حماسة عبد اللطيف)
ـ حركة القافية بين الاطراد الموسيقى وسلامة الإعراب (بحث بمجلة الثقافة العدد ٣١ ابريل ١٩٧٦م).
ـ الضرورة الشعرية في النحو العربي (مكتبة دار العلوم ١٩٧٨م).
ـ في بناء الجملة العربية (الكويت، دار القلم ١٩٨٢م).
ـ النحو والدلالة: مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي (القاهرة ١٩٨٣).

عبد الغني (أحمد عبد العظيم عبد الغني)
ـ الوحدات الصرفية ودورها في بناء الكلمات العربية (ماجستير بكلية دار العلوم ١٩٧٠م).

أبوعبيدة (معمر بن المثنى التيمي)
ـ مجاز القرآن (عارضه بأصوله وعلق عليه الدكتور محمد فؤاد سزكين ـ الطبعة الثانية ١٩٧٠ م ـ دار الفكر).

عرفة (الشيخ محمد عرفة)
ـ النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة (مطبعة السعادة دون تاريخ).

آبن عصفور (علي بن مؤمن)
ـ شرح الجمل (مخطوط بدار الكتب المصرية ٣٣٢ نحو تيمور).
ـ المقرب (تحقيق أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري ـ مطبعة العاني ـ بغداد، الطبعة الأولى ١٩٧١م).

العقاد ـ (عباس محمود العقاد)
ـ أشتات مجتمعات في اللغة والأدب (الطبعة الثانية دار المعارف دون تاريخ).
ـ ساعات بين الكتب والناس (القاهرة ١٩٥٢م).
ـ اللغة الشاعرة (الانجلو المصرية ١٩٦٠م).

آبن عقيل (أبو عبد الله محمد)
ـ شرح آبن عقيل على ألفية آبن مالك (مطبوع مع حاشية الخضري)

العكبري (أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله)
ـ إملاء ما من به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن (تصحيح وتحقيق إبراهيم عطوة عوض ـ الطبعة الثانية ١٩٦٩م القاهرة).

عمر (الدكتور أحمد مختار عمر)
ـ البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر (توزيع دار المعارف بمصر ١٩٧١م).

العناني (الدكتور علي العناني) وآخرون
ـ الأساس في الأمم السامية ولغاتها (المطبعة الأميرية ببولاق ١٩٣٥م).

عيد (الدكتور محمد عيد)
ـ أصول النحو العربي (القاهرة ١٩٧٣م).
ـ في اللغة ودراستها (القاهرة ١٩٧٤م).

عون (الدكتور حسن عون)
ـ تطور الدرس النحوي (معهد البحوث والدراسات العربية ١٩٧٠م .
ـ قضية النحو والنحاة (بحث بمجلة المجلة العدد ١٥٨ فبراير ١٩٧٠).
ـ اللغة والنحو دراسات تاريخية وتحليلية ومقارنة (الطبعة الأولى ١٩٥٢م).

د. فاطمة محجوب .
ـ علم اللغة ودراسة الأدب (بحث بمجلة الثقافة مايو ١٩٧٦م العدد ٣٢).

الفراء (أبو زكريا يحيى بن زياد)
ـ معاني القرآن الجزء الأول (تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ـ القاهرة ١٩٥٥م) الجزء الثاني (تحقيق محمد علي النجار ـ الدار المصرية للتأليف والترجمة) الجزء الثالث (تحقيق الأستاذ علي النجدي ناصف والدكتور عبد الفتاح شلبي الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٢م).

ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن فارس)
ـ الصاحبي في فقه اللغة (مطبعة المؤيد ـ القاهرة ١٩١٠م).

فرج (مراد فرج)
ـ ملتقى اللغتين العربية والعبرية (الرحمانية ١٩٣٠م).

فريحة (الدكتور أنيس فريحة)
ـ نحو عربية ميسرة (دار الثقافة ـ بيروت)

فك (يوهان فك)
ـ العربية دراسات في اللغة واللهجات والأساليب (ترجمة د. عبد الحليم النجار مطبعة الكاتب العربي ١٣٧٠هـ ـ ١٩٥١م).

فندريس (ج. فندريس)
ـ اللغة (ترجمة عبد الحميد الدواخلي والدكتور محمد القصاص ـ الانجلو المصرية)

ابن قتيبة (أبو محمد عبد الله بن مسلم)
ـ تأويل مشكل القرآن (تحقيق السيد أحمد صقر ـ دار إحياء الكتب العربية).
ـ الشعر والشعراء (تحقيق أحمد محمد شاكر ـ دار المعارف ١٩٦٦م).
ـ عيون الأخبار (ط. دار الكتب المصرية)

القرطاجني (حازم القرطاجني)
ـ منهاج البلغاء وسراج الأدباء (تحقيق محمد الحبيب بن خوجة تونس ١٩٦٦م).

القرطبي (أبو عبد الله محمد بن أحمد الأنصاري)
ـ الجامع لأحكام القرآن (الشعب).

القزاز (أبو عبد الله محمد بن جعفر التميمي القفزاز)
ـ الضرائر أو ما يجوز للشاعر في الضرورة (تحقيق الدكتور محمد زغلول سلام والدكتور محمد مصطفى هدارة ـ منشأة المعارف بالاسكندرية).

القفطي (الوزير جمال الدين أبو الحسن علي بن يوسف)
ـ إنباه الرواة على أنباه النحاة (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ـ القاهرة ـ دار الكتب المصرية ١٩٥٢م).

ابن قميئة (عمرو بن قميئة)
ـ ديوان عمرو بن قميئة (تحقيق خليل إبراهيم العطية بغداد ١٩٧٢م).

آبن كثير (الحافظ بن كثير)

ــ تفسير القرآن العظيم (تحقيق عبد العزيز غنيمة ومحمد أحمد عاشور ومحمد إبراهيم البنا ـ كتاب الشعب)

الكرملي (الأب أنستاس الكرملي)

ــ نشوء اللغوة العربية ونموها واكنها لها (المطبعة العصرية ـ القاهرة ١٩٣٨م).

آبن مالك (أبو عبد الله جمال الدين محمد بن عبد الله)

ــ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد (تحقيق محمد كامل بركات ـ دار الكاتب العربي ـ القاهرة ١٩٦٧م)

ــ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح (تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ـ مكتبة دار العروبة دون تاريخ).

المبارك (الدكتور مازن المبارك)

ــ النحو العربي العلة النحوية نشأتها وتطورها (دار الفكر ـ دمشق الطبعة الثانية ١٩٧١م).

المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد)

ــ الكامل (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم والسيد شحاته دار نهضة مصر ـ دون تاريخ).

ــ المقتضب (تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ـ طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية ـ القاهرة ١٣٨٦هـ)

آبن مجاهد (أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس)

ــ السبعة في القراءات تحقيق الدكتور شوقي ضيف ـ دار المعارف ١٩٧٢م.

المخزومي (الدكتور مهدي المخزومي).

ــ في النحو العربي نقد وتوجيه (الطبعة الأولى ـ بيروت ١٩٦٤م).

ــ مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو (الطبعة الثانية ١٩٥٨ ـ القاهرة) .

مدكور (الدكتور إبراهيم بيومي مدكور)

ــ في اللغة والأدب (دار المعارف ١٩٧١م).

آمرؤ القيس

ــ ديوان آمرىء القيس (تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم دار المعارف بمصر ـ ذخائر العرب ٢٤).

المرزباني (أبو عبيد الله محمد بن عمران)

ــ الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء (تحقيق علي محمد البجاوي دار النهضة مصر ١٩٦٥م).

مصطفى (إبراهيم مصطفى)

ــ إحياء النحو (القاهرة ١٩٥٩م).

آبن مضاء (أحمد بن عبد الرحمن بن مضاء)

ــ الرد على النحاة (تحقيق الدكتور شوقي ضيف ـ الطبعة الأولى دار الفكر العربي ١٩٤٧م).

المطرزي (أبو الفتح ناصر الدين بن عبد السيد بن علي)

ــ المصباح في علم النحو (تحقيق الدكتور عبد الحميد السيد طلب الطبعة الأولى ـ دون تاريخ)

أبو المكارم (الدكتور علي أبو المكارم)

ــ الظواهر اللغوية في التراث النحوي (الظواهر التركيبية) .

مندور (الدكتور محمد مندور)

ــ في الأدب والنقد (دار نهضة مصر للطبع والنشر القاهرة).

مندور (الدكتور مصطفى مندور)

ــ الشعر واللغة (بحث بمجلة الشعر العدد الثاني ابريل ١٩٧٦م).

آبن منظور (جمال الدين محمد بن مكرم الأنصاري)

ــ لسان العرب (طبعة مصورة عن طبعة بولاق)

آبن المنير

ــ الانتصاف فيا تضمنه الكشاف من الاعتزال (مطبوع مع الكشاف).

ناصف (علي النجدي ناصف)

ـ سيبويه إمام النحاة (مكتبة نهضة مصر بالفجالة ـ القاهرة)

ـ من قضايا اللغة والنحو (مكتبة نهضة مصر بالفجالة).

ناصف (الدكتور مصطفى ناصف)

ـ دراسة الأدب العربي (الدار القومية للطباعة والنشر)

ـ نظرية المعنى في النقد العربي (دار القلم ١٩٦٥م).

نامي (الدكتور خليل نامي)

ـ دراسات في اللغة العربية (دار المعارف ١٩٧٤م).

نولد كه (تيودور نولد كه)

ـ اللغات السامية (ترجمة د. رمضان عبد التواب دار النهضة العربية ـ القاهرة)

هوكت (Charles F. Hockett) :

— A Course in modern Linguistics

آبن هشام (أبو محمد بن عبد الله بنى يوسف بن أحمد بن هشام)

ـ الإعراب عن قواعد الإعراب (تحقيق رشيد عبد الرحمن العبدي ـ د ر الفكر الطبعة الأولى ١٩٧٠م).

ـ أوضح المسالك إلى ألفية آبن مالك (مطبوع باسم منار السالك الى أوضح المسالك ـ تحقيق محمد عبد العزيز النجار).

ـ شرح قطر الندى وبل الصدى (تحقيق محيي الدين عبد الحميد ـ المكتبة التجارية).

ـ مسائل في إعراب القرآن (تحقيق الدكتور صاحب أبو جناح بمجلة المورد مجلد ٣ عدد ٣ سنة ١٩٧٤م بالعراق)

ـ مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب (دار إحياء الكتب العربية)

هلال (الدكتور محمد غنيمي هلال)

ـ قضايا معاصرة في الأدب والنقد (دار نهضة مصر ـ القاهرة).

وافي (الدكتور علي عبد الواحد وافي)

ـ فقه اللغة (الطبعة الثانية ١٩٤٤م مكتبة النهضة المصرية).

ولفنسون (إسرائيل ولفنسون)

ـ تاريخ اللغات السامية (الطبعة الأولى ١٩٢٩م لجنة التأليف والترجمة والنشر).

يسبرسن (أوتويسبرسن)

ـ اللغة بين الفرد والمجتمع (ترجمة د. عبد الرحمن أيوب).

آبن يعيش (موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش)

ـ شرح المفصل (القاهرة ١٩٣٠ ـ ١٩٣١م).

الفهرس

الفصل الثالث
العلامة الإعرابية في الجملة

الفصل الرابع
التَّرخُّص في العلامة الإعرابية

تنفيذ وإخراج وطباعة

مكتبة

الطبعة الأولى ١٩٨٤م

الكويت